جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه

منهج الإمام المزيِّ في التعليلِ في كتابه "تحفة الأشراف"

إعداد الطالب

رافع فندي علي السعدون

إشراف الدكتور

إبراهيم إبراهيم القيسي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير

في الحديث النبوي وعلومه

في جامعة العلوم الإسلامية لعالمية

عمان: 2013/1/13

The Hashemite Kingdom Of Jordan

The World Islamic Sciences&Education University

Faculty Of Usuluddin

Graduate Studies

The Methodology Of Imam Al-Mazzi Of Weakening Of Hadith In His Book "Tohfat Al-Ashraf"

Student

Rafe Fandi Ali Al-Sadoun

Under Supervisor Of

Dr. Ibrahim Ebrahim Al-Qaisi

This Thesis Submitted As Fulfillment If The Requirements Of

Obtaining The Degree Of Master In Hadith Shareef And Its Scieneces

Deanship Of Scientific Research And Graduate Studies

The World Islamic Sciences&Education University

Amman 13/01/2013

نوقشت هذه الرسالة

منهج الإمام المزي في التعليل في كتابه "تحفة الأشراف"

The methodology of Imam Al-Mazzi of Weakening of hadith in his book "Tohfat Al-Ashraf "

أجيزت في 2012/1/13

إعداد الطالب:

رافع فندي علي السعدون

ماجستير في الحديث النبوي وعلومه

الدكتور: إبراهيم إبراهيم القيسي مشرفاً .....

أستاذ مساعد في الحديث النبوي الشريف وعلومه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الدكتور: أحمد عبد الله أحمد عضواً.....

أستاذ مساعد في الحديث النبوي الشريف، جامعة العلوم الإسلامية العالمية

الدكتور: سلطان سند العكايلة عضواً .....

أ.د. في الحديث النبوي وعلومه، الجامعة الأردنية.

جامعة العلوم الإسلامية

عمان- الأردن

بسم اللـه الرحمن الرحيم

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تفويض

أفوض أنا رافع علي فندي السعدون جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد المكتبات والمؤسسات والجهات والأفراد بنسخ من رسالتي هذه وفقا لقوانين الجامعة النافذة.

التوقيع:

التاريخ: 2013/01/13

The World Islamic Sciences & Education University

Authorization

I, Raf'e Fandi Ali al-Sa'doun, do hereby authorize The World Islamic Sciences & Education University to provide libraries, institutions ,bodies or individuals with copies of my thesis upon request pursuant to the university's regulations in force.

Signature:

Date :13/01/2013

الحلول القيادية - ترجمة - دراسات - أبحاث
عمان
L.S.T
Leading Solutions - For Translation

الإهداء

إلى من كانا سبباً في وجودي، وربياني وسهرا على رعايتي صغيراً، وحرصا على تعليمي كبيرا،فرحمهما الـلـه وجزاهما الـلـه عني كل خير.

إلى زوجتي، وريحانتيّ الصغيرتين عائشة وطيبة، وفلذة كبدي أحمد.

إلى كل طلاب العلم الشرعي،وأخصُّ منهم طلاب الحديث النبوي الشريف.

الشكر والتقدير

أحقُ من يبذل له الشكر هو مُولي النِعم،ومن له الفضل الأول والآخر في إتمام هذا البحث، سائله"جل وعلا" أن يعينني على شكره قولاً وفعلاً.

ثم أُثنّي بالشكرِ والعرفان إلى كل من أعانَ على إخراجِ هذا البحث وأخصُ منهم:

- فضيلة شيخي وأُستاذي ومن تفضل علي بقبول الإشراف على هذه الرسالة الدكتور الفاضل إبراهيم إبراهيم القيسي والذي لم يدخر جهدا في نصحي وتوجيهي.
- أساتذتي في قسم الحديث النبوي وعلومه،وأخص منهم الأستاذ الدكتور زياد عواد أبو حماد الذي كان له الفضل في إتمام هذا البحث،والدكتور أحمد عبد اللـه الذي غرس في قلبي حب علم العلل فجزاهم اللـه عنَّي كل خير.
- ثم أشكر كل من أسدى لي عونا أو صنع إلي معروفاً، فجزى اللـه الجميعَ خير الجزاء.
- ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة العلوم الإسلامية،وعلى رأسها فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل.

الملخص

منهج الإمام المزيِّ في التعليلِ في كتابه

"تحفة الأشراف"

إعداد الطالب

رافع فندي علي السعدون

إشراف الدكتور

إبراهيم إبراهيم القيسي

عمان: 2013/1/13

جاءت هذه الرسالة الموسومة بـ"**منهج الإمام المزيِّ في التعليلِ في كتابه تحفة الأشراف**" لتبينَ لنا المنهجَ الذي سلكهُ الإمامُ المزيُّ في تعليله للأحاديثِ.حيث:

- مهَّدتُ فيها ابتداءً بالتعريفِ بالإمامِ المزيِّ وبكتابه "**تحفة الأشراف**"، وتناولتُ فيه: تعريف العلةِ لغةً واصطلاحاً وما وقع من الخلافِ فيهما.
- ثم تناولتُ في الفصلِ الأولِ أجناسَ العلةِ فعرَّفتها اصطلاحاً،وذكرتُ من تطرق إلى ذكرها مبتدأ بأبي عبد الـلـه الحاكم لكون السبق له في ذكرها، ثم ذكرتُ الأجناس التي وجدتُ لها أمثلةً في تعليلاتِ الإمام المزيِّ في كتابه "**تحفة الأشراف**" سواء كانت تلك الأجناس ممَّا ذكرها الحاكمُ أو ممَّن جاء بعدهُ.
- ثم ذكرت في الفصل الثاني ألفاظَ التعليل ومدلولها عند الإمام المزيِّ،ومهدتُ فيه ابتداءً بذكرِ ضابطٍ عام للألفاظ التي استعملها مُعلاً بها؛ وذلك بعد حصري لهذه الألفاظِ،سواء كانت تلك الألفاظِ صريحةً في التعليلِ أوبالمقابلةِ، وذكرتُ أمثلةً على ذلك.
- ثم تناولت في الفصل الثالث قرائنَ الترجيحِ والتعليلِ، ومهدتُ بذكر أهميتها، وأنَّها غير محصورةٍ بعددٍ معين، بل لكلِ حديثٍ نقداً خاصاً،ثم ذكرتُ القرائنَ التي وجدتها عند الإمام المزيِّ، ممهداً لكل قرينةٍ- غالباً- وممثلاً على ذلك.
- ثم ربعتُ في آخرِ فصلٍ بذكرِ اعتمادِ الأئمةِ على تعليلاتِ الحافظِ المزيِّ، سواءٌ كانوا ممَّن عاصروه أو ممَّن جاء بعده، فاخترتُ ثمانيةً من أئمةِ هذا الفنِّ، ممثلاً لكلِ واحدٍ منهم بمثالٍ اعتمد فيه على تعليلاتِ الحافظِ المزيِّ.
- وختمت- أخيراً- هذه الرسالةَ بذكر النتائجِ والتوصياتِ

Abstract in English

The methodology of Imam AJ-Mazzi of Weakening of Hadith in His Book

"Tohfat Al – Asbraf "

Student
Rafe Fandi Ali al-Sadoun

UNDER SUPERVISOR OF
Dr.ffiRAIIEEM IBRAHEEM
AL-QAISI

13/01/2013

This thesis entitled "The Methodology oflmam Al-Mazzi of Weakening of Hadith Shareef in his book "Tohfat AI-Ashraf" came to consider the methodology which Imam Al-Mazzi adopted and applied in weakening the Hadith Shareef" speeches of Prophet Mohammad".Firstly I began my thesis with an introduction including the biography of Imam Al-Mazi and his book "Tohfat Al-Ashraf" including the definition of"weakening" linguistically and idiomatically and the dispute occurred in this respect. In chapter one ,I dealt with the types of weakening where I identified it idiomatically and I mentioned those scientists who dealt with this subject starting from Abi Abdullah AI Hakim because he was the first one he dealt with this subject , then I addressed the types of weakening found inthe book "Tohfat Al-Ashraf" by Imam Al-Mazzi weather those types were mentioned by Abi Abdullah AI Hakim or those who followed him.

In chapter two I dealt with the semantics of weakening words as in the point of view of Imam Al-Mazzi as I began the chapter with a general standard of words after the inventory of these words whether those words were explicit or comparable. I also included some examples.

Chapter three dealt with the evidences of Weighting and weakening ,including their importance and I clarified that these evidences are not limited but each Hadith has its

specific critique. I then mentioned the evidences found in the book of Imam Al-Mazzi with relevant examples.

At the last chapter (chapter four) I dealt with the Imams' (scientists) adoption of weakening applied by the Imam Al-Mazzi whether those imams in his era or those who followed him. I choose eight Imams in this literature and I gave one example for each one of them in his adoption of the weakening Imam AI Mazzi. Finally, I mentioned the conclusion and recommendations.

الحلول القيادية - ترجمة - دراسات - أبحاث
عمان
L.S.T
Leading Solutions • For Translation
بيروت

المحتويات

الموضوع
الإهداء
الشكر والتقدير
الملخص باللغة العربية
المحتويات
المقدمة
التمهيد
المبحث الأول: التعريف بالإمام المزي وبكتابه"تحفة الأشراف".
المطلب الأول: التعريف بالإمام المزي
اسمه ونسبه، ولقبه، وكنيته، ونسبته.
مولده
شيوخه
تلاميذه
مؤلفاته
ثناء العلماء عليه
وفاته
المطلب الثاني: التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"للحافظ المزي
تعريف كتب الأطراف
المؤلفات على الأطراف
التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"
اسم الكتاب
موضوع الكتاب وغرضه
ثناء العلماء عليه
المبحث الثاني: تعريف العلة لغةً، واصطلاحاً

الموضوع
تعريف العلة لغةً
تعريف العلة اصطلاحاً
الفصل الأول: أجناسُ العلةِ عند الإمامِ المزيِّ
الجنسُ الأولِ: أن يكون السند ظاهرهُ الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماعِ ممَّن روى عنهُ
الجنس الثاني: زيادةُ راوٍ في الإسنادِ أو حذفهُ
الأول: ما يترجح فيه أنَّ الزيادةَ وهمٌ
الثاني: ترجيحُ الزيادة، وأنَّ الحديث بدون الزيادةِ مرسل
الجنس الثالث: أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع في الوهم
الجنس الرابع: أن ينقلب على الثقة سند أو متن حديث فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهر صحته وليس الأمر كذلك
أولا: المقلوب سنداً
النوع الأول: انقلاب اسم راو بآخر من نفس السند
النوع الثاني: انقلاب اسم راو بأن يقلب اسمه مع اسم أبيه
النوع الثالث: أن يكون المتن لسند ما فيرويه بعض الثقات فيجعل ذلك السند لمتن آخر ليس له.
ثانياً: المقلوب متناً
الجنس الخامس: أن يشتبه اسم الراوي بغيره إما لاتفاقهم في الاسم أو تقاربهم في ذلك ونحوه، فيظن من وقف عليه صحته وليس كذلك
الجنس السادس: أن يتصحفَ على الثقةِ راوا بآخر، أو لفظ بآخر فيرويه مُصحفاً على التوهمِ ، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولاتتميزُ علته إلا بجمعِ الطُرقِ.
الجنس السابع: أن يروي الحديث من طريق أو طرق محفوظة فيشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف في باقي الحفاظ
الجنس الثامن: ان يخطأ الراوي الثقة في تسمية الصحابي ويكون المحفوظ من صحابي آخر.
الجنس التاسع: إبطالُ السماعِ الصريح، أو نفيُّ السماعِ المتوهم بالعنعنةِ.

الموضوع
الجنس العاشر: أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجا فيصححه.
الجنس الحادي عشر: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فان رواها بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه
الفصل الثاني الفاظُ التعليلِ ومدلولها عند الامامِ المزيِّ
تمهيدٌ
المبحث الاول: لفظ"الوهم"ومدلوله عند الامام المزي
المبحث الثاني: لفظ"المحفوظ"ومدلوله عند الإمام المزي
المبحث الثالث: لفظ"الصحيح"ومدلوله عند الإمام المزي
المبحث الرابع: لفظ الصواب"و"اشبه بالصواب"و"اولى بالصواب"ومافي معناها، ومدلولها عند الامام المزيِّ
الفصل الثالث قرائنُ الترجيحِ والتعليلِ عند الإمامِ المزيِّ
المبحث الأول: قرائن الترجيح عند الإمام المزي
المطلب الأول: الترجيح بكثرةِ العددِ
المطلب الثاني: الترجيح بالحفظ والإتقان
المطلب الثالث: ترجيح رواية الأحفظِ لحديثِ الشيخ
المبحث الثاني: قرائنُ التعليلِ عند الإمام المزي
المطلب الأول: التعليلُ بالتفردِ
المطلب الثاني: زيادة اسم راوٍ في السند بين الراويين اللذين كان يُظن الاتصال بينهما يظهر أنّ الرواية الناقصة مُعَلَّة بالإسناد الآتي بالزيادة
المطلب الثالث: مخالفةُ الروايةِ للوقائعِ التاريخيةِ الثابتة تُشعرُ بغلطِ راويها
المطلب الرابع: تصريحُ الراوي بأنَّ ليس فيه سنة يدلُ على ضعفِ الحديث الذي روي من طريقهِ
المطلب الخامس: التعليل بسلوك الجادة

الموضوع
الفصل الرابع اعتماد أئمة الحديث على تعليلات الإمام المزي
أولاً: اعتماد الحافظ ابن عبد الهادي على تعليلات الحافظ المزي.
ثانياً: اعتماد الحافظ الذهبي على تعليلات الحافظ المزي.
ثالثاً: اعتماد الحافظ العلائي على تعليلات الحافظ المزي.
رابعاً: اعتماد الحافظ ابن كثير على تعليلات الحافظ المزي.
خامساً: اعتماد الحافظ ابن الملقن على تعليلات الحافظ المزي.
سادساً: اعتماد الحافظ ابن حجر العسقلاني على تعليلات الحافظ المزي.
سابعاً: اعتماد الحافظ الهيثمي على تعليلات الحافظ المزي.
ثامناً: اعتماد الحافظ العيني على تعليلات الحافظ المزي.
الخاتمة والتوصيات
فهرس الآيات القرآنية.
فهرس الأحاديث النبوية.
فهرس الأعلام المترجم لهم.
المصادر والمراجع

المقدمة

إن الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللـه مـن شرورِ أنفسِـنا وسـيِّئاتِ أعمالِنـا، مـن يهده اللـه فلا مُضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا اللـه وحده لا شريـك لـه، وأشـهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـه حَقَّ تُقَاتِهِ لَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [سورة آل عمران: 102]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِـنْهُمَا رِجَـالًا كَثِـيرًا وَنِسَـاءً وَاتَّقُـوا اللـه الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللـه كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [سورة النساء: 1].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـه وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًايَا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللـه وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة الأحزاب: 70 – 71].

أمَّا بعد:

فإنَّ أصدقَ الحديثِ كلامُ اللـه، وخيرَ الهديِ هـديُ محمـدٍ **صـلى اللـه عليـه وسـلم**، وشرَّ الأمـورِ مُحدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ.

إنَّ اللـه **"جَلَّ وَعَلا** "تكفَّـل لهـذه الأُمَّـةِ بِحِفـظِ دينهـا؛ فقـال:**﴿ إِنَّـا نَحْـنُ نَزَّلْنَـا الـذِّكْرَ وَإِنَّـا لَـهُ لَحَافِظُونَ﴾**[سورة الحجر:9]، فكـان ما أرادهُ سبحانـه؛ فهيأ لها في مختلفِ عصورهـا رجـالاً يرفعـون رايةَ هذا الدينِ، هم ورثةُ الأنبياءِ والمرسلين، الذين هم معالمُ الهدى، ومصابيحُ الدجى، أزالَ اللـه بهـم عـن سنةِ نبيه تأويلَ الجاهلين، وانتحالَ المبطلين، وتحريـفَ الغـالين، ومـن أولئـك الرجـالِ الإمـام الحـافظُ جـمالُ الدينِ أبو الحجَّاج يُوسُفُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ المزيُّ.

ولمكانةِ هذا الإمام ومكانةِ كُتبه - التي جمعَ فيها ما تفرقَ في غيرها، والتي عكفَ النَّاسُ عليهـا، فـلا يُحصى كم مُختصِر، ومُستدرِك عليه ومُقتصِر، ومُعارضٌ له ومُنتصِر - عزمتُ أنْ اجعلَ **(منهج الإمام المـزي في التعليلِ في كتابه "تحفة الأشراف")** موضوعَ رسالتي لنيل شهادة الماجستير، راجياً مـن اللـه**"جـل وعـلا"** أنْ تسدَ هذه الدراسةُ جانباً من جوانبِ عِلم هذا الإمام، فأحمدهُ تعـالى أن وفقنـي لإتمامهـا، سـائلهُ أن يجعـل هذا العمل مُتقبلا مرضياً، إنَّه وليُّ ذلك، والقادرُ عليه.

مشكلة الدراسة وأهميتها

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسةُ في أبرازِ منهجِ الإمام المزيِّ في التعليل، ولمّا كان كتاب**"تحفة الإشراف"** ليس من كُتب العللِ، بل هو من كُتبِ الأطرافِ؛ جاءت تعليلات الإمام المزي تبعاً، وكانت - غالباً - بكلماتٍ يسيرةٍ كقوله:"المحفوظ..."و"الصواب...."ونحوها.

وفي بعضِ الأحيانِ تشتبهُ عبارتُه في التعليلِ بعبارةِ غيره؛ فلهذا وذاك تطلّبَ ذلك منّي دراسةَ تعليلاتِ الإمام المزيِّ دراسةً موسعةً، ومزيداً من الوقتِ والجُهدِ.

أهميتها:

أولاً: مكانةُ الحافظِ المزيِّ في علمِ الحديثِ، وهو الذي قال فيه تقيُّ الدينِ السُّبكي: (**هذَا إمامُ المُحدثين والله لو عَاشَ الدَّارَقُطنِيُّ استحيى أَن يدرِّسَ مَكَانَهُ**)[1].

وقال الحافظ الذهبي: (**الإمام الأوحد، العالم الحجَّة، المأمون، شرفُ المحدِّثين، عمدة النقاد، شيخنا وصاحب معضلاتنا، بارك الله في عمره وحسناته، ورفع في عليين درجاته، شرع في طلب الحديث وله عشرون سنة، فسمع ورحل وبرع في فنون الحديث: معانيه ولغاته، وفقهه وعلله، وصحيحه وسقيمه، ورجاله، فلم نر مثله في معناه، ولا هو رأى مثل نفسه مع الإتقان والصدق**)[2].

ثانياً: شرفُ وأهميةُ علمِ العللِ، والذي بلغَ من شرفهِ وأهميتهِ أنَّ الإمام عبدَ الرحمنِ بنِ مهدي قال: (**لَأَنْ أَعْرِف علَّةَ حديثٍ هُوَ عِندِي؛ أَحبُّ إليَّ مِن أن أَكتُبَ حديثًا ليسَ عِندِي**)[3].

---

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسُّبكي (398/10).
(2) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي (278/4).
(3) العلل لابن أبي حاتم (388/1).

أهداف الدراسة ومبرراتها:

أولاً: إبرازُ جهودِ الحافظِ المزيِّ في علمِ العللِ؛ وذلك من خلالِ الدراسة التطبيقية لأقواله.

ثانياً: بيانُ القرائنِ التي استخَّدمها الحافظُ المزيُّ في الترجيحِ والتعليلِ، وبيانُ مُصطلحاته التي استخَّدمها في تعليلِ الأحاديثِ.

ثالثاً: إبرازُ مكانةِ الإمام المزيِّ في علم العلل؛ وذلك بذكر من اعتمد عليه من أئمة هذا الفن.

الدراسات السابقة

لم أجد - بعد طول بحث وسؤال أهل العلمِ والخبرةِ والاختصاصِ - من أفردَ منهجِ التعليلِ عند الإمام المزيِّ بمؤلفٍ، ولكنَّي وقفت على كتابين لهما علاقة غير مباشرة بموضوعِ الرسالةِ وهما:

أولاً: "الحافظُ المزيُّ والتخريج في كتابه تحفة الأشراف" للدكتورِ محمَّد عبد الرحمن الطوالبة، وهذا الكتاب لم يكن خاصاً بالنقد الحديثي **"التعليل"**، وإنْ وُجدت فيه بعضُ تعليلاتِ الإمام المزيِّ في البابِ الثالثِ، إلا انَّه لم يُعطِ تصوراً كاملاً عن منهجِ الإمام المزيِّ، سواءٌ كان ذلك في مدلولاتِ الألفاظ عند الإمام المزيَّ، أو في قرائنِ الترجيحِ والتعليلِ عند الإمام المزيِّ إلى غير ذلك، والسببُ في ذلك أنَّ المؤلفَ**"رعاه الله"**لم يكنْ مقصوده النقد الحديثي الخاص عند الإمام المزيِّ.

ثانيا: "الإمام المزي ومدرسته في الحديث والرجال" للأستاذ فاروق حمادة، جامعة محمَّد الخامس في الرباط - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - شعبة الدراسات الإسلامية - دبلوم دراسات عليا.وهذه الرسالة لم استطعْ الاطلاعَ عليها، ولكن يظهر من عنوانِ الرسالةِ؛ أنَّها ليست خاصة بكتاب **"تحفة الأشراف"** وكذلك ليست خاصةً في التعليلِ، والله أعلم.

خطةُ البحثِ

أنشأتُ الخطة على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة.

المقدِّمة: وتشتمل على الافتتاحيّة، ومشكلةِ الدراسةِ وأهميتها، وأهدافِ الدراسةِ ومبرراتِها، وبيانِ خطَّةِ البحثِ والمنهجِ المتَّبع فيه.

التمهيد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام المزي وبكتابه"تحفة الأشراف"، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام المزي، وفيه:

- اسمه ونسبه، ولقبه، وكنيته، ونسبته.
- مولده.
- شيوخه.
- تلاميذه.
- مؤلفاته.
- ثناء العلماء عليه.
- وفاته.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"للحافظ المزيِّ، وفيه:

- تعريف كتب الأطراف.
- المؤلفات على الأطراف.
- التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"، وفيه:
- اسم الكتاب.
- موضوع الكتاب وغرضه.
- ثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: تعريف العلة لغةً، واصطلاحاً.

- تعريف العلة لغةً.
- تعريف العلة اصطلاحاً.

الفصل الأول: أجناسُ العلةِ عند الإمام المزيِّ.

- **الجنسُ الأولِ:** أن يكون السند ظاهرهُ الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماعِ ممَّن روى عنهُ.
- **الجنس الثاني:** زيادةُ راوٍ في الإسنادِ أو حذفهُ.
- **الجنس الثالث:** أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع في الوهم.
- **الجنس الرابع:** أن ينقلب على الثقة سند أو متن حديث فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهر صحته وليس الأمر كذلك.
- **الجنس الخامس:** أن يشتبه اسم الراوي بغيره إما لاتفاقهم في الاسم أو تقاربهم في ذلك ونحوه ، فيظن من وقف عليه صحته وليس كذلك.
- **الجنس السادس:** أن يتصحفَ على الثقةِ راوياً بآخر، أو لفظ بآخر فيرويه مُصحفاً على التوهمِ، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولا تتميزُ علته إلا بجمعِ طرقه.
- **الجنس السابع:** أن يروي الحديث من طريق أو طرق محفوظة فيشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف فيه باقي الحفاظ.
- **الجنس الثامن:** أن يخطأ الراوي الثقة في تسمية الصحابي ويكون المحفوظ من صحابي آخر.
- **الجنس التاسع:** إبطالُ السماعِ الصريحِ، أو نفيُّ السماعِ المتوهم بالعنعنةِ.
- **الجنس العاشر:** أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجا فيصححه.
- **الجنس الحادي عشر:** أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإن رواها بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

الفصل الثاني: ألفاظ التعليل ومدلولها عند الإمام المزي، وفيه تمهيد، وأربعة مباحث.

- **التمهيد.**
- **المبحث الأول:** لفظ"الوهم"ومدلوله عند الإمام المزي.
- **المبحث الثاني:** لفظ"المحفوظ"ومدلوله عند الإمام المزي.
- **المبحث الثالث:** لفظ"الصحيح"ومدلوله عند الإمام المزي:
- **المبحث الرابع:** لفظ الصواب"و"اشبه بالصواب"و"اولى بالصواب"ومافي معناها، ومدلولها عند الإمام المزي.

📖 **الفصل الثالث:** قرائنُ الترجيحِ والتعليلِ عند الإمام المزيِّ.

📖 **المبحث الأول:** قرائن الترجيح عند الإمام المزي.

- **المطلب الأول:** الترجيح بكثرةِ العددِ.
- **المطلب الثاني:** الترجيح بالحفظ والإتقان.
- **المطلب الثالث:** ترجيح رواية الأحفظِ لحديث الشيخ.

📖 **المبحث الثاني:** قرائن التعليل عند الإمام المزي.

- **المطلب الأول:** التعليلُ بالتفردِ.
- **المطلب الثاني:** زيادة اسم راوٍ في السند بين الراويين اللذين كان يُظن الاتصال بينهما يظهر أنّ الرواية الناقصة مُعَلَّة بالإسناد الآتي بالزيادة مع التصريح بالتحديث، أو نحوه.
- **المطلب الثالث:** مخالفةُ الروايةِ للوقائعِ التاريخيةِ الثابتة تُشعرُ بغلطِ راويها.
- **المطلب الرابع:** تصريحُ الراوي بقوله ليس فيه سُنَّة يدلُ على ضعفِ الحديث الذي روي من طريقهِ.
- **المطلب الخامس:** التعليل بسلوك الجادة.

📖 **الفصل الرابع:** اعتماد أئمة الحديث على تعليلات الإمام المزي، وفيه:

- اعتماد الحافظ ابن عبد الهادي على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ الذهبي على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ العلائي على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ ابن كثير على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ ابن الملقن على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ ابن حجر العسقلاني على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ الهيثمي على تعليلات الحافظ المزي.
- اعتماد الحافظ العيني على تعليلات الحافظ المزي.

الخاتمة:

وتشتمل على أهمَّ نتائج البحث والتوصيات العلمية.

الفهارس:

1- فهرس الآيات القرآنية.

2- فهرس الأحاديث.

3- الأعلام المترجم لهم.

4- فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث

سرتُ في كتابةِ مباحثِ هذه الرسالةِ على المنهجِ التالي:

❁ اولا: جمعُ المادةِ العلمية:

- جردت كتاب "تحفت الأشراف "فاستخرجت مادة البحث، ثم رتبتها في بطاقات حسب عناوين البحث وفصوله ومباحثه ومطالبه.
- ترجمتُ في التمهيدِ للإمام المزيِّ بترجمةٍ ليست بالطويلةِ ولا المُخلةِ، وعرفتُ بِكُتب الأطراف وذكرتُ أهم كتب الأطرافِ، وعرفتُ بكتاب"تحفة الأشراف"تعريفا موجزاً، وكذلك العلة لغة واصطلاحاً.
- تتبعت في الفصل الأول أجناس العلة محاولا الاستقصاء، سواء كان الجنس مما نصَّ عليه الحافظُ المزيُّ أو ممّا أشار إليه، أو مما يستنبط من تعليله، أو من تنصيص غيره من أهل العلم.
- تتبعتُ في الفصل الثاني ألفاظ الترجيح والتعليل للحافظ المزي.
- تتبعت في الفصل الثالث قرائن الترجيح والتعليل في (تحفة الأشراف)، سواء كانت تلك القرائن مما نص عليها الحافظ المزيُّ، أو مما نص عليها غيره من أهل العلم.
- ذكرتُ في الفصل الرابع بعضَ أهلِ العلمِ الذين اعتمدوا على تعليلاتِ الحافظِ المزيِّ.

❁ ثانياً: الدراسةُ:

- اعتنيت بإبراز مذهب الحافظِ المزيِّ مع بيان من وافقهُ من الحُفاظِ ومن خالفهُ.
- جلُّ الأحاديثِ التي ذكرتها للتمثيل هي من الأحاديث التي وهم فيها الثقات؛ ولهذا لم أتُرجم لهم إلّا أن يعتمدَ الترجيحُ أو التعليلُ على ذكرِ منازلهم فاذكرها لذلك، أمّا إذا كان الوهم من ضعيف - وهو نادر- ذكرتُ ترجمةَ الراوي الذي وقعَ منه الوهمُ.
- لم أُترجم للرواةِ سواء كانوا ثقات أو ضعفاء - إذا كان الحديثُ كثيرَ الشواهدِ والمتابعاتِ؛ لأنَّ ذلك كالمتعذِّر أو المُتعسِّر.
- قدمتُ – غالباً - لفصول البحث ومباحثه ومطالبه بمداخل وتوطئات.
- لم اشترط مطابقة المثال للعنوان - في نظري - وإنَّما مناط ذلك هو عبارةُ الإمام المزيِّ واستعمالهُ.
- ذكرت ما تبين لي انَّه الراجح من أقوالِ العلماءِ مع ذكر سبب الترجيح.
- وثقتُ النقولَ التي أوردتها في البحث من مصادرها الأصلية.
- لم التزم ترجمةَ جميع الأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة، بل ترجمة للمشهورين منهم.
- ضبطت الأسماء والكلمات المشكلة.
- عزوتُ الآياتَ القرآنية إلى سورها وأرقامها في صلب الرسالة.
- عزوتُ الأحاديث إلى مصادرها الأصلية.

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام المزي وبكتابه"تحفة الأشراف".

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالإمام المزي، وفيه:

- **اسمه ونسبه، ولقبه، وكنيته، ونسبته.**
- **مولده.**
- **شيوخه.**
- **تلاميذه.**
- **مؤلفاته.**
- **ثناء العلماء عليه.**
- **وفاته.**

المطلب الثاني: التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"للحافظ المزي، وفيه:

- **تعريف كتب الأطراف.**
- **المؤلفات على الأطراف.**

- **التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"، وفيه:**
- **اسم الكتاب.**
- **موضوع الكتاب وغرضه.**
- **ثناء العلماء عليه.**

المبحث الثاني: تعريف العلة لغةً، واصطلاحاً.

- **تعريف العلة لغةً.**
- **تعريف العلة اصطلاحاً.**

المبحث الأول

التعريف بالإمام المزي وبكتابه"تحفة الأشراف"[1].

المطلب الأول: التعريف بالإمام المزيِّ:

1- اسمه ونسبه، ولقبه، وكنيته، ونسبته.

اسمه ونسبه: هو يُوسُفُ بنُ الزَّكِيِّ عَبدِ الرَّحْمَنِ بن يُوسُف بن عبد الملك بن يُوسُف بن عليٍّ بنِ أَبِي الزَّهْرِ القُضَاعِيُّ الكَلبِيُّ [2].

لقبه: أُطلق على الإمام المزيِّ لقبُ: (جمال الدين)، لقَّبهُ به كلُ من ترجم له [3].

---

(1) مصادر الترجمة: أبو الفدا: المختصر في أخبار البشر (135/4)، ابن عبد الهادي: طبقات علماء الحديث (275/4- 279)، الذهبي: دول الإسلام (288/2)، تذكرة الحفاظ (1498/4- 1500)، معجم الشيوخ (389/2- 390)، المعجم المختص بالمحدثين (299- 300)، الوادي آشي: برنامج الوادي آشي (96- 97)، ابن الوردي: تتمة المختصر (320/2- 321)، الصّفدَي: أعيان العصر وأعوان النصر (644/5- 657)، الوافي بالوفيات (106/29- 109)، ابن شاكر الكتبي: فوات الوفيات (353/4- 355)، الحسيني: ذيل العبر (126/4- 127)، السبكي: طبقات الشافعية الكبرى (395/10- 430)، معجم الشيوخ (508- 511)، الأسنوي: طبقات الشافعية (257/2- 258)، ابن كثير: البداية والنهاية (427/18- 428)، ابن رافع: الوفيات (395/1- 397)، ابن ناصر الدين: الرد الوافر (253- 255)، التبيان لبديعة البيان (1472/3- 1474)، المقريزي: السلوك لمعرفة دول الملوك (372/3)، ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية (99/3- 101)، تاريخ ابن قاضي شهبة (290/2- 293)، ابن حجر العسقلاني: الدرر الكامنة (457/4- 461)، ابن تغري بردي: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي (220/12- 224)، الدليل الشافي على المنهل الصافي (803/2)، النجوم الزاهرة (62/10)، السيوطي: طبقات الحفاظ (ص: 521)، ابن طولون: القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية (451/2- 453)، طاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ومصباح السيادة (330/2- 332)، النعيمي: الدارس في تاريخ المدارس (ص: 26- 29)، حاجي خليفة: كشف الظنون (116/1)، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب (236/8- 238)، الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (ص: 905- 907)، محمد بن جعفر الكتاني: الرسالة المستطرفة (ص: 13)(ص: 208)، عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني: فهرس الفهارس والأثبات (154/1- 155)، إسماعيل باشا البغدادي: هدية العارفين (556/2- 557)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (241/1)، الزِركِلي: الأعلام (236/8- 237)، عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين (166/4)، بشار عواد: مقدمة تهذيب الكمال (9/1- 11)، محمد طوالبة: الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف (ص19- 104).

(2) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، والبرنامج (ص96)، وفوات الوفيات (353/4)، وذيل تذكرة الحفاظ (126/4)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص508)، والرد الوافر(ص69)، والدرر الكامنة (457/4).

(3) انظر: مصادر الترجمة.

كنيته: يُكَنَّى الإمام المزيُّ (بأبي الحجاج) وهي الكنية التي اشتهر بها - وهذا في جميع المصادر التي ذكرت الكنية [(1)] - وليست هذه الكنية متعلقة بابنٍ من أبنائه يُدعى حجاجاً، لأنه لم يعرف له ابن بهذا الاسم[(2)].

إلَّا أنَّ الوادي آشي[(3)] كنَّاهُ: (بأبي يعقوب)[(4)]، ولا يعرفُ للإمامِ المزيِّ ابنٌ بهذا الاسم أيضاً، ولعله كنّاه به لِمَا أُشتُهِرَ على الألسنةِ أن يقالَ لِكلِ يوسف أبا يعقوبَ، وكذلك ذكر كنيته المشهورة (أبا الحجَّاج)[(5)].

نسبته: تعددت نسبة الإمام المزيِّ باعتباراتٍ متعددة، فقيل له:

1- **المِزّيُّ**، نسبةً إلى مِزّة لأنه نشأ فيها[(6)]- وهذه النسبة قد اتفق عليها جميع من ترجم له[(7)] - وهي أشهر النسب، بل لا يكادُ يعرفُ إلا بها.

ومِزّة - بكسر الميم وتشديد الزاي المكسورة - قرية من قرى دمشق[(8)].قال القزوينيُّ: المِزّة: قريةٌ كبيرة غنَّاء في وسطِ بساتين دمشق، على نصفِ فرسخ منها، من جميع جهاتها أشجار ومياه وخضر، وهي من أنزه أرضِ اللـه وأحسنها، يقال لها مِزّةُ كلب [(9)].

---

(1) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، وأعيان العصر (644/5)، والبداية والنهاية (591/17)، والدرر الكامنة (457/4).

(2) الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف (ص: 20).

(3) هو محمد بن جابر بن محمد بن قاسم بن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حسان القيسي الوادي آشي، التونسي، المالكي، شمس الدين، أبو عبد اللـه ، العالم، المقرئ ، المحدث، من تلاميذ الإمام المزي ، توفي سنة (749 هـ).انظر: المعجم المختص للذهبي (ص: 226)، والبرنامج له (96- 97)، والديباج المذهب لابن فرحون المالكي (ص: 401- 402).

(4) انظر: البرنامج: (ص: 96، 196، 198، 214، 255).

(5) المصدر نفسه: (ص: 244، 293).

(6) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، وطبقات الشافعية للأسنوي (258/2)، والرد الوافر (ص: 69)، والقلائد الجوهرية (451/2).

(7) انظر: مصادر الترجمة.

(8) انظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع للبكري (1222/4)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي (122/5)، وآثار العباد وأخبار البلاد للقزويني (ص: 263)، ورحلة ابن بطوطة (330/1)، وتاج العروس للزبيدي (331/15).قال ابن بطوطة: واليها يُنسبُ حافظ الدنيا جمال الدين يوسف بن الزكي الكلبي المزي.

(9) آثار العباد وأخبار البلاد (ص: 263).والقَزويني هو زكريا بن محمد بن محمود أبو يحيى الأنصاري الأُنسي القزويني، عماد الدين ، من مؤلفاته: (عجائب المخلوقات) و(آثار البلاد وأخبار العباد)، توفي سنة (682 هـ).انظر: الوافي بالوفيات للصّفَدي (138/14- 139)، والأعلام للزِركِلي (46/3).

2- **الحلبيُّ**، نسبةً إلى حلب، لأنه وُلد فيها، فهو حلبيُ الأصلِ والمولدِ[1]، صرَّحَ بهذه النسبة غيرُ وأحد ممَّن ترجموا له[2].

3- **الدمشقيُّ**، نسبةً إلى دمشقَ، لأنَّهُ استوطنها إلى أن توفي بها، نسبهُ إليها غيرُ وأحد ممَّن ترجموا له[3].

4- **الشافعي**، نسبةً إلى مذهبِ الإمام الشافعيِّ، حيثُ إنَّه تفقه للشافعيِّ مُدةً وأُلتزم به، وأُشهدَ عليه بذلك، وله مشاركةٌ جيدةٌ في الفقهِ[4].

5- **اللغوي**، ذكر هذه النسبة الإمام الذهبيُّ[5]، وذلك لأنَّه كان رأساً وإماماً في اللغةِ والعربيةِ والتصريفِ[6]، حتى قال تلميذُهُ الصَّفدَيُّ: ولم أر في أشياخي بعد شيخنا أثير الدين في العربيةِ مثله، خصوصاً في التصريف واللغة[7].

---

(1) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، وأعيان العصر (644/5)، والدرر الكامنة (457/4).
(2) ذيل العبر للحسيني (126/4)، وطبقات الشافعية للأسنوي (258/2)، والتبيان لبديعة البيان (1472/3)، وتاريخ ابن قاضي شهبة (ص: 290).
(3) انظر: المختصر في أخبار البشر (135/4)، وطبقات علماء لحديث (275/4)، والمعجم المختص (ص: 299)، وتتمة المختصر (321/2)، وطبقات الشافعية الكبرى (395/10)، وطبقات الشافعية للأسنوي (258/2).
(4) انظر: معجم الشيوخ للذهبي (389/2)، وأعيان العصر (648/5)، وذيل العبر للحسيني (127/4)، وطبقات الشافعية الكبرى (399/10)، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (99/3)، والدرر الكامنة (460/4).
(5) المعجم المختص (ص: 299).
(6) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، وفوات الوفيات للكتبي (354/4)، وذيل العبر للحسيني (127/4)، وطبقات الشافعية للأسنوي (258/2)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص/521).
(7) أعيان العصر (754/5).قال ابن طولون: (فقلَّ أن يوجد في خطه لحنة أو سقطة) القلائد الجوهرية (425/2).

2- مولده:

وُلِدَ الإمام المزيُّ ليلةَ العاشر من ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وست مئة للهجرة، بالمَعْقِلِيَّةِ بظاهر حلب[1].ولم أجد خلافاً في إنه وُلد بحلب، إلَّا ما وقعَ في هِديةِ العارفين لإسماعيلَ باشا البغداديّ، حين عكسَ الأمر، فجعل ولادتَهُ في دمشقَ ووفاتَه في حلب[2]! وهذا وهمٌ منه "رحمه اللـه".

3- شيوخه:

لقد أخذَ الإمام المزيُّ عن عددٍ كبيرٍ من أهلِ العلم، سواءٌ كان ذلك في بلده دمشقَ أو في غيرِها من البُلدانِ التي رحلَ إليها، حيثُ إنَّهُ رحلَ إلى عدةٍ من الأمصارِ وسمِع ببلادٍ كثيرة، منها : مِصرَ، والإسكندرية، والحرمين، وحلب، وحماة، وحمص، وبعلبك، والقدس، ونابلس وغير ذلك[3].

وكان أشياخُه جماعةً كبيرةً[4]، حتى قال الصّفدَيُّ: **(ومشيختُه نحو الألف)**[5].منهم: أبو العباسِ أحمد بن سلامة[6]، والنوويُّ، والإربِليُّ[7]، والعزُ الحرَّاني[8]، وابنُ دقيقِ العيد، وشرفُ الدينِ الدمياطيِّ، وتقيُ الدينِ السُبكيِّ، وآخرون [9].

---

(8) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، والبرنامج (ص: 97)، وأعيان العصر (648/5)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص: 511)، والدرر الكامنة (457/4)، والنجوم الزاهرة (62/10).وقد تفرد السبكي بالنص على انه ولد بالمَعْقِلِيَّةِ، وتابعه الحافظ ابن حجر على ذلك.

(2) هدية العارفين (556/2).

(3) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4- 276)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، وطبقات الشافعية الكبرى (401/10)، الرد الوافر (ص: 69).

(4) البرنامج (ص: 97).

(5) أعيان العصر (645/5).وقد حاول الدكتور محمد عبد الرحمن طوالبة جمعَ أكبر عدد ممكن من شيوخ الإمام المزي فتحصل له (91) شيخاً.انظر: الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (ص53- 77).

(6) هو أحمد بن سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن معروف بن خلف، المسند، المعمر، أبو العباس بن أبي الخير، الدمشقي، الحداد، الحنبلي، المقرئ، الخياط، الدلال، توفي سنة (678هـ).انظر: العبر (338/3)، والوافي بالوفيات (245/6)، وشذرات الذهب (628/7).

(7) هو القاسم بن أبي بكر بن القاسم بن عمر، العدل الأمين أبو محمد الإربِلي الدمشقي، توفي سنة (680ه).انظر: معجم الشيوخ للذهبي (114/2)، وذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد للفاسي (259/3)، وشذرات الذهب (641/7).

(8) هو عبد العزيز بن عبد المنعم بن علي بن الصيقل، عز الدين الحرَّاني ، مسند الديار المصرية، وهو اكبر شيخ لقيه المزي، توفي سنة (686هـ).انظر: الإعلام بوفيات الأعلام للذهبي (467/2)، والوافي بالوفيات (320/18- 321)، وشذرات الذهب (692/7).

(9) انظر: طبقات علماء الحديث (275/4- 276)، والمعجم المختص (ص: 299)، والبرنامج (ص: 97)، وأعيان العصر (644/5- 646)، وطبقات الشافعية الكبرى (397/10)، والدرر الكامنة (457/4)، والمنهل الصافي (221/12)، والقلائد

4- تلاميذه:

إنّ من الصعبِ بمكان الوقوف على جميعِ تلاميذِ الإمام المزيِّ لأنَّهم خلقٌ لايُحصون[1]، حيث بورك له في عُمره واستمرَّ بالتحديثِ نحو خمسين سنة[2]، حتى انتهت إليه الرحلةُ من

أقطارِ الأرضِ لروايته ودرايته [3].

فسمِع منه الكبارُ والحُفَّاظُ، كابنِ تيميةَ، وابنِ سيدِ النَّاس، والبَرزَالِيُّ، وابنِ عبدِ الهاديِّ، والذهبيِّ، وتقيِّ الدينِ السُبكيِّ، وابنهِ تاجِ الدينِ السُبكيِّ، والصّفدَيِّ، وابنِ كثير، وابنِ رافع السَّلاميِّ، والعلائيِّ، وغيرهم كثيرٌ من الحُفّاظ والمحدثين والفقهاءِ[4].

5- مؤلفاته:

غالبُ من ترجمَ للإمامِ المزيِّ - سواء كانوا من تلاميذه أو ممَّن جاء بعدهم - لم يذكروا له من المؤلفاتِ إلا كتابين هما: **(تهذيبُ الكمالِ في أسماءِ الرجال)** و(تحفةُ الأشرافِ بمعرفةِ الأطراف).إلاّ أنّ ابنَ قاضي شَهبة، والنُّعيمي، وابن العِمَاد الحنبلي، قالوا: **من تصانيفه**

الجوهرية (451/2- 452)، والبدر الطالع (ص: 905)، والحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (ص53- 77).

(1) طبقات الشافعية الكبرى (401/10).

(2) المصدرالسابق.

(3) طبقات الشافعية للأسنوي (258/2).

(4) انظر: طبقات علماء الحديث (277/4)، والمعجم المختص (ص: 299)، وأعيان العصر (652/5)، وطبقات الشافعية الكبرى (401/10)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص: 509)، وتاريخ ابن قاضي شهبة (ص: 291).وبعض المذكورين قد أخذ عنهم الإمام المزي واخذوا عنه كابن تيمية وتقي الدين السبكي.

كتاب تهذيب الكمال والأطراف وغيرهما[1].فمن تلك الكتب التي ذُكرت أنها من مؤلفات الحافظ المزي:

1- المنتقى من الأحاديث: بهذا الاسم سمّاهُ الزركِليُّ، وسمّاهُ البغدادي (المنتقى من الفوائد الحسان)[2]، وكأن ابن قاضي أشار إليه حيث قال - لَمَّا ذكر تصانيفَهُ - : **(وله أمال وفوائد)[3].**

2-كتاب الضعفاء والمتروكين: ذكره عمر رضا كحالة [4].

3- معجم لشيوخه: ذكره كحالة[5].ولكن يشكل عليه قول الذهبيِّ: لم يخرج لنفسه شيئاً لا مشيخةً ولا معجماً ولا فهرست ولا عوالي إنَّما أملى قليلاً ثم تركَ وكان يُلام على ذلك فلا يجيب [6].

4- أمالي في الحديث: ذكره البغداديُّ[7]. وكأنّ ابن قاضي شَهبة أشار إليه بقوله: **(وله أمال وفوائد)[8].**

5- الكنى المختصر من تهذيب الكمال: ذكره الزِركليُّ[9] على انَّهُ من مؤلفاتِ الحافظِ المزيِّ، ولكنَّ الصواب أنَّه من مؤلفاتِ جمالِ الدينِ أبي محمَّد رافع بن أَبي محمد هجرس بن شافع السَّلامي[10].

6- ثناء العلماء عليه:

---

(1) انظر: طبقات الشافعية (101/3)، والدارس في تاريخ المدارس (27/1)، وشذرات الذهب (238/8).
(2) الأعلام (237/8)، وهدية العارفين (557/2).
(3) تاريخ ابن قاضي شهبة (293/2).قال الدكتورُ محمَّدُ طوالبة: منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (489)في مائة ورقه الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف (ص: 80).
قلت: وقد طُبعَ الكتابُ بتحقيق سامي بن أنور خليل جاهين، معتمداً على نسخةٍ وحيدةٍ في مكتبة السيد صبحي السامرائي، طبعته مكتبة الغرباء الأثرية.
(4) معجم المؤلفين (166/4).
(5) نفس المصدر والصفحة.
(6) انظر: الدرر الكامنة (460/4)، والحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف (ص: 80).
(7) هدية العارفين (557/2).
(8) تاريخ ابن قاضي شهبة (293/2).
(9) الأعلام (237/8).
(10) انظر: مقدمة تهذيب الكمال للدكتور بشار عواد (51/1- 52).

لقد تتابعَ أهلُ العلمِ بالثناء على الإمام المزيِّ، فقد أثنى عليه كبارُ أهل العلم ، سواءٌ كانوا من شيوخه، أو أقرانه، أو تلاميذه، أو مَّمن جاء بعدهم، ولكثرةِ كلماتِ الثناء عليه سوف اقتصرُ على نُبذٍ من تلكِ الكلماتِ:

1- قال أبو الفتحِ بن سيِّد النَّاس اليعمريُّ (ت734 هـ): (**ووجدتُ بدمشقَ من أهل هذا العلم الإمام المقدَّم، والحافظ الذي فاق من تأخَّر من أقرانه ومن تقدَّم أبا الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي، بحر هذا العلم الزَّاخر، وحِبْرهُ الذي يقول من رآه : كم ترك الأولُ للآخر، أحفظ الناس للتراجم، وأعلمهم بالرواة من أعارب وأعاجم، لا يخصُّ معرفته مِصراً دون مِصر، ولا ينفرد عِلْمه بأهلِ عصر دون عصر، معتمداً آثارَ السَّلف الصالح، مجتهداً فيما نيط به في حفظ السنة من النَّصائح**)[1].

2- قال الحُسينيُّ (ت: 765 هـ): (**قد شهد له بالإمامةِ جميعُ الطوائفِ، وأثنى عليه الموافقُ والمخالفُ**)[2].

3- قال تاج الدين السُبكيُّ (ت771 هـ): (**وبالجملة كان شيخنا المزيُّ أعجوبةَ زمانه، يقرأ عليه القارئُ نهاراً كاملاً، والطرق تضطرب، والأسانيد تختلف، وضبطُ الأسماء يُشكِل، وهو لا يسهو ولا يغفُل، يُبيِّن وجه الاختلاف، ويوضِّح ضبط المشكل، ويُعيِّن المبهم، يقظٌ لا يغفُل عند الاحتياج إليه ، وقد شاهدتهُ الطلبةُ ينعسُ فإذا أخطأ القارئُ ردَّ عليه، كأن شخصاً أيقظه، وقالَ له: قال هذا القارئُ كيْت وكيْت، هل هو صحيحٌ ؟وهذا من عجائبِ الأمورِ، وكأن قد انتهت إليه رِئاسةُ المحدِّثين في الدُّنيا**)[3].

4- قال ابنُ ناصرِ الدينِ الدمشقيُّ (ت: 842 هـ): (**الشيخ، الإمام ، حافظ الإسلام ، محدِّث الأعلام، الحبر، النبيل، أستاذ أئمة الجرح والتعديل ، شيخ المحدثين**)[4].

7- وفاته:

---

(1) طبقات علماء الحديث (277/4).
(2) ذيل العبر (127/4).
(3) طبقات الشافعية الكبرى (397/10).
(4) الرد الوافر (ص: 69).

كانت وفاة الحافظِ المزيِّ في دمشقَ يوم السبت الثاني عشر من شهر صفر، سنة اثنتين وأربعين وسبع مئة (742/2/12 هـ) وصُلي عليه من الغدِ، وشيّعهُ خلائقٌ لايُحصون كثرة، وازدحموا على نعشه، ودُفن في مقابرِ الصوفيةِ بظاهر دمشق بجانبِ زوجته عائشة بنت إبراهيم الصديق، غربي قبر الشيخ تقي الدين ابن تيمية.فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيحَ جناته [1].

(1) انظر: المعجم المختص (ص: 300)، والوافي بالوفيات (106/29)، ومعجم الشيوخ للسبكي (ص: 511)، والبداية والنهاية (428/18)، والرد الوافر (ص: 69)، والدرر الكامنة (461/4).

وقد وهم الإمام الشوكاني"رحمه الله" في تعيين تاريخ وفاته حيث قال: (ومات يوم السبت ثاني عشر صفر سنة 744 أربع وأربعين وسبعمائة) وتابعه على هذا الوهم إسماعيلُ باشا البغدادي.انظر: البدر الطالع (ص: 907)، وهدية العارفين (556/2)، وإيضاح المكنون (241/1).

المطلب الثاني:التعريف بكتاب"تحفة الأشراف"للحافظ المزيِّ:

تمهيد: قبل التعريف بكتاب (تحفة الأشراف) للحافظِ المزيِّ أودُ أن أُشيرَ بإيجازٍ إلى التعريفِ بكُتبِ الأطرافِ، وأذكرُ بعضَ المؤلفاتِ فيها.

كتب الأطراف: هي التي يُقتصرُ فيها على ذكرِ طرفِ الحديثِ الدال على بقيته مع الجمعِ لأسانيده إمَّا على سبيلِ الاستيعابِ أو على جهةِ التقيد بكتبٍ مخصوصة [(1)].

المؤلفاتُ على الأطرافِ: الكتبُ المؤلفة على الأطرافِ كثيرة ولكن من أشهرِ هذه المؤلفات[(2)]:

1- أطرافُ الصحيحين: لأبي محمَّد خلف بن محمَّد بن علي الواسطيِّ (ت: 401هـ).

2- أطرافُ الصحيحين: لأبي مسعودَ إبراهيمَ بن مسعود الدمشقيِّ (ت : 401هـ).

3- أطرافُ الكتبِ الستة: لأبي الفضلِ محمَّد بن طاهر المقدسيِّ (ت: 507 هـ).

4- الإشرافُ على معرفةِ الأطرافِ: للحافظ أبي القاسمِ ابنِ عساكر (ت: 597 هـ).

5- تحفةُ الأشرافِ بمعرفةِ الأطرافِ للحافظِ المزيِّ (ت: 742 هـ): وسيأتي الحديثُ عنهُ موجزاً.

6- الكشّافُ في معرفةِ الأطرافِ: للحافظِ شمسِ الدينِ محمَّد بن علي الدمشقيِّ (ت 760 هـ) .

7- إتحافُ المهرةِ بالفوائدِ المبتكرة من أطرافِ العشرة: للحافظِ ابنِ حجر العسقلانيِّ (ت: 852 هـ).

---

(1) انظر: نزهة النظر لابن حجر (ص: 185)، وتدريب الراوي (ص: 429)، والرسالة المستطرفة (ص: 167).
(2) انظر: الرسالة المستطرفة (ص: 167- 168)، والحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف (ص: 115- 128)، وعلم التخريج ودوره في حفظ السنة النبوية لمحمد محمود بكار (ص: 105- 107).

8- إطرافُ المُسِند المعتليِّ بأطرافِ المسند الحنبليِّ وهي أطرافٌ لأحاديثَ مسند أحمد بن حنبل: لابنِ حجر أيضاً.

9- ذخائرُ المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث: للشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسيِّ (ت: 1143هـ).

التعريفُ بكتاب"تحفة الأشراف":

1- اسم الكتاب:

نصَّ الحافظُ المزيُّ على تسميتِه في مقدمةِ كتابه حيث قال: **(وسميتُهُ: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف)**[1]، وتابعه على هذه التسمية كلٌ من الحافظِ ابنِ حجر، والزِركليِّ، وعمر رضا كحالة [2].

بينما أطلقَ عليه أكثرُ من ترجمَ للحافظِ المزيِّ: كتاب: (الأطراف)كابنِ عبدِ الهاديِّ، والذهبيِّ، والوادي آشي، والصّفدَيِّ، والحسينيِّ، والسُبكيِّ، وآخرون[3].

وأُطلق عليه : (أطراف الكتب الستة) كلٌ من ابن شاكر الكتبيِّ، وابنِ شهبةَ ، وابنِ تغريٍّ[4].

بينما تفردَ إسماعيلُ باشا البغداديُّ فسماه (تحفة الأشراف بمطالعة الأطراف)[5].

2- موضوع الكتابِ وغرضهُ:

موضوع كتاب**"تحفة الأشراف":** هو أطرافُ أحاديثِ الكتبِ الستةِ: البخاري، ومسلم، وأبي داود ، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، ولواحقها وهي: مقدمة صحيح مسلم، والمراسيل لأبي داود، والعلل الصغير للترمذي، والشمائل للترمذي، وعمل اليوم والليلة للنسائي.

---

(1) تحفة الأشراف (102/1).
(2) انظر: النكت الظراف على الأطراف (4/1)، والأعلام (236/8)، ومعجم المؤلفين (166/4).
(3) انظر: طبقات علماء الحديث (276/4)، وتذكرة الحفاظ (1498/4)، والبرنامج (ص: 97)، وأعيان العصر (652/5)، وذيل العبر (126/4)، وطبقات الشافعية الكبرى (401/10).
(4) انظر: فوات الوفيات (355)، وتاريخ ابن قاضي شهبة (ص: 293)، والمنهل الصافي (222/12).
(5) إيضاح المكنون (241/1).

والغرضُ الأساسي من وضعِ الكتابِ هو جمعُ أحاديثِ الكتبِ الستةِ بطريقٍ يُسهِّلُ على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضعٍ وأحد[1].

3- ثناء العلماء عليه:

لقد تتابعت كلماتُ العلماءِ في الثناءِ على كتاب **"تحفة الأشراف"**، وفيما يلي بعضُ تلكَ الكلماتِ:

قال ابنُ عبدِ الهادي: **(وأوضحَ في هذين الكتابين (التهذيب والتحفة) مشكلات لم يُسبق إليها)** [2].

وقال الوادي آشي: **(وله فيه - يعني علم الحديث - التصانيفُ المفيدة تهذيب الكمالِ في أسماءِ الرجالِ، والأطراف)** [3].

وقال ابنُ قاضي شهبة: **(كتابٌ نفيسٌ جليلٌ)**[4].

وقال ابنُ ناصرِ الدينِ الدمشقيُّ: **(له كتاب "تهذيب الكمال"وهو عديمُ النَّظير، وكتابُ "الأطراف"الجليلِ النفعِ الخطيرِ)**[5].

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: **(من الكتبِ الجليلة المصنَّفة في علومِ الحديثِ (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) تأليف شيخ شيوخنا الحافظ أبي الحجَّاجِ يُوسفُ بنُ الزكيِّ عبدِ الرحمنِ بنِ يُوسفِ المزيِّ، وقد حصلَ به الانتفاع به شرقاً وغرباً، وتنافسَ العلماءُ في تحصيله بُعداً وقرباً)**[6].

(1) انظر: مقدمة الإمام المزي للتحفة (101/1)، ومقدمة عبد الصمد شرف الدين (12/1).
(2) طبقات علماء الحديث (276/4).
(3) البرنامج (ص: 97).
(4) تاريخ ابن قاضي شهبة (ص: 293).
(5) التبيان لبديعة البيان (1473/3).
(6) النكت الظراف على الأطراف (4/1).

وقال ابنُ طولون: (**ومن المعلومِ أنَّ المحدثين من بعده عيالٌ على هذينِ الكتابين**)[1].

وقال الشوكانيُّ: (**كتاب مفيدٌ جداً**)[2].

وقال عبدُ الحي بن عبدِ الكريم الكتانيُّ: (**وهو كتابٌ عظيمٌ**)[3].

المبحث الثاني

تعريف العلة لغةً، واصطلاحاً

أولا: تعريف العلة لغةً:

قال ابن فارس: العينُ واللامُ أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرُّرٌ أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضَعف في الشَّيء.

فالأوّل العَلَل، وهي الشَّربة الثانية.ويقال عَلَلٌ بعد نَهَل، ويقال أعلَّ القومُ، إذا شربت إبلُهم عَلَلا.قال ابن الأعرابي: في المثلِ (ما زيارتُك إيّانا إلاَّ سَومَ عالَّة) أي مثل الإبل التي تَعُلّ.(وعَرَض عليه سَوم عالّة).وإنّما قيل هذا لأنها إذا كرَّرَ عليها الشُّرب كان أقلَّ لشُربها الثاني.

والأصل الآخَر: العائقُ يعوق.قال الخليلُ: العِلّةُ حدثٌ يَشغَلُ صاحبَه عن وجهه.ويقال اعتلَّه عن كذا، أي أعتاقه.

والأصل الثالث: العِلّةُ: المرض، وصاحبُها مُعتل.قال ابنُ الأعرابيّ: علّ المريض يَعِلّ عِلّة فهو عليل.ورجل عُلَلَة، أي كثير العِلَل[4].

---

(1) القلائد الجوهرية (452/2).
(2) البدر الطالع (ص: 906).
(3) فهرس الفهارس (154/1).
(4) انظر: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، معجم مقاييس اللغة (12/4- 14).

وأولى المعاني اللغوية الثلاثة بالمعنى الاصطلاحيِّ هو المعنى الثالث، لأنَّ العلةَ إذا طرأت على الحديثِ الذي ظاهرهُ الصحة أعلته، ونزلت به من الصحةِ إلى الضعفِ[1].ولكن يُشكل على هذا تسمية الحديث الذي توجد فيه علة بالمعلولِ أو المُعلل.

أما (المعلول) فقد أنكرهُ بعضُ علماءِ اللغةِ وتبعهم بعضُ علماءِ الحديث المتأخرين على ذلك، فممَّن أنكرهُ من هؤلاء: ابنُ سيده حيث قال: **(وبالجملة لست منها على ثقة، ولا ثلج، لأن المعروف إنما أعله الله، فهو معل)**[2].

وتبعهُ الحريريُّ، فقال: **(ويقولون للعليل: معلول، فيخطئون فيه لأن المعلول هو الذي سقى العلل، وهو الشرب الثاني، والفعل منه عَلَلَتُه، فأما المفعول من العَّلة فهو معلّ، وقد أعله الله تعالى)**[3].

وعدهُ ابنُ الصلاحِ مرذولاً عند أهل العربية واللغة[4]، وتبعه النوويُّ على ذلك فقال: إنَّه لحنٌ[5]، ووافقهُ السيوطيُّ[6]، وضعفهُ العراقيُّ[7]، وقال الفيروز آبادي: **(ولا تقُل معلول، والمتكلمون يقولونها ولست منه على ثلج)**[8].

والسبب في ذلك: أنَّ المرضَ يقال من الرباعي فقط (أعَلَّهُ)، فهو(مُعَلٌّ)، ولا يقال من الثلاثي: (عُلَّ)أو(عَلَّهُ)، فهو (معلول) إلاَّ في الشرب الثاني فقط [1].

---

(1) أبو بكر بن الطيب كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل (ص: 145).

(3) المحكم والمحيط الأعظم (95/1).**قلت**: فعلى هذا يكون ابن سيده (ت: 458هـ) هو أول من أنكر قولهم (معلول) وليس الحريري (ت: 516هـ) كما ذكر ذلك محقق علل ابن أبي حاتم (40/1).
وابن سيده: هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي الأندلسي، من مؤلفاته: (المحكم والمحيط الأعظم) و(المخصص)، توفي سنة (458هـ) انظر: طبقات الأمم لابن صاعد الأندلسي (ص: 77)، وجُذوة المُقتبس للحُميدي (ص: 311)، ومُعجم الأُدباء لياقوت الحموي (1648/4).

(3) درَّة الغوَّاص في أوهامِ الخواص للحريري (ص: 588).والحريريُّ: هو القاسم بن علي بن محمَّد بن عثمان ابن الحريريّ، أبو محمَّد البصري، صاحب المقامات، من مؤلفاته: (ملحة الإعراب)، (درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص)، توفي سنة (516هـ).انظر: الأنساب للسمعانيِّ (121/4)، ومُعجم الأُدباء (2202/5)، وسير أعلام النبلاء (460/19).

(4) انظر: علوم الحديث (ص: 89).

(5) التقريب والتيسير (ص: 43).

(6) انظر: تدريب الراوي(ص: 210).

(7) انظر: التقييد والإيضاح (504/1).

(8) القاموس المحيط للفيروز آبادي (ص: 1035).

وأُجيبَ عن هذا الإشكالِ بأجوبةٍ وهي كالآتي:

1- أنَّ هذا قد وقعَ في كلامِ كثيرٍ من العلماءِ، سواء كانوا لغـويين أو عروضـيين، أو محـدثين، فقـد اسـتعملهُ الخليلُ ابن أحمد الفراهيديُّ في بابِ العروض، وأبو إسحاق الزجّاج في المتقـاربِ مـن العـروضِ[2]، ونـصَّ ابنُ القوطية على أنَّهُ فِعل ثلاثي فقال: **(عُلَّ الإنسان عِلَّةً: مرِض، وعللتُهُ بالشراب عَلًّا وعَلَلاً: سقيته بعد نَهَل)**[3].

وتابعه الجوهريُّ على ذلك فقال: **(عُلَّ الشيءُ فهو معلُولٌ)**[4].

وكذلك تابعه السَّرقُسـطِي في(الأفعـال)[5]، والمُطَـرزي في (المُغـرب)[6].ووقـع في كـلامِ كثـير مـن المحـدّثين التعبير(بالمعلول) فقد وقع في كلام البخاريِّ، والترمذيِّ، والحاكمِ، والدارقطنيِّ، والخليليِّ[7].

2- على القول - تسلماً - أنَّهُ لا يجوزُ أن يقال من الثلاثي: (عُـلَّ)أو(عَلَّـهُ)، فهـو (معلـول) إلا في الشرب الثـاني فقط.يقال - حينئذٍ - أن العلاقةَ بين المعنى اللغويِّ والاصـطلاحيِّ أنَّ العلـةَ ناشـئةٌ عـن إعـادةِ النظـرِ في الحديث مرةً بعد مرة[8].

---

(1) انظر: درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص للحريري (ص: 588)، ومقدمة تحقيق العلل للدارقطني للدكتور محفوظ الرحمن بن زين اللـه السلفي(36/1)، ومقدمة العلل لابن أبي حاتم الرازي لمجموعة من الباحثين (42/1).

(2) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (94/1)، وحاشية الخفاجيِّ على درة الغواص (ص/588).

(3) الأفعال لابن القوطية (ص: 17)، وانظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي(205/2).وابن القوطية هو محمَّد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم ، المعروف بابن القوطية، الاشبيلي الأصل، القرطبي، أبو بكر، اللغوي، النحوي، الأديب ، الشاعر، من مؤلفاته: (تصاريف الأفعال)و(المقصور والممدود)، توفي سنة(367 هـ).انظر: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (78/2)، ويتيمة الدهر للثعالبي (84/2)، ومُعجم الأُدباء (2592/6).

(10) الصحاح (1774/5).

(5) انظر: الأفعال (207/1).والسَّرقُسطِي هو سعيد بن محمد المَعَافِري السَّرقُسطِي، ويعرف بابن الحداد، أبو عثمان، صاحب كتاب (الأفعال)، توفي بعد (400 هـ) شهيداً في بعض الوقائع.انظر الصلة لبَشكُوال (334/1)، وبغية الوعاة للسيوطي (589/1)، والأعلام (101/3).

(6) انظر: المُغرب في ترتيب المعرب (80/2).المُطَرزي هو ناصر بن عبد السيد بن علي، أبو الفتح المطرّزي الخوارزمي النحوي الأديب، من مؤلفاته (المُغرب في ترتيب المعرِب)و(الإقناع في اللغة)، توفي سنة (610هـ)انظر: مُعجم الأُدباء (2741/6)، ووفيات الأعيان (369/5).

(7) انظر: التقييد والإيضاح (505/1- 506)، وتدريب الراوي (ص: 210).

(8) انظر: العلل في الحديث للدكتور همَّام سعيد (ص: 16).

فعلى هذا يتضح أن استعمال لفظ(معلول) لا إشكالَ فيه لغةً، فلا يُنكرُ على المحدثين استعمالهم له، خاصةً وأنَّ كثيراً منهم على درايةٍ ومعرفةٍ واسعةٍ باللغةِ فكلامهم حجةً [1].

وأمَّا **(معلَّلٌ):**

فلم يستحسنهُ الحافظُ العراقيُّ[2].

ونقلَ البِقَاعيُّ عن الحافظِ ابنِ حجر إنكارهُ لهُ حيثُ قال: **(قال شيخنا: والأولى عندي أن يقالَ: معلول؛ لأنَّها وقعت في عباراتِ أهلِ الفن كما تقدم، وهي لغةٌ، كما في كلام أبي إسحاق، وعلى ما خرّجهُ سيبويه، وقد فرّ ابنُ الصلاح من استعمالِ لغةٍ، هي على زعمه رديئةٌ، فوقع بقوله: (معلل) في أشدِ من ذلك باستعمالِ ما ليس من هذا البابِ أصلاً، بل من باب التعلل، الذي هو التشاغل والتلهي)[3].**

ووافقه البِقاعيُّ فقال: **(فإنَّه لا يجوز أصلاً)[4].**

وقال السخاويُّ: **(ولا يقال: معلَّل، فإنَّهم إنَّما يستعملونه من علله، بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام، وما يقع من استعمال أهل الحديث له حيث يقولون: علَّله فلان، فعلى طريق الاستعارة)[5].**

وقال زكريا الأنصاريُّ: **(فإنه لا يجوز أصلاً إلا بتجوزٍ)[6].**

والسببُ في ذلك أنَّ (معلل) مفعول علل، وهو لغة بمعنى ألهاه بالشيء، وشغله، وليس هذا الفعل بمستعمل في كلامهم إنَّما وقعَ في استعمالِ أهلِ الحديثِ له حيث يقولون: علَّله فلان، فعلى طريق الاستعارة [7].

---

(1) منهج الإمام أحمد في التعليل (ص: 148).
(2) انظر: التقييد والإيضاح (505/1).
(3) النكت الوفية بما في شرحِ الألفية للبقاعي (499/1).
(4) المصدر السابق.
(5) فتح المغيثِ للسخاويِّ (48/2).
(6) فتح الباقي لزكريا الأنصاري (ص: 195).
(7) انظر: فتح المغيث (48/2)، وتدريب الراوي (ص: 210).

وقد أُجيب عن هذا الإشكال بأنَّه إنَّما قيل للحديثِ(معلل)لانَّ العلـةَ عاقتـه، وشـغلته، فلـم يعـد صالحاً للعمل به [1].

الخلاصة: على ما تقدم يكون ترتيبُ الاستعمالاتِ الثلاثةِ من حيثُ القياس اللغـويِّ هـو أن يكـون (المُعل) مقدماً ويليه (المعلول) ثم (المعلل)، وهذا الترتيب أولى مـن ترتيـب الـدكتور أبي بكـر ابـن الطيـب كافي، حيثُ قدَّمَ (المعلل) على(المعلول)، والسببُ في ذلك أنّ (معلول) لغة، بخلاف (معلل) فهي ليست من هذا الباب أصلاً، وما يقع من استعمال أهل الحديث له فعلى طريق الاستعارة[2]، وأما مـا وقـعَ في جـوابِ الإشكالِ المذكور ففيه تكلف[3].والـلـه أعلم.

ثانياً: تعريفُ العلةِ اصطلاحاً:

لقد استقرَّ تعريفُ العلة عند جمهور المحدثين - وإن اختلفت عباراتُهم - بعد الحافظِ ابنِ الصلاح - على أنَّها: **عبارةٌ عن أسباب خفية غامضة قادحة في صحة الحديث، مع أنَّ الظاهر السلامة منها.**

وعرّفوا الحديث المُعل: بأنَّه الحديث الذي أُطلعَ فيه عـلى علـةٍ تقـدحُ في صـحته مـع أنّ الظـاهر السلامة منها[4].

---

(1) انظر: العلل في الحديث للدكتور همام سعيد (ص: 17)، ومنهج الإمام أحمد في التعليل (ص: 144).

(2) انظر: النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (499/1)، وفتح المغيث (48/2).

(3) يُنظر مبحث العلة لغةً في: مقدمة تحقيق العلل للدارقطني للدكتور محفوظ الرحمن بن زين الـلـه السلفي (36/1-37)، ومقدمة العلل ومعرفة الرجال للدكتور وصي الـلـه عباس (31/1)،ونظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة المليباري (ص: 105)، ومنهج الإمام أحمد بن حنبل في التعليل وأثره في الجرح والتعديل للدكتور أبي بكر بن الطيب كافي (ص: 143- 151)، ومقدمة العلل لابن أبي حاتم الرازي لمجموعة من الباحثين (39/1- 47).

(4) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص: 90)، التقريب والتيسير للنووي (ص: 44)، المنهل الروي لابن جماعة (ص: 52)، الشذا الفيّاح للابناسيِّ (202/1)، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي (274/1)، النكت الوفية للبقاعي (501/1)، فتح المغيث للسخاوي (48/2- 49)، تدريب الراوي (ص: 210- 211).

فعلى هذا فإن العلة لا تطرقُ إلا إسناداً رجالهُ ثقات جامعاً لشروط الصحة من حيث الظاهر.وهذا ما صرّحَ به الحافظُ ابنُ الصلاحِ حيثُ قال: **(ويتطرقُ ذلك إلى الإسنادِ الذي رجاله ثقات الجامع شروط الصحةِ من حيثُ الظاهر)**[1].

وهو مسبوق بأبي عبد الله الحاكم، فقد صرَّح بامتناعِ الإعلال بالجرحِ ونحوه، فقال: **(وإنّما يُعلُ الحديثُ من أوجه ليس للجرحِ فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه)**[2].

ولكن يُشكل على هذا التعريف للعلة، أنّنا نجدُ في كتبِ عللِ الحديثِ أنَّهم يُعلون الحديثَ بأنواعٍ من الجرحِ: كالكذبِ، والغفلةِ، وسوءِ الحفظِ، وفسقِ الراويِّ، ونحو ذلك من أنواعِ الجرح الظاهرة[3].فإذن لِمَ قصر ابنُ الصلاحِ ومن تبعهُ العلة على(العلة الخفية)؟

وقد أُجيب عن هذا الإشكال بعدة أجوبة منها:

1- أنَّ التعليلَ بالأشياء الظاهرةِ قليلٌ[4]، وأنَّ تعريفَ ابنِ الصلاحِ خرجَ مخرج الغالبِ، وقد نبّه هو على ذلك، فقال: **(ثم اعلم أنّه قد يُطلقُ اسم العلةِ على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخرجة له من حالِ الصحة إلى حالِ الضعف، المانعة من العمل به على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجدُ في كتبِ عللِ الحديثِ الكثير من الجرحِ بالكذبِ، والغفلةِ، وسوءِ الحفظِ، ونحو ذلك من أنواعِ الجرح.وسمّى الترمذيُّ النسخَ علةً من عللِ الحديثِ)**[5].

2- أنَّ الحديث الذي عِلته ظاهرة يسمى معلولاً إذا آل أمرهُ إلى الخفاءِ، كروايةِ الزُهريِّ عن سليمانَ بنِ أرقم، وروايةِ مالك عن عبد الكريم أبي أميةَ، وروايةِ الشافعيِّ عن إبراهيمَ بن أبي يحيى، فرواية هؤلاء الأئمة الجهابذة عن هؤلاءِ الضعفاءِ توقع كثيرين في العلةِ اعتماداً على تثبت هؤلاء الأئمة، وقد يلتبسُ أمرُ راوٍ ما على أحد الحُفاظِ النُقادِ، فيروي عنه، ويكون الحديث معلولاً بجهالةِ أمر هذا الراوي أو بنكارته، ولا تُدرك هذه الجهالة والنكارة إلا بمعرفةِ

---

(1) علوم الحديث (ص: 90).
(2) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: 376).وانظر: فتح المغيث للسخاوي (65/2).
(3) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (288/1)، فتح المغيث للسخاوي (64/2-65).
(4) فتح المغيث للسخاوي (65/2).
(5) علوم الحديث (ص: 92- 93).

كِبار النُّقاد[1]، وكأنَّ الحاكم أشارَ إلى ذلك بقوله: **(وعلةُ الحديث تكثرُ في أحاديث الثقات: أن يحدثوا بحديثٍ له علةٌ، فيخفى عليهم علمهُ، فيصير الحديث معلولاً)**[2].

3- يُحتمل أن التعليلَ بذلك من الخفي؛لخفاء وجود طريق آخر، ينجبرُ بها ما في هذا من ضعفٍ، فكأن المعلِّل أشار إلى تفرده [3].

4- أنَّ اسمَ العلةِ إذا أُطلق على حديثٍ لا يلزمُ منه أن يسمّى الحديثَ معلولاً اصطلاحاً، إذ المعلولُ ما علتُه قادحة خفية، والعلةُ أعم من أن تكون قادحة أو غير قادحة خفية أو واضحة،ولهذا قال الحاكم: **(وإنَّما يُعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل)**.وأمَّا قولُ ابن الصلاح: **(وسمى الترمذي النسخ علة)**: هو من تتمةِ هذا التنبيه، وذلك أنَّ مراد الترمذيِّ أنَّ الحديث المنسوخ مع صحته إسناداً ومتناً طرأ عليه ما أوجبَ عدم العمل به وهو الناسخُ، ولا يلزمُ من ذلك أن يسمّى المنسوخ معلولاً اصطلاحاً[4].

قلت: وهذه الأجوبة جميعها تدلُّ دلالة واضحة على أنَّه قد وقع في كتبِ العللِ التعليل بالأسبابِ الظاهرة، وهذا الأمر لا يُمكن دفعهُ.وعلى هذا فتعريف الحافظ ابن الصلاح (رحمه الله) هو تعريفٌ أغلبيٌ.**وتكون العلةُ على قسمين:**

1- العلةُ بالمعنى العام: وتشملُ كل الأسباب التي يضعف بها الحديث سواء كان هذا السبب ظاهراً أم خفياً.وهذا المعنى للعلةِ هو الذي تعتني بالكشفِ عنهُ الكتبُ المؤلفةُ في العلل.

2- العلةُ بالمعنى الخاص:عبارةٌ عن أسبابٍ خفيةٍ غامضةٍ قادحةٍ في صحةِ الحديث، مع أنَّ الظاهرَ السلامة منها.وهذا التعريفُ هو الذي استقرَّ في كتبِ المصطلحِ بعد الحافظِ ابنِ الصّلاح [5].

---

(1) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (647/2)، العلل في الحديث للدكتور همام سعيد (ص: 26-27).

(2) معرفة علوم الحديث (ص: 376).

(3) فتح المغيث للسخاوي (65/2).

(4) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر العسقلاني (702/2).

(5) انظر: مقدمة تحقيق العلل للدارقطني للدكتور محفوظ الرحمن بن زين الله السلفي (39/1).

الفصل الأول

أجناسُ العلةِ عند الإمام المزيِّ

📖 الجنسُ الأولِ: أن يكون السند ظاهرهُ الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماعِ ممَّن روى عنهُ.

📖 الجنس الثاني: زيادةُ راوٍ في الإسنادِ أو حذفهُ. وهو على قسمين:

- الأول: ما يترجح فيه أنَّ الزيادةَ وهمٌ.
- الثاني: ترجيحُ الزيادة، وأنَّ الحديث بدون الزيادةِ مرسل.

📖 الجنس الثالث: أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع في الوهم.

📖 **الجنس الرابع: أن ينقلب على الثقة سند أو متن حديث فيرويه واهماً، فيغتر من وقف على ظاهر صحته وليس الأمر كذلك، وهو على ضربين:**

- **أولا: المقلوب سنداً.وهو على ثلاثة انواع:**
  - **النوع الأول: انقلاب اسم راو بآخر من نفس السند:**
  - **النوع الثاني: انقلاب اسم راو بأن يقلب اسمه مع اسم أبيه.**
  - **النوع الثالث: أن يكونَ المتنُ لسند ما فيرويه بعضُ الثقاتِ فيجعل ذلك السندَ لمتنٍ آخر ليس له.**
- **ثانياً: المقلوب متناً.**

📖 **الجنس الخامس: أن يشتبه اسم الراوي بغيره إما لاتفاقهم في الاسم أو تقاربهم في ذلك أو غير ذلك، فيظن من وقف عليه صحته وليس كذلك.**

📖 **الجنس السادس: أن يتصحفَ على الثقةِ راوياً بآخر، أو لفظ بآخر فيرويه مُصحّفاً على التوهمِ ، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولاتتميزُ علته إلا بجمعِ طرقه.**

📖 **الجنس السابع: أن يروي الحديث من طريق أو طرق محفوظة فيشذ أحد الثقات بإسناد له يخالف فيه باقي الحفاظ.**

📖 **الجنس الثامن: أن يخطأ الراوي الثقة في تسمية الصحابي ويكون المحفوظ من صحابي آخر.**

📖 **الجنس التاسع: إبطالُ السماعِ الصريحِ، أو نفيُّ السماعِ المتوهم بالعنعنةِ.**

📖 **الجنس العاشر:أن يدرج الثقة في الحديث ما ليس منه، فيغتر بظاهره من وقف عليه مدرجا فيصححه.**

📖 **الجنس الحادي عشر: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإن رواها بلا واسطة فعلّتها أنه لم يسمعها منه.**

الفصلُ الأول

أجناسُ العلةِ عند الإمام المزيِّ

أجناسُ العلل: هي أنواع علل الحديث التي إذا وجدت منها واحدة فيه يسمى مُعلاً[1].ويُعتبر الحافظُ أبو عبدِ اللـه الحاكم أولَ من ذكرها في كتابه **(معرفة علوم الحديث)**[2]، ولكنه"رحمه اللـه"ذكرها تمثيلاً لا تصريحاً، ولم يذكرها على سبيل الاستيعاب، بل ذكر عشرةَ أجناس فقط، وقال في آخرها: **(فقد ذكرنا عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم)**[3]، ثم تابعهُ بعضُ أهل العلم على ذكرها منهم: البُلقيني في **(محاسن الاصطلاح)**[4]، فإنَّه ذكرَ هذه الأجناس العشرة ولم يزد عليها، ولكنَّه صرّحَ بها مستنبطاً لها من الأمثلةِ التي مثّلَ بها الحاكمُ، وكذلك السيوطيّ في **(تدريب الراوي)**[5]، متابعاً للبُلقيني في التصريحِ، وللحاكمِ في التمثيلِ، وقال في ألفيته [6]:

ونوَّع الحاكمُ أجناسَ العلل ... لعشرةٍ، كُلٌّ بها يأتي الخَلل.

و كذلك ذكرها طاهرُ الجزائريُّ في **(توجيه النظر)**[7]، وأحمد محمَّد شاكر في **(الباعث الحثيث)**[8]، والدكتورُ أبو بكر بن الطيب كافي في كتابه **(منهج الإمام أحمد في التعليل)** ممثِلاً لها من صنيعِ الإمام أحمد في علله، وأضافَ إليها أجناساً أخرى لم يذكرها الحاكمُ[9].وكذلك فعلَ مصطفى باحو في كتابه **(العلة وأجناسها عند المحدثين)** حيثُ جمعَ أكثرَ من عشرين جنساً، ولكنَّه لم يلتزمْ بتمثيل الحاكمِ ولا بصياغةِ البُلقينيِّ والسيوطيِّ[10].

---

(1) شرح ألفية السيوطي لمحمد بن علي الأثيوبي (250/1).
(2) معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: 378).
(3) معرفة علوم الحديث (ص: 393).
(4) محاسن الاصطلاح لسراج الدين عُمر بن رسلان البُلقيني (ص: 263).
(5) تدريب الراوي لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ص: 217).
(6) ألفية السيوطي في علم الحديث للسيوطي (ص: 34).
(7) توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح الجزائري (605/2).
(8) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر (ص: 49).
(9) منهج الإمام أحمد في التعليل لأبي بكر بن الطيب كافي (ص: 162).
(10) العلة وأجناسها عند المحدثين لمصطفى باحو (ص: 273).

وأنا سأذكرُ هنا الأجناسَ التي وجدتُ لها أمثلةً في تعليلاتِ الحافظِ المزيِّ في كتابه (تحفة الأشراف) سواء كانت هذه الأجناس مما ذكرها الحاكمُ أو ممَّن جاء بعدهُ.

الجنسُ الأولِ: أن يكون السند ظاهرهُ الصحة، وفيه من لا يُعرف بالسماعِ ممَّن روى عنهُ.

المثال الأول:

ما رواه أبو غسَّان مُحمَّدُ بنُ مُطَرِّفٍ، عن حسَّانَ بنِ عطِيَّةَ، عن أَبِي أُمامةَ، عنِ النَّبِيِّ **صلى الله عليه وسلم** قَالَ: **(الحياءُ وَالعِيُّ شُعبتانِ من الإيمانِ، والبذاءُ والبيانُ شُعبتانِ من النّفاقِ)** [(1)].

هذا الحديثُ ظاهرُ إسناده الصحة إلَّا أنَّ الحافظَ المزيَّ أعلَّهُ فقال: **(حسان بن عطية أبو بكر الشامي، عن أبي أُمامةَ - ولم يسمع منه)** [(2)]، وتابعهُ على هذا الحافظُ ابنُ كثيرٍ[(3)].

وهما في ذلك قد تابعا ابن حِبَّان، حيث إنّ ابنَ حبّان ذكر حسانَ بن عطيةَ في طبقةِ أتباعِ التابعين[(4)].قال أبو زرعةَ العراقيُّ: **(ذكره ابنُ حبان في طبقةِ أتباعِ التابعين فدلَّ على أنّه لم يصح عندهُ سماعه من أحد من الصحابة)** [(5)].

قلت: الذي يظهر - والله أعلم- أنَّ حسانَ بن عطيةَ سمِعَ من أبي أُمامةَ، وذلك لعدة أمور: 1- أنَّ عنعنةَ حسّانَ بنِ عطيةَ لها حكمُ الاتصالِ، لأنَّهُ معاصرٌ لأبي أُمامةَ، ولم يصفهُ أحد

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه"الجامع"(375/4/رقم2027)، وعلي بن الجعد في مسنده (1058/2/رقم3059)، وابن أبي شيبة في المصنف (625/15/رقم31067)، وأحمد في المسند (649/36/رقم22312)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (437/1/رقم446)، والروياني في مسنده (309/2/رقم1263)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (432/7/رقم2983)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 108/رقم300)، وابن قانع في معجم الصحابة (7/2)، والحاكم في المستدرك (47/1/رقم17)و(108/1/رقم 170)، والبيهقي في شعب الإيمان(148/10/رقم7307) من طرق عن أبي غسان به.
قال الترمذي: (**والعِيُّ قِلَّةُ الكلام، والبيانُ هو كثرةُ الكلام، مثلُ هؤلاء الخطباء الذين يخطبون فيوسِّعون في الكلام ويتفصَّحون فيه من مدح الناس فيما لا يرضي الله)** الجامع (375/4).

(2) تحفة الأشراف (162/4)، وانظر: تهذيب الكمال (159/13).

(3) جامع المسانيد والسنن لابن كثير (509/8).

(4) الثقات لمحمد بن حبان البُستي (223/6)، ومشاهير علماء الأمصار (ص: 211).

(5) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة ولي الدين بن العراقي (ص: 66).

من أهل العلم بالتدليسِ، وكما هو معلومٌ فإنَّ عنعنةَ المعاصرِ - على خِلافٍ في ذلك - محمولةٌ على السماعِ مالم يكن مُدلساً[1].

2-أنَّ أبا أُمامةَ تحوّلَ إلى الشامِ ونزلَ حِمصَ، وتأخرتْ وفاتُهُ إلى سنة (86هـ)، بل قيل كان آخرَ من مات من أصحابِ رسولِ الله في الشامِ[2]، فاحتمالُ سماعِ حسَّانَ بنِ عطيةَ منه كبيرٌ، لأنَّ حسَّانَ بن عطيةَ شاميٌ ماتَ بعد (120هـ)[3].

3- أنَّ هذا الحديث حسَّنهُ الترمذيُّ[4]، وقال الحاكم: **(هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين)**[5]،

وقال المناوي: **(قال الحافظُ العراقيُّ في أماليه: حديث حسن، وقال الذهبيُّ: صحيح)**[6]، وصححهُ الألبانيُّ[7].

ولهذا نجدُ أنَّ الحافظَ العلائيّ، وأبا زرعةَ العراقيّ، ذكرا نفي سماعِ حسَّانَ من أبي أُمامةَ بصيغةِ التمريضِ، حيثُ قالا: **(قيل إنَّه لم يسمعْ منه)**[8].

المثال الثاني:

---

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر لابن حجر العسقلاني (ص: 153).

(2) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد (211/6)، وتهذيب الكمال للمزي (158/13)، وتاريخ الإسلام للذهبي (1020/2).قال الذهبي: وشذ إسماعيل بن عيَّاش، فقال: توفي سنة إحدى وثمانين.

(3) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (466/5)، وإكمال تهذيب الكمال لمغلطايٍّ (63/4)، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني (251/2)، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني (ص: 233). قال مغلطاي: (وذكره البخاريُّ في: "فصل من مات من العشرين إلى الثلاثين ومائة، وقال: كان من أفاضل أهل زمانه)، وتابعهُ الحافظُ ابن حجرٍ على ذلك وقيدهُ بالتاريخ الأوسطِ.
قلت: لم أجد ترجمة حسان بن عطية في هذا الفصل من التاريخ الأوسط، إلّا أنَّ البخاري ترجم له في التاريخِ الكبيرِ ولكنّي لم أجد كلام البخاريِّ الذي نقله الحافظان مغلطاي وابن حجر.انظر: التاريخ الكبير (33/3).

(4) السنن للترمذيِّ (375/4).

(5) المستدرك على الصحيحين للحاكم (47/1).

(6) فيض القدير للمناويِّ (428/3).

(7) صحيح الترغيب والترهيب للألبانيِّ (4/3).

(8) جامعُ التحصيل للعلائي (ص: 162)، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي (ص: 66).

ما رواه ابنُ شهابٍ الزُهريُّ، قال: كان جابرُ بن عبدِ اللـه يحدِّثُ أَنَّ يهوديَّةً من أَهل خيبر سمَّت شاةً مصليَّةً ثُمَّ أَهدتهَا لرسولِ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم**، فأَخذَ رسُولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم**الذِّراعَ، فأَكل منها، وأَكل رهطٌ من أَصحابهِ معهُ، ثُمَّ قالَ لهم رسولُ اللـه صلى **اللـه عليه وسلم** : (**ارفعُوا أَيديَكُم**) وأَرسلَ رسولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم**إِلَى اليهوديَّةِ فدعاها، فقالَ لها: (**أَسممتِ هذهِ الشَّاة**) قالتِ اليهُوديَّةُ: من أَخبرَكَ؟قَالَ: (**أَخبرَتني هذهِ فِي يدِي**) للذِّرَاع، قالت: نعم، قالَ: (**فما أَردتِ إِلى ذلكَ؟**) قالتْ: قلتُ: إِن كانَ نبيًّا فلن يضُرَّهُ، وإِن لم يكُن نبيًّا استرحنَا منهُ، فعفا عنهَا رسُولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم** ولم يُعاقبها، وتوفِّي بعضُ أَصحابهِ الذينَ أَكلُوا من الشَّاة، واحتجمَ رسولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم** على كاهلهِ من أَجلِ الذي أَكلَ من الشَّاةِ، حجمهُ أبو هندٍ بالقرنِ وَالشَّفرةِ، وهو مولًى لبني بياضةَ من الأَنصارِ.

هذا الحديث رواه عن الزُّهريِّ كلٌّ من:

1- يُونسُ بنُ يزيدَ الأَيليُّ [(1)].

2- شُعيبُ بنُ أَبِي حمزةَ الأُمَوِيُّ [(2)].

وظاهر إسناد الحديث الصحة إلا أنَّ الحافظَ المزيَّ أعلهُ فقال: **(محمَّد بن مسلمِ بنِ عبيد اللـه بن شهاب الزُهريُّ، عن جابر - ولم يسمع منه)**[(3)].

قلت: هذا الذي قاله المزي سبقهُ إليه الخطَّابيُّ[(4)]، والمنذريُّ[(5)]، وتبعهُ عليه الحافظُ ابنُ حجر[(6)]، وقد نصَّ سفيانُ بن عيينةَ على ذلك، فقال: **(كانَ عمرُو بن دينَارٍ أَكبرُ من الزُّهرِيِّ سمِعَ من جابرٍ، وَالزُّهريُّ لم يسمع منهُ)**[(7)].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (421/4/رقم4510)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (83/8/رقم16008).
(2) أخرجه الدارمي في سننه (208/1/رقم69).
(3) تحفة الأشراف (356/2)
(4) معالم السنن للخطأبي (7/4)
(5) عون المعبود للعظيم آبادي (231/12).
(6) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (497/7).
(7) المراسيل لابن أبي حاتم الرازي (ص: 189)، والجرح والتعديل له"المقدمة"(39/1).

الجنس الثاني: زيادةُ راوٍ في الإسنادِ أو حذفهُ.

وهو على قسمين:

القسم الأول: ما يترجح فيه أنَّ الزيادةَ وهمٌ.

المثال الأول:

ما رواه عُبيدُ اللـه بنُ أَبِي يزيدَ، عن سِبَاعِ بنِ ثابتٍ، عَـن أُمِّ كُـرزٍ، قالَـتْ: قـالَ رسـولُ اللـه صـلى اللـه عليه وسلم : **(عَنِ الغُلَامِ شَاتَانِ، وَعَنِ الأُنثَى وأحدةٌ، ولا يضُرُّكُم ذُكرَانًا كُنَّ أَم إناثًا).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن عُبيدِ اللـه بنِ أَبِي يزِيد، منهم:

1- حمَّادُ بنُ زيد البصريِّ [1]. 2- سُفيانُ بنُ عُيينة الكُوفِيُّ [2].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (175/3/رقم 2836)، وأحمد في مسنده (119/45/رقم 27143)، والدارمي في السنن (1251/2/رقم 2011)، وابن المنذر في الإقناع (378/1/رقم 128)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (69/3/رقم 1043)، والبيهقي في شعب الإيمان (108/11/رقم 8258) من طُرق عن حمّادَ بن زيد عن عُبيد اللـهبن أبي يزيد به.
وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (506/9/رقم 19277)، وابن عبد البر في التمهيد (316/4)، والبغوي في شرح السنة (265/11/رقم 2818) من طريق أبي داودَ.

(2) أخرجه أبو داود في سننه (174/3/رقم 2835)، والنسائي في سننه (165/7/رقم4217)، وابن ماجه في سننه (577/4/ 3162)، والشافعي في السنن الماثورة "رواية المزني"(ص: 342/رقم 414)، والحميدي في مسنده (340/1/رقم 348)، وابن أبي شيبة في مصنفه (322/12/رقم24723)، وأحمد في مسنده (113/45/ 27139)، والفاكهي في أخبار مكة (71/5/رقم 2861)، وابن أبي الدنيا في العيال (183/1/رقم 44)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (68/6/رقم 3279)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (67/3/رقم 1040)، وابن حبان في الصحيح (128/12/رقم 5312)، والطبراني في المعجم الكبير (167/25/رقم 406)، والبيهقي في السنن الكبرى(506/9/رقم 19276)و(523/9/رقم 19336) من طُرق عن سُفيانَ عن عُبيدِ اللـهبه.
وأخرجهُ الحاكمُ في المستدرك (366/4/رقم 7672)، وابن عبد البر في التمهيد (315/4) من طريقِ الحميديِّ.
قلت: قد اختُلف فيه على سفيان فرواه أكثرُ أصحابه بزيادة "أبيه" بين عبيد اللـه، وسباع، ورواه بعضهم فلم يذكر هذه الزيادة.فحكم الإمام أحمد، وأبو داود، وأبو بكر النيسابوري، والبيهقي، على سفيان بالوهم في هذا الحديث، بينما صوَّبَ ابن عبد البر كلا الروايتين، ولم يستبعدهُ ابن القطَّان.انظر: مسند الإمام أحمد (119/45)، سنن أبي داود (175/3)، العلل للدارقطني (404/15)، السنن الكبرى للبيهقي (506/9)، التمهيد (316/4)، بيان الوهم والإيهام (589/4).

وتابعهم جماعةٌ عن ابنِ جُريج، عن عُبيدِ الـلـه، منهم:

1- يحيى بنُ سعيدِ القطَّانُ البصريُّ [1].
2- محمَّدُ بنُ بكرِ بنِ عُثمانَ البُرسانيُّ البصريُّ [2].
3- حجَّاجُ بنُ مُحمَّدٍ المَصِّيصيُّ [3].
4- أبو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مخلد البصرِيُّ [4].

وخالف عبدُ الرزاقِ، فرواهُ عنِ ابنِ جُريج، عن عُبيدِ الـلـه بنِ أَبِي يزيد، عن سِبَاعِ بـنِ ثابـتٍ، عـن مُحمَّدِ بن ثابتِ بن سِبَاعٍ ، عَن أُمِّ كُرزٍ[5].

قال المزيُّ: **(روي عن سِباع بن ثابت، عن أم كُرز -وهو المحفوظُ)**[6]

قلت: لم ينفرد المزيُّ بتعليلِ هذا الإسناد، بل أعلّهُ كذلك أبو بكر النَّيسأبوريّ فقال: **(والـذي عنـدي في هذا الحديث أنَّ عبد الرزاق أخطأ فيه؛ لأنَّه ليس فيه محمَّد بن ثابت إنَّما هو سِباع بـن ثابـت ابـن عـم محمَّد بن ثابت، لأنَّه ليس في هذا الحديث)**[7].

المعجم الكبير (167/25/رقم 406)، والبيهقي في السنن الكبرى(506/9/رقم 19276)و(523/9/رقم 19336) من طُرق عن سُفيانَ عن عُبيدِ الـلـهبه.

وأخرجهُ الحاكمُ في المستدرك (366/4/رقم 7672)، وابن عبد البر في التمهيد (315/4) من طريقِ الحميديِّ.

قلت: قد اختُلف فيه على سفيان فرواه أكثرُ أصحابه بزيادة "أبيه" بين عبيد الـلـه، وسباع، ورواه بعضهم فلم يذكر هذه الزيادة.فحكم الإمام أحمد، وأبو داود، وأبو بكر النيسابوري، والبيهقي، على سفيان بالوهم في هذا الحديث، بينما صوَّبَ ابن عبد البر كلا الروايتين، ولم يستبعدهُ ابن القطَّان.انظر: مسند الإمام أحمد (119/45)، سنن أبي داود (175/3)، العلل للدارقطني (404/15)، السنن الكبرى للبيهقي (506/9)، التمهيد (316/4)، بيان الوهم والإيهام (589/4).

(1) أخرجه النسائي في سننه (165/7/رقم 4218)، والدارقطني في العلل (397/15).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (372/45/رقم27374)، والدارقطني في العلل (397/15).

(3) أخرجه الدارقطني في العلل (396/15).

(4) أخرجه الدارقطني في العلل (397/15).

(5) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (328/4)، ومن طريقه أخرجه الترمذي في السنن (98/4)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (160/5/رقم2280) وأحمد في المسند (371/45)، والطبراني في المعجم الكبير (166/25) وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(6) تحفة الأشراف (101/13).

(7) علل الدارقطني (396/15).

وأبو بكر النيسابوري هو الإمام، الحافظ، العلامة، عبد الـلـه بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون، الأموي، الشافعي.قال عنه الدارقطني: **(لم نر مثله في مشايخنا، لم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ)**.انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 299)، سير أعلام النبلاء (65/15).

وقال ابنُ القطَّان: **(روايةُ عبد الرزاق - بإدخالِ محمَّد بنِ ثابت بـن سِـباع، بـين سِـباع، وأم كُـرز - خالف فيها عبدُ الرزاقِ أصحابَ ابنِ جُريج الحفاظَ، وأنَّ الصوابَ: عن سِباع بن ثابت، ابن عـم محمَّـد بـن ثابت، عن أمِ كُرز)**[1].

وقال الذهبيُّ: **(والصحيحُ عن ابنِ جُريج بحذفِ محمَّد بنِ ثابت)**[2].

المثال الثاني:

ما رواه ابنُ شِهابٍ، عَن عُبيدِ الـلـه بنِ عَبدِ الـلـه بنِ عُتبةَ بنِ مسعودٍ، عن ابن عبَّاسٍ**رضي الـلـه عنه**، قَالَ: **كُنتُ أُقرِئُ رِجالًا منَ المُهاجرينَ، منهُم عبدُ الرَّحمنِ بن عَوفرضي الـلـه عنه ، فَبينما أَنـا في منزلـهِ بمِنًى، وه وَ عندَ عُمر بنِ الخطَّابِ رضي الـلـه عنه.....حديث السقيفة بطوله، ومنهم من اختصره.**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن ابنِ شهاب الزُّهريِّ، منهم:

1- مالكُ بنُ أَنسِ الأَصبحيُّ المَدنيُّ[3].

2- سُفيانُ بنُ عُيينةَ الهلاليُّ الكُوفيُّ[1].

---

(1) بيان الوهم والإيهام (588/4- 589).

(2) ميزان الاعتدال (115/2).

اعترض الإمامُ النوويُّ على تصحيحِ الترمذيِّ لهذا الحديثَ فقال: (وفي إسناده عبيد الـلـهبن يزيد، وقد ضعفه الأكثرون فلعله اعتضد عنده فصححه) المجموع شرح المهذب للنووي (407/8).

قلت: عبيد الـلـهبن أبي يزيد من رجال الكتب الستة، ولم أجد أحدا ضعفه، فضلاً أن يكون ضعفه الأكثرون، ولهذا لم يذكرهُ الحافظُ ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري في فصل (أسماء من طعن فيه من رجال صحيح البخاري) ممَّا يدلُ على أنَّهُ لم يثبت عنده أنَّ أحداً من الأئمة طعن فيه.

بل على العكسِ من ذلك فقد وثقهُ ابن معين، وعليُ بن المديني، والعجلي، وأبو زرعةَ، والنَّسائيُّ، وقال محمَّدُ ابن سعد، (ثقة كثير الحديث)، وذكرهُ ابن حِبَّان في الثقات.وقال الحافظ ابن حجر: (ثقة كثير الحديث) وهو أدق من قول الإمام الذهبي: (صدوق).

ولهذا قد اعترضَ ابن الملقن على اعتراضِ النوويِّ هذا فقال: (قد صححه الحاكم من الطريق المذكورة، وقال أحمد في عبيد الـلـههذا: إنه صالح.وقال ابن عدي: لم أر له شيئا منكرا، على أنَّه لم ينفرد بل قد رواه جماعات كذلك كما ذكرناه آنفاً) البدر المنير (338/9). انظر توثيق الأئمة في: الطبقات الكبرى لابن سعد (42/8)، الثقات للعجلي (320/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (337/5)، الثقات لابن حبان (73/5)، تهذيب الكمال للمزي (178/19)، الكاشف للذهبي (688/1)، تقريب التهذيب لابن حجر (ص: 646).

(3) أخرجه البخاريُّ في صحيحه (132/3/رقم 2462)، والنسائي في السنن الكبرى (411/6/رقم7119)، وأحمد في مسنده (378/1/رقم 276)و(449/1/رقم 391)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (302/5/رقم2057، 2058)، والبيهقي في السنن الكبرى (369/8/رقم 16919)، وابن عبد البر في التمهيد (23/ 95)، والخطيب في تاريخ بغداد (671/3) من طُرق عن مالك عن الزهريِّ به.

3- معمرُ بنُ راشدٍ الأَزديُّ البصرِيُّ[2].

4- يُونسُ بنُ يزيدَ الأُمويِّ الأَيليُّ[3].

5- صالحُ بنُ كَيسانَ المدنيُّ[4].

6- عُقيلُ بنُ خَالدٍ الأَيلِيُّ[5].

7- عبدُ اللـه بنُ أَبِي بكرٍ الأَنصاريُّ[6].

8- مُحمَّدُ بنُ حربٍ الخولاَنِيُّ[7].

9- هُشيمُ بنُ بَشِيرِ الواسطِيُّ[8].

ورواه شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ، عن سعدِ بنِ إِبرَاهِيمَ، عن عُبيدِ اللـه بنِ عَبدِ اللـه، عن ابن عبَّاسٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بن عَوف، عن عُمرَ بنِ الخطَّابِ.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (168/8/رقم2829، ومسلم في صحيحه (1317/3/رقم1691)، والنسائي في الكبرى (411/6/رقم 7118)، وابن ماجه في سننه (167/4/رقم 2553)، والحميدي في مسنده (161/1/رقم25)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (141/1/رقم151)، وابن الجارود في المنتقى (ص: 206/رقم 812)، وأبو عوانة في مسنده (122/4/رقم 6257)، والبيهقي في السنن الكبرى (366/8/رقم 16910)وابن عبد البر في التمهيد (94/23) من طُرق عن سفيانَ بن عيينة عن الزهريِّ به.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (103/9/رقم7323)، والترمذي في سننه"الجامع"(38/4/رقم1432)، وعبد الرزاق في مصنفه (439/5/رقم 9758)، والحميدي من طريق سفيان عن معمر (161/1/رقم25)، وأحمد في مسنده (414/1/رقم331)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (728/2)، وأبو عوانة في مسنده (123/4/رقم6358) من طُرق عن معمر عن الزهريِّ به.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (132/3/رقم2462)، ومسلم في صحيحه (1691/1317/3)، والنسائي في الكبرى (411/6/رقم 7120)، وأبو عوانة في مسنده (122/4/رقم6255)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (303/5/رقم2058)، والبيهقي في السنن الكبرى (366/8/رقم 16909) من طرق عن عبد اللـه بن وهب، عن يونس، عن الزهريِّ به.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه (168/8/رقم6830)، وأبو عوانة في مسنده (123/4/رقم6260)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (302/5/رقم2059).

(5) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (412/6/ رقم7122).

(6) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (412/6/رقم 7121).

(7) أخرجه أبو عوانة في مسنده (122/4/رقم 6256).

(8) أخرجه أبو داود في سننه (144/4/رقم4418)، والقاسم بن سلام في فضائل القران (ص: 321).

رواه عنهُ بهذا الإسنادِ كلٌ من:

1- حجَّاجُ بنُ مُحمَّدٍ المَصِّيصيُّ [1].

2- عبدُ الرَّحمنِ بنُ غزوانَ الخُزاعِيُّ [2].

3- أبو دَاوُد سُلَيمانُ بنُ داوُدَ الطَّيالسيُّ [3].

4- غُندرٌ مُحَمَّدُ بنُ جعفرٍ الهُذلِيُّ البصرِيُّ [4].

قال الحافظ المزيُّ - بعد ذكره لطرفِ حديثِ شعبةَ - : **(رواه جماعةٌ فلم يذكروا عبدَ الرحمنِ بن عوف في إسناده وهو الصوابُ)**[5].

وقال أيضاً: **(المحفوظ في هذا حديثه عن ابن عباس، عن عمر، وقد قيل فيه: عن ابن عباس، عن عبد الرحمن بن عوف، عن عمرَ - وليس بمحفوظ)** [6].

يريدُ الإمام المزيُّ: أنَّ زيادةَ عبدِ الرحمنِ بن عوف في الإسنادِ بين ابنِ عباس وعمرَ غير محفوظة، وأنّ الصواب عن ابن عباس عن عمر بدون واسطة.

قلت: لعل القول بعدمِ الإعلال أولى وذلك لأحد أمرين:

الأول: أنَّ الحديث روي - مطولاً ومختصراً - وقد جاء في بعضِ الرواياتِ المطولة أنَّ ابن عبَّاسٍ سمِع بعضَ الحديثِ من عُمرَ مباشرة، وبعضه سمعه من عبدِ الرحمن بنِ عوف [7].فمن زادَ عبد الرحمنِ بين ابنِ عبَّاس وبين عُمرَ نظر إلى الجزءِ الذي سمعهُ من عبدِ الرحمنِ بن عوف، ومن لم يزدهُ نظرَ إلى الجزءِ الذي سمعهُ من عُمرَ مباشرةً.

---

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (410/6/رقم7116)، وأحمد في المسند (426/1/رقم352).

(2) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (408/6/رقم7113)، ومن طريقه أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (303/5/ رقم2060).

(3) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (409/6/رقم7115) من طريق هارون الحمّال، عن أبي داود الطيالسي به.

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (410/6/رقم7117)، وأحمد في المسند (426/1/رقم352).

(5) تحفة الأشراف (83/8).

(6) تحفة الأشراف (86/8).

(7) صحيح البخاري (168/8/ رقم6830).

والدليلُ على ذلك أن أبا داودَ الطَّيالسيَّ رواه عن شعبةَ بن الحجَّاج على الوجهين، فمرةً زاد عبد الرحمن بن عوف في الإسنادِ كما مر، ومرةً لم يزده كما جاء في رواية محمد بن رافع النَّيسأبوريِّ عنهُ [1].

وكذلك فعل هُشيم في روايته عن الزُّهريِّ، فمرةً لم يزدهُ كما مرَّ، ومرةً زاد عبد الرحمنِ بين ابنِ عبَّاس وعُمرَ[2].

الثاني: أنَّ المحفوظَ في روايةِ شعبةَ عن سعدِ بن إبراهيمَ، عن عبيدِ الله بنِ عبد الله، زيادةَ عبد الرحمن بن عوف بين ابنِ عبَّاس وبين عُمرَ، وأنَّ من رواهُ بدونِ زيادة عبد الرحمنِ بنِ عوف في الإسنادِ وهِم في حديثه عن شعبةَ، وأنَّ المحفوظَ عن الزُهريِّ عن عبيدِ الله بن عبد الله عدم ذكرَ عبد الرحمن بن عوف بين ابن عباس وبين عُمرَ.

قال الدارقطني: **(والمحفوظُ من هذا ما رواهُ الزُهريُّ، من روايةِ صالحِ بن كيسان،وعبدِ الله بن أبي بكر، ومالك بن أنس، ومن تابعهم، وهو حديثٌ صحيحٌ من حديثِ شُعبةَ عن سعدِ بنِ إبراهيمَ، عن عبيد الله بن عبد الله)**[3].

القسم الثاني: ترجيحُ الزيادة، وأنَّ الحديثَ بدون الزيادةِ مرسلٌ.

المثال الأول:

ما رواه ابنُ أبي ذئب، قال: حدثني الزِّبرقانُ بن عمرو بن أميةَ: أنَّ رهطاً من قريش، كانوا جلوساً، فمر بهم زيدُ بن ثابت، فأرسلوا عبدين لهم فسألاهُ، فقال: هي الظهرُ، قال: ثم مالا إلى أسامةَ بن زيد، فسألاهُ، فقالَ: هي الظهرُ، إنّ رسول الله **صلى الله عليه وسلم**كان يصلي الظهرَ بالهاجرةِ،

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (409/6/رقم7115).
(2) أخرجه أحمد في المسند (327/1/رقم197). **قلت:** رواية هشيم عن الزهري ضعيفة، ولكن هذا الحديث هو من الأحاديث الأربعة التي صحَّ سماع هشيم من الزهريِّ.انظر: مسائل الإمام أحمد"رواية ابن هانئ" (220/2)، شرح علل الترمذي لابن رجب (855/2)، تهذيب التهذيب لابن حجر (59/11).
(3) العلل (10/2).

والناسُ في قائلتهم، فلا يكون خلفه إلا الصفِ والصفَّانِ، فأنزل اللـه تعالى {**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الوُسْطَى** }**(البقرة: 238)**[1].

أعلَّ المزيُّ هذا الحديث في أكثرِ من موضع، فقال: **(وعنهُ - يعني الزِّبرقان - عن زيدِ ابن ثابت وأسامة بن زيد مرسلاً)**[2].

وسبب إعلالِ المزيِّ لهذا الإسنادِ؛ أنَّ الصحيحَ هو عن الزِّبرقان عن زُهرةَ، حيث قال: **(روى - يعني الزِّبرقان - عن زيد بن ثابت، ولم يسمع منه، والصحيح عن زهرة)** [3].

فهذا القول من الإمام المزيِّ يبينُ أنَّ الزِّبرقانَ لم يتلقَ الحديثَ من زيدٍ مباشرة، دلَّ على ذلك الطريقُ المحفوظة عن الزِّبرقان عن زهرةَ عن زيدٍ، وأسامةَ [4].

ولم ينفرد المزيُّ في نفي سماعِ الزِّبرقان من أسامةَ بنِ زيد، وزيدِ بنِ ثابت، فقد نفى سماعَ الزِّبرقان من أسامةَ: ضياءُ الدين المقدسيُّ[5]، والمنذريُّ[6]، والبوصيريُّ[7]، ونفى سماعَهُ

---

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (218/1/رقم354)، وابن ماجه في سننه (97/2/رقم 795)، وأحمد في المسند (126/36/رقم21792)، والبخاري في التاريخ الكبير (434/3)، والطبري في تفسيره (207/5/رقم5460)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (167/1/رقم 992)، والضياء في المختارة (97/4/رقم1310، 1311) من طُرق عن ابن أبي ذئب به.

(2) تحفة الأشراف (222/3).وانظر: (45/1)، (214/3).

(3) تهذيب الكمال (285/9).وانظر: تحفة الأشراف (214/3).

(4) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (20/2/رقم662) ومن طريقه أخرجه: النسائيُ في السننِ الكبرى (220/1/رقم359)، وابن أبي شيبة في المصنف (516/5/رقم8691)، وابن أبي حاتم في تفسيره (448/2/رقم2373)، والبيهقي في السنن الكبرى (672/1/رقم 2155)، وذكره البخاريُّ في التاريخ الكبير (434/3).

قلت: زهرة جاء في الحديث غير منسوب، فذهب الإمام الدارقطني إلى أن زهرة مجهول، وتابعه على ذلك الحافظ في التقريب، بينما جعله ابن أبي حاتِم زهرةَ بن معبد وهو الثقة حيث قال: (عن زهرة: يعني: ابن معبد)، وتابعه ابن كثير على ذلك في تفسيره، والحافظ ابن حجر في فتح الباري.انظر: تفسير ابن أبي حاتم (448/2)، سؤالات البَرقانيِّ للدارقطنيِّ (ص: 79)، تفسير ابن كثير (393/2)، تهذيب التهذيب (310/3)، فتح الباري (196/8)، تقريب التهذيب (ص: 341).

(5) الأحاديث المختارة (98/4).

(6) الترغيب والترهيب (214/1).

(7) مصباح الزجاجة (ص: 531).

من زيدِ ابن ثابت، وأسامةَ بن زيد: الهيثميُ، وابنُ حجر[1]، واعتبر الذهبيُّ، وابنُ كثير، حديثَه عنهما مرسلاً[2].

المثال الثاني:

ما رواه هِلالُ بنُ يَسَاف، عن فَروةَ بن نوفلٍ الأَشجعيِّ، قَالَ: سأَلتُ عائشةَ عمَّا كانَ رسُولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم** يدعُو به اللـه، قالت: كان يقولُ: **(اللـهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ من شرِّ مَا عَملتُ وَمن شرِّ مَا لَم أَعمل).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن هِلَالِ بنِ يَسَافٍ، منهم:

1- منصورُ بنُ المُعتمرِ السُّلميُّ الكُوفِيُّ[3] . 2 - حُصينُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيُّ الكُوفِيُّ[4].

3- الأَعمشُ سُليمانُ بنُ مِهرانَ الكُوفِيُّ[5].

وتابعهم عَبدَةُ بنُ أَبِي لُبابةَ الأَسديُّ- في روايةِ وكيعِ بنِ الجرَّاحِ عن الأَوزاعيِّ عنه -[6].

وخالفَ وكيعَ جماعةٌ من أصحابِ الأَوزاعيِّ، فرووهُ عن الأَوزاعيِّ، عن عَبدَةَ، عن هلالِ بن يَسَاف، عن عائشةَ، منهم:

---

(1) انظر: مجمع الزوائد (51/2)، تهذيب التهذيب (309/3).

(2) انظر: تاريخ الإسلام (237/3)، جامع المسانيد (154/3).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (2085/4/رقم 2716)، وأبو داود في سننه (130/2/رقم1550)، والنسائي في السنن الصغرى (56/3/رقم1307)و(281/8/رقم5525)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (911/3/رقم1600)، وأحمد في مسنده (387/43/رقم26368)و(389/43/رقم26371)، وعبد بن حميد في مسنده"المنتخب"(381/2/رقم 1527)، وابن حبان في صحيحه (305/3/رقم1031)، والبيهقي في الدعوات الكبير (452/1/رقم340) من طُرق عن منصورٍ به.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه (2085/4/رقم 2716)، والنسائي في السنن الصغرى (281/8/رقم5526، 5527، 5528)، وابن ماجه في سننه (361/5/رقم 3839)، وابن أبي شيبة في المصنف (69/15/رقم 29735)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (967/3/رقم 1684)، وأحمد في مسنده (37/40/رقم 24033)و(217/41/رقم 24684)، وابن أبي عاصم في السنة"ظلال الجنة" (163/1/رقم 370)، وابن حبان في صحيحه (306/3/رقم1032) من طُرق عن حصينٍ به.

(5) ذكره الدارقطني في العلل (336/14).

(6) أخرجه مسلم في الصحيح (2085/4/رقم 2716)، وأحمد في مسنده (514/42/رقم25784).

1- أبو المُغِيرَةِ عبدُ القُدُّوسِ بنُ الحَجَّاجِ الخَولانِيُّ الحِمصِيُّ [1].

2- موسى بن شَيبة الحَضرميُّ المِصريُّ [2].

3- الوليدُ بنُ مُسلمٍ الدِّمشقيُّ [3].

4- الوليدُ بنُ مَزيدٍ أبو العبَّاسِ العُذريُّ البَيرُوتيُّ [4].

5- عبدُ الحَمِيد بن حَبِيب بن أَبي العشرِين الشامي[5].

6- مُحمَّدُ بنُ يُوسُفَ الفِريابيُّ [6].

قال المزيُّ: (**المحفوظ حديث ابن يَسَاف، عن فَروةَ بن نوفلٍ الأَشجعيِّ، عن عائشة**)[7]، أي إنَّ المحفوظَ زيادة فَروةَ في الإسناد بين هلال وعائشةَ **رضي الله عنه** وأنَّ الحديثَ بدون هذه الزيادة مرسلٌ. والوهمُ في ذلك إمَّا أن يكونَ من الأَوزاعيِّ، وأنّ روايةَ وكيعٍ عن الأَوزاعيِّ غير محفوظة، أو ممَّن رواه عن الأَوزاعيِّ.

ذهب الإمام الدارقطنيُّ إلى الأول، فقال: (**يرويه هِلالُ بنُ يَسَاف، عن فَروَةَ بن نوفلٍ، حدّثَ به عنهُ منصور، وحصين بن عبد الرحمن، والأعمش، فاتفقوا عنه، غير أنَّ في روايةِ الأعمشِ زيادة: أسألك من خيرِ ما عملت، ومن خير ما لم أعمل.ورواه عَبدةُ بن أبي لُبابةَ، عن هلالِ بن يساف، واختُلف عنه: فرواهُ وكيع، عن الأوزاعيِّ، عن عَبدةَ، عن**

(1) أخرجه النسائي في الصغرى (280/8/رقم5524).
(2) أخرجه النسائي في الصغرى (280/8/رقم 5523)، والطبراني في الدعاء (1438/3/رقم1359).
(3) أخرجه الطبراني في الدعاء (1437/3/رقم 1358).
(4) ذكره الدارقطني في التتبع (ص: 561).
(5) ذكره الدارقطني في التتبع (ص: 561).
(6) ذكره الدارقطني في العلل (337/14).
(7) تحفة الأشراف (334/12).

هلالِ، عن فَروَةَ بن نوفلٍ، عن عائشةَ.وخالفهُ الوليدُ بن مسلم، والفِريابيُّ، فروياهُ عن الأوزاعيِّ، عن عَبدةَ، عن هلال، عن عائشةَ، وقولهما: عن الأوزاعيِّ أصح من قولِ وكيع عنه.والصوابُ قولُ منصور، وحصين، والأعمش، عن هلالِ)[1].

قلت: روايةُ وكيعٍ عن الأَوزاعيِّ وقعت في صحيحِ مسلم متابعةً، وهو من الأحاديثِ التي ذكرها الإمام الدارقطنيُّ في"التتبع"[2] ولم يجبْ عنها الإمام النوويُّ.

ولعل كلا الروايتين صواب خاصةً أنَّ هلالَ يروي عن عائشةَ بدونِ واسطة [3]، بل لعل رواية وكيعٍ عن الاوزاعيِّ أرجح؛ وذلك لأنَّ روايةَ أبي المغيرة جاء فيها قال: ابن يَسَاف: سُئلتْ عائشةُ، ولم يبين السائل، فيحمل على أن السائل فَروةَ بن نوفلٍ[4]، وأمَّا روايةُ الوليدِ بنِ مسلم فقد جاءت بصيغةِ العنعنة؛ والوليدُ موصوفٌ بالتدليسِ الشديدِ[5].

وأمَّا روايةُ موسى بن شيبةَ فإنَّ موسى قد تفرد عبدُ الله بنُ وهب في الرواية عنه[6]، ولذلك ذكرهُ الذهبيُّ في ميزانِ الاعتدالِ[7] فهو على الأرجحِ مجهولٌ[8].ورواياتُ الوليدِ بنِ مزيدِ، وأبي العشرين، والفِريابي قد ذكرها الدارقطنيُّ بصيغةِ التعليقِ.

يضافُ إلى ذلك أنَّ روايةَ وكيعٍ عن الأوزاعيِّ جاءت في صحيحِ مسلم ؛ وهذه من المرجحات[9]، وتصحيحُ مسلم مقدم على تعليلِ الدارقطنيِّ لأنَّه قد **"تقرر أنّهما لا يُخرجان من الحديثِ إلا ما لا علةَ له أو له علة إلا أنَّها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما ولا ريبَ في تقديمهما في ذلك على غيرهما فيندفعُ الاعتراض من حيث الجملة"**[10].

وكذلك فإنَّ روايةَ وكيعٍ عن الأوزاعيِّ موافقة لروايةِ منصور، وحصين، والأعمش، عن هلال، والأوزاعيُّ إمام حافظ.والله اعلم.

---

(1) العلل (336/14- 337).
(2) انظر: التتبع (ص: 561).
(3) انظر: تهذيب الكمال (354/30).
(4) انظر: ذخيرة العقبى للأثيوبي (84/40).
(5) انظر: تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر (ص: 51) حيث ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة وهي: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.
(6) انظر: تهذيب الكمال (78/29).
(7) (207/4).
(8) انظر: تحرير تقريب التهذيب (432/3).
(9) انظر: نزهة النظر(ص: 75).
(10) مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر (347/1).

الجنس الثالث: أن يجمع الراوي بين روايات شيوخ عدة له فيحمل حديث بعضهم على بعض، فيقع في الوهم.

المثال الأول:

ما رواه شَريكُ بنُ عبدِ اللـه ، عن عبدِ الكريمِ الجزريِّ، عن زيادِ بن الجَرَّاحِ، عن عبدِ اللـه بن مَعْقِلٍ قال: دخلتُ مع أَبِي على عبدِ اللـه بنِ مسعُودٍ، فَسمعتُهُ يَقُولُ: قال رسولُ اللـه صلى **اللـه عليه وسلم : (النَّدَمُ تَوبةٌ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن شَريكٍ، منهم:

1- مُحمَّدُ بنُ الصَّبَّاحِ الدُّولاَبِيُّ البغداديُّ[1].

(1) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (13/9/رقم 5081).

2- أبو نُعيمٍ الفضلُ بنُ دُكينٍ الكُوفِيُّ [1].

3- عليُ بنُ حكيم الأَودِيُّ الكُوفِيُّ [2].

4- أبو غسَّانَ مالكُ بنُ إسماعِيلَ الكُوفِيُّ [3].

5- سعيدُ بنُ منصورِ الخُراسانِيُّ [4].

6- عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرَّحمنِ أبو يحيَى الحِمَّانِيُّ [5].

7- مُحَمَّدُ بنُ جعفرِ الورَكانِيُّ الخُراسانِيُّ [6].

8- شاذانُ أَسودُ بنُ عامرٍ الشَّامِيُّ [7].

ورواه سُفيانُ الثَّوريُّ، عن عَبدِ الكريمِ الجزريِّ، عن زيادِ بنِ أَبِي مريمَ، عن عبدِ اللـه بـنِ مَعْقِـلٍ، عن عبدِ اللـه بنِ مسعُودٍرضي اللـه عنه .هكذا روى جماعةٌ هذا الحـديث عـن سُـفيانَ الثَّـوريِّ، بـل قـال الخطيبُ: من غيرِ خلافٍ عنه في ذلك[8]، منهم:

1- وكيعُ بنُ الجَرَّاحِ الكُوفِيُّ [9].

2- عبدُ الرَّحمنِ بنُ مهديٍّ البصريُّ [10].

3- الوليدُ بنُ مُسلمٍ الدِّمشقيُّ [11].

---

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (262/9/رقم6632).
(2) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (262/9/رقم6632)، والخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (251/1).
(3) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (375/3) .
(4) أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (251/1).
(5) أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (251/1).
(6) أخرجه الخطيب في "موضح أوهام الجمع والتفريق" (251/1).
(7) ذكرها الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق" (252/1).
(8) موضح أوهام الجمع والتفريق (256/1).إلا أنَّ ابن عساكر حكى الخلاف عنه فقال: (فرواه أبو أحمد محمد بن عبد اللـه الزبيري عنه، كما قال شريك وعبيد اللـه.ورواه يحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن كثير العبدي عنه، فقالا: «ابن أبي مريم»).معجم الشيوخ (ص: 19).
(9) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (249/14/ 28325)، وأحمد في مسنده (193/7/رقم 4124).
(10) أخرجه أحمد في مسنده (193/7/رقم 4124)، واللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1119/6/رقم1944).
(11) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (44/7/رقم6799)، وفي مسند الشاميين (148/1/رقم 237).

4- أبو نُعيمٍ الفضلُ بنُ دُكينٍ الكُوفِيُّ [1].

5- أبو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ البصريُّ [2].

6- مُحمَّدُ بنُ كثيرٍ العبديُّ البصريُّ [3].

7- يحيى بنُ سعِيد القطَّانُ البصريُّ [4].

8- مُحمَّدُ بنُ يوسُفَ الفِريابِيُّ [5].

ورواه عليُّ بن الجعدِ - في موضع آخر- عن سُفيانَ الثَّوريَّ، وشرِيكِ بنِ عبدِ اللـه، عن عبدِ الكريمِ الجَزَرِيِّ، عن زيادِ بنِ أَبِي مريمَ، عن عبدِ اللـه بنِ مَعْقِلٍ، عن عبدِ اللـه بنِ مسعُودٍ رضي اللـه عنه[6].

قال المزيُّ: **(وقال عليُ بن الجعد في موضع آخر: عن سفيانَ الثوريِّ، وشريك،عن عبد الكريم،عن زياد بن أبي مريم، وكأنَّهُ حمل حديثَ شريك على حديث سفيانَ، والمحفوظ عن شريكٍ" زياد بن الجراح")**[7]، أي إنَّ علي بن الجعد لما جمعَ بين روايةِ شيخيه - سفيانَ الثوري، وشريك - حمل حديثَ شريك على حديثِ سفيانَ، والمحفوظُ عن شريك أنَّه رواهُ عن عبدِ الكريمِ، عن زيادِ بن الجَرَّاحِ ، عن عبدِ اللـه بن مَعْقِل، عن عبدِ اللـه بنِ مسعُودٍ.

قلت: القولُ بأنَّ علي بنِ الجعد وهِم في هذا الحديث متوقفٌ على أنَّ زيادَ بن أبي مريم هل هو زياد بن الجَرَّاحِ، أم غيره، حيثُ اختلفَ أهلُ العلمِ في ذلك على قولين:

---

(1) أخرجه الفسوي في"المعرفة والتاريخ" (3/135- 136)، والقضاعي في"مسند الشهاب"(1/43/رقم 14).
(2) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (9/262/رقم6631).
(3) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (9/262/رقم6631).
(4) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (3/80).
(5) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (10/259/رقم 20558).
(6) أخرجه أبو القاسم البغوي في "معجم الصحابة"(5/331/رقم2160)، والشاشي في مسنده (1/309/رقم269). بينما وقع في المطبوع من مسند ابن الجعد"زياد" مهملا غير منسوب.مسند علي بن الجعد (2/848).
(7) تحفة الأشراف (7/72- 73).

القول الأول: أنَّ زياد بن أبي مريم هو زيادُ بن الجَرَّاحِ، وأنَّ اسمَ أبي مريم هو الجَرَّاحِ، روى هذا القولَ حنبلُ بنُ إسحاقَ عن الإمام أحمد، ويحيى بنَ معين[1]، واختارهُ الجوزجانيُّ[2]، وابنُ حِبَّان[3].فعلى هذا القول فلم يهمْ عليُ بنُ الجعدِ.

القول الثاني: أنَّ زيادَ بن أبي مريم ليس هو زيادُ بن الجَرَّاحِ بل هو غيره، والى هذا القولِ ذهبَ يحيى بنُ معين في أشهرِ الروايتين عنهُ[4]، وعليُّ بن المدينيُّ[5]، والبخاريُّ[6]، وأبو حاتم[7]، ويعقوبُّ بن شيبةَ[8]، والخطيبُّ[9]، وابنُ عساكر[10]، والمزيُّ[11]، وابنُّ حجر[12]، فعلى هذا القول يكون عليُ بنُ الجعد قد وهِم فيه.

قلت: ومع القولِ بالتفريقِ بينهما، يمكنُ أن يجابَ عن ذلك فيقال:

إنَّ شريكاً كان يرويه قديماً فيسميه"**زياد بن أبي مريم**" ثم رجع فسماه"**زيادَ بن الجراح**"[13] فروايةُ عليِّ بن الجعد - على هذا التفصيل - عن شريك هي روايةُ شريكِ القديمةُ، بدليلِ أنَّ يزيدَ بنِ هارونَ - تابعَ عليَّ بن الجعدِ - فرواهُ عن شريك فسمى زياد"**زياد بن أبي مريم**"[14].

---

(1) موضح أوهام الجمع والتفريق (247/1).
(2) موضح أوهام الجمع والتفريق (247/1).
(3) الثقات (260/4).
(4) تاريخ ابن معين"رواية الدوري" (477/4)، موضح أوهام الجمع والتفريق (247/1).
(5) موضح أوهام الجمع والتفريق (254/1)، معجم الشيوخ لابن عساكر (ص: 19).
(6) هذا ما فهمه المعلمي اليماني من تصرفِ البخاريِّ في التاريخ الكبير، بينما اختارَ الحافظُ ابن حجر- متابعاً في ذلك لمغلطايٍّ - أنَّ البخاري جعلهما رجلاً واحداً.انظر: إكمال تهذيب الكمال (120/5)، وتهذيب التهذيب (385/3)، وتعليق المعلميِّ على التاريخِ الكبير (375/3).
(7) علل ابن أبي حاتم (53/5)، والجرح والتعديل (528/3).
(8) موضح أوهام الجمع التفريق(256/1).
(9) موضح أوهام الجمع والتفريق (247/1).
(10) معجم الشيوخ (ص: 19).
(11) تهذيب الكمال (442/9).
(12) تهذيب التهذيب (385/3).
(13) هذا التفصيل هو ما رجحه المعلميُّ في روايةِ شريك عن عبد الكريم.انظر: تعليقه على"موضح أوهام الجمع والتفريق" (262/1- 263).
(14) رواية يزيد بن هارون ذكرها الخطيب، بل إنَّه جعل الفضل بن دُكين ممن رواه كرواية علي بن الجعد.انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق (249/1).وقد أشار المزيُّ إلى هذه الروايات عن شريك حيث قال: (وكذلك رواه شريك بن عبد الله - يعني عن زياد بن الجراح- في المشهور عنه، عن عبد الكريم).تحفة الأشراف (72/7).

المثال الثاني:

ما رواه هُشيمٌ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عن عليِّ بنِ حُسَين، عن عَمرِو بن عُثمانَ، عن أُسامةَ بن زيد، قال: قال رسولُ اللـه صلى **اللـه عليه وسلم : (لَا يتوَارَثُ أَهلُ مِلَّتَينِ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن هُشَيمِ بن بَشير، منهم:

1- مَسعودُ بن جُويريةَ المَوْصِلي[1].

2- عليُ بن عبدِ اللـه المدينِيُّ [2].

3- سعيدُ بن منصُور الخُرَاسَانِيُّ صاحبُ(السُّنَن) [3].

4- إبراهِيمُ بنُ عبدِ اللـه بن حاتم الهرويُّ[4].

5- يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الدَّوْرَقِيُّ[5].

6- أبو بلالٍ الأشعريُّ[6].

7- إسحاقُ بنُ شاهين بن الحارثِ الواسطيُّ[7].

ورواه سُفيانُ بن عُيينةَ، عن الزُّهريِّ، عن عليِّ بنِ الحُسينِ، عن عَمرِو بنِ عُثمَانَ، عن أُسامة بن زيد، عن النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلمقَالَ: (لَا يَرِثُ المسلِمُ الكَافِرَ، وَلَا الكافرُ المُسلمَ).

هكذا رواه عامّةُ أصحابِ سفيانَ بنِ عيينةَ عنه[8].

---

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (124/6/ رقم6348).
(2) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (145/9/رقم 12651).
(3) أخرجه في السنن (84/1/رقم136).
(4) أخرجه أبو بكر الشافعي في الغِيلانيّات (88/1/رقم38).
(5) اخرجه الطوسي في مختصر الأحكام (30/7/رقم 1615) ووقع فيه عمر بن عثمان.
(6) أخرجه الآجري في الثمانين" مجموع مصنفات أبي الحسن الحمامي"(369/8/رقم 592).
(7) أخرجه المزي في المنقى من الفوائد الحسان (ص: 42/رقم 15).
(8) أخرجه مسلم في صحيحه (1233/3/رقم 1614)، وأبو داود في السنن (219/3/رقم 2909)، والنسائي في السنن الكبرى (123/6/رقم6343)، وابن ماجه في السنن (289/4/ 2729)، والشافعي في المسند"ترتيب سنجر"(147/3/رقم 1346)، والحميدي في المسند (467/1/رقم551)، وسعيد بن منصور في السنن (84/1/رقم 135)، وأبو بكر بن شيبة في مسنده (113/1/رقم144)، وأحمد في المسند (76/36/رقم 21747)، والدارمي في مسنده "السنن"(1956/4/رقم3044)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (347/2/رقم3291)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (328/1/رقم 454)، والمروزي في السنة (ص: 104/رقم 386)، والبزار في مسنده"البحر الزخار" (33/7/رقم 2581)، وابن الجارود في المنتقى (240/1/رقم954)، والطوسي في مختصر الأحكام (31/7/رقم1616)، وأبو عوانة في مسنده (435/3/رقم 5593)، وأبو بكر الشافعي في الغِيلانيات (87/1/رقم 37)، والطبراني في المعجم الكبير (167/1/رقم 412)، وفي المعجم الأوسط (161/1/رقم 506)، وأبو طاهر المُخلِّص في المُخلصيات (268/1/رقم379)، وأبو نعيم في الحلية (145/144/3)، والبيهقي في السنن الكبرى (357/6/رقم 12224)و(414/6/رقم 12458، 21470)، وفي الصغرى (366/2/رقم 2305)،

وممَّن رواهُ عن سفيانَ بهذا اللفظِ عليٌّ بن حُجر[1].

إلا أنَّ الترمذيَّ رواهُ عنهُ فقال: حَدَّثنَا سعِيدُ بن عبدِ الرَّحمن المخزُومِي، وغير وأحد، قالُوا: حَدَّثنا سُفيانَ، عَن الزُّهرِي(ح) وحدَّثنا علي بن حُجر، قال: أَخبرنا هُشَيم، عَنِ الزُّهرِي، عن عَلِيِّ بن حُسين، عن عمرو بن عُثمانَ، عن أُسامةَ بن زيد، أَنَّ رسولَ **صلى الله عليه وسلم** قالَ: **(لاَ يَرِثُ المُسلِمُ الكافِرَ، وَلاَ الكَافِرُ المُسلِمَ)**[2].

قال المزيُّ: **(كذا رواه الترمذيُّ عن عليِّ بن حُجر، عن هُشيم، بلفظِ سفيانَ بن عُيينةَ - حمل حديث أحدهِما على حديثِ الآخرِ - والمحفوظُ عن عليِّ بن حُجر لفظُ النسائيِّ عنه)**[3].

أي إنَّ الترمذيَّ لما جمع بين رواية - سفيانَ بن عيينة، وهشيم - حمل حديثَ أحدهَما على الآخر؛ فرواهُ بلفظِ سفيانَ، وهذا وهمٌ؛ لأنَّ المحفوظَ عن هُشيم ما رواه أكثرُ أصحابه - ومنهم عليٌّ ابنُ حُجر كما أخرجهُ النسائيُّ عنه - بلفظِ: **(لَا يتوارَثُ أَهلُ مِلَّتَينِ).**

قلت: ومما يؤيدُ ما قالهُ الحافظُ المزيُّ مايلي:

وفي معرفة السنن والآثار (101/9/رقم 12488)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (285/46- 286)، وفي معجم الشيوخ (980/2/رقم 1252) (212/1/رقم 243) من طرق كثيرة عن سفيان بن عيينة عن الزهري به.

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (125/6/رقم6349).

(2) الجامع (494/3/رقم 2107).

(3) تحفة الأشراف (56/1).

أولا: أنّ المحفوظَ عن هشيم - كما قال النسائي[1] - هو لفظ: **(لا يتوارَثُ أَهلُ مِلَّتَينِ).**

وهو في ذلك خالفَ في لفظه جميع أصحابِ الزُهريِّ فـإنَّهم رووهُ بلفـظِ سُـفيانَ بـنِ عُيينـةَ[2]؛ ولهـذا حكمَ عليه النَّسائيُّ وغيرهُ بالخطأ.

---

(1) تحفة الأشراف (56/1).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (156/8/رقم6764)، وعبد الرزاق في المصنف (15/6/رقم9852)، وأحمد في المسند (138/36/رقم21808)، والبزار في مسنده (38/7/رقم2585)، وأبو عوانة في مسنده (436/3/رقم5595) والبيهقي في السنن الكبرى(357/6/رقم12223) من طريقِ ابن جُريج عن الزهريِّ به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (124/6/رقم6346)، وعبد الرزاق في مصنفه (14/6/رقم9851)، (341/10/رقم19304)، وأحمد في مسنده (100/36/رقم21766، 21808، 21820)، والدارمي في سننه"المسند" (1955/4/رقم3041)، والمروزي في السنة (ص: 106/رقم392، 393)، وأبو عوانة في مسنده (436/3/رقم5596)، والبيهقي في السنن الكبرى (357/6/رقم12225) من طريق معمر عن الزهريِّ به.

و**أخرجه** النسائي في السنن الكبرى (123/6/رقم 6345)، وأبو عوانة في مسنده (435/3/رقم 5594) من طريق عُقيل، عن الزهري به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (124/6/رقم 6347)، وابن ماجه في سننه (290/4/رقم 2730)، والمروزي في السنة (ص: 105/رقم 388)، وأبو عوانة في المسند (436/3/رقم 5595)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (265/3/رقم 5295)، وابن حبان في صحيحه (552/11/رقم 5149)، والطبراني في المعجم الكبير (168/1/رقم421)، والدارقطني في السنن (121/5/رقم 4065) من طريق يونس عن الزهريِّ به.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (123/6/رقم 6344)، وابن المنذر في الإقناع (586/2/رقم 198)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (91/1/رقم 43)، والطبراني في المعجم الكبير (168/1/رقم 412) من طريق عبد اللـه بن الهاد عن الزهريِّ به.

وأخرجه النسائي في الكبرى (122/6/رقم 6338)، والدارمي في سننه" مسنده" (1956/4/رقم 3043)، وابن الأعرابي في معجمه (687/2/رقم 1383) من طريق عبد اللـه بن عيسى عن الزهريِّ به.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (92/1/رقم 44)، والطبراني في المعجم الكبير (168/1/رقم 412)، والدارقطني في السنن (21/4/رقم 3028) من طريق زمعة بن صالح عن الزهريِّ به.

وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (22/2/رقم 665)، و ومن طريقه اخرجه الطبراني في المعجم الكبير (167/1/رقم 412) عن عبد اللـه بن بديل بن ورقاء عن الزهريِّ به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (168/1/رقم412)، وأبو نعيم في الحلية (144/3) من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن الزهريِّ به.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (142/3/رقم2738)، وفي الكبير (168/1/رقم412) من طريق سفيان بن حسين عن الزهريِّ به.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (14/6/رقم9851). من طريق الاوزاعي عن الزهريِّ به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (168/1/رقم412) من طريق صالح بن كيسان عن الزهريِّ به.

وأخرجه الطبراني في الكبير (168/1/رقم412) من طريق محمد بن أبي حفصة عن الزهريِّ به.

ورواه مالك في الموطأ" رواية يَحيى بن يَحيى اللَّيثيِّ"(1457/21/2)، ومن طريقه أخرجه النسائي في الكبرى (122/6/رقم6339، 6340، 6341، 6342)، أحمد في مسنده (140/36/رقم21813)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (265/3/رقم5296)، من طريق مالك بن انس عن الزهريِّ به.

قال الترمذي: (وروى مالك، عن الزهريِّ، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي **صلى اللـهعليه وسلم**نحوه.وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: عن عمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا عن مالك، عن عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان).سنن الترمذي"الجامع"(424/4).

قال ابنُ حجر: **(وقد حكمَ النَّسائيُّ وغيره على هُشيم بالخطأ فيه، وعندي أنَّه رواهُ من حفظه بلفظ ظنَّ أنَّه يؤدي معناه فلم يصب؛ فإنَّ اللفظ الذي أتى بـه أعـم مـن اللفـظِ الـذي سـمعه؛ وسـببُ ذلـك أنَّ هُشيماً سمِع من الزُهريِّ بمكةَ أحاديثَ ولم يكتبها وعلـق بحفظـه بعضـها فلـم يكـن مـن الضـابطين عنـه، ولذلك لم يخرج الشيخانُ عنه شيئاً)**[1].

قلت: ومما يؤيدُ ما قاله الحافظُ في أنَّ هُشيماً لم يضبط حديثه عن الزهري؛ أنَّ الحـديث روي عـن هُشيم بلفظ: (**لَا يَرِثُ الكافرُ المُسلمَ، ولَا المُسلمُ الكافر، ولَا يتوَارثُ أَهلُ ملَّتَين**).

رواه عن هُشيم بهذا اللفظِ كلٌ من:

1- أَسَدُ بنُ مُوسَى الأُمَوِيُّ [2].

2- الحسنُ بن سوَّار المَرَّوذِيّ [3].

3- يحيى بنُ عبدِ الحميدِ الحِمَّانِيُّ[4].

ثانيا: أنَّ هُشيماً ليس بحجةٍ في الزُهريِّ[5]، بل نصَّ الإمام أحمد، : على أنَّ هُشيماً لم يسمع هذا الحديث من الزُّهريِّ، قال عبد الـلـه بنُ الإمام أحمد: (**سمعتُ أبي يقولُ: لم يسمعْ**

(1) النكت (617/2)، وانظر: تحفة الأشراف (56/1- 57).قال هشيم : (سمعت من الزهري نحوا من مائة حديث فلم أكتبها).تهذيب التهذيب (60/11).

(2) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (266/3/رقم5297) من طريق ربيع بن سليمان المؤذن، عن أسد ابن موسى، عن هشيم به.

(3) أخرجه أبو بكر الشافعي في الغِيلانيات (87/1/رقم 37)، وابن عبد البر في التمهيد (171/9) من طريق أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل السلمي، عن الحسن بن سوار، عن هشيم به.

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (163/1/رقم 391) من طريق أبي حصين القاضي، عن يحيى الحماني، عن هشيم به.

(5) التمهيد لابن عبد البر (171/9)، وانظر: تهذيب التهذيب (59/11).

هُشيم من الزُّهريِّ حديثَ عليِّ بنِ حُسين عن عمروِ بن عثمانَ عنَ أُسامةَ بن زيدِ عن النَّبيصلى الـلـه عليه وسلم لا يتوارثُ أهلُ ملتين شتى قال أبي وقد حدثنا به هُشيم)[1].وكذلك قالهُ عليٌّ بنُ المدينيٌّ[2].

وقال البيهقيُّ: **(وأمَّا روايةُ هُشيم، عن الزُّهريِّ في ذلك، فقد حكمَ الحُفاظُ بكونه غلطا، وبأنَّ هشيماً لم يسمعه من الزُّهريِّ، فروايته عنه منقطعة)**[3].

الجنس الرابع: أن ينقلبَ على الثقةِ سندُ أو متنُ حديثٍ فيرويه واهماً، فيغتر من وقفَ على ظاهر صحته وليس الأمر كذلك، وهو على ضربين:

أولا: المقلوب سنداً.وهو على ثلاثة انواع:

(1) العلل ومعرفة الرجال (265/2).
(2) انظر: البدر المنير لابن الملقن (225/7).
(3) معرفة السنن والآثار (145/9).

النوع الأول: انقلاب اسم راو بآخر من نفس السند:

مثاله:

ما رواه سالِمُ أبو النَّضْر، عن بُسْر بن سعيدٍ، أَنَّ زيدَ بنَ خالدٍ، أَرسلهُ إِلَى أَبِي جُهَيمٍ يسأَلُهُ: مَاذَا سمِعَ من رسولِ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم** فِي المَارِّ بينَ يدي المُصلِّي؟فقالَ أبـو جُهَـيمٍ: قـالَ رسـولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم: (لو يعلمُ المارُّ بينَ يدي المُصلِّي ماذا عليهِ، لكانَ أَن يقفَ أَربعينَ خيرًا لَهُ مـن أَن يمُـرَّ بـينَ يديه)** قالَ أبو النَّضرِ: لا أَدري، أَقالَ أَربعينَ يومًا، أَو شهرًا، أَو سنةً.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن أبي النَّضرِ، منهم:

1- مالكُ بنُ أَنسِ الأَصبَحيُّ[1].

2- سُفيانُ بنُ سعيدِ الثَّوريُّ[2].

---

(1) رواه في الموطأ"رواية يحيى الليثي"(220/1/رقم442)، ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (108/1/رقم510)، ومسلم في صحيحه (363/1/رقم 507)، وأبو داود في سننه (317/1/رقم 701)، والترمذي في جامعه (158/2/رقم 336)، والنسائي في سننه (66/2/رقم756)، وعبد الرزاق في مصنفه (19/2/رقم 2322)، وأحمد في مسنده (83/29/رقم 17540)، والدارمي في مسنده (888/2/رقم 1457)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (107/4/رقم 2078)، وأبو عوانة في مسنده (383/1/رقم 1391)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (82/1/رقم85)، وابن حبان في صحيحه (130/6/رقم2366)، والبيهقي في السنن الصغير(322/1/رقم905)، وفي الكبرى (380/2/رقم3452)، والجوهري في مسند الموطأ (ص: 352/رقم389)، والبغوي في شرح السنة(454/2/رقم543) من طُرق عن مالك عن سالمِ أبي النَّضْر به.
وأخرجه أحمد في مسنده (498/39/رقم 60)، وأبو عوانة في مسنده (384/1/رقم 1392) ، وابن المنذر في الأوسط (195/5/رقم 2430) من طريقِ عبدِ الرزّاق.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (364/1/رقم 507)، وابن ماجه في سننه (304/2/رقم 945)، وعبد الرزاق في مصنفه (19/2/رقم 2322)، وابن أبي شيبة في مصنفه (536/2/رقم 2927)، وأحمد في مسنده (497/39/رقم59)، والرُّوياني في مسنده (478/2/رقم 1501)، وأبو عوانة في مسنده (384/1/رقم 1393)(384/1/رقم1395)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (83/1/رقم 86)، وأبوطاهرٍ المُخَلِّصِ في المُخَلِّصيَّات (261/3/رقم 2478)، والخليلي في الإرشاد (376/1/رقم 85)، وابن عبد البر في التمهيد(147/21) من طُرق عن سفيانَ عن سالِم أبي النَّضْر به.
وأخرجه أبو عوانة في مسنده (383/1/رقم 1392)، وابن المنذر في الأوسط (195/5/رقم 2430) من طريق عبد الرزّاق.
وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (107/4/رقم 2077)، وأبو نُعيم في معرفةِ الصحابة (1611/3/رقم4056) من طريق ابن أبي شيبةَ.

وخالفهم سفيانُ بنُ عُيينةَ، فرواه عَن سالِم أَبي النَّضْر، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قالَ: أَرسلَنِي أبو جُهَيمِ، أَنْ سَلْ زيدَ بن خالدٍ: ما سمعتَ فِي الَّذِي يمُرُّ بَينَ يدي المُصلِّي، فذكرَ عن النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم ....الحديث.

رواه عن سفيانَ بنِ عُيينةَ بهذا الإسنادِ جماعةٌ، منهم:

1- هشامُ بنُ عَمَّارِ الدِّمشقيّ[1].

2- أحمد بن عَبْدَة بن البصرِيُّ[2].

3- أحمد بنُ حنبلٍ الشَّيْبَانِيُّ[3].

4- عبدُ اللـه بنُ الزُّبيرِ الحُميديُّ[4].

5- يَحيَى بنُ حَسَّانِ البصرِيُّ[5].

6- يُونسُ بنُ عبدِ الأَعلى المِصريُّ[6].

7- إِبراهيمُ بنُ بشَّارٍ الرَّماديُّ البصري[7].

8- أبو خيثمةَ زُهيرُ بنُ حربِ النَّسائِيُّ[8]

9- هارُونُ بنُ عبدِ اللـه الحمّال البغدَاديُّ[9].

10- الحَسَنُ بنُ الصَّبَّاح الواسطيَّ[10].

11- أبو بكرٍ بن أَبِي شَيبةَ الكُوفِيُّ صاحِبُ المُصَنَّفِ[11].

قال المزيُّ - معقِّباً على روايةِ سُفيانَ بنِ عُيينةَ - : **(هو غلط)**[12].

---

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه (194/2/رقم944).
(2) أخرجه البزار في المسند"البحر الزخار"(239/9/رقم3782).
(3) رواه في المسند (286/28/رقم17051).
(4) رواه في المسند (62/2/رقم 836).
(5) أخرجه الدارمي في مسنده (888/2/رقم1456).
(6) أخرجه أبو عوانة في مسنده (384/1/رقم1394)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (82/1/رقم84).
(7) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (247/5/رقم 5236).
(8) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (148/21).
(9) أخرجه االسراج في مسنده (147/1/رقم390).
(10) أخرجه االسراج في مسنده (147/1/رقم390).
(11) أخرجه عبد بن حميد في مسنده" المنتخب"(234/1/رقم282)، والطبراني في المعجم الكبير(247/5/رقم 5236).
(12) تحفة الأشراف (140/9).

وقال في موضعٍ آخر: (**المحفوظُ حديث سالِم أَبي النَّضْر، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ: أنّ زيدَ بنَ خالد أرسلهُ إلى أبي جُهيم يسألهُ ماذا سمِعَ من النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في المارِ بين يدي المُصلي.ومن جعلَ الحديثَ من مُسندِ زيدِ بنِ خالدٍ فقد وهِم**)[1]، أي إنَّ سفيانَ بنَ عُيينةَ غلط في هذا الحديثِ فرواهُ مقلوباً، فجعلَ في موضعِ زيدِ بنِ خالدٍ، أبا جُهيمٍ، وفي موضعِ أبي جُهيم، زيدَ بن خالد.

ولم ينفرد المزيُّ في تعليلِ الحديثِ، وأنّ جَعْلَ الحديث من مُسندِ زيدِ بن خالدٍ،عن النَّبيِّ **صلى الله عليه وسلم** وهمٌ من ابنِ عيينةَ، وخطأٌ؛ فقد نصَّ على ذلك ابنُ معين[2]، وأشارَ إليه الإمام أحمد[3]، وأعلَّهُ الطحاويُّ[4]، وابنُ رجب[5].

ونصَّ ابنُ عبدِ البرِ على أنّ ابنَ عُيينةَ روى الحديثَ مقلوباً[6]، وكذلك ابنُ حجرٍ حيث قال: (**وقد رواه ابنُ عُيينةَ، عن أَبي النَّضْر، عن بُسرٍ؛ قال: أرسلني أبو جُهيم عبدُ الله بنُ جُهيم إلى زيدِ بنِ خالدٍ.وهو مقلوب**)[7].

وذكره الزركشيُّ، وابنُ حجرٍ، كمثالٍ على الحديث المقلوب [8].

قلت: وقد تكلفَ ابنُ القطانِ في الجمعِ بين القولين، فقال: (**وقد خُطِّئ فيه ابنُ عُيينةَ، وليس خطؤه بمتعين، لاحتمالِ أن يكون أبو جُهيم، بعث بُسرَ بنُ سعيد إلى زيدِ بنِ خالد، وزيدُ بنُ خالد بعثهُ إلى أبي جُهيم بعد أن أخبرهُ بما عنده**)[9].

وهذا القولُ من ابنِ القطَّانِ أشارَ إليه الحافظُ ابن رجب وردهُ قائلاً: (**ومن تكلف الجمع بين القولين من المتأخرين، فقولهُ ليس بشيء، ولم يأتِ بأمر يُقبلُ منه**)[10].

---

(1) تحفة الأشراف(231/3).
(2) تاريخ ابن أبي خيثمة (289/1).
(3) فتح الباري لابن رجب (90/4).
(4) شرح مشكل الآثار (83/1).
(5) فتح الباري (90/4).
(6) التمهيد (147/21).
(7) الإصابة في تمييز الصحابة (121/12).
(8) انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (301/2)، والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(794/2).
(9) بيان الوهم والإيهام (107/2).
(10) فتح الباري (90/4).

وذكرهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ وردهُ فقال: (**تعليلُ الأئمةِ للأحاديث مبنيٌ على غلبةِ الظنِّ، فإذا قالوا أخطأ فلانٌ في كذا لم يتعين خطؤه في نفسِ الأمرِ، بل هو راجحُ الاحتمالِ فيُعتمد.ولولا ذلك لما اشترطوا انتفاءَ الشاذ، وهو ما يخالفُ الثقةُ فيه من هو أرجح منه في حدِ الصحيحِ**)[1].

النوع الثاني: انقلاب اسم راو بأن يقلب اسمه مع اسم أبيه.

مثاله:

ما رواه مُحَمَّدُ بنُ جُحادةَ، عن عبدِ الجبَّارِ بن وائلٍ، عن علقمةَ بنِ وائلٍ، ومولًى لهمْ أَنَّهما حدَّثاهُ عن أَبيهِ وائلِ بنِ حُجرٍ**رضي الله عنه: (أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلمرفع يديهِ حينَ دخلَ فِي الصَّلاةِ كَبَّرَ، ثُمَّ التحفَ بِثوبِهِ، ثُمَّ وَضَعَ يدهُ اليُمنَى على اليُسرى، فلمَّا أَرادَ أَنْ يركعَ أَخرجَ يديهِ مِنَ الثَّوبِ، ثُمَّ رفعهُما، ثُمَّ كبَّر فرَكَعَ، فلمَّا قالَ: سمعَ اللهُ لِمنْ حمدَهُ رفع يديهِ فلمَّا، سجدَ سجَدَ بينَ كَفَّيهِ).**

هكذا رواه عفَّانُ بنُ مُسلِمٍ، عن همَّامَ بنِ يحيَى، عن مُحَمَّدِ بن جُحادة[2].

وخالفَ عبدُ الوارثِ بنُ سعيد، فرواهُ عن مُحَمَّدِ بنِ جُحادةَ عن عبدِ الجبَّارِ بن وائلٍ، عن وائلٍ بنِ علْقمةَ، عن وائلِ بنِ حُجْرٍ.رواه عنه بهذا الإسنادِ جماعةٌ، منهم:

1- عُبيدُ اللهِ بنُ عُمرَ بنِ ميسرَةَ القواريريُّ[3].

2- عمرانُ بنُ موسى بن حيَّان القزاز البصريّ[1].

---

(1) فتح الباري (585/1).وانظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر (179/1).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (301/1/رقم401)، وأحمد في مسنده (157/31/رقم 18866)، وابن خزيمة في صحيحه (55/2/رقم906)، وأبو عوانة في مسنده (428/1/رقم 1596)، والطحاوي في أحكام القران (188/1/رقم 337)، وأبو نُعيم في مستخرجه (24/2/رقم889)، والبيهقي في السنن الكبرى (104/2/رقم 2515)، وفي معرفة السنن والآثار (409/2/رقم 3241) من طرق عن عفَّانَ به.

(3) أخرجه أبو داود في سننه (327/1/رقم723).

3- إبراهيمُ بنُ الحجَّاجِ السَّامِيُّ البصرِيُّ[2].

4- أبو مَعمرٍ عبدُ اللـه بنُ عَمرِو البصرِيُّ[3].

قال المزيُّ: **(وائل بن عَلقَمة - والصواب عَلقَمة بن وائل - عن وائل بن حجر)**[4].

وقال أيضاً: **(روي عن عبد الجبار بن وائل، عن وائل بن عَلقَمة، عن وائل بن حجر، وهو وهم)**[5].

قلت: ومما يؤيدُ ما قالهُ الحافظُ المزيُّ أنَّ جماعةً منِ الرواةِ تابعوا عبدَ الجبارِ فسمَّوهُ علقمةَ بن وائل، منهم:

1- موسى بن عُمَير التَّميميُّ الكُوفيُّ[6]. 3- عَاصِمُ بنُ كُلَيبِ الكوفيُّ[7].

---

(1) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (55/2/رقم905).

(2) أخرجه ابن حبان في الصحيح (173/5/رقم1862).وعكس المزيُّ، فقال في تهذيب الكمال (423/30):
(ورواه إبراهيم بن الحجاج السامي: عن عبد الوارث، عن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن علقمة بن وائل، عن وائل بن حُجر كما قال عفان، عن همام) **قلت:** وهذا يخالف ما في صحيح ابن حبان، ويخالف أيضاً ما قاله ابن حبان- بعد أن روى الحديث- في أنّ محمداً بن جُحادة وهم فيه.

(3) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (257/1/رقم1534)، والطبراني في المعجم الكبير (28/22/رقم61)، وابن عبد البر في التمهيد (71/20)، إلا انَّه وقع في المطبوع من المعجم الكبير: (علقمة ابن وائل).

(4) تحفة الأشراف (92/9).

(5) تحفة الأشراف (88/9).وانظر: تهذيب الكمال (423/30).

(6) أخرجه النسائي في سننه (125/2/رقم 887)، وابن أبي شيبة في مصنفه (320/3/رقم 3959)، وأحمد في مسنده (140/31/رقم18846)، والفسوي في المعرفة والتاريخ (121/3)، وابن المنذر في الأوسط (237/3/رقم 1278)، والطحاوي في أحكام القرآن (188/1/رقم 336)، والطبراني في المعجم الكبير (9/22/رقم1)، والدارقطني في سننه (34/2/رقم1101)، والبيهقي في السنن الكبرى (43/2/رقم 2324)، وابن عبد البر في التمهيد (72/20)، والبغوي في شرح السنة (30/3/رقم 569) من طُرق عن موسى بن عُمير عن علقمةَ بن وائل به.

(7) أخرجه أبو داود في سننه (329/1/رقم 729)، وأحمد في المسند (140/31/رقم18847) من طريق شريك عن عاصم به. **وأخرجه** الدارقطني في سننه (138/2/رقم 1283)، والطبراني في المعجم الكبير (19/22/رقم 26) من طريق هُشيم عن عاصم به.

2- قيس بن سُليم التَّميميُّ الكوفيُّ [1].

3- عَمرُو بنُ مُرَّةَ المُرَادِيُّ الكُوْفِيُّ[3].

4- سَلَمَةُ بنُ كُهَيلِ الكُوْفِيُّ [2].

6- أبو العَنْبَس حُجر بن العَنبَس الكُوفِيُّ[4].

ولم ينفرد الإمام المزيُّ بهذا القول، بل سبقهُ إلى ذلك جمعٌ من الأئمة، فممن تنبّه إلى هذا من قبلِ المزيِّ عفَّانُ بن مسلم، قال عبد اللـه بن الإمام أحمد: **(سمعتُ القواريريُّ يقول ذهبتُ أنا وعفَّانُ إلى عبدِ الوارث، فقال: إيش تريدون؟فقال له عفَّان أخرج حديث بن جُحادة.فأملاهُ من كتابه حدثنا محمد بن جُحادةَ، قال: حدثني وائلُ بنُ علقمةَ، عن أبيه وائلِ بنِ حجر قال.فقال له عفَّانُ: هذا كيف يكون، حدثنا به همّام فلم يقل هكذا، قال فضربَ بالكتابِ الأرضَ، وقال: أُخرج إليكم كتابي ويقولون: أخطأت)**[5].

وقال زهيرُ بنُ حرب: **(إنَّما هو علقمة بن وائل)**[6].

وكذلك جزمَ ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حبان بأنّهُ علقمة بن وائل[7].وهو الذي مالَ إليه ابنُ عبد البَّر[8]، وجزمَ به عبدُ الحقِ الإشبيليُّ، فقال: **(كذلك ذكرهُ مسلم في كتابه، وابنُ أبي حاتِم والبخاريُّ في تاريخيهما)**[9].

---

(1) أخرجه النسائي في سننه (125/2)، والدارقطني في سننه (35/2/رقم1104) من طريق عبد اللـه بن المبارك عن قيس بن سليم به.
وأخرجه البخاري في رفع اليدين (ص: 44/رقم28)، والطبراني في المعجم الكبير (19/22/رقم 27) من طريق أبي نُعيم الفضل بن دُكين عن قيس بن سليم به.

(2) أخرجه أبو داود في السنن (424/1/رقم997)، والطبراني في المعجم الكبير (45/22/رقم 115).

(3) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (ص: 61/رقم49)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (224/1/رقم1352)، ، الطبراني في المعجم الكبير (12/22/رقم 8)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (484/1/رقم588)، والدارقطني في سننه (44/2/رقم1121)، والبيهقي في السنن الكبرى (115/2/رقم2536) من طُرق عن حصين عن عمرو بن مرة به.

(4) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (360/2/رقم1117)، وأحمد في المسند (146/31/رقم18854)، ومن طريق أبي داود أخرجه الطحاوي في أحكام القران (188/1/رقم335)، والطبراني في المعجم الكبير (9/22/رقم2).

(5) العلل ومعرفة الرجال"رواية عبد اللـه بن الإمام أحمد" (437/1).

(6) تهذيب الكمال (424/30).

(7) صحيح ابن خزيمة (55/2)، صحيح ابن حبان (173/5).

(8) التمهيد (71/20).

(9) الأحكام الكبرى (190/2).وانظر: التاريخ الكبير (41/7)، وصحيح مسلم (301/1)، والجرح والتعديل (405/6).

وتبِعَ المزيَّ جمعٌ من أهلِ العلم منهم: ابنُ كثير[1]، وابنُ حجر[2]، والألبانيُّ [3].

وقد اختلفَ أهلُ العلم في بيان الواهمِ في هذا الحديث، فمالَ ابن خُزيمةَ إلى انَّه عبد الوارث، أو من هو دونه[4].

بينما جزمَ ابنُ حِبَّان بأنَّه محمَّد بن جُحادةَ حيث قال: (**محمَّدُ بنُ جُحادةَ من الثقاتِ المتقنين، وأهلِ الفضلِ في الدينِ، إلَّا أنَّهُ وهِمَ في اسمِ هذا الرجلُ، إذ الجوادُ يعثرُ فقال: وائل بن علقمة وإنَّما هو: علقمة بن وائل)**[5].

قلت: وتعليقُ الخطأ بعبدِ الوارثِ أولى من تعليقه بمن هو دونه؛ حيثُ رواه عنه خمسةٌ من الثقاتِ، وكذلك أولى من تعليقه بمحمَّدِ بنِ جُحادةَ؛ وذلك لأنَّ همّامَ بنَ يحيى رواهُ عن محمَّدُ بنُ جُحادةَ على الصوابِ، ويؤيدُ هذا ما جاء في القصة التي ذكرها عبدُ الله بنُ الإمام أحمد عن القواريريِّ، حيثُ أنها تدلُّ على أنَّ الوهم وقعَ لعبدِ الوارثِ في كتابه، والوهمُ يكونُ تارةً في الحفظِ، وتارةً في القولِ، وتارةً في الكتابةِ، والله أعلم.

النوع الثالث: أن يكونَ المتنُ لسند ما فيرويه بعضُ الثقاتِ فيجعل ذلك السندَ لمتنٍ آخر ليس له.

مثاله:

ما رواه يحيَى بنُ سعيد القَطَّان، عن سَعِيد بنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قتادةَ بن دِعامةَ، عن الحسنِ البصريِّ، عن حِطَّانَ بن عَبدِ الله الرَّقَاشي، عن عُبادةَ بن الصَّامت، قال: قال رسول الله

(1) جامع المسانيد والسنن (415/8).
(2) تهذيب التهذيب (110/11).
(3) صحيح سنن أبي داود (310/3).
(4) صحيح ابن خزيمة (55/2).
(5) صحيح ابن حبان (175/5).

صلى اللـه عليه وسلم: (خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، قد جعلَ اللـه لهُنَّ سبيلًا، البِكرُ بالبكرِ جلدُ مِائَـة ونَفـيُ سنَةٍ، والثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ جَلْدُ مِائَةٍ، وَالرَّجمُ).

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن يحيى بنِ سعيدِ القَطَّانِ، منهم:

1- مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَدِ البصريُّ[1].

2- شعيبُ بنُ يوسفَ النَّسَائيُّ[2].

3- أبو خَيثمةَ زُهَيرُ بن حَرب النَّسَائيُّ[3].

4- يعقُوبُ بنُ إبراهِيمَ الدَّورَقِيُّ[4].

ورواه ابنُ ماجه من طريقِ بَكرِ بن خَلَف أبو بش، عن يحيَى بن سعيد القَطَّان، عن سَعِيد ابنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عن قتادةَ بن دِعامةَ، عن يُونُسَ بـن جُبَـير، عـن حِطَّـانَ بـن عَبـدِ اللـه الرَّقَـاشي، عـن عُبـادةَ بـن الصَّامت، عن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم [5] .

قال المزيُّ: (**وأخرجهُ ابنُ ماجه عن بكرِ بن خلفٍ، عن يحيى القطَّان بِهِ - إلا أنَّه قال: عـن يـونسَ بن جُبير بدل الحسن، وهو وهـمٌ - واللـه أعلـم - فـإنَّ المحفـوظَ بهـذا الإسـنادِ حـديثُ حِطَّـانَ، عـن أبي موسى)**[6].

أي إنَّ هذا الإسنادَ الذي ذكرهُ ابنُ ماجه ليس لحديثِ عُبادةَ بل لحديثٍ رواه قتادةُ، عن يونسَ بن جُبير، عن حِطَّانَ بنِ عبدِ اللـه الرقاشيِّ، قال: صليتُ مع أبي موسى، فلـمَّا كـان عنـد القعـدة قـال رجـلٌ مـن القوم: أُقرت الصلاة بالبر والزكاة ... الحديث [7].

قلت: وممَّا يدلُ على هذا الوهم أُمورٌ وهي:

أولاً: أنَّ يحيى بن سعيدِ القطان لم ينفرد بروايةِ الحديثِ بالإسنادِ الأولِ بل تابعهُ كلٌ من:

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (370/4/رقم4415)، وابن عبد البر في التمهيد (88/9)، وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (460/1/ رقم 720)، وابن حزم في المحلى (178/12) من طريق أبي داود.

(2) أخرجه النسائي في الكبرى (60/10/رقم11027).

(3) أخرجه الشاشي في مسنده (222/3/رقم 1324)، وابن عبد البر في التمهيد (88/9).

(4) أخرجه المحاملي في أماليه"رواية ابن البيع"(ص: 374/رقم421).

(5) السنن (165/4/رقم2550).

(6) انظر: تحفة الأشراف (247/4).

(7) أخرجه مسلم في صحيحه (303/1/رقم 62)، وأبو داود في سننه (255/1/رقم973، 972)، والنسائي في سننه (96/2/رقم830)(242/2/رقم1173)، وابن ماجه في سننه (276/1/رقم847)، (291/1/رقم901)، وأحمد في مسنده (19504/261/32)(366/32/رقم19595)، وابن خزيمة في صحيحه (828/2/رقم1351) من طُرق عن قتادةَ بنِ دعامةَ به.

1- عبدُ الأَعلَى بنُ عبدِ الأَعلى ُ البصرِيُّ [1].

2- عبدُ الوهَّابِ بنُ عطاءٍ البصرِيُّ [2].

3- غُندرٌ مُحمَّدُ بنُ جعفَرٍ البصرِيُّ [3]

4- عبدُ الـلـه بنُ بَكرِ الباهلِيُّ البصرِيُّ[4].

5- محمَّدُ بنُ عبد الـلـه الأَنصارِيُّ البصرِيُّ.[5]

6- شُعيبُ بنُ إسحاقَ القُرشِيُّ[6].

7- يزيدُ بن زُرَيع البصرِيُّ [7].

8- سَرَّارُ بن مُجَشِّر البصرِيُّ [8].

ثانيا: أنَّه تابعَ سعيدَ بن أَبِي عرُوبةَ في روايته عن قتادةَ بالإسنادِ كلٌّ من:

1- شُعبةُ بن الحجَّاجِ العتكِيُّ [9].

2- هشام الدَّستُوائِي[10].

3- حمَّادُ بنُ سلمةَ البصرِيُّ[11].

4- سعيدُ بنُ بَشيرٍ الأَزديُّ البصرِيُّ [12].

5- مَعمرُ بنُ راشدٍ الأَزديُّ [13].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (1316/3/رقم1690)، والطبري في تفسيره (77/8/ 8806).

(2) أخرجه أبو عوانة في مسنده (120/4/رقم6250)، وأبو نُعيم في معرفة الصحابة (1923/4/رقم4840)، والبيهقي في الكبرى (365/8/رقم16907)، وفي الصغرى (287/3/رقم3187)، وابن عبد البر في التمهيد (87/9)، ووقع في المطبوع من "معرفة الصحابة" عفان بن عبد الـلـه .

(3) أخرجه أحمد في مسنده (388/37/رقم22715).

(4) أخرجه أحمد في مسنده (402/37/رقم22734)، وأبو عوانة في مسنده (120/4/رقم6249)، والشاشي في مسنده (219/3/رقم 1322).

(5) أخرجه الشاشي في مسنده (219/3/رقم1320).

(6) أخرجه ابن حبان في صحيحه)291/10/رقم4443).

(7) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (405/6/رقم7105)، والطبري في تفسيره (77/8/ 8807).

(8) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (242/6/رقم 7926).

(9) أخرجه مسلم في صحيحه (1316/3/رقم1690)، والقاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (ص: 133/رقم 240)، وابن الجعد في مسنده (513/1/رقم 1018)، وابن أبي شيبة في المصنف (29381/535/14)، وأحمد في مسنده (22730/400/37)، والبزار في مسنده"البحر الزخار"(134/7/رقم2686)، والطبري في تفسيره (77/8/رقم8810)، وأبو عوانة في مسنده (120/4/رقم، 6251، 6252)، وابن المنذر في تفسيره (602/2/رقم1468)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (444/11/رقم4543)، والشاشي في مسنده (219/3/رقم1321)، وابن حبان في صحيحه (273/10/رقم4427) من طُرق عن شعبةَ عن قتادةَ به.

(10) أخرجه مسلم في صحيحه (1316/3/رقم1690)، والطبري في تفسيره (77/8/ 8805)، وأبو عوانة في مسنده (120/4/رقم6253).

(11) أخرجه أحمد في مسنده (376/37/رقم22703)، والدارمي في سننه (1500/3/رقم2372)، وابن المنذر في تفسيره (602/2/رقم1469)من طُرق عن حمَّادِ بن سلمة عن قتادة به.

(12) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (40/4/رقم2675).

(13) أخرجه المروزي في السنة (ص: 95/رقم345).

ثالثا: انَّه تابعَ قتادةَ في روايته عن الحسنِ البصريِّ جمعٌ من الأئمةِ، منهم:

1- مُبارَكُ بنُ فضالَةَ القُرشيُّ [1].
2- حُميدُ الطَّوِيلُ البصرِيُّ [2].
3- مَيمون بن مُوسَى البصريُّ [3].
4- سلاَّمُ بنُ مسكِينِ الأَزديُّ [4].
5- مَنصُورُ بنُ زاذانَ الواسطيُّ [5]
6- يُونسُ بنُ عُبيدِ العَبدِيُّ البصرِيُّ [6].
7- جرِيرُ بنُ حازِمِ الأَزديُّ البَصرِيُّ [7].
8- إِسماعِيلُ بن مُسلِمِ البَصريُّ [8].

ويفهم من عبارة المزي أنَّ الوهمَ من ابنِ ماجه نفسه[9].

---

(1) أخرجه أبو داود في مسنده (478/1/رقم585)، ومن طريقه أخرجه أبو عوانة في مسنده (120/4/رقم6254) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (894/3/رقم4981).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (376/37/رقم22703)، وابن المنذر في تفسيره (602/2/رقم1469).

(3) أخرجه القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (ص: 133/رقم 241)، وأبو عوانة في مسنده (121/4/رقم6254)، والشاشي في مسنده (222/3/رقم1323، 1325)، والطبراني في المعجم الأوسط (286/2/رقم 2002).

(4) أخرجه ابن بشران في الأمالي (ص: 376/رقم 860). ووقع فيه عطاء بن عبد الـلـه الرقاشي.

(5) أخرجه مسلم في صحيحه (1316/3/رقم1690)، وأبو داود في سننه (371/4/رقم4416)، والترمذي في الجامع (41/4/رقم1434)، والنسائي في السنن الكبرى (406/6/رقم7106)، وسعيد بن منصور في السنن"التفسير"(1191/3/رقم594)، وأحمد في مسنده (338/37/رقم22666)، والدارمي في سننه (1500/3/رقم2373)، والمروزي في السنة (ص: 95/رقم344)، وابن الجارود في المنتقى(ص: 205/رقم810)، وأبو عوانة في مسنده (6248/120/4)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار(222/1/رقم242)، وفي شرح معاني الآثار(138/3/رقم4848)، وابن حبان في صحيحه (271/10/رقم4425)، (4426/272/10)، والطبراني في المعجم الأوسط (32/2/رقم1140)، والبيهقي في الكبرى (386/8/رقم16968)، والحازمي في الاعتبار (ص: 201) من طُرق عن هُشيم عن منصور ابن زاذان عن الحسنِ البصريِّ به.

(6) أخرجه الشافعي في مسنده"ترتيب سنجر"(267/3/رقم1569)، والنسائي في الكبرى (405/6/رقم7104)، والمروزي في السنة (ص: 95/رقم343)، والبيهقي في السنن الكبرى (366/8/رقم16908) من طرق عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري به، وبعضهم يرويه عن الحسن البصري عن عبادة، ولم يذكر بينهما أحد.

(7) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (478/1/رقم585)، وعبد الـلـه بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (442/37/رقم22780)، وابن الأعرابي في معجمه (1058/3/رقم2276) من طرق عن جرير بن حازم عن الحسن عن عبادة .

(8) أخرجه الطبري في تفسيره (79/8/رقم8811) من طريق الأعمش عن إسماعيل عن الحسن عن عبادة.
قال الشيخ أحمد شاكر: (ولم ينفرد إسماعيل بروايته عن الحسن منقطعًا، بل تابعه غيره على ذلك.مما يدل على أن الحسن كان يصل الحديث مرة عن حِطان، ويرسله مرة عن عبادة) حاشيته على تفسير الطبري (79/8).وانظر: حاشيته على الرسالة (ص130).

(9) وهذا ما فهمه الدكتور بشار عواد حيث قال: (ذكر المزي أن هذا من أوهام ابن ماجه).حاشية سنن ابن ماجه (/165).

بينما قال الشيخُ الألبانيُّ: **(ورواية ابن ماجه عنه عن يونس بن جُبير وهم أظنه من شيخ ابن ماجه بكر بن خلف أبي بشر والله أعلم)**[1].

قلت: وكلا الأمرين محتمل ولم يترجّح لي أيهما وَهِمَ.والله أعلم.

ثانياً: المقلوب متناً.

مثاله:

ما رواه عبدُ الله بنُ خبَّابٍ قال: إنَّ أَبا سعيدِ الخُدريَّ **رضي الله عنه**، قدِمَ من سفرٍ، فقدَّمَ إِليه أَهلُهُ لحماً من لحومِ الأَضحى، فقالَ: ما أَنا بِآكلهِ حتَّى أَسأَلَ، فانطلقَ إِلى أَخيهِ لِأُمِّه، وكانَ بدريًّا، قتادةَ ابنِ النُّعمانِ، فسأَلَهُ فقالَ: **(إِنَّهُ حدثَ بعدكَ أَمرٌ، نَقْضٌ لما كانُوا يُنهونَ عنهُ منْ أَكلِ لُحوم الأَضحى بعدَ ثلاثَةِ أَيَّامٍ)**.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن عَبدِ الله بن خَبَّابٍ، منهم:

1- القاسمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بكرٍ الصِّدِّيقِ المدنيُّ[2].

2- مُحَمَّدُ بنُ عليٍّ الباقر المَدنيُّ[3].

3- إسحاقُ بنُ يسارِ المُطَّلبيُّ المدنيُّ[4].

وتابعه زُبَيدُ بنُ الصَّلتِ الكنديُّ عن أَبي سعيدِ الخُدريَّ به[5].

---

(1) إرواء الغليل (10/8).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (81/5/رقم3997)و(103/7/رقم5568)، والنسائي في سننه (233/7/رقم 4427)، والبيهقي في السنن الكبرى (491/9/رقم 19215) من طريق يحيى بنِ سعيدِ القطَّان عن القاسمِ بن محمَّد عن عبد الله بن خباب به.
وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (56/14/رقم19073)، وابن عبد البر في الاستذكار (172/15/رقم 21446) من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم عن أبي سعيد الخُدري.قال البيهقي- معلقا على هذه الرواية- : (وهذا الحديث إنما سمعه القاسم بن محمد، عن عبد الله بن خباب، عن أبي سعيد) معرفة السنن والآثار (56/14).

(3) أخرجه أحمد في مسنده (151/26/رقم16214)، والطبراني في المعجم الكبير (4/19/رقم5)، والبيهقي في السنن الكبرى (491/9/رقم19216).

(4) أخرجه أحمد في مسنده (151/26/رقم16214)، والبيهقي في السنن الكبرى (491/9/رقم19216).

(5) أخرجه أحمد في مسنده (149/26/رقم16211)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (187/4/رقم6277)، والطبراني في المعجم الكبير (5/19/رقم7)، وأحمد في مسنده (149/26/رقم16211).

ورواه يحيى بنُ سعيدِ القطَّانُ، عن سعدِ بنِ إسحاقَ، عن زينبَ بِنت كعبِ زوجة أَبِي سعِيدٍ الخُدرِيِّ، عن أَبِي سعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم (نَهَى عن لُحُومِ الأَضاحِيِّ فوقَ ثلاثةِ أَيَّامٍ)**، فقدِمَ قتادةُ بنُ النُّعمانِ وكانَ أَخا أَبِي سعيدٍ لِأُمِّهِ وكانَ بدريًّا، فقدَّمُوا إِليهِ فقالَ: أَلَيسَ قد نهى عنهُ رسولُ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم**؟ قالَ أبو سعِيدٍ: إِنَّهُ قد حدث فيهِ أَمرٌ: **(أَنَّ رَسُولَ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم نَهَانَا أَن نأْكلهُ فوقَ ثلاثَةِ أَيَّامٍ، ثُمَّ رخَّص لنا أَن نأكلهُ، وندَّخرَهُ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن يحيى بنِ سعيدِ، منهم:

1- أبو قُدَامَةَ عُبيدُ الـلـه بنُ سعيدٍ السَّرخسيُّ[1].

2- أحمد بنُ حنبلٍ الشَّيبانِيُّ[2].

3- أبو خَيثمةَ زُهيرُ بنُ حربِ النَّسَائِيُّ[3].

قال المزيُّ - معلَّقاً على هـذه الروايـةِ - : **(والمحفـوظ: أنّ الـذي حـدَّثَ فيـه بالرخصـةِ قتـادةُ ابـنُ النُّعمان)**[4]، أي إنَّ متنَ هذا الحديثِ مقلوبٌ حيث جعلَ راوي الحديث أبا سعيدٍ، والممتنعَ من الأكلِ قتـادة بن النُّعمان.

قلت: لم ينفرد المزيُّ في تعليلِ هذا الحديث بل تابعهُ الحافظُ ابنُ كثير[5].

---

(1) أخرجه النسائي في سننه (234/7/رقم 4428).
(2) أخرجه أحمد في مسنده (268/17/رقم 11176).
(3) أخرجه أبو يعلى في مسنده (281/2/رقم 997)، ومن طريقه أخرجه ابن حبان في صحيحه (248/13/ 5926).
(4) تحفة الأشراف (502/3).
(5) جامع المسانيد والسنن (83/7).

وقال الحافظُ ابنُ حجر: **(وأخرجهُ النَّسائيُّ وصححه ابنُ حِبَّان من طريقِ زينبَ بنتِ كعب عن أبي سعيد فقلبَ المتنَ، جعلَ راوي الحديث أبا سعيد والممتنعَ من الأكلِ قتادةَ بن النُّعمانِ وما في الصحيحين أصحُّ)**[1].

وقال الألبانيُّ: **(لكنه قلبَ المتنَ، جعل راوي الرخصة أبا سعيد، والممتنعَ قتادة بن النعمان!والمحفوظُ الأولُ كما قال المزيُّ)**[2].

الجنس الخامس: أن يشتبه اسمُ الراوي بغيره إمَّا لاتفاقهم في الاسم أو تقاربهم في ذلك ونحوه، فيظنُّ من وقفَ عليه صحته وليس كذلك.

المثال الاول:

ما رواه ابنُ جُرَيجٍ، قالَ: سَمعتُ مُحمَّدَ بن عبَّادِ بنِ جعفرٍ، يقولُ: أَخبرني عبدُ اللـه بنُ عَمرٍو، عن عبدِ اللـه بنِ السَّائِبِ، قَالَ: **(صلَّى بنا رسولُ اللـه صلى اللـه عليه وسلم الصُّبحَ بمكَّةَ فَاستفتحَ سُورةَ المُؤمنينَ حتَّى إذا جاء ذكرُ موسى وهارونَ أَخذت رسُولَ اللـه صلى اللـه عليه وسلم سعلةٌ فحذفَ فركعَ وعبدُ اللـه بنُ السَّائبِ حاضرٌ لذلكَ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عنِ ابنِ جُرَيجٍ، منهم:

1- عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ همَّامٍ الصَّنعانيُّ[3].

2- أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مخلدٍ البصريُّ[4].

---

(1) فتح الباري (25/10).قلت: القصة لم يذكرها مسلم في صحيحه.انظر: صحيح مسلم (1652/3/رقم 1973).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (1146/6).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (336/2/رقم 455)، وأبو داود في سننه (301/1/رقم 649)، وأحمد في مسنده (116/24/رقم 15395)، وابن خزيمة في صحيحه (275/1/ 546) من طُرق عن عبدِ الرزَّاقِ عن ابن جُريج به. قال مسلم- (وفي حديثه- يعني عبد الرزاق- عبد اللـه بن عمرو ولم يقل ابن العاص).
قلت: الحديث أخرجه عبد الرزاق في موضعين من مصنفه وفي كلا الموضعين سماه عبد اللـه بن عمرو بن عبد القارئ.وكذلك رواه عنه أبو نُعيم في المستخرج.انظر: المصنف (102/2/رقم 2667)و(112/2/رقم 2707)، والمستخرج (75/2/رقم1010).

(4) أخرجه أبو داود في سننه (301/1/رقم649)، والبخاري في التاريخ الكبير (152/5)، وابن قانع في معجم الصحابة (130/2).

البصرِيُّ.

3- هوذةُ بنُ خليفةَ البصرِيُّ [1].

4- عُبيدُ اللـه بنُ مُعاذِ بنِ مُعاذِ البصريُّ [2].

5- مُسلمُ بنُ خالدٍ الزَّنجيُّ المكِّيُّ [3].

6- عبدُ المجِيدِ بنُ عبدِ العزيزِ المكِّيُّ[4].

ورواه حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ المَصِّيْصِيُّ عن ابنِ جُرَيجٍ عن مُحمَّدِ بن عبَّادِ بنِ جعفرٍ، عن عبد اللـه بن عَمرٍو بن العاص، عن عبدِ اللـه بنِ السَّائِبِ [5].

(1) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (479/20/رقم 38105)، وأحمد في مسنده (118/24/رقم 15397)، وابن السراج في مسنده(ص: 74/رقم124)، وابن قانع في معجم الصحابة (130/2)، وابن حبان في صحيحه (563/5/رقم 2189)، وأبو نُعيم في معرفةِ الصحابة (1674/3/رقم4193)، والضياء في المختارة (386/9/رقم 357)من طُرق عن هوذةَ بنِ خليفةَ عن ابن جُريجٍ به.

(2) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (33/2/رقم 707).

(3) أخرجه الشافعي في المسند "ترتيب سنجر"(128/216/1)، ومن طريقه البغويُّ في شرح السنة (77/3/رقم604).

(4) أخرجه الشافعي في المسند "ترتيب سنجر" (128/216/1، ومن طريقه البغويُّ في شرح السنة (77/3/رقم604).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه (336/2/رقم455)، وأحمد في مسنده (115/24/رقم 15394)، وابن خزيمة في صحيحه (275/1/رقم546)، وأبو عوانة في مسنده (482/1/رقم1794)، ابن حبان في صحيحه (121/5/رقم1815)، والبيهقي في السنن الكبرى (86/2/رقم2458) من طرق عن حجَّاجُ عن ابن جُريج به.

وتابعه رَوحُ بنُ عُبادةَ البصريُّ[1].

قال المزيُّ: **(عبد الله بن عمرو بن العاص، وهو وهم)**[2]، أي إنَّ تسميةَ الراوي عن عبدِ الله بن السائبِ عبدَ الله بن عمرو بن العاص وهمٌ؛ لأنَّ الصوابَ فيه إمّا أن يكونَ عبد الله بن عمرو المخزوميّ، أو عبد الله بن عمرو بن عبد القاري [3] .

قلت: مال الإمام البخاريُّ إلى الأولِ؛ حيث ذكرَ هذا الحديثَ في ترجمةِ عبدِ الله ابن عمرو المخزوميِّ، وهو الذي صوبهُ أبو حاتِم، واختارهُ النوويُّ، والمزيُّ[4].

بينما صوّبَ الحافظُ ابنُ حجر الثاني - محتجاً بما جاء في مصنفِ عبدِ الرزاقِ - فقال: **(وقوله: ابن عمرو بن العاص وهم من بعض أصحاب بن جريج وقد رُوّيناهُ في مصنفِ عبدِ الرزَّاق عنه فقالَ عبد الله بن عمرو القارئ وهو الصواب)**[5].

قلت: ولا يبعدُ أن يكونَ الوهمُ من ابنِ جُريج نفسه بأن يكونَ رواه على الخطأ فسمعه منه حَجَّاجُ، ورَوحُ ثم رجع إلى الصوابِ فرواه عنه بقيةُ أصحابه، لأنَّ توهيمَ ابنَ جُريجٍ وهو ثقةٌ أولى من توهيمِ ثقتين.والله أعلم.

وما قالهُ المزيُّ قد تتابع الأئمةُ عليه، قال ابنُ خزيمةَ: **(ليس هو عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي)**[6].

وقال النوويُّ: **(قال الحفاظ قوله بن العاص غلط والصواب حذفه)**[7].

---

(1) أخرجه أحمد في المسند (121/24/رقم15400)، والبيهقي في السنن الكبرى (544/2/رقم4013).
(2) تحفة الأشراف (346/4).
(3) انظر: تهذيب الكمال (363/15).
(4) انظر: التاريخ الكبير (152/5)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (117/5)، علل ابن أبي حاتم (88/2)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (398/4)، تهذيب الكمال (553/14).
(5) فتح الباري (256/2).
(6) صحيح ابن خزيمة (275/1).
(7) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (398/4).

وقال الذهبيُّ: **(أخطأ من قال: هو ابن عمرو بن العاص)**[1].

وقال ابنُ رجب: **(وقيل: إنَّه وهمٌ؛ فإنَّ عبد الـلـه بن عمرو هذا ليس بابن العاص)**[2].

المثال الثاني:

ما رواه أَوسُ بنُ أبي أوس الثَّقفي قال: أَتيتُ رسولَ الـلـه صـلى الـلـه عليـه وسـلم في وفـد ثقيـف فَكنتُ معهُ فِي قُبَّة، فنام من كان في القبة غيري وغيرُهُ فجاءَ رجلٌ فسارَّهُ، فقال: أذهبُ فَاقتُلُهُ؟ فقال: (**أَليس يشهدُ أَن لا إِلهَ إِلَّا الـلـه وأَنِّي رسولُ الـلـه؟)**قال: إِنَّهُ يَقولها تعوُّذًا، فقال رسول الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم** وذكرَ كلمةً معناها يعني ذرهُ، ثُمَّ قالَ: **(أُمِرتُ أَن أُقاتل النَّـاس حتَّـى يقولُـوا لَا إِلـه إِلَّا الـلـه، فـإِذا قالُوهَـا حَرُمتْ دمَاؤُهُم وَأَموالُهُم إِلَّا بحَقِّها).**

هذا الحديث رواه أوسُ بنُ أبي أوسٍ، وأختُلفَ عليه فيه.

فرواه جماعةٌ عن شعبةَ، عن النُّعْمانِ بنِ سالمٍ، عن أوسِ بن أبي أوسٍ، منهم:

1- غُندر محمَّدُ بنُ جَعفر البصريُّ[3].

2- أبو دَاودَ سُليمانُ بن داودَ الطَّيَالِسِيُّ[4].

3- هاشمُ بنُ القَاسمِ اللَّيثِيُّ الخُراسانِيُّ[5].

4- عليُّ بنُ الجَعْدِ البَغداديُّ[6].

ورواه جماعةٌ عن شعبةَ، عن النُّعْمانَ بنِ سالمٍ، عن عمروٍ، عن جده أوس، منهم:

1- مُعاذُ بنُ مُعاذ العَنْبريُّ البصريُّ[7].

2- عَمروُ بنُ حَكّامُ البَصريُّ[8].

---

(1) تذهيب تهذيب الكمال (241/5).
(2) فتح الباري لابن رجب (65/7).
(3) أخرجه النسائي في الصغرى (80/7/رقم 3982)، والكبرى (415/3/رقم 3430)، وأحمد في المسند (81/26/رقم 16160).
(4) المسند (434/2/رقم1206).
(5) أخرجه الدارمي في مسنده (1588/3/رقم2490).
(6) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (217/1/رقم592).
(7) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (29/1).
(8) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (29/1).

ورواه جماعةٌ عن سِماك بن حرب، عن النُّعْمانِ بن سالمٍ، عن أوسٍ، منهم:

1- زُهيرُ بنُ مُعاويةَ أبو خَيثمةَ الجُعفِيُّ[1].

2- أبو عَوانةَ الوضَّاحُ بنُ عَبدِ اللـه الوَاسطِيُّ[2].

ورواه جماعةٌ عن إسرائيلَ بنِ يُونسَ، عن سِماك، عن النُّعْمانِ بنِ سالمٍ، عن رجلٍ، منهم:

1- عُبيدُ اللـه بن مُوسى العَبْسِي الكُوفيُّ[3].

2- عبدُ الرَّزاقِ بنُ همَّامٍ الصَّنعَانِيُّ[4].

ورواه جماعةٌ عن حَاتِمِ بنِ أَبِي صَغِيْرَةَ، عن النُّعْمانِ بن سالمٍ، عن عمروِ بنِ أوسٍ، عـن أبيـه أوسٍ، منهم:

1- محمَّدُ بنُ عَبدِ اللـه الأَنصارِيُّ البصريُّ[5].

2- عبدُ اللـه بن بَكر السَّهمِيُّ البصريُّ[6].

---

(1) أخرجه النسائي في الصغرى (80/7/رقم 3981)، والكبرى (414/3/رقم 3429)، والطبراني في المعجم الكبير(218/1/رقم 593)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (348/1).

(2) أخرجه أبو يعلى في مسنده (272/12/رقم6862)، والطبراني في الكبير (218/1/رقم 594).

(3) علقه النسائي في الصغرى (80/7/رقم 3980)، ووصله في الكبرى (414/3/رقم 3428).

(4) أخرجه في المصنف (163/10/رقم 18689).

(5) أخرجه أحمد في مسنده (87/26/رقم 16164).

(6) أخرجه النسائي في الصغرى (81/7/رقم 3983)، وفي الكبرى (415/3/رقم 3431)،وابن ماجه في المصنف (427/5/رقم 3929)، وابن أبي شيبة في مصنفه (564/17/رقم 33773)، وأحمد في مسنده (86/26/رقم 16163)، وابن خزيمة في فوائد الفوائد (ص: 43/رقم 5)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (213/3/رقم 5116)، والطبراني في المعجم الكبير(218/1/رقم 595) من طرق عن عبد اللـه بن بَكر به.
قلت: رواية الطبراني من طريق عبيد بن غنام، عن أبي بكر بن أبي شيبة، : إلا أن عبيد وهم حيث أدخل "سماك بن حرب"، بين"حاتم بن أبي صغيرة"، و النُّعْمان بن سالم".

وخالفهم الأسودُ بنُ عامرٍ شاذانُ الشَّامِيُّ، فـرواهُ عـنِ إسرائيـلَ بـن يُـونسَ، عـن سِـماك، عـن الـنُّعْمانِ بـنِ بشير.رواهُ عنهُ بهذا الإسنادِ كلٌ من:

1- محمَّدُ بنُ عبدِ الـلـه بنِ المُبارِكِ لمُخَرِّمِيُّ البغدادِيُّ [1].

2- أحمد بن محمَّدِ بنِ نِيزَك البَغدادِيُّ[2].

قال المزيُّ: **(ورواه أسودُ بنُ عامر، عن إسرائيلَ، عن سِماك، عن النُّعْمانِ بن بشير، وأخطأ فيه)**[3].

وقد سبقَ الحافظَ المزيَّ إلى تخطئةِ أسودِ بنِ عامر البزارُ،فقال: **(وأحسب أسود بن عامر أوهم في إسناده)**[4].

وقال النسائيُّ، فقال: **(حديث الأسودِ ابن عامرٍ هذا خطأ، والصوابُ الذي بعده)**[5].

---

(1) أخرجه النسائي في الصغرى (79/7/رقم 3979)، والكبرى (414/3/رقم3427)، والبزار في مسنده"البحر الزخار"(192/8/رقم3227).

(2) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(123/21/رقم149).

(3) تحفة الأشراف (5/2). وانظر: جامع المسانيد (335/1).

(4) المسند"البحرُ الزخَّار"(193/8).

(5) السنن الكبرى (414/3).

الجنس السادس: أن يتصحفَ على الثقةِ راوياً بآخر، أو لفظ بآخر فيرويه مُصحَّفاً على التوهمِ، فيغتر بظاهر سنده الواقف عليه، ولاتتميزُ علته إلا بجمعِ طرقه.

المثال الأول:

ما رواه الزهرِيُّ، عَنِ ابنِ المُسَيِّب، عَن أَبي هريرةَ رضي الله عنه، قال: شهدنا مع رسولِ الله **صلى الله عليه وسلم**، فقال لرجلٍ ممَّن يدَّعي الإسلامَ: **(هذَا من أَهلِ النَّار)**، فلمَّا حضر القتَالُ قاتلَ الرَّجلُ قتَالًا شديدًا فأَصابَتهُ جِرَاحَةٌ، فقيلَ: يا رسولَ الله، الذي قُلتَ له إِنَّهُ من أَهل النَّار، فإِنَّهُ قد قاتلَ اليوم قتالًا شديدًا وقد ماتَ، فقال النَّبِيُّ**صلى الله عليه وسلم** : **(إِلَى النَّارِ)**، قالَ: فكادَ بَعضُ النَّاسِ أَن يرتابَ، فبينما هُم على ذلكَ، إذ قيل: إِنَّهُ لم يَمت، وَلَكنَّ به جِرَاحا شديدًا، فلمَّا كانَ منَ اللَّيل لَم يَصبِر على الجِرَاحِ فقتلَ نفسَهُ، فَأُخبِرَ النَّبِيُّ **صلى الله عليه وسلم**بذلكَ، فقال: **(الله أَكبر، أَشهدُ أَنِّي عَبدُ الله ورسُولُهُ)**، ثُمَّ أَمر بِلاَلًا فنادى بالنَّاس: **(إِنَّهُ لا يدخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا نفسٌ مُسلمةٌ، وإِنَّ الله لَيُؤَيِّدُ هذا الدينَ بِالرجلِ الفاجِرِ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن الزُهريِّ، منهم:

1- مَعمَرُ بنُ راشدٍ الأَزدِيُّ [(1)].

---

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (269/5/رقم9573) ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (72/4/رقم3062)، ومسلم في صحيحه (105/1/رقم111)، وأحمد في مسنده (453/13/رقم8090)، وابن حبان في صحيحه (378/10/رقم4519)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (619/2/رقم665).وابن عوانة في مستخرجه (51/1/رقم133)، وأبو نعيم في مستخرجه (180/1/رقم299)، وابن منده في الإيمان (317/1/رقم 163)، (662/2/رقم643)، والبيهقي في السنن الكبرى (62/9/رقم 17873)من طُرق عن عبد الرزَّاق عن معمر به.
وأخرجه البخاري (124/8/رقم6606) من طريق حبَّان بن موسى، عن عبد الله بن المبارك عن معمر به.

2- شُعيبُ بنُ أَبي حمزَةَ الأُمَوِيُّ [1]

ورواه آخرون عن الزُهريِّ عن سعيدِ بنِ المُسيبِ، وعبدِ الرحمن بن عبدِ اللـه بن كعبٍ، منهم:

1- يُونُسُ بنُ يزِيدَ الأَيلِيُّ [2].

2- مُوسى بنُ عُقبةَ القُرشيُّ صاحب المغازي[3].

3- مُحمَّدُ بنُ عَبدِ اللـه ابنُ أَخي الزُّهريُّ [4].

4- عُقيلُ بنُ خَالدٍ الأَيليُّ [5].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (72/4/رقم3062)، (132/5/رقم 4203)، وأحمد في مسنده (455/13/رقم 8091)، والدارمي في سننه(1636/3/رقم 2559)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (619/2/رقم666)، وابن عوانة في مستخرجه (51/1/رقم134)، وابن منده في الإيمان (317/1/رقم 164)، والنسائي في الكبرى (147/8/رقم 8833)، والطبراني في مسند الشاميين (167/4/رقم 3019)،والبيهقي في السنن الكبرى (343/8/رقم 16834)، وفي دلائل النبوة (253/4/رقم)، والقضاعي في مسند الشهاب (159/2/رقم 1097) من طُرق عن أبي اليمان الحكمِ بن نافع عن شُعيب به.

(2) علقه البخاري في صحيحه (132/5/رقم4203) عن شَبِيبِ بن سعيد الحَبَطِي، عن يونس به، ووصله النسائي في الكبرى "مختصرا " (146/8/رقم8832)، وابن منده في الإيمان (662/2/رقم643)، وابن حجر في تغليق التعليق (130/4) من طريق أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونسَ به.
وعزاه الحافظ ابن حجر إلى الذهلي في الزهريات، ويعقوب بن سفيان في تاريخه، وأبي نعيم في مستخرجه.انظر: فتح الباري (473/7)، تغليق التعليق (130/4- 131).
وعلقه البخاري أيضا في صحيحه (132/5/رقم4203) عن ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن سعيد، عن النبي **صلى اللـهعليه وسلم** مرسلاً...
قلت: ذكر العيني والقسطلاني أن البخاري وصله في باب الجهاد من صحيحه، وهذا ما يفهم من قول الحافظ ابن حجر: (وطريق بن المبارك هذه وصلها في الجهاد).انظر: عمدة القاري (240/17)، فتح الباري (473/7)، إرشاد الساري (364/6).
بينما ذكر الحافظ في تغليق التعليق (131/4): أن الحديث موصول في كتاب الجهاد لابن المبارك حيث قال: (وأما حديث ابن المبارك فهكذا رويناه في كتاب الجهاد له رواية أحمد ابن سعيد عنه).
قلت: لم أجد هذه الرواية في باب الجهاد من صحيح البخاري، ولم يذكرها الحافظُ المزيُّ في تحفةِ الأشراف في مسند يونس، عن الزهري، عن سعيد. وكذلك لم أجده في المطبوع من كتاب الجهاد لعبد اللـه بن المبارك ، الذي رواه عنه سعيد بن رَحمة المِصِّيصي.

(3) انظر: أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة (ص: 80/رقم12) ورواية موسى بن عقبة مرسلة.

(4) ذكره المزي في تحفة الأشراف (147/10)، وابن حجر في فتح الباري (474/7) ورواية ابن أخي الزهري مرسلة.

(5) ذكره الدارقطني في العلل (174/9).

ورواه مُحمَّدُ بنُ الوليدِ الزُّبيدِيُّ، عن الزهرِيِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ عبدِ اللـه بنِ كعـبِ، أن عمَّـةَ عُبيدِ اللـه بن كعبٍ قال: اخبرني من شهد النبيَّ صلى اللـه عليه وسلم فذكر القصـة.وقـال الزبيـديُّ، قـال الزهريُّ وأخبرني عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللـه، وسعيدُ بن المسيب أنَّ رسولَ اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم قال: (يا بلالُ قم فأذِّن إنَّه لا يدخلُ الجنةَ إلا رجل مؤمن واللـه يؤيِّدُ هذا الدينَ بالرجلِ الفاجرِ) [(1)].

ورواه صَالِحُ بنُ كَيْسَانَ عن الزهريِّ، عن عبدِ الرحمنِ بن عبـد اللـه بـن كعـب بـن مالـك، انَّـه اخبرهُ بعضُ من شهِد النَّبي صلى اللـه عليه وسلم [(2)].

ورواه يَعقُوبُ بنُ إِبرَاهيمَ بنِ سَعدٍ، عن أبيه عن صَالِحُ بنُ كَيْسَـانَ ، عـن ابـنِ شـهاب، عـن عبـدِ الرحمنِ بن المُسيب عن رسول اللـه [(3)]**صلى اللـه عليه وسلم**.

قال المزيُّ - بعـد أن ذكـرَ روايـةَ يعقـوبَ بـنِ إبـراهيمَ - **: (ووهِـم في ذلـك، والصـوابُ عـن عبـدِ الرحمن، وابنِ المسيب)**[(4)].أي إنَّ يعقوبَ بنَ إبراهيمَ اخطأ وصحَّفَ في الاسمِ.

وهذا الذي ذهب إليه المزيُّ تابعهُ عليه الحافظُ ابنُ حجرٍ، فقال: **(ووهم فيه، وكأنَّهُ أراد أن يقول عن عبد الرحمن بن عبد اللـه بن كعب وسعيد بن المسيب فذهل)**[(5)].

قلت: ولعله ليس ذهولا من يَعقُوبَ بن إِبرَاهيمَ، بل وهِم في الاسمِ حيث ظنَّ أنَّ هناك رجلاً يقالُ له عبدَ الرحمنِ بن المسيبِ؛ يدلُّ على ذلك ما قالهُ الحلوانيُّ - وهو الراوي عنه - **: (قلتُ ليعقوبَ بنِ إبراهيمَ من عبدِ الرحمنِ بنِ المسيب هذا؟ قال كان لسعيدِ بن المسيب أخٌ**

---

(1) علقه البخاري في صحيحه (132/5)، ووصله في التاريخ الكبير (307/5)، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج، والذهلي في الزهريات.انظر تغليق التعليق (131/4- 132)، وفتح الباري (474/7).

(2) ذكره البخاري في صحيحه تعليقا (132/5)، وذكره في التاريخ الكبير (307/5)، وعزاه الحافظ ابن حجر إلى الذهلي في الزهريات. انظر: تغليق التعليق (131/4).

(3) أخرجه مسلم في كتاب التمييز.انظر فتح الباري (474/7).

(4) تحفة الأشراف (147/10).

(5) فتح الباري (474/7).

اسمه عبد الرحمن وكان رجل من بني كنانة يقال له عبد الرحمن بن المسيب فأظنه أن هذا هو الكنانيُّ)[1].

فتعقبهُ الإمام مسلم فقال: **(وليس ما قال يعقوب بشيء وإنَّما سقط من هذا الإسنادِ واو واحدة ففحش خطؤه)**[2].

المثال الثاني:

ما رواه الزُّهريُّ، عن عطاءِ بن يزيد الليثِيِّ، عن أَبِي أَيوبَ رضِي اللــه عنهُ، عن النَّبِيِّ **صلى اللــه عليه وسلم** قال: **(لا يَحِلُّ لمُسلم أَن يهجُرَ أَخاهُ فوق ثَلاَثٍ، يلتقيَان: فيصُدُّ هذا ويصُدُّ هذا، وخَيرُهُما الذي يبدأُ بالسَّلام).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن الزُّهريِّ، منهم:

1- مالكُ بنُ أَنسِ الأَصبحِيُّ [3].
2- سُفيَانُ بنُ عُيينةَ الهلاَلِيُّ [4].
3- مَعمَرُ بنُ راشدٍ الأَزديُّ [5].
4- عبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ العامرِيُّ المدنِيُّ [6]

---

(1) فتح الباري (474/7).
(2) فتح الباري (474/7).أي إن الصواب عن عبدِ الرحمنِ وابن المُسيب،فأسقط الواو فقال: عبدِ الرحمنِ بن المُسيب.
(3) أخرجه مالك في الموطأ "رواية يحيى بن يحيى الليثي"(493/2/رقم 2638)، ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (21/8/رقم 6077)، وفي الأدب المفرد (ص: 110/رقم 406)، ومسلم في صحيحه (1984/4/رقم 2560)، وأبو داود في سننه (136/5/رقم 4911)، وأحمد في مسنده (557/38/رقم 23584)، والخرائطي في مساوىء الأخلاق (ص: 250/رقم 566)، والشاشي في مسنده (60/3/رقم 1109، 1110)، وابن حبان في صحيحه (484/12/رقم 5669، 5670) والطبراني في المعجم الكبير (144/4/رقم 3950)، والقضاعي في مسند الشهاب (60/2/رقم 881)، والبيهقي في شعب الإيمان (17/9/رقم 6193)، والبغوي في شرح السنة (100/13/رقم 3521)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (34/16).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه (53/8/رقم6237)، ومسلم في صحيحه (1984/4/رقم 2560)، والترمذي في الجامع (327/4/رقم 1932)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (484/1/رقم 593)، والحميدي في مسنده (369/1/رقم 381)، وابن أبي شيبة في مصنفه (56/13/رقم 25877)، وأحمد في مسنده (509/38/رقم 23528)، والطوسي في مختصر الأحكام (410/6/رقم1526)، والطبراني في المعجم الكبير(144/4/رقم3951، 3952، 3953).
(5) أخرجه معمر في جامعه"مصنف عبد الرزاق"(168/11/رقم20223)، ومن طريقه أخرجه مسلم في صحيحه (1984/4/رقم 2560)، والخرائطي في مساوى الأخلاق (249/1/رقم561)، وأحمد في مسنده (550/38/رقم23576)، وعبد بن حميد في مسنده"المنتخب" (205/1/رقم223)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير (273/1/رقم965)، والطبراني في المعجم الكبير (144/4/رقم3949)، والبيهقي في السنن الكبرى (108/10/رقم20027)، وفي شعب الإيمان (18/9/رقم6194).
(6) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (146/4/رقم 3958)، والعلل ومعرفة الرجال (349/3/رقم).

5- يُونسُ بنُ يزِيدَ الأَيلِيُّ[1].

6- صالحُ بنُ أَبِي الأَخضرِ اليمامِيُّ[2].

7- عُبيدُ اللـه بن أَبِي زياد الشَّاميُّ[3].

8- عبدُ اللـه بنُ عبدِ العزيزِ المَدَنِيُّ[4].

9- مُحَمَّدُ بنُ الوليدِ الزُّبيديُّ[5].

10- مُحمَّدُ بنُ عبدِ اللـه ابنُ أَخي الزُّهريُّ[6].

ورواه عُقيلُ بنُ خالدِ الأيْليُّ عن الزُّهريِّ، عن عطاءِ بنِ يزيدِ، عن أُبيِّ بنِ كعبِ[7].

قـال المـزيُّ - بعـد أن ذكـر روايـةَ الجماعـةِ - : (**هكـذا رواهُ غـيرُ وأحـد،عـن الزُّهـريِّ -وهـو المحفوظ.ورواهُ عُقيلُ،عن الزُّهريِّ،عن عطاءِ بن يزيدِ،عن أُبيِّ بنِ كعب**)[8].

وقال: (**أمَّا رواية عُقيل فلم يتابعهُ عليها أحد،ولعلهُ كان في كتابه عن أُبيٍّ وسقطَ منه أيوبُ فظنَّه أُبيُّ بنُ كعبٍ**)[9].

قلت: قد سبق المزيِّ في تعليلِ حديثِ عُقيلٍ: أبو حاتِم الرازيُّ، قال ابنُ أبي حاتِم: **(وسألتُ أبي عـن حديث رواه عُقيل، عن الزُّهريِّ، عن عطاءِ بن يزيد، عن أُبيِّ بنِ كعب، عن النَّبي صـلى اللـه عليـه وسـلم قال: لايحلُ لمؤمن أن يهجرَ أخاهُ فوقَ ثلاث، الحديث؟ قال أبي: أصحابُ الزُّهريِّ يخالفونه؛ يقولون: عطـاء، عن أبي أيوبَ، عن النَّبيِّ صلى اللـه عليه وسلم.وعن أبي أيوبَ، عن النبيصلى اللـه عليه وسلم ، أشبهُ، ولا أعلمَ أحداً تابعَ عُقيل على هذه الرواية)**[10].

وكذلك أعلَّه إبراهيمُ الحربيُّ، فقال: **(وأمَّا عُقيل فلعلهُ سقط عليه لفظ أيوبَ فصارَ عن أبي فنسـبه من قبل نفسه فقال ابن كعب فوهم في ذلك)**[11].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (1984/4/رقم 2560)، والبخاري في الأدب المفرد (ص: 108/رقم 399)، والطبراني في المعجم الكبير (145/4/رقم 3955، 3956).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (558/38/رقم 23584).

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(145/4/رقم 3954).

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير(145/4/رقم 3957).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه (1984/4/رقم 2560).

(6) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (146/4/رقم 3959).

(7) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (146/4/رقم 3960) من طريق سلامة بن روح عن عُقيل به.
وأخرجه ابن عدي في الكامل من طريق الليث عن عُقيل به، ومن طريق ابن عدي رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق (94/29).

(8) تحفة الأشراف (98/3).

(9) نفس المصدر والصفحة.

(10) العلل لابن أبي حاتم (205/6- 206).

(11) فتح الباري (495/10).

وقال ابنُ عدي: **(وهذا الحديث هكذا يرويه الليثُ بنُ سعد، عن عُقيل، عن ابنِ شهاب، عن عطاءِ بنِ يزيد، عن أُبي بن كعب.وقد روي عن غيرِ الليثِ، عن عُقيل، هكذا أيضاً؛ وإنَّما يرويه أصحابُ الزُّهريِّ، عن الزُّهريِّ، عن عطاءِ بنِ يزيدِ، عن أبي أيوبَ)**[1] .

الجنس السابع: أن يُروى الحديثُ من طريقٍ أو طُرق محفوظة فيشذُ أحد الثقات بإسنادٍ له يخالفُ فيه باقي الحُفاظ.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (381/5).

المثال الأول:

ما رواه عبدُ المَلكِ بنُ عُميرٍ، عن رِبعيِّ بنِ حِراشٍ، عَنِ الطُّفيلِ بـنِ سَـخبرةَ: أَنَّ رجـلاً مِـنَ المُسـلمينَ رأَى فِي النَّومِ أَنَّهُ لَقي رجلاً مِن أَهلِ الكتابِ، فقال: نعمَ القومُ أَنتم لَولا أَنَّكُمْ تُشركُونَ، تقُولُونَ: ما شاءَ الـلـه وشاءَ مُحمَّدٌ، وذكر ذلكَ للنَّبِيِّ **صلى الـلـه عليه وسلم** ، فقالَ: **(أَما والـلـه، إِن كُنتُ لَأَعرفُها لَكُم، قُولُـوا: مـا شاءَ الـلـه، ثُمَّ شاءَ مُحمَّدٌ)**.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن عَبدِ المَلكِ بنُ عُميرٍ، منهم:

1- أبو عَوانةَ الوضَّاحُ بنُ عبدِ الـلـه الواسطِيُّ [1].

2- شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ العتكِيُّ [2].

3- حمَّادُ بنُ سلمةَ بنِ دينارٍ البصرِيُّ [3].

4- زيادُ بنُ عبدِ الـلـه البكَّائِيُّ الكُوفِيُّ [4].

5- زيدُ بنُ أَبِي أُنيسةَ الجَزرِيُّ [5].

6- عُبيدُ الـلـه بنُ عَمرِو الأَسدِيُّ [6].

---

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه (494/3/رقم 2118).

(2) أخرجه أحمد في مسنده (396/38/رقم 23382)، والدارمي في مسنده (1769/3/رقم 2741)، وأبو يعلى في مسنده (118/8/رقم 4655)، وابن قانع في معجم الصحابة (50/2)، والطبراني في المعجم الكبير (324/8/رقم 8214) ، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (303/1)، والضياء في المختارة (144/8/رقم 156) من طرق عن شعبةَ عن عَبدِ المَلكِ به.

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (165/2/رقم 652)، وأحمد في مسنده (296/34/رقم 20694)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (213/5/رقم 2743)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (861/2/رقم 874)، وابن قانع في معجم الصحابة (50/2)، والطبراني في المعجم الكبير (388/8/رقم 8214)، والحاكم في المستدرك (567/3/رقم6017)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(1565/3/رقم 3954، 3955)، والبيهقي في دلائل النبوة (22/7)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (303/1)، والحازمي في الاعتبار (ص: 242)، والضياء في المختارة (143/8/رقم 155) من طرق عن حمَّادِ بنِ سلمةَ عن عَبدِ المَلكِ به.

(4) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (50/2)، والضياء في المختارة (142/8/رقم154).

(5) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (389/8/رقم 8215).

(6) أخرجه الحاكم في المستدرك (566/3/رقم6016)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (358/1/رقم 292).

وخالفهم سُفيانُ بنُ عُيينةَ، فرواهُ عن عَبدِ المَلكِ بنِ عُميرٍ،عن رِبعيِّ بنِ حِرَاشٍ،عَن حُذيفةَ[1].

قال المزيُّ: **(وقال سُفيانُ بنُ عُيينةَ، عن عبدِ المَلكِ بنِ عُميرٍ، عن رِبعيِّ بنِ حِرَاشٍ، عَن حُذيفةَ ووهم في ذلك)**[2].

وقد سبقَ المزيَّ في تعليلِ حديثِ ابنِ عُيينةَ الإمام البخاريُّ[3]، وإبراهيمُ الحربيُّ في"النهي عن الهجران" [4].

وقال البَزّار: **(والصواب حديث عبد الملك، عن رِبعيٍّ، عن الطُفيل أخي عائشة)**[5].

وتبع المزيَّ على ذلك الحافظُ ابنُ كثير[6].

وقال ابنُ حجرٍ: **(وهو الذي رجحهُ الحُفاظُ وقالوا: إنَّ ابنَ عُيينةَ وهم في قوله عن حذيفةَ)**[7].

وقال الألبانيُّ: **(الصوابُ عن رِبعيٍّ،عن الطُفيل ليس عن حذيفةَ)**[8].

---

(1) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 544/رقم984) وفي السنن الكبرى (361/9/رقم10754)، وابن ماجه في سننه (493/3/رقم2118)، وأحمد في مسنده (364/38/رقم23339)، والبزار في مسنده"البحر الزخار"(251/7/رقم 2830)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (372/4/رقم 6502، 6503)، والحازمي في الاعتبار (ص: 244)، والبيهقي في الأسماء والصفات (357/1/رقم291) من طرق سُفْيَانَ بْن عُيينةَ عن عَبدِ المَلكِ به.

(2) تحفة الأشراف (211/4).

(3) انظر: التاريخ الكبير (364/4).

(4) نقله عنه الحافظ ابن حجر في النكت الظراف (29/3).

(5) مسند البَزّار"البحر الزخار"(253/7).

(6) جامع المسانيد والسنن (400/4).

(7) فتح الباري (540/11).

(8) سلسلة الأحاديث الصحيحة (265/1).

المثال الثاني:

ماروا‌ه محمَّدُ بنُ عجلانَ، عنِ القعقاعِ بنِ حكيمٍ، عن أَبِي صالحٍ، عن أَبي هُريـرةَ، قـالَ: قـال رسـولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم: (إِنَّما أَنا لكُم مثـلُ الوالـدِ لولـدِه، أُعلِّمُكُـم، إِذا أَتيـتُمُ الغـائِطَ فَـلَا تَسـتقبلُوا القبلةَ، ولا تستدبِرُوهَا.وأَمرَ بِثلاثةِ أَحجارٍ. ونَهى عنِ الرَّوثِ، والرِّمَّةِ.ونَهى أن يستطِيبَ الرَّجلُ بيمينِهِ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن محمَّدِ بنِ عجلانَ، منهم:

1- عبدُ اللـه بنُ المُبارك [1].

2- سُفيانُ بنُ عُيينةَ الهِلاليُّ [2].

3- يحيَى بنُ سعيدِ القطَّانُ [3].

4- المُغيرَةُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ المخزوميُّ المدنيُّ [4].

5- عبدُ اللـه بنُ رجاء المَكِّيُّ [5].

6- أبو غَسَّانَ مُحمَّدُ بنُ مُطرِّفِ المَدنِيُّ [6].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (20/1/رقم8)، والدارمي في مسنده (533/1/رقم701).

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه (279/1/رقم 313)، والشافعي في مسنده"ترتيب سنجر"(163/1/رقم33)، والحميدي في مسنده (204/2/رقم 1018)، وأحمد في مسنده (326/12/رقم 7368)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (123/1/رقم749) من طرق عن سُفيان بن عُيينةَ عن محمَّدِ بنِ عجلانَ به.
وأخرجه ابُو عوانة في مسنده (171/1/رقم 511)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (343/1/رقم 846)، والبغوي في شرح السنة (356/1/رقم 173) من طريق الشافعي عن سُفيان بن عُيينةَ به.

(3) أخرجه النسائي في سننه (38/1/رقم 40)، وابن خزيمة في صحيحه (43/1/رقم 80)، وأحمد في مسنده (372/12/رقم 7409)، وابن حبان في صحيحه (288/4/رقم 1440)، والبزار في مسنده"البحر الزخار" (356/15/رقم 8930)، وأبو نعيم في مستخرج (320/1/رقم610)، والبيهقي في السنن الكبرى(148/1/رقم 432)، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 83/رقم81)، وابن عبد البر في التمهيد (18/11) من طرق عن يحيَى بنِ سعيدِ عن محمَّدِ بنِ عجلانَ به.

(4) أخرجه ابن ماجه في سننه (178/1/رقم312) .

(5) أخرجه ابن ماجه في سننه (178/1/رقم312) .

(6) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار(233/4/رقم 6584) .

7- حيوَةُ بنُ شُريحِ المِصرِيُّ[1].

8- وُهيبُ بنُ خالِدِ الباهلِيُّ البصرِيُّ[2].

9- اللَّيثُ بنُ سعدِ المِصرِيُّ[3].

10- صفوانُ بنُ عيسى الزُّهرِيُّ البصرِيُّ[4].

11- عبدُ الرَّحمنِ بنُ عَبدِ اللـه العُمرِيُّ المدنِيُّ[5].

وتابعهم أُميَّةُ بنُ بِسطامٍ، عن يزيدَ بن زُرَيعٍ، عن رَوحِ بنِ القاسِمِ، عن مُحَمَّدِ بنِ عَجلان به[6].

وخالفهم عُمرُ بنُ عبدِ الوهَّابِ الرِّياحِيُّ، فرواه عن يزِيدِ بن زُريعٍ، عن رَوْحٍ بنِ القاسِمِ، عن سُهيلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عنِ القعقاعِ بنِ حكيمٍ، عن أَبِي صالحٍ، عن أَبِي هُريرَةَ[7].

قال المزيُّ: **(كذا قال الرِياحيُّ: عن يزيدَ بن زُريع، وهو معدودٌ من أوهامه.وخالفهُ أميةُ ابنُ بِسطام، وهو أحد الأثباتِ في يزيدِ بنِ زُريع فقال: عن يزيدِ بن زُريع، عن روحِ بنِ القاسم، عن محمَّد بن عجلان، عن القعقاعِ بن حكيم، وهو محفوظٌ من روايةِ ابنِ عجلان، عن القعقاع ابن حكيم.رواه عنه جماعةٌ جمة، منهم: عبدُ اللـه بنُ المبارك، وسفيانُ بنُ عُيينةَ، ويحيى بنُ سعيد القطَّان، وعبدُ اللـه بنُ رجاء المكيُّ، والمغيرةُ بنُ عبدِ الرحمنِ المخزوميُّ)[8].**

وقد سبقَ المزيُّ في إعلالِ هذا الإسناد أبو الفضلِ بن عمَّار الشهيدُ حيثُ قال: **(وهذا حديثٌ أخطأ فيه عمرُ بنُ عبدِ الوهابِ الرياحي عن يزيدِ بن زُريع؛ لأنَّه حديث يُعرف بمحمَّدِ بن**

---

(1) أخرجه ابن حبان في صحيحه (284/4/رقم1435).
(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه (279/4/رقم1431)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (123/1/رقم751).
(3) أخرجه ابن حبان في صحيحه (284/4/رقم1435)، وأبو عوانة في مسنده (170/1/رقم510).
(4) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار(233/1/رقم 6585) ، وابن عبد البر في التمهيد (312/22)، وأبو عوانة في مسنده (170/1/رقم 509)، وابن المنذر في الأوسط (467/1/رقم294)، والبزار في مسنده"البحر الزخار"(356/15/رقم 8930)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (150/11) من طُرق عن صفوان بن عيسى عن محمَّدِ بنِ عجلانَ به.
(5) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (148/1/رقم431).
(6) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (166/1/رقم498).
(7) أخرجه مسلم في صحيحه (224/1).
(8) تحفة الأشراف (441/9).

عجلان عن القعقاع.وليس لسُهيلٍ في هذا الإسنادِ أصلٌ.رواه أُميةُ بن بسطام عن يزيدَ بن زُريع - على الصواب - عن روْح عن ابنِ عَجلان عن القعقاعِ عن أبي صالح عن أبي هريرةَرضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بطوله.وحديثُ عمرُ بنُ عبدِ الوهابِ مختصرٌ)[1].

وكذلك الإمام الدارقطنيُّ حيث قال: **(وهذا غير محفوظ عن سُهيل وإنَّما هو حديثُ ابن عَجلانَ؛ حدَّث به الناس عنه، منهم روحُ بنُ القاسمِ، كذلك قال أُميةُ عن يزيدَ)**[2].

بينما دافعّ الإمام النوويُّ عن هذا الحديثَ، فقال: **(ومثل هذا لا يُظهر قدحه؛ فإنَّه محمولٌ على أنَّ سهيلاً وابنَ عَجلانَ سمعاهُ جميعاً، واشتُهرت روايتُهُ عن ابنِ عَجلانَ، وقلَّتْ عن سُهيل)**[3].

قلت: لعل قولَ أبي الفضل، والدارقطنيِّ، والمزيِّ، اقربُ إلى الصوابِ من قولِ الإمام النوويِّ؛ وذلك لأنَّ عُمرَ بنَ عبدَ الوهابِ الرياحيَّ خالفه عددٌ كبيرٌ من الثقاتِ.وأمَّا متنُ الحديثِ فهو ثابتٌ من طريقِ محمَّدِ بنِ عجلانَ، يضافُ إلى ذلك فإنّ الحديثَ عن النبي **صلى الله عليه وسلم**مشهورٌ رواهُ عددٌ من الصحابةِ.

---

(1) علل الأحاديث في كتاب الصحيح (ص: 59).وأبو الفضل هو الإمام الحافظ، الناقد المجود، أبو الفضل، محمَّد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمّار بن محمد بن حازم بن المعلَّى بن الجارود الجارودِيُّ، الهرويُّ، الشهيد.انظر في ترجمته: سير أعلام النبلاء (538/14- 540).

(2) التتبع (ص: 234).

(3) شرح النووي على مسلم (149/3).

الجنس الثامن: ان يخطأ الراوي الثقة في تسميةِ الصحابي ويكونُ المحفوظ من صحابي آخر.

مثاله:

ما رواه هِلالُ بنُ عامرٍ، عن أَبيه، قال: **(رَأَيتُ رسُولَ اللـه صلى اللـه عليه وسلم بمنًى يخطُبُ على بغلةٍ، وعلَيهِ بُردٌ أَحمَرُ، وعلِيٌّ رَضِيَ اللـه عنهُ أَمامهُ يُعبِّرُ عنهُ).**

هكذا روى أبو مُعاويةَ مُحمَّدُ بنُ خازمٍ هذا الحديثَ عن هِلالِ بنِ عامرٍ به[1].

وتابعه شيخٌ من بني فَزارة[2].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (219/4/رقم 4073)، والبيهقي في السنن الكبرى (350/3/رقم 5983)، والضياء في المختارة (211/8/رقم251) من طريق مسدد عن أبي معاوية به.
وأخرجه أحمد في مسنده (264/25/رقم 15920)، ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (2066/4/رقم 5191)، والضياء في المختارة (211/8/رقم250).
وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (264/3/رقم 3097)، والضياء في المختارة (212/8/رقم 253) من طريق عبد اللـه بن يوسف عن أبي معاوية به.
وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (243/2)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2066/4/رقم 5191) من طريق إبراهيم بن أبي معاوية عن أبيه.
وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (302/3) عن أبي معاوية.

(2) أخرجه أحمد في مسنده (265/25)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2066/4/رقم 5192)، والضياء في المختارة (211/8/رقم 251) من طريق محمد بن عبيد عن شيخ من بني فزارة به.

ورواه مَروانُ بنُ مُعاويةَ الفَزَارِيُّ، عن هِلالِ بنِ عامرٍ، عن رافعِ بن عمروِ المزنيِّ [1].

وتابعهُ كلٌ من:

1- يحيى بنُ سعيدِ الأُمويُّ [2].

2- يعلَى بنُ عُبيدِ الطَّنافسِيُّ [3].

3- القاسِمُ بنُ مالِكٍ المُزنِيُّ [4].

قال الحافظ المزيُّ: **(الأول هو الصواب)** [5].أي روايةَ هلالِ بنِ عامرٍ عن أبيه"عامر بن عمرو المـزني" هي الصوابُ [6].

قلت: ترجيحُ رواية هِـلال عـن أبيـه، عـلى روايتـه عـن عمَّـه، لم أجـد أحـداً مـن أهـلِ العلـمِ غـير الإمام المزيِّ صرّحَ بذلك، بـل عـلى العكـسِ مـن ذلـك فقـد رجَّـحَ جمـعٌ مـن الأئمـةِ روايـةَ هـلالِ بـنِ عـامر عـن عمَّـه عـلى روايتـه عـن أبيـه، كالإمـام البخـاريِّ[7]، وأبي القاسـم البغـويِّ[8]، وابـنِ عسـاكر[9]، وابـنِ الأثير[10].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (335/2/رقم 1956)، والنسائي في السنن الكبرى (190/4/رقم 4079)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (330/2/رقم 1097)، والفاكهي في أخبار مكة (127/3/رقم 1892)، والطبراني في المعجم الكبير (18/5/رقم4458)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1052/2/رقم 2669)، والبيهقي في السنن الكبرى (228/5/رقم 9618)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (65/2/رقم1193)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص: 84)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (5/18) من طرق عن مَروانَ بنِ مُعاويةَ.
وعلقه البخاري في التاريخ الكبير (302/3) عن أبي حفص عن مَروانَ بنِ مُعاويةَ.

(2) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (18/5/رقم4458)

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في المسند (89/2/رقم588)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (330/2/رقم1096)، والروياني في المسند (130/2/رقم 951)، الطبراني في المعجم الكبير (18/5/رقم4458)، وابن السمعاني في أدب الإملاء والإستملاء (ص: 85)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (4/18) من طرق يعلَى بنِ عُبيدِ عن هلال به.

(4) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (1995/4/رقم5012).

(5) تحفة الأشراف (236/4).

(6) انظر: جامع المسانيد والسنن لابن كثير (497/4).

(7) انظر: التاريخ الكبير (302/3).

(8) انظر: إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (149/7)، تهذيب التهذيب (80/5).

(9) انظر: ترتيب أسماء الصحابة (ص: 71).

(10) أسد الغابة في معرفة الصحابة (141/3).

وقال ابنُ السكن: **(أخطأ فيه أبو معاوية)**[1].

وقال ابنُ عبدِ البَّرِ: **(انفرد بحديثه"يعني عامر بن عمرو" أبو معاوية الضرير.ويقال إنَّه أخطأ فيه، لأن يعلى بن عبيد قال فيه عن هِلال ابن عامر، عن رافع بن عمرو)**[2].

بينما قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر قول ابنِ السكن والبغوي - **: (لم ينفرد أبو معاويةَ بذلك، فقد روى أحمد أيضاً عن محمَّدِ بن عبيد، عن شيخٍ من بني فزارةَ، عن هلالِ بنِ عامر، عن أبيه، فيحتملُ أن يكونَ هِلال سمعه من أبيه ومن عمه رافع)**[3].

قلت: الذي يظهرُ - واللـه أعلم - أن أبا معاويةَ وهِمَ في اسمِ الصحابيِّ؛ حيث خالفَ أربعةً من الثقاتِ وهم: مروانُ بن معاوية الفزاريُّ[4]، ويحيى بنُ سعيدِ الأمويُّ[5]، ويعلى بن

(1) تهذيب التهذيب (5/79- 80).
(2) الاستيعاب (796/2).
(3) الإصابة في تمييز الصحابة (518/5).
(4) هو مروانُ بنُ معاويةَ بن الحارث بن أسماء الفزاريُّ، أبو عبد اللـه الكوفيُّ.قال الذهبي: (الحافظ)، وقال ابن حجر: (ثقة حافظ ، وكان يدلس أسماء الشيوخ).انظر: تهذيب التهذيب (96/10)، الكاشف (254/2)، تقريب التهذيب (ص: 932).
(5) هو يحيى بنُ سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، أبو أيوب الكوفي.قال الذهبي: (الحافظ، ثقة يغرب عن الأعمش)، وقال ابن حجر: (صدوق يغرب).انظر: تهذيب التهذيب (213/11)، الكاشف (366/2)، تقريب التهذيب (ص: 1055).

عبيد[1]، القاسمُ بن مالك[2]؛ وأمَّا متابعةُ شيخٍ من بني فزارةَ فهي متابعة ضعيفة لأنَّهُ مجهول، ويكون بـذلك قول البخاريِّ ومن تبعهُ أقربُ إلى الصوابِ من قولِ المزيِّ.

(1) هو يعلى بنُ عبيد بن أبي أمية الكوفيُّ، أبو يوسف الطنافسيُّ.قال الذهبي: (ثقة عابد، قال ابن معين : ثقة إلا في سفيان)، وقال ابن حجر: (ثقة إلا في حديثه عن الثوري ففيه لين).انظر: تهذيب التهذيب (402/11)، الكاشف (397/2)، تقريب التهذيب (ص: 1091).

(2) هو القاسِمُ بنُ مالِكٍ أَبُو جعفر المُزَنِيُّ، قال ابن حجر: (صدوق فيه لين).انظر: تهذيب التهذيب(332/8)، تقريب التهذيب(ص: 794).

الجنس التاسع: إبطالُ السماعِ الصريحِ، أو نفيُّ السماعِ المتوهم بالعنعنةِ.

أولا: نفيُ السماعِ الصريح:

مثاله:

ما رواه سعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبةَ، عن قتادَةَ بن دِعامةَ، عن عَزرةَ، عن سعيد بنِ جُبيرٍ، عـنِ ابـن عبَّـاس، أَنَّ النَّبِيَّ **صلى الـلـه عليه وسلم** سمعَ رجلًا يقولُ: لبَّيـكَ عـن شُـبرُمةَ، قـالَ **صـلى الـلــه عليـه وسـلم: (مـنْ شُبرُمةُ) ؟)** قالَ: أَخٌ لِي – أَو قَرِيبٌ لِي - قَالَ: **(حججتَ عَن نفسِكَ؟) قَالَ: لَا، قَالَ: (حُجَّ عَن نفسكَ ثُمَّ حُـجَّ عن شُبرُمَةَ)**[1].

ورواه عمروُ بنُ الحارثِ، عن قتادةَ بن دِعامـة؛ أنَّ سـعيدَ بـن جُبـير حدثـهُ؛ عـن عبـدِ الـلــه بـنِ عباس[2].

قال المزيُّ: **(رواه عَمْرُو بنُ الحَارِثِ المِصْرِيُّ، عن قتادَةَ، وقال: في روايته: عن قتـادة أنَّ سـعيدَ بـن جُبير حدثهُ.وذلك معدودٌ في أوهامه فإنَّ قتادَةَ لم يلقَ سعيدَ بنَ جُبير، فيما قالهُ يحيى ابنُ معين وغيرُهُ)**[3].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (276/2/رقم 1811)، وابن ماجه في سننه (405/4/رقم2903)، وابن خزيمة في صحيحه (345/4/رقم2903)، وأبو يعلى في مسنده (329/4/رقم2440)، والطبراني في المعجم الكبير (42/12/ر قم12419)، وابن الجارود في المنتقى(132/1/رقم499)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (375/6/رقم 2547)، وابن حبان في صحيحه (299/9/رقم3988)، والبيهقي في السنن الكبرى (549/4/رقم8675)، والضياء في المختارة (247/10/رقم261، 262)، والبزار في مسنده"البحر الزخار" (229/11/ رقم4998)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1491/3/رقم 3791)، والدارقطني في سننه (318/3/رقم2658، 2659، 2660)من طرق عن عَبدَةَ بْن سُليمَانَ عن سعِيدِ بنُ أبي عرُوبةَ به.
وأخرجه الدارقطني في سننه (319/3/رقم 2662)، والبيهقي في السنن الكبرى (549/4)من طريق أبي يوسف عن سعِيدِ بن أبي عَرُوبةَ به.
وأخرجه الدارقطني في السنن (319/3/رقم 2663) من طريق مُحمَّدُ بنُ بِشرٍ عن سعِيدِ بن أبي عَرُوبةَ به.
وأخرجه الدارقطني في السنن (319/3/رقم 2663) من طريق مُحمَّدُ بنُ عبد الـلـه الأَنصارِيُّ عن سعِيدِ بن أبي عَرُوبةَ به.
وأخرجه الدارقطني في السنن (319/3/رقم 2664) من طريق غُنْدَرٌ مُحمَّدُ بنُ جَعفرٍ عن سعِيدِ بن أبي عَرُوبةَ به موقوفا
وأخرجه الدارقطني في السنن (319/3/رقم 2665) من طريق الحسن بن صالح عن سعِيدِ بنُ أبي عَرُوبةَ به موقوفا.
قلت: وقع في مطبوع التحفة (ط: عبد الصمد- ط د.بشار).(ورواه الحسن بن صالح بن حيٍّ ومحمَّد بن جعفر (غُنْدر) عن شعبة موقوفًا). وهذا خطأ .وكلام المزي - هذا - نقله ابن عبد الهادي بحرفه - إلا أنه لم ينسبه للمزيِّ - فقال: (ورواه الحسن بن صالح بن حيٍّ ومحمَّد بن جعفر (غُنْدر) عن سعيد موقوفًا).تنقيح التحقيق (397/3).

(2) أخرجه ابن وهب في"الجامع"(95/1) والموطأ (ص: 65)، ومن طريقه أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (381/6)، والبيهقي في السنن الكبرى (293/5).

(3) تحفة الأشراف (429/4- 430).وانظر: سؤالات ابن الجُنيد (ص: 362).

قلت: كذلك نفى سماعَه من سعيدِ بن جُبير: أحمد بنُ حنبل [1]، ويعقوبُ بـنُ سـفيانَ الفسـويُّ[2]، والبَرْدِيجيُّ [3].

وهذا الذي ذهب إليه المزيُّ تابعه عليه ابنُ عبدِ الهاديِّ [4].

بينما ذهبَ الطحاويُّ إلى أن **عَمْرو بن الحَارِثِ** لم يهمْ بل إنَّ قتادةَ دلّسهُ، فقـال: **(إنَّ عمـراً ضـبط مما يُظنُّ والذي جاء مما ظُنَّ هو مـن عمـروٍ، لم يكـن مـن قبـل عمـرو، ولكنَّـهُ مـن قبـل قتـادة لحذاقتـهِ بالتدليسِ حتى يجوزُ ذلك منه على من يسمعه منه كما جاز مثله في غيره على غير عمرو)**[5].

قلت: لعل قول المزيِّ وابنِ عبد الهاديِّ أقرب إلى الصوابِ لعدة أمور:

أولاً: أنَّ قتادةَ لايُصرِّحُ بالتحديثِ إذا روى عمن لم يسمع منـه، قـال شـعبةُ بـنُ الحجـاجِ: **(كنـت أعرف إذا جاء ما سمع قتادة مما لم يسمع، كان إذا جاء ما سمع يقـول: حـدثنا أنـس بـن مالـك، وحـدثنا الحسن، وثنا سعيد، وحدثنا مُطَرِّف، وإذا جاء ما لم يسمع يقول: قال سعيد بن جُبير، قال أبو قِلابة)**[6].

ومما يؤيدُ ما قالهُ شُعبةُ أنَّ هذا الحديثَ رواه عبدُ الوهابِ بنُ عطاء، عن سعيدِ، عـن قتـادة، عـن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس - موقوفاً -ولم يذكر عَزْرَةَ في إسناده [7].ولم يصرح قتادة فيه - كما هـو واضـح - بالتحديثِ عن سعيدِ بن جُبير.

ثانيا: أنَّ عمرو بنَ الحارث يُخطىء في حديثه عن قتادة؛ قـال الإمـام أحمـد: **(عمـروُ بـنُ الحـارثِ روى عن قتادةَ مناكير)**[8]، وقال أيضاً: **(يروي عن قتادةَ أحاديثَ يضطربُ فيها ويُخطئُ)**[9].

---

(1) العلل ومعرفة الرجال (284/3).
(2) المعرفة والتاريخ (124/2).
(3) جامع التحصيل (ص: 256).والبَرْدِيجي هو أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البَرْدِيجي، البَرْذَعي، نزيل بغداد، قال الدارقطني: (ثقة مأمون، جبل)، مات سنة(301هـ).انظر: سؤالات السهمي للدارقطني (ص: 73)، سير أعلام النبلاء (122/14).
(4) تنقيح التحقيق (397/3).
(5) شرح مشكل الآثار (382/6).
(6) المعرفة والتاريخ للفسوي (209/3)، تاريخ ابن أبي خيثمة (84/2).
(7) ذكره المزي في التحفة (429/4).ولم اعثر عليه بعد البحث.
(8) شرح علل الترمذي (699/2).
(9) تهذيب الكمال (573/21).

ثالثا: نقلَ الحافظُ ابنُ رجب عن الاسماعيليِّ أنَّ عادةَ الشاميين والمصريين جرت على ذكرِ الخبرِ فيما يروونهُ؛ لا يطوونهُ طي أهلِ العراقِ، قال ابنُ رجب: **(يشيرُ إلى أنَّ الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديثِ في رواياتهم، ولا يكون الإسنادُ مُتصلاً بالسماعِ)**[1].وعمروُ بنُ الحارثِ مصريٌّ، فلعله سلك هذا المسلك.والله اعلم.

ثانيا: نفي السماع المتوهم بالعنعنة.

مثاله:

ما رواه إسماعيلُ بن أبي خالد قالَ: حدَّثنا حكيمُ بنُ جابرٍ، عن عُبادةَ بنِ الصَّامت قالَ: سَمعتُ رسُولَ الله **صلى الله عليه وسلم** يَقُولُ: **(الذَّهَبُ الكِفَّةُ بِالكِفَّةِ)**، فقالَ مُعاويةُ: **(إِنَّ هذَا لَا يقُولُ شيئًا)**، قَالَ عُبادةُ: **(إِنِّي والله ما أُبالِي أَنْ لا أَكُونَ بأَرضٍ يكُونُ بِهَا مُعاويةُ، إِنِّي أَشهدُ أَنِّي سمعتُ رسُولَ الله صلى الله عليه وسلم يقُولُ ذلكَ)**[2].

قال المزيُّ: **(روي هذا الحديثُ عن حكيمِ بن جابرٍ، قال: أُخبرتُ عن عُبادةَ - فكأنّهُ لم يسمعهُ منه)**[3].

وهذا الذي قاله المزيُّ سبقه إليه الإمام البخاريُّ، حيث قال: **(قال حكيم: أُخبرتُ عن عبادةَ - في الصرف)**[4].

قال الحافظ ابن حجر - معلقاً على قول البخاري - : **(يعللُ بذلك الحديثَ الذي أخرجهُ النسائيُّ له عن عُبادةَ بالعنعنةِ)**[5].

---

(1) فتح الباري (54/3).وهذه القاعدة ذكرها ابن رجب في كتابه في أكثر من موضع- مستشهدا بها- فذكرها تحت رواية يحيى بن أيوب المصري، عن حميد الطويل وهو مدلس - عن أنس.فقال: (ثم ذكر- يعني البخاري- من رواية يحيى بن أيوب المصري - وهو ثقة، لكنه كثير الوهم - مطولا، وزاد فيه تصريح حميد بالسماع له من أنس، فإن حميدا قد قيل: إنه لم يسمع من أنس إلا قليلا، وأكثر رواياته عنه مرسلة، وقد سبق ذكر ذلك، وما قاله الإسماعيليُّ في تسامحِ المصريين والشامين في لفظه ((حدثنا)) وأنهم لا يضبطون ذلك).فتح الباري (28/6).

(2) أخرجه النسائي في السنن الصغرى (277/7/رقم4566)، والكبرى (44/6/رقم6114)، وابن أبي شيبة في المصنف (470/11/رقم 22938)، وأحمد في مسنده (394/37/رقم 22724)، وابن الجارود في المنتقى (ص: 164/رقم652)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (389/15/رقم6106)، والشاشي في مسنده (170/3- 171رقم 1252، 1254، 1255)، والبيهقي في السنن الكبرى (456/5/رقم10484)، وابن عبد البر في التمهيد (76/4)، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام (144/2/رقم295) من طُرق عن إسماعيلَ عن حكيمِ بنِ جابر به.

(3) تحفة الأشراف (248/4).

(4) التاريخ الكبير (12/3).

(5) تهذيب التهذيب (445/2).

وممن أشار إلى علةِ هذا الحديثَ الإمام النـوويُّ، حيـثُ قـال: **(وقـد روي مـا تُـوهم أنَّ حكـيماً لم يسمعهُ من عبادةَ)**[1].

وكذلك أعلهُ الذهبيُّ فقال: **(أخرجه النسائيُ وحـده، لـه علـةٌ جـاء عـن حكـيمٍ قـال: أُخـبرتُ، عـن عبادةَ)**[2].

الجنس العاشر: أن يُدرجَ الثقةُ في الحديث ما ليس منه، فيغـتر بظـاهره مـن وقـف عليـه مـدرجا فيصححه.

مثاله:

ما رواه ابنُ شِهابٍ الزُّهرِيُّ، عَن عامرِ بنِ سَعدِ بنِ أَبِي وقَّاصٍ، عَن أَبِيهِ **رضي الـلـه عنـه**، قـالَ: كـانَ رسولُ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم** يعُودُنِي عامَ حجَّةِ الوداعِ من وجعٍ اشتدَّ بِي، فقُلـتُ: إِنِّي قَـد بلـغ بي مـنَ الوجعِ وأَنا ذُو مالٍ، ولا يرِثُنِي إِلَّا ابنةٌ، أَفأَ تصدَّقُ بثُلُثي مالِي؟ قَـالَ: «**لاَ**» فقُلـتُ: بالشَّـطرِ؟ فقـالَ: «**لاَ**» ثُـمَّ قَالَ: **(الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ - أَو كثيرٌ - إِنَّك أَن تذرَ ورثتكَ أَغنياءَ، خيرٌ مِن أَن تذرهُم عالـةً يتكفَّفُـونَ النَّـاس، وإِنَّكَ لَن تُنفقَ نفقةً تَبتغِي بها وجهَ الـلـه إِلَّا أُجرت بها، حتَّى مـا تجعـلُ فِي فِي امرأَتـكَ)** فقلـتُ: يـا رسـولَ الـلـه، أُخلَّفُ بعد أَصحابِي؟قال: **(إِنَّك لن تُخلَّفَ فتعملَ عملًا صالحًا إِلَّا ازددتَ به درجةً ورفعةً، ثُـمَّ لعلَّـكَ أَن تُخلَّف حتَّى ينتفعَ بـكَ أَقـوامٌ، ويُضرَّ بـكَ آخـرُونَ، الـلـهمَّ أَمـضِ لِأَصـحابِي هجـرتهُمْ، ولا تـرُدَّهُم عـلى أَعقابهم، لكنِ البائسُ سعدُ بنُ خولَةَ)** يَرثِي لَهُ رَسُولُ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أَن ماتَ بمكَّةَ.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن الزُّهرِيِّ، منهم:

1- مالكُ بنُ أَنسٍ الأَصبحيُّ[3]. 2- سُفيانُ بنُ عُيينةَ الهلاليُّ[4].

---

(1) المجموع شرح المهذب (63/10).

(2) سير أعلام النبلاء (178/6).

(3) رواه مالك في الموطأ (311/2/رقم 2219) ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (81/2/رقم 1295)، ومسلم في صحيحه (1250/3/رقم1628)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (587/1/رقم 1090)، وأبو يعلى في مسنده (145/2/رقم 834)، وأبو عوانة في مسنده (480/3/رقم 5768)، والشاشي في مسنده (150/1/رقم 85)، وابن حبان في صحيحه (384/13/رقم 6026)، والبيهقي في السنن الكبرى (438/6/رقم 12565)من طرق عن مالكٍ عن الزُّهرِيِّ به.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه (150/8/رقم6733)، ومسلم في صحيحه (1250/3/رقم1628)، وأبو داود في سننه (192/3/رقم2864)، والترمذي في سننه"الجامع" (430/4/رقم2116)، وابن ماجه في سننه (273/4/رقم2708)، والحميدي في مسنده(66/1/رقم66)، وسعيد بن منصور في سننه (128/1/رقم330)، وأحمد في مسند ه(123/3/رقم1546)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (171/1/رقم217)، والبزار في مسنده (293/3/رقم1085)، وأبو عوانة في مسنده (479/3/رقم5765)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (39/7/رقم2627)، والشاشي في مسنده (148/1/رقم84)، وابن حبان في صحيحه (60/10/رقم4249)، والبيهقي في السنن الكبرى (440/6/رقم 12567) من طرق عن سُفيانَ عن الزُّهرِيِّ به.

3- إبراهِيمُ بنُ سعدِ الزُّهريُّ[1]. 4- معمرُ بنُ راشدٍ الأَزديُّ[2].

5- يُونسُ بنُ يزِيدَ الأَيليُّ[3]. 6- سعِيدُ بنُ عَبدِ العزِيزِ التَّنُوخيُّ[4].

قوله: **(يرثي له رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم أن مات بمكة)**، لا شك في أنَّ هـذا اللفـظ لـيس من كلامه عليه السلام، ووقع خلافٌ فيه، هل وصلهُ الزهريُّ عن سـعدٍ، أم هـو مـدرجٌ مـن كـلامِ الزهـريِّ[5]، فيأخذ حكمَ الحديثِ المدرج؟.

مال الحافظُ المزيُّ إلى أنَّه مدرجٌ من كلامِ الزهريِّ، حيث قال في زياداته: **(رواه أبو داود الطيـالسيُّ في مسنده: عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ،وقال في آخره: لكن البائس سعد بن خولة، [قال الزهريُّ:] يرثي له رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم إن مات بمكة)**[6].

والى هـذا القـول ذهـبِ كثـيرٌ مـن أهـل العلـم مـنهم: ابـنُ عبـدِ الـبّرِ[7]، وابـنُ الجـوزيِّ[8]، بـل جعلهُ الحافظ ابنُ حجرٍ مثالاً لما أُدرجَ من كلامِ بعضِ التابعين أو من بعدهم في كلامِ الصحابةِ[9].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (68/5/رقم 3936)، (80/8/رقم 6373)، ومسلم في صحيحه (1250/3/رقم1628)، وأبو عوانة في مسنده (478/3/رقم 5764)، والشاشي في مسنده (152/1/رقم 87)، والبيهقي في السنن الكبرى (439/6/رقم 12566) من طُرق عن إبراهِيمَ عن الزُّهرِيِّ به.

(2) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (64/9/رقم 16357) ومن طريقه أخرجه مسلم في صحيحه (1252/3/رقم1628)، وأحمد في مسنده (109/3/رقم 1524)، وعبد بن حميد في مسنده"المنتخب" (75/1/رقم 133)، وأبو عوانة في مسنده (483/3/رقم 5777)، وابن حبان في صحيحه (251/16/رقم 7261)من طُرق عن عبدِ الرَّزاق عن معمرٍ عن الزُّهرِيِّ به.

(3) أخرجه ومسلم في صحيحه (1252/3/رقم1628)، وأبو عوانة في مسنده (480/3/رقم 5768)، والبيهقي في السنن الصغير (369/2/رقم 2319).

(4) أخرجه عوانة أبو في مسنده (481/3/رقم 5771).

(5) انظر: حجة الوداع لابن حزم (ص: 389)، شرح صحيح مسلم للنووي (82/11)، فتح الباري لابن حجر (180/11).

(6) تحفة الأشراف (297/3)، انظر: مسند الطيالسي (162/1/رقم 194).
قلت: وقع في المطبوع من مسند الطيالسي- وللأسف- موصولاً، وهو خلاف ما قاله جمع من الأئمة منهم: المزيُّ، وابن حجر، والقسطلانُّي. انظر: فتح الباري (365/5)، إرشاد الساري (235/6).

(7) الاستذكار (44/23).

(8) فتح الباري لابن حجر (365/5).

(9) النكت على كتاب ابن الصلاح (744/2).

ومـما يؤيـد كونـه مـدرجاً، أنّ الإمـام الزُّهـريَّ عُـرفَ مـن عادتـه أنَّـه كـان يُـدخِلُ كثـيراً مـن التفسـيرِ في أثنـاءِ الحـديثِ، مـما يظهـرُ لـه مـن معنـى الشرحِ والبيـانِ[1]، قـال ابـنُ رجـبٍ: **(كانـت تلـك عادته أنَّه يُدرج في أحاديثه كلماتٍ يُرسلها أو يقولها من عنده)**[2].

وقال ابنُ حجر: **(كان الزُّهريُّ يفسر الأحاديث كثيراً، وربَّما أسقط أداة التفسير، فكان بعـض أقرانـه ربما يقول له: افصلْ كلامَك من كلام النبي صلى الـلـه عليه وسلم)**[3].

ويؤيـده أيضـا أنَّ هاشِـمَ بـنَ هَاشِـمِ القُـرَشِيَّ [4]، وسـعدَ بـنَ إبـراهيمَ[5]، رويـا هـذا الحـديثَ عن عامرِ بنِ سعدِ فلم يذكرا ذلك فيه، وكذا في روايةِ عائشةَ بنتَ سعدٍ عن أبيها[6][7].

قلت: والقول بعدمِ الإدراجِ أولى، وذلك لأمور وهي :

أولاً: ثبتَ في صحيحِ البخاريِّ انّهُ من قولِ سعدِ بن أبي وقاص**رضي الـلـه عنـه** [8]، والحكـمُ للوصـلِ لأنَّ مع رواته زيادة علم[9]، والأصلُ أنَّ كلَ ما ذُكرَ في الحديثِ فهو منهُ حتى يثبتَ الإدراجُ بدليل[10].

ثانيا: يمكنُ أنَّ يقالَ أنَّ ما جاء في مُسند أبي داودَ الطيالسيِّ، هو وهمٌ وغلطٌ منه؛ فإنَّه"رحمه الـلـه"مع أنَّه ثقةٌ حافظٌ فإنَّهُ غلط في أحاديث[11]،خاصةً أنَّه - رحمه الـلـه - قد روى هذا

(1) انظر: فتح الباري لابن حجر (38/5)، (139/12).
(2) فتح الباري (383/4).وانظر ايضاً: (12/8).
(3) النكت (750/2).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه (3/4).
(5) أخرجه البخاري في صحيحه (3/4)، ومسلم في صحيحه (1252/3).
(6) أخرجه البخاري في صحيحه (118/7/رقم 5660)، وأبو داود في سننه (313/3/رقم 3104)، والنسائي في السنن الكبرى (103/6/رقم 6284)، وأحمد في مسنده (73/3/رقم 1474)، والبزار في مسنده"البحر الزخار" (42/4/رقم 1204)، والضياء في المختارة (212/3/رقم 1013).
(7) فتح الباري (165/3).
(8) أخرجه البخاري قي صحيحه (80/8).
(9) انظر: فتح الباري (180/11).
(10) فتح الباري (437/4).
(11) انظر: تهذيب التهذيب (182/4)، الكاشف (458/1)، تقريب التهذيب (ص: 406).

الحديثَ من طريقِ إبراهيمَ بن سعد، وعبدِ العزيزِ بن أبي سلمةَ، عـن الزُهـريِّ، وجعلـه مـن قـولِ الزهـريِّ، بينما رواه البُخاريُّ من طريق موسى بن إسماعيل، عن إبراهيمَ بن سعد، عن الزُّهريِّ أيضاً، وجعلهُ من قـول سعد؛ وما في الصحيح يقدم على ما عداه.

والقولُ بعدمِ الإدراجِ هو ما ذهبَ إليه القاضي عياض، حيث قـال: **(القائـل يـرثي لـه رسـول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم سَعدُ بنُ مَالِكِ راوي القصة وكذا جاء مبينا في كتاب الأدعية وقيل بل قائله الزُّهريُّ والأولُ أصحُ)**[1].

ومال إليه الحافظُ ابنُ حجر في فتحِ الباري حيث قال - في شرحه لقول سـعد: رثى لـه النبـي **صـلى الـلـه عليه وسلم** من أن توفي بمكة - : **(يرد قول من زعم أن في الحديث إدراجاً، وأن قوله يرثى له من قول الزهري، متمسكا بما ورد في بعض طرقه وفيه قال الزهري، فإن ذلك يرجع إلى اختلاف الـرواة عـن الزهـري هل وصل هذا القدر عن سعد أو قال من قبل نفسه، والحكم للوصل لأن مع رواته زيادة علم)**[2].

الجنس الحادي عشر: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فان رواها بلا واسطة فعلتها أنه لم يسمعها منه.

مثاله:

ما رواه أَيُّوبُ السِّختيانِيُّ، عَن مُحمَّدِ بنِ سيرينَ، عَن حفصةَ أُختهِ، عن أُمِّ عطيَّةَ قالت - في حديثِ تغسيلِ ابنتهِ**صلى الـلـه عليه وسلم** - : **(مشَطناها ثلاثةَ قُرُونٍ).**

هكذا روى هذا الحديثَ عن أَيُّوبَ كلٌ من:

1- يزيدُ بنُ زُريعٍ البصريُّ [3].

2- سُفيانُ بنُ عُيينةَ الهلاَليُّ [4].

---

(1) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (367/2).ووقع في المطبوع من المشارق سعد بن معاذ!

(2) انظر: فتح الباري (180/11).وقال أيضا: (لكن وقع عند المصنف- يعني البخاري- في الدعوات عن موسى بن إسماعيل، عن إبراهيم بن سعد، في آخره لكن البائس سعد بن خولة، قال سعد: رثى له رسول الـلـه صلى الـلـهعليه وسلم إلخ، فهذا صريح في وصله فلا ينبغي الجزم بإدراجه).فتح الباري (365/5).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (647/2/رقم939)، وأبو داود في سننه (329/3/رقم3143)، وأبو نعيم في مستخرجه (21/3/رقم2092) والبيهقي في السنن الكبرى (8/4/رقم6768) من طُرق عن يزيدَ بنِ زُريع عن أَيُّوبَ به.

(4) أخرجه النسائي في سننه (32/4/رقم1891)، وأحمد في مسنده (280/45/رقم27297).

ورواه إسماعيلُ بنُ عُليَّةَ، عن أَيُّوبَ، عـن مُحمَّـدٍ، عـن أُمِّ عطيَّـةَ، وفيـه: قـالَ: وقالَـتْ أُمُّ عَطِيَّـةَ: مشطناهَا ثلَاثةَ قُرُونٍ [1]

قال الحافظ المزيُّ: (**المحفوظُ رواية مُحمَّـدٍ بـنِ سـيرينَ، عـن أُختـهِ حفصـة بنـت سـيرينَ، عـن أُمِّ عطيَّةَ**)[2] أي إنَّ المحفوظ - في هذه الزيادة مشطنَاها ثلاثةَ قُرُونٍ - أن تُروى عن مُحمَّدٍ عن حفصـةَ عـن أُمِّ عَطِيَّةَ، وليس عن مُحمَّدٍ عن أُمِّ عَطِيَّةَ؛ لأنه لم يسمعْها من أُمِّ عَطِيَّةَ، بل سمعها بواسطةِ حفصةَ.

قال الحافظ ابن عبد البر: (**كانت حفصة بنت سيرين، قد روت هـذا الخبر عـن أم عطيـة بأكمـل ألفاظ، فكان محمَّد بن سيرين، يروي عن أخته حفصة، عن أمِّ عطيةَ، من ذلك ما لم يحفظه عن أم عطيـة، فمما كان يرويه عن حفصة، عن أم عطية، قولها "ومشـطناها ثلاثـة قـرون"، لم يسـمع ابـن سـيرين هـذه اللفظة من أم عطية، فكان يرويها عن أخته حفصة، عن أم عطية،حدث بذلك عن أيوب، عن ابن سـيرين، عن حفصة، عن أم عطية قوم، منهم: ابن عيينة ويزيد بن زُريع**)[3].

(1) أخرجه النسائي في سننه (32/4)، وأحمد مسنده (386/34)، وأبو نعيم في المستخرج (22/3/رقم 2095) من طُرق عن إسماعيلَ عن أيوب به.
(2) تحفة الأشراف (504/12).
(3) التمهيد (372/1).

الفصل الثاني

الفاظُ التعليلِ ومدلولاتها عند الإمام المزيِّ، وفيه تمهيدٌ، وأربعةُ مباحث:

- **التمهيد.**
- **المبحث الاول: لفظ"الوهم"ومدلوله عند الإمام المزي.**
- **المبحث الثاني: لفظ"المحفوظ"ومدلوله عند الإمام المزي:**
- **المبحث الثالث: لفظ"الصحيح"ومدلوله عند الإمام المزي:**
- **المبحث الرابع: لفظ الصواب"و"اشبه بالصواب"و"اولى بالصواب"ومافي معناها، ومدلولها عند الإمام المزيِّ.**

تمهيد.

استخدمَ الحافظُ المزيُّ عبارات وألفاظاً صريحة في التعليل كلفظ"وهم فيه فلان"، "وهذا من أوهامه".

كما أنَّه أطلقَ عبارات والفاظاً أرادَ بها الترجيحَ، لتدلَّ بالمقابلةِ على أنَّ الطُرق الأخرى معلولة كقوله"المحفوظ..."، " الصحيح.."، " هذا أشبه بالصواب"، "الصواب"، "وهذا أولى بالصواب..."ونحوها.

لذا كان - لزاماً عليّ - جمعَ هذه الألفاظ التي استخدمها الحافظُ المزيُّ وبيان مدلولاتها عنده؛ فجعلت هذا الفصل على أربعة مباحث.

المبحث الأول: لفظ"الوهم"ومدلوله عند الإمام المزي.

المبحث الثاني: لفظ"المحفوظ"ومدلوله عند الإمام المزي:

المبحث الثالث: لفظ"الصحيح"ومدلوله عند الإمام المزي:

المبحث الرابع: لفظ الصواب"و"اشبه بالصواب"و"اولى بالصواب"ومافي معناها، ومدلولها عند الإمام المزي.

المبحث الاول: لفظ"الوهم"ومدلوله عند الإمام المزي.

لايسلم أحد من البشرِ - مهما كانت منزلتُه - من الوهمِ والخطأ - وهذا من المُسَلَّمات - وقد عقَدَ ابنُ مُفلِحٍ فصلاً في الآدابِ الشرعيةِ بعنوان: (**فَصلٌ في خطأ الثقات، وكونِهِ لا يَسْلَمُ منه بشر**)[1].

وذكَرَ الحافظُ ابنُ عبد البر حديث سهو النَّبيّ **صلى الله عليه وسلم** في الصلاة، ثم قال: (**وفي هذا الحديثِ بيانُ أنَّ أحدا لا يَسْلَمُ من الوَهَمِ والنِّسْيان؛ لأنه إذا اعتَرَى ذلك الأنبياءَ، فغيرُهُمْ بذلك أحرى**)[2].

(1) الآداب الشرعية (141/2).
(2) الاستذكار (370/4).

وهـذا الخطأ والـوهم وقـع لـرواة حـديث النبـي **صـلى الـلـه عليـه وسـلم** حتـى الثقـات مـنهم، وهــو ســبب مــن أســباب العلــة [1]، قــال التِّرْمِــذي: **(وإنمــا تفاضَــلَ أهــلُ العلــم بــالحِفْظِ والإتقــانِ والتثبيتِ عند السماع، مع أنه لم يَسْلَمْ من الخطأ والغلط كبيرُ أحد من الأئمَّة، مع حفظهم)**[2].

وقد استعملَ الحافظُ المزيُّ لفظ"الوهم"قاصدا بذلك إعلالَ الأحاديثِ في مواضعَ كثيرة من كتابـه، سواء كان هذا الوهم وقع من ثقةٍ اوغيره[3]، وأطلقهُ الحافظُ المزيُّ على كلِ وهمٍ وخطـأ وقـعَ مـن الـراوي سواءٌ كان هذا الخطأُ في السندِ او في المتنِ.

وسأذكرُ ثلاثةَ أمثلة مقتصراً فيها على أوهامِ الثقاتِ؛ وذلـك لأنَّهـم أبعـد مـن غـيرهم في الوقـوعِ في الخطأ والوهمِ، ولأنّي وجدتُ أنَّ لفظ"**الوهم**"أكثر ما أطلقه الحافظُ المزيّ على أوهامِ الثقات.

المثال الأول:

ما رواه الزُّهريُّ، عن أَبي بَكرِ بن عبدِ الرَّحمنِ، عن مروانَ بنَ الحكمِ، عن عبدَ الرَّحمنِ ابنَ الأَسودِ بنِ عبدِ يغوثَ عن أُبيَّ بنَ كعبٍ، أَنَّ رَسولَ الـلـه صلى **الـلـه عليه وسلم** قال: **(إنَّ منَ الشِّعرِ حكمةً).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن الزُّهريِّ، منهم:

1- شُعيبُ بنُ أَبِي حَمزَةَ الأُمَوِيُّ [4]. 2- يُونسُ بنُ يزِيدَ الأَيليُّ [5].

---

(1) انظر: مقدمة العلل لابن أبي حاتم (61/1).

(2) العلل الصغير للترمذي (ص: 746).

(3) انظر: إطلاق المزي الوهم على أحاديث الثقات في كتابه تحفة الأشراف (274/2)، (174/4)، (216/4)، (346/4)، (429/4)، (546/4) (441/9)، (425/10)، (228/11)، (251/11).وإطلاقه الوهم على أحاديث خفيف الضبط (304/3)، (35/7)، وإطلاقه الوهم على أحاديث الضعفاء (19/2)، (304/3)، وإطلاقه الوهم على أحاديث المتروكين (296/4).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه (34/8/رقم 6145)، وفي الأدب المفرد (ص: 222/رقم 858)، وأحمد في مسنده (63/25/رقم 15786)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (428/3/رقم 1857)، وابن قانع في معجم الصحابة (4/1)، والطبراني في مسند الشاميين (222/4/رقم 3138)، والبيهقي في السنن الكبرى (109/5/رقم 9180)، (401/10/رقم 21099)، ، وابن عساكر في تاريخ دمشق (214/34) من طرق أبي اليمانِ عن شُعيب عن الزُّهريِّ به.

(5) أخرجه أبو داود في سننه (174/5/رقم5010)، وابن ماجه في سننه (310/5/رقم3755)، وابن أبي شيبة في مصنفه (278/13/رقم26528)، وأحمد في مسنده (90/35/رقم21158)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (427/3/رقم1854)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (297/4/رقم6997)، وتمام في فوائده (76/1/رقم167)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (213/34) من طرق عن عَن يُونسَ، عنِ الزُّهرِيِّ به.

3- زيادُ بنُ سعدٍ الخُراسانِيُّ [1]. 4- عُبيد اللـه بن أَبِي زياد الرُّصافِيُّ [2].

5- الوليد بن مُحمد المُوَقَّريُّ [3]. 6- معمرُ بنُ رَاشدٍ البصرِيُّ [4].

7- إِسماعيلُ بنُ أُميَّةَ الأُمويُّ [5]. 8- ابنُ أَخِي الزُّهرِيِّ مُحمَّدُ بنُ عَبدِ اللـه [6].

9- مُحمَّدُ بنُ عبد اللـه بنِ أَبِي عتِيقٍ التَّيمِيُّ [7]. 10- عُقيلُ بنُ خالدٍ الأَيْلِيُّ [8].

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (93/35/رقم21162)، والدارمي في مسنده (1773/3/رقم2746)، والبخاري في الأدب المفرد (ص: 223/رقم864)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (427/3/رقم1855)، والشاشي في مسنده (384/3/رقم1511)، والفاكهي في فوائده (ص: 475/رقم242)، والخطيب في المتفق والمفترق (1487/3/رقم904) من طرق عن ابن جُرَيجٍ عن زِيادٌ بنَ سَعدٍ عن الزُّهريِّ به.

(2) أخرجه عبد اللـه بن أحمد في زوائد المسند (94/35/رقم21163).

(3) أخرجه عبد اللـه بن أحمد في زوائد المسند (94/35/رقم21164) واسقط منه مروان بن الحكم.

(4) أخرجه أحمد في مسنده (91/35/رقم21159)، والواحدي في الوسيط (366/3/رقم681) من طريق معمر، عن الزُّهريِّ، عن أبي بكرِ بن عبدِ الرَّحمنِ، عن مروانَ بنَ الحكمِ به.
وفي جامع معمر (263/11/رقم20499)، ومسند أحمد (90/35/رقم21157، 21158) من طريق معمر، عن الزُّهريِّ، عن عروةَ، عن مروانَ بنَ الحكمِ به.
قال المزي: (ورواه معمر، عن الزهري، فاختلف عليه فيه: فقال رباح بن زيد الصنعاني: عن معمر - كرواية الجماعة. وقال علي بن بحر بن بري: عن هشام بن يوسف، عن معمر - بإسناده - عن عبد اللـه بن الأسود، كما هو المشهور عن إبراهيم بن سعد.وقال عبد اللـه بن المبارك وعبد الرزاق: عن معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن أبي بن كعب).تحفة الأشراف: (31/1).
قلت: هكذا قال المزيُّ وحديث علي بن بحر عن هشام رواه الواحدي في التفسير وجاء فيه: (عبد الرحمن بن الأسود).

(5) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (427/3/رقم1856)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (214/34).

(6) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (428/3/رقم1858)

(7) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (130/2/رقم1395).

(8) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (214/34).

وخالفهم إبراهيمُ بن سعد، فرواه عن الزُّهـريِّ، عـن أَبِي بَكـرِ بـن عبـدِ الـرَّحمنِ، عـن مـروانَ بـنَ الحكمِ، عن عبدَ الـلـه بنَ الأَسوَدِ بنِ عبدِ يَغوثَ، عنَ أُبَيَّ بنَ كعبٍ.رواه عنه جماعةٌ بهذا الإسنادِ، منهم:

1- عبدُ الرَّحمنِ بنُ مهديٍّ البَصرِيُّ [1].

2- أبو كامِلٍ مُظَفَّرُ بنُ مُدْرِكٍ البغدادِيُّ [2].

3- يعقوبُ بنُ حُميدٍ المدنِيُّ [3].

4- يزيدُ بنُ هارُونَ الواسطيُّ [4].

5- منصُورُ بنُ بشيرٍالأَزْدِيُّ [5].

6- سُليمانُ بنُ دَاوُدَ الهاشميُّ [6]

7- إبراهِيم بن عُمَر أَبِي الوزير المكِّيُّ [7].

8- عبدُ الـلـه بنُ عمرانَ المخزوميُّ [8].

9- ابنه يعقُوبُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعدِ الزُّهرِيُّ [9].

10- عبدُ الرَّحمَنِ بنُ خِرَاشٍ[10].

قال المزيُّ: **(رواه إبراهيمُ بنُ سعد، عن الزُّهريِّ بإسناده، وقال: عن عبدِ الـلـه بـنِ الأسـودِ بـن عبـد يغوث، قاله غيرُ وأحد عن إبراهيم بن سعد كذلك، وهو معدود من أوهامه)**[11].

وهذا الذي قالهُ المزيُّ سبقهُ اليه جمعٌ من الأئمةِ حكموا على إبراهيمَ بالوهمِ والتفردِ، منهم: يحيى بنُ معين [12]، والبخاريُّ [13]، وأبو زرعةَ الرازيُّ [14]،وعبدُ الـلـه بن الإمام أحمد [15]،

(1) أخرجه أحمد في مسنده (89/35/رقم 21155).
(2) أخرجه أحمد في مسنده (89/35/رقم 21155).
(3) أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (428/3/رقم1858).
(4) أخرجه أحمد في مسنده (88/35/رقم 21154)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (297/4/رقم 6999)، والشاشي في مسنده (385/3/رقم 1512) من طرق عن يزيد بن هارُونَ عن إبراهيم بن سعد به.
(5) أخرجه عبد الـلـه بن أحمد في زوائد المسند (89/35/رقم21156) .
(6) أخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (142/1/رقم)، والشاشي في مسنده (385/3/رقم 1512).
(7) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (297/4/رقم6998).
(8) أخرجه أبو طاهر المخلص في المُخَلِّصيَّاتُ (261/2/رقم1503)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (218/34).
(9) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (218/34).
(10) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (219/34).
(11) تحفة الأشراف (141/1).
(12) مسند الشاشي (385/3).
(13) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (253/5).
(14) الكامل في ضعفاء الرجال (402/1).
(15) المسند (95/35).

وابنُ حبان[1]، وابنُ عدي [2].

قلت: وإن كان هذا هو المحفوظُ عن إبراهيمَ بنِ سعد كما قال ابنُ عساكر[3]، إلَّا أنَّ جماعةً من أصحابه رووهُ عنه كما رواه بقيةُ أصحابِ الزُّهريِّ، فيُحتمل - حينئذٍ - أنَّه رجعَ عن خطأه فسماهُ عبد الرحمنَ بن الأسود، وممَّن رواهُ عنهُ على الصوابِ:

1- أبو مَعمر إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ البغداديُّ [4]. 2- أبو دَاوُدَ سُليمانُ بنُ داوُدَ الطَّيالسِيُّ[5].

3- مُحَمَّدُ بنُ إدرِيسَ الشَّافِعِيُّ [6]. 4- إبرَاهِيمُ بنُ مهدِيٍّ المَصِّيصِيُّ [7].

5- عبد العزيز بن أبي سَلَمَةَ العُمَريُّ المدنيُّ [8]. 6- أبو عُمر حفصُ بنُ عُمَرَ الحَوْضِيُّ [9].

المثال الثاني:

---

(1) الثقات لابن حبان (76/5).
(2) الكامل في ضعفاء الرجال (403/1).
(3) تاريخ دمشق (213/34).
(4) أخرجه عبد اللـه بن أحمد في زوائد المسند (94/35/رقم21165).
(5) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (451/1/رقم558)، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (401/10/رقم21098).
(6) رواه في المسند"ترتيب سنجر"(238/2/رقم920)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (188/7/رقم 9761) إلا أن الشافعي أرسله، فقال: (عن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث: أن النبي صلى اللـهعليه وسلم قال)، قال البيهقي: (هكذا رواه الشافعي، عن إبراهيم بن سعد مرسلا) معرفة السنن والآثار (188/7).
(7) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (217/34).
(8) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (217/34).
(9) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (216/34- 217)من طريق ابن الغِطريف عن أبي خليفة عن أبي عمر الحَوضِيُّ عن إبراهيم بن سعد به، قال المزي: (ورواه أبو عمر الحوضي وأبو معمر الهذلي وعبد العزيز بن أبي سلمة العمري، عن إبراهيم بن سعد، فقالوا: عن عبد الرحمن بن الأسود على الصواب).
قلت: وقع في المطبوع من جزء ابن الغطريف (عبد اللـه بن الأسود) وليس (عبد الرحمن بن الأسود). انظر: جزء ابن الغطريف (ص: 91/رقم48).

ما رواه يزيدُ بنُ أَبي حَبِيبٍ الأَزْدِيُّ، عَن أَبِي وَهبٍ الجَيشانيِّ، عَنِ الضَّحَّاكِ بنِ فَيرُوز، عـن أَبيـهِ قـالَ: قُلتُ: يا رسُولَ الـلـه، إِنِّي أَسلَمتُ وتحتِي أُختانِ؟قالَ: **(طلِّقْ أَيَّتهُمَا شِئتَ)**[1].

وتابعه عبدُ الـلـه بنُ لَهيعَةَ كما رواه عنه عامّةُ أصحابه منهم:

1- قُتيبةُ بنُ سعيدِ الثَّقفيّ [2]. 2- يحيى بنُ إِسحاقَ السَّيلحينيُّ [3].

3- مُوسى بنُ داوُدَ الضَّبِّيُّ الطَّرسوسِيُّ [4]. 4- يحيَى بنُ يحيى التَّميمِيُّ النَّيسأبوريُّ[5].

5- الوليدُ بنُ مُسلمٍ الدِّمشقِيُّ[6]. 6- مُعلَّى بنُ منصُورٍ الرَّازيُّ [7].

7 - عبدُ الـلـه بن محمَّد الفَهميُّ المصريُّ [8].8- أبو الأَسوَدِ النَّضرُ بنُ عبدِ الجبَّارِ البصريُّ[9].

9- حسّان بن غالب الرُّعَينيّ المصريُّ [10].

وتابعهم عبدُ الـلـه بنُ وهبٍ المِصريُّ، فرواه عن ابنِ لَهيعَةَ كروايةِ الجماعةِ، رواه عنه:

1- يُونُسُ بنُ عَبدِ الأَعلَى المِصرِيُّ - في رواية ابنِ ماجه صاحب (السُّنَنِ) عنه -[11].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (471/2/رقم2243)، والترمذي في سننه"الجامع" (427/3/رقم1130)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (311/5/رقم2847)، والدُّولَأبي في الكُنى والأسماء (230/1/رقم414)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (255/3/رقم5260)، وابن قانع في معجم الصحابة (327/2)، وابن حبان في صحيحه (462/9/رقم4155)، والطبراني في المعجم الكبير (329/18/رقم845)، والدارقطني في سننه (410/4/رقم3695)، والبيهقي في السنن الكبرى (299/7/رقم14058)، وابن عبد البر في التمهيد (62/12) من طُرق عن وهبِ بن جريرٍ، عن أبيه، عن يحيى بن أيوب، عن يزيدِ بنِ أبي حَبِيبٍ به.

(2) أخرجه الترمذي في سننه"الجامع"(428/3/رقم 1129) ، وابن قانع في معجم الصحابة (327/2)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (2297/4/رقم 5673).

(3) أخرجه أحمد في مسنده (574/29/رقم 18040).

(4) أخرجه أحمد في مسنده (577/29/رقم 18041)، والدارقطني في سننه (411/4/رقم 3696، 3697).

(5) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (277/24).

(6) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (276/24).

(7) أخرجه الدارقطني في سننه (411/4/رقم 3699).

(8) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (328/18/رقم 843).

(9) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (255/3/رقم 5259).

(10) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (255/3/رقم 5259).

(11) السنن (377/3/رقم 1951).

2- الوليدُ بنُ شُجاعٍ الكُوفيُّ[1].

ورواه عَبدُ الرَّحمنِ بن أحمد بن يونُس بنُ عَبْدِ الأَعْلَى، عَن أبيه، عَن جده، عن عَبْدِ الله ابنُ وَهْبٍ، عن عبدِ الله بنُ لَهيعَةَ، عن يزيدَ بنِ أَبي حَبِيبٍ، عَن أَبِي وَهبٍ الجَيشانيِّ، عَن الضَّحَّاكِ بنِ فَيرُوز، عَن أَبيهِ[2].

قال المزيُّ: **(ورواه أبو سعَيد عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ أحمد بن يونُس بن عبد الأعلى، عن أبيه، عَن جده، عن أبنِ وَهْبٍ، عن ابنِ لهيعةَ، عن يزيدِ بنِ أَبي حَبِيبٍ، عَن أَبِي وهبٍ الجَيشانيِّ، وهو وهم)[3].**

أي إنَّ الحافظ أبا سعَيدٍ عبدَ الرَّحمَنِ بن أحمد وهِمَ في هذا الحديثِ؛ فأدخلَ يزيدَ بنَ أَبي حَبِيبٍ بين ابنِ لَهيعَةَ وبين أَبِي وَهبٍ الجَيشانيِّ.

قلت: وهذا الذي قاله الحافظُ المزيُّ سبقه اليه الحافظُ ابنُ عساكر إلاَّ أنَّه تردَّدَ في نسبةِ الوهمِ إلى عبدِ الرحمنِ بنِ أحمد، فقال: **(وهذا الحديث عندي وهمٌ من أبي سعيد بن يونس أو من أبيه؛ فقد رواه ابنُ ماجه عن جده يونس بن عبد الأعلى كما رواه الجماعة عن ابن لهيعة، وسماع ابن لهيعة من أبي وهب ممكن، فقد روى عنه أقرانه عمرو بن الحارث والليث بن سعد ويحيى بن أيوب، ويحتمل أن يكون ابن لهيعة سمعه من يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب كما رواه ابن يونس ثم سمعه من أبي وهب بعد ذلك أو دلّسه عنه فرواه كما قالت الجماعةُ)[4].**

(1) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (275/24).
(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (277/24).
(3) تحفة الأشراف (272/8- 273).
(4) تاريخ دمشق (177/24- 278).

وتعقب الحافظُ ابنُ حجرٍ الحافظَ المزيَّ في جزمهِ بأنَّ الوهمَ من عبدِ الرحمنِ بن يُونس، فقال - بعد أن ذكر كلامَ ابنِ عساكرٍ - : **(فجزمُ المزيِّ بأنَّ روايةَ ابنِ يُونسَ، عن أبيه، مع هذا الاحتمالِ ومع كون ابن لهيعةَ كان يُدلِّسُ لايليقُ به)**[1].

المثال الثالث:

ما رواه مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الأَنصارِيُّ، عن عَمرَةَ، عن عائشةَ، قالت: (**إِنْ كنتُ لَأَرَى رسولَ اللـه صلى اللـه عليه وسلم، يُصلِّي ركعتَيِ الفجرِ، فيُخفِّفُهما حتى أَقول: ما قرأَ فيهمَا بِأُمِّ الكِتَاب).**

هكذا روى يَحيَى بنُ سعِيدِ الأَنصاريُّ هذا الحديثَ عن مُحَمَّدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ، رواهُ عن يَحيَى جماعةٌ، منهم:

1- أبو خيثمَةَ زُهَيرُ بنُ مُعاوِيةَ الكُوفِيُّ [2]. 2- عبدُ الوهَّابِ بنُ عَبدِ المَجيدِ [3].

3- جرِيرُ بنُ عَبدِ الحَميدِ الضَّبِّيُّ الكُوفِيُّ [4]. 4- عبدُ اللـه بنُ نُمَيرٍ الهمدانِيُّ الكُوفِيُّ [5].

5- سُفيَانُ بنُ عُيينةَ الهِلاَلِيُّ الكُوْفِيُّ [6]. 6- يزِيدُ بنُ هَارُونَ الوَاسِطِيُّ [7].

7- عَبدُ الوَارِثِ بنُ سعِيدِ البَصرِيُّ [8]. 8- أبو خَالدٍ سُليمانُ بنُ حيَّانَ الأَحمَرُ [9].

9- جعفرُ بنُ عونِ الكُوفِيُّ [1]. 10- هشامٌ الدَّستُوائِيُّ البصرِيُّ [2].

---

(1) النكت الظراف ((272/8).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (57/2/رقم 1171)، وفي التاريخ الكبير (149/1)، وأبو داود في سننه (31/2/رقم1255).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (501/1/رقم724)، والشافعي في السنن المأثورة"رواية المزني"(ص: 155/رقم 68) وابن خزيمة في صحيحه (162/2/رقم 1113)، وابن حبان في صحيحه (218/6/رقم 2466)، وأبو نعيم في المستخرج (319/2/رقم 1640)، والبيهقي في الكبرى (62/3/رقم 4881) من طرق عن عبد الوهاب به.

(4) أخرجه إسحاق بن راهوية في المسند (428/2/رقم 990)، ومن طريق إسحاق أخرجه النسائي في الصغرى (156/2/رقم 946)، والكبرى (487/1/رقم 1020).
وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (162/2/ 1113) من طريق يوسف بن موسى عن جرير به.

(5) أخرجه أحمد في مسنده (193/42/رقم 25315)، وابن خزيمة في صحيحه (162/2/رقم 1113).

(6) أخرجه الحميدي في مسنده (249/1/رقم181)، وأحمد في مسنده (152/40/رقم24125).

(7) أخرجه وابن أبي شيبة في مصنفه (378/4/رقم 6414)، وأحمد في مسنده (125/43/رقم25983)، وأبو عوانة في مسنده (18/2/رقم2150)، وابن المنذر في الأوسط (226/5/رقم2727)، وابن حبان في صحيحه (217/6/رقم2465)، والبيهقي في الكبرى (62/3/رقم4881) من طرق عن يزيد بن هارون به.

(8) أخرجه أحمد في مسنده (343/42/رقم25529)

(9) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه (162/2/رقم1113)، وابن حبان في صحيحه (217/6/رقم2465).

11- عَبدُ الـلـه بنُ مُحمَّد بنِ سعيدِ بن الجمَّال[3]. 12- القاسِمُ بنُ مَعنِ الكُوفِيُّ [4].

13 - عبَّاد بن العوَّام الوَاسطِيُّ [5]. 14- أبو ضَمرَةَ أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ[6].

15 - أبو إِسحَاقَ إِبرَاهِيْمُ بنُ مُحَمَّدٍ الفَزَارِيُّ [7]. 16 - أبو حَمْزَةَ مُحَمَّدُ بنُ مَيْمُوْنٍ[8].

ورواه مَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ الفَزَارِيُّ، عن يَحيَى بنِ سعِيدِ، عن مُحَمَّدِ بنِ يَحْيَى بنِ حَبَّانَ، عن عَمرَةَ ، عن عائشةَ [9].

ورواه هُشَيْمُ بنُ بَشِيْرِ أيضا، عن يَحيى بنِ سعِيدِ، عن أَبِي بَكرٍ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عَمرِو بنِ حَزمِ، عن عمرةَ، عن عائشةَ [10].

- ورواه شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، عن مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن عَمرةَ، عن عائشةَ، رواه عن شُعْبَةَ جماعةٌ منهم:

1- غُندَرٌ مُحمَّدُ بنُ جَعفرٍ الهُذلِيُّ البصرِيُّ [11].

---

(1) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (149/1)، وأبو عوانة في مسنده (18/2/رقم2150)، وابن المنذر في الأوسط (226/5/رقم2728).
والبيهقي في الكبرى (62/3/رقم4881).

(2) أخرجه أبو نعيم في المستخرج (319/2/رقم1640).

(3) أخرجه الدارقطني في العلل (401/14).

(4) أخرجه الدارقطني في العلل (402/14).

(5) ذكره الدارقطني في العلل (398/14).

(6) ذكره الدارقطني في العلل (398/14).

(7) ذكره الدارقطني في العلل (398/14).

(8) ذكره الدارقطني في العلل (398/14).

(9) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (76/8/رقم 4603)، وذكره الدارقطني في العلل (399/14).
قلت: ووقع في المطبوع من مسند أبي يعلى (عن محمد بن يحيى بن حبان، عن عمه)، وعم محمد بن يحيى هو واسع بن حبان.وكأن اسم "عمرة" تحرف إلى "عمه".وواسع بن حبان لم يُذكر انه يروي عن عائشةرضي الـلـه عنه .والـلـهاعلم.

(10) ذكره الدارقطني في العلل (400/14)؛حيث قال: (ورواه هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد، عن عائشة، لم يذكر عمرة).وهذا يخالف ما ذكره المزي في أن هشيم رواه (عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد، عن عمرة).

(11) أخرجه البخاري في صحيحه (57/2/رقم 1171)، وأحمد في مسنده (220/41/رقم 24687)، (245/42/رقم 25396)، وأبو نعيم في مستخرجه (320/2/رقم 1641)، والطوسي في مختصر الأحكام (371/2).

2- مُعاذُ بنُ مُعاذِ العَنبرِيُّ البصرِيُّ [1].

3- عَمرُو بنُ مَرزُوقٍ البصرِيُّ [2].

4- عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ مَهديٍّ العَنبَرِيُّ البصرِيُّ [3].

5- خالدُ بنُ الحارِثِ البَصرِيُّ [4].

6- عُثمانُ بنُ عُمرَ البصرِيُّ [5].

7- يَحيَى بنُ سعِيدِ القطَّانُ البصرِيُّ [6].

ورواه أبو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ عن شُعْبَةَ، عن مُحَمَّدِ بنِ أبي بَكرٍ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمرٍو بـنِ حَـزمٍ، عَمـرةَ، عن عائشةَ [7].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (501/1/رقم724).
(2) أخرجه أبو نعيم في المستخرج (320/2/رقم 1641)، وفي حلية الأولياء (158/7).
(3) ذكره الدارقطني في العلل (401/14).
(4) ذكره الدارقطني في العلل401/14).
(5) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (297/1/رقم 1765).
(6) أخرجه أحمد في مسنده (273/40/رقم 24225).
(7) ذكره الدارقطني في العلل (401/14).
ووقع في مُسند الطيالسيِّ (157/3) على الصواب كما رواه الجماعةُ، ومن طريقه أخرجهُ أبو عوانةَ (17/2/رقم 2149)، وأبو نُعيم في المستخرج (320/2/رقم 1641)، وفي حلية الأولياء (158/7)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (86/54).
قلت: إما أن يكون قد وهم الدارقطنيُّ في ما نقله عن أبي داود الطيالسيِّ وتابعهُ عليه الحافظان المزيُّ وابن حجر، أو أنّ أبا داودَ الطيالسيَّ رواه على الوجهين مرة كرواية الجماعةِ، ومرة بهذا الإسناد.والـلـهأعلم.

قال المزي: **(رواه مروان بن معاوية الفزاري، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حيـان، عن عمرة - وهو وهم أيضا، لم يتابعه عليه أحد.ورواه هشيم، عن يحيى بن سعيد، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة - وهو وهم أيضا، لم يتابع عليه)**[1].

وقال أيضاً: **(ورواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ ، عن شعبة، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بـن حزم، عن عمرة، ولم يتابع على ذلك - وهو معدود من أوهامه)**[2].

قلت: أمَّا حديثُ يحيى بنِ سعيد فقد سبقهُ الدارقطنيُّ فرجَّحَ روايةَ الجماعةِ فقال - بعد أن ذكـر الخلاف في رواية هذا الحديث - : **(والصحيح من ذلك قول من قال: عن يحيى، عن محمَّد بنِ عبدِ الرحمنِ ابن أخي عمرةَ، عن عمرةَ، عن عائشةَ)**[3].

وسبقهُ ابنُ عبدِ البّر في تعليل روايةِ هُشيم، فقال: **(وقد روي عن يحيى بنِ سعيد عن أبي بكـر بـن محمَّدِ عن عمرو بن حزم وفيه نظرٌ)**[4].

أمَّا روايةُ أبي داود الطَّيَالِسِيُّ: فقد قال الحافظ ابن حجر: **(ويحتمل إن كان حفظه أن يكون لشعبة فيه شيخان)**[5].

قلت: إذا ثبت أنَّ أبا داود الطَّيَالِسِيُّ رواه مرة كروايـة الجماعـة، ومـرة بهـذا الإسـناد، فـلا يبعـد أن يكون ما احتمله الحافظ ابن حجـر صـحيحاً، خاصـةً أنَّ شـعبةَ بـنَ الحجَّـاجِ إمـامٌ كثـيرُ الشـيوخِ، وأبـا داود الطَّيَالِسِيُّ من أثبت الناس في شعبة [6].

---

(1) تحفة الأشراف (415/12).
(2) تحفة الأشراف (415/12).
(3) العلل (401/14).
(4) التمهيد (40/24).
(5) فتح الباري (46/3).
(6) انظر: طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (49/2)،

المبحث الثاني: لفظ"المحفوظ"ومدلوله عند الإمام المزي.

يعتبر مصطلح"**المحفوظ**"هو من أكثر المصطلحات التي استخدمها الحُفاظُ، فلا يخلو كتابٌ من كتبِ العللِ والرجالِ إلاَّ وتجدُ فيه هذا المصطلح.

والحافظ المزي - وهو إمامٌ مُتَّبع - استخدمَ هذا المصطلحَ في مواضع كثيرة من كتابه"**التحفة**"، بل هو أكثر المصطلحاتِ التي استخدمها المزيُّ، ومن خلالِ تتبعي لاستعمالاتِ الحافظِ المزيِّ، فإني وجدتُه قد استخدمها على معنيين، **وهو في كلا المعنيين فما يقابلهُ معلولٌ مردودٌ**:

المعنى الأول: الراجحُ عند الاختلافِ بغض النظرِ عن كون الحديث مقبولاً أم مردوداً[(1)].

المعنى الثاني: أن يرادَ بالمحفوظِ الحديث المقبول[(2)].

(1) انظر: تحفة الأشراف (235/4)، (382/4)، (405/8).

(2) انظر: تحفة الأشراف (314/10)، (250/1)، (336/1)، (377/1)، (61/2)، (98/2)، (333/2)، (98/3)، (239/3)، (187/4)، (394/4)، (39/5)، (204/5)، (283/5)، (288/5)، (444/5)، (462/6)، (328/7)، (59/8)، (96/8)، (23/9)، (146/9)، (456/9)، (9/10)، (28/10)، (363/11)، (476/11)، (400/12)، (5/13)، (324/13).

المعنى الأول: الراجحُ عند الاختلافِ بغض النظرِ عن كون الحديث مقبولاً أم مردوداً.

المثال الأول:

ما رواه يَحيَى بنُ سعِيدِ الأَنصَارِيُّ، عن مُحمَّدِ بنِ يحيى بنِ حِبَّانَ، عن رافع بن خَدِيج، قال: سمعتُ رَسولَ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم** يقولُ: **(لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ).**

هكذا روى بعضُ أصحابِ يَحيَى بنُ سعِيدِ هذا الحديثَ عنهُ، منهم:

1- مالكُ بنُ أَنسِ الأَصبحيُّ[1].

2- سُفيانُ بنُ سعيدِ الثَّوريُّ[2].

3- شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ العَتَكِيُّ[3].

4- حَمَّادُ بنُ زيدِ البصريِّ[4].

---

(1) رواه في المؤطأ"رواية يحيى الليثي"(403/2/رقم 2432)، ومن طريقه أخرجه أبو داود في سننه (357/4/رقم 4388)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (172/3/رقم 4987)، والطبراني في المعجم الكبير (261/4/رقم 4341)، والبيهقي في السنن الكبرى (462/8/رقم 17223)، والبغوي في شرح السنة (317/10/رقم 2600) من طُرق عن مالك به.
الثَّمر: الرُّطَب مَا دامَ فِي رأسِ النَّخلةِ، والكَثْرِ: الجُمَّار.انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (221/1).

(2) أخرجه النسائي في الصغرى (87/8/رقم 4964، 4965)وفي الكبرى (36/7/رقم 7412، 7413)، والدارمي في سننه (1486/3/رقم 2353)، والطبراني في المعجم الكبير (260/4/رقم 4340)، وابن عبد البر في التمهيد (306/23)، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين (397/3/رقم561) من طرق عن سفيان به.

(3) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (36/7/رقم 7410)، وأحمد في مسنده (127/25/رقم 15814) من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة به.
وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (305/23) من طريق ابن أبي عدي عن شعبة به.

(4) أخرجه أبو داود في سننه (358/4/رقم 4389)، والنسائي في الصغرى (87/8/رقم 4962)، وفي الكبرى (35/7/رقم 7408)، والطبراني في المعجم الكبير (261/4/رقم 4342)، ، والبيهقي في السنن الكبرى (457/8/رقم 17200) وابن عبد البر في التمهيد (306/23) من طرق عن حماد به.

5- أبو خَيثمةَ زُهير بنُ مُعاوِيةَ الكُوفِيُّ[1]. 6- يَحيَى بنُ سعيدِ القطَّانُ [2].

7- أبو مُعاويةَ محمَّدُ بنُ خَازم الكُوفِي[3]. 8- أبو شهابٍ عبدُ ربِّهِ بنُ نَافع الكُوفِيُّ[4].

9- يزِيدُ بنُ هارُونَ الواسطيُّ[5]. 10- جَريرُ بنُ عبدِ الحمِيدِ الضَّبيُّ [6].

11- عَبدُ الوهَّابِ بنُ عَبدِ المجِيدِ الثَّقَفِيُّ[7]. 12 - أبو خالدٍ الأَحمرُ سُليمانُ بنُ حيَّانَ ُ[8].

13- عبدُ الوارثِ بنُ سَعِيدِ العنبريُّ البصرِيُّ[9]. 14- عُبيدُ اللـه بنُ عَمرِو الرَّقِّيُّ[10].

15- يونسُ بنُ راشد أبو إِسحاقَ الجزريِّ[11]. 16- زائدةُ بنُ قُدامةَ الكُوفِيُّ[12].

17-عبدُ العزيزِ بنُ مُحمَّد الدَّراوردِيُّ[13]. 18- أبو ضمرَةَ أَنَسُ بنُ عِيَاضٍ [14].

---

(1) أخرجه النسائي في الكبرى (36/7/رقما 7409)، والطبراني في المعجم الكبير (261/4/رقم 4344) من طُرق عن زهير به.
(2) أخرجه النسائي في الصغرى (87/8/رقم 4961)، في الكبرى (35/7/رقم 7407) من طريق عمرو بن علي الفَّلاس عن يحيى القطان به.
(3) أخرجه النسائي في الصغرى (87/8/رقم 4963)، والكبرى (36/7/رقم 7411) من طريق عبد الرحمن بن محمد بن سلام، عن أبي معاوية به.
(4) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (457/8/رقم17202)
(5) أخرجه أحمد في مسنده (103/25/رقم15804)، والطبراني في المعجم الكبير(260/4/رقم4339)، والدارمي في مسنده (1485/3/رقم2350)، وابن المنذر في الأوسط (299/12/رقم9024) من طُرق عن يزيد بن هارون به.
(6) أخرجه الدارمي في سننه (1486/3/رقم2354).
(7) أخرجه الدارمي في سننه (1486/3/رقم2354).
(8) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (477/14/رقم 29176)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (262/4/رقم 4350).
(9) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (261/4/رقم 4343).
(10) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (261/4/رقم 4345).
(11) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (261/4/رقم 4346).
(12) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (262/4/رقم 4347).
(13) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (262/4/رقم 4348).
(14) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (262/4/رقم 4349).

19- عبدُ الملكِ بنُ جُريجٍ المَكِّيُّ[1]. 20- أبو عَوانَةَ الوضَّاحُ بنُ عبدِ اللـه[2].

ورواه آخرون عن يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاري، عن مُحمَّدِ بنِ يحيى بن حِبَّانَ، عن عمَّه واسع بن حبّان، عن رافع بن خَدِيج، منهم:

1- اللَّيثُ بنُ سعدِ الفَهميُّ المِصرِي[3].

2- سُفيانُ بنُ سعيدِ الثَّورِيُّ[4].

3- سُفيانُ بنُ عُيينةَ الكُوفِيُّ[5].

4- زُهيرُ بنُ مُحمَّد التَّميميُّ[6].

5- مالكُ بنُ أَنَسِ الأَصبَحيُّ[7].

ورواه الحَسَنُ بنُ صَالِحٍ، عن يَحيَى بنِ سعِيدٍ، عن القَاسِمِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي بَكْرٍ، عن رافعِ بن خَدِيج[8].

قال المزيُّ: (**المحفوظ حديث يَحيَى بنِ سعِيدٍ،عن محمَّد بن يحيى بن حبَّان،عن رافعِ بن خَدِيج)[9].**

---

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (262/4/رقم 4351).
(2) أخرجه ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث (ص: 104)، والخطيب في تاريخ بغداد (538/13)، وابن عبد البر في التمهيد (307/23).
(3) أخرجه الترمذي في جامعه (52/4/رقم 1449)، والنسائي في الصغرى (87/8/رقم 4967)، والكبرى (37/7/رقم 7415)، والطبراني في المعجم الكبير (262/4/رقم 4352).
(4) أخرجه النسائي في السنن الصغرى (87/8/رقم 4966)، والكبرى (37/7/رقم 7414)، وابن ماجه في سننه (195/4/رقم 2593)، والدارمي في سننه (1486/3/رقم 2352).
(5) أخرجه الشافعي في المسند"ترتيب سنجر"(284/3/رقم 1597)، والحميدي في مسنده (387/1/رقم 411)، وابن الجارود في المنتقى (210/1/رقم 826)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (172/3/رقم 4988)، وابن حبان في صحيحه (316/10/رقم 4466)،والبيهقي في السنن الكبرى (457/8/رقم 17203)، وابن عبد البر في التمهيد (305/23) من طرق عن سفيانَ بن عيينة به.
(6) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (263/2/رقم 1000).
(7) أخرجه الشافعي في مسنده (283/3/رقم 1596).
(8) أخرجه النسائي في الصغرى (86/8/رقم 4960)، والكبرى (35/7/رقم 7406)، ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (247/4/رقم 4277).
(9) تحفة الأشراف (154/3).

قلت: أطلق الحافظُ المزيُّ - هنا - المحفوظَ على روايةِ محمَّد بن يحيى مع انّهُ لم يسمعْ من رافعِ بن خَدِيج[1].

المثال الثاني:

ما رواه حُميدٌ الطَّوِيلُ، قَالَ: حدَّثنا الحسنُ، عن عِمرَانَ بنِ حُصينٍ، عنِ النَّبِيِّ **صلى الـلـه عليه وسلم**، قَالَ: **(لَا جَلَبَ، وَلَا جَنَبَ، وَلَا شِغَارَ فِي الإِسلَامِ)**.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن حُميدٍ، منهم:

1- بِشرُ بنُ المُفَضَّل الرَّقاشيُّ البصريُّ[2].

2- يزيدُ بنُ زُريعٍ البصريُّ[3].

3- أبو خَيثمةَ زُهَير بنُ مُعاويةَ الكُوفيُّ[4].

4- خالدُ بنُ عبدِ الـلـه الوَاسطيُّ[5].

5- حَمَّادُ بنُ سلمةَ البصريُّ[6].

---

(1) انظر: التمهيد لابن عبد البر(303/23)، الأحكام الوسطى لعبد الحق الاشبيلي (95/4)، وانظر: بيان الوهم والإيهام (428/5).

(2) أخرجه أبو داود في سننه (49/3/رقم2581)، والترمذي في جامعه (422/3/رقم1123)، والنسائي في الصغرى (111/6/رقم3335)، والكبرى (212/5/رقم5471)، والبزار في مسنده"البحر الزخار"(28/9/رقم3535) من طرق عن بِشرُ بنُ المُفَضَّل به.
قال الخطأبي: (الجلب يفسر تفسيرين يقال أنه في رهان الخيل وهو أن يجلب عليها عند الركض، ويقال هو في الماشية. يقول لا ينبغي للمصدق أن يقيم بموضع م يرسل إلى أهل المياه فيجلبوا إليه مواشيهم فيصدقها ولكن ليأتهم على مياههم حتى يصدقهم هناك.
وأما الجنب فتفسيره أيضاً على وجهين: أحدهما أن يكون في الصدقة وهو أن أصحاب الأموال لا يجنبون على مواضعهم أي لا يبعدون عنها حتى يحتاج المصدق إلى أن يتبعهم ويمعن في طلبهم.وقيل إن الجنب في الرهان وهو أن يركب فرسا فيركضه وقد أجنب معه فرسا آخر فإذا قارب الغاية ركبه وهو جام فيسبق صاحبه) معالم السنن: (40/2- 41).

(3) أخرجه النسائي في الصغرى (227/6/رقم3590)، والكبرى (322/4/رقم4415).

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (170/18/رقم382).

(5) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (170/18/رقم383).

(6) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (176/2/رقم 877)، وابن أبي شيبة في مصنفه (397/17/رقم33289)، وأحمد في مسنده (194/33/رقم 19987)، وابن حبان في صحيحه (61/8/رقم 3267)، وأبو طاهر المخلص في"المخلصيات" (430/3/رقم2846)، والبيهقي في السنن الكبرى (37/10/رقم 19778) من طُرق عن حمّاد بن سلمة به.

6- الحارثُ بن عُمَير البَصرِيُّ[1].

7- شَريكُ بنُ عبدِ اللـه القَاضِي الكوفي[2].

8- سهلُ بن يُوسُف الأنماطيُّ البصريُّ[3].

ورواه إبراهيمُ بنُ مُحمَّد الفزَارِي، عن حُميد، عَن أَنس[4].

وتابعه أبو خيثمَةَ زُهَير بنُ مُعاويةَ - في روايةٍ أخرى - عن حُمَيد[5].

قال المزيُّ: **(والمحفوظُ حديثُ حُميدٍ، عن الحسنِ، عن عِمرانَ بنِ حُصينٍ)[6].**

قلت: اعتبرَ الحافظُ المزيُّ أنَّ الروايةَ المحفوظة هي رواية الحسنِ البصريِّ عن عمرانَ ابن حُصينٍ، مع أنَّ جمعاً من الأئمةِ لم يُثبتوا سماعَ الحسنِ البصريِّ من عمرانَ بن حُصين منهم: يحيى بن سعيدِ القطَّان[7]، ويحيى بن معين[8]، وعليُّ بن المدينيُّ[9]، وأحمد بن حنبل[10]، وأبو حاتِم[11]، والبيهقيُّ[12].

وعلى القول بإثباتِ سماعِ الحسنِ من عمرانَ كما ذهبَ إليه الحاكمُ[13]، فإنَّ عنعنةَ الحسنِ مانعةٌ من تصحيحِ هذا الإسنادِ؛ فهو كثيرُ الإرسالِ والتدليسِ[14].

المعنى الثاني: أن يراد بالمحفوظ الحديث المقبول.

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (169/33/رقم 19946)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (151/5/رقم 1894).
(2) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (170/18/رقم 384).
(3) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (398/17/رقم 33290) ولم يرفعه.
(4) أخرجه النسائي في السنن الصغرى (11/6/رقم3336)، والكبرى (212/5/رقم5472).وقَالَ: (هَذَا خطَأٌ فَاحشٌ وَالصوابُ حديثُ بِشر).
(5) أخرجه الضياء في المختارة (16/6/رقم 1964).
(6) تحفة الأشراف (173/1).
(7) الجرح والتعديل (243/1).
(8) تهذيب التهذيب (268/2).
(9) العلل (ص: 51).
(10) جامع التحصيل (ص: 164).
(11) الجرح والتعديل (41/3).
(12) السنن الكبرى (121/10).
(13) المستدرك (81/1).
(14) انظر: جامع التحصيل للعلائي (ص: 162)، والتقريب لابن حجر (ص: 236).

المثال الأول:

ما رواه الزُّهرِيُّ، عن عُبيدِ الـلـه بنُ عبدِ الـلـه بن عتبةَ، عن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ **صلى الـلـه عليـه وسلم** شرِبَ لبنًا فدعا بِماءٍ فَمضمضَ، وقال: **(إِنَّ لَهُ دَسَمًا).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن الزُّهرِيِّ، منهم:

1- عبدُ الرَّحمنِ بن عَمرِو الأَوزاعِيُّ [1].

2- عُقيلُ بنُ خالدٍ الأَيلِيُّ[2].

3- عمرُو بنُ الحارِثِ الأَنصارِيُّ المِصرِيُّ [3].

4- مَعمرُ بنُ راشدٍ الأَزديُّ البَصرِيُّ [4].

5- يُونُسُ بنُ يَزِيدَالأَيلِيُّ[5].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (109/7/رقم 5609)، ومسلم في صحيحه (274/1/رقم 358)، وابن ماجه في سننه (403/1/رقم 498)، وابن أبي شيبة في المصنف (432/1/رقم 634)، وأحمد في مسنده (419/3/رقم 1951)(457/3/رقم 2007)، (169/5/رقم 3050)، وعبد بن حميد في مسنده"المنتخب"(490/1/رقم648)، وأبو يعلى في مسنده (307/4/رقم 2418)، وابن خزيمة في صحيحه (29/1/رقم 47)، وأبو عوانة في مستخرجه (227/1/رقم 756)، وأبو نُعيم في مستخرجه (396/1/رقم791)، وفي حلية الأولياء (387/8)، والبيهقي في السنن الكبرى (247/1/رقم 742)، وفي الآداب (ص: 164/رقم 396)، و، والبغوي في شرح السنة (351/1/رقم 170) من طُرق عن الأَوزاعيِّ به.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (52/1/رقم 211)، ومسلم في صحيحه (274/1/رقم 358)، وأبو داود في سننه (101/1/رقم 196)، والترمذي في جامعه (149/1/رقم89)، والنسائي في الصغرى (109/1/رقم 187)، والكبرى (149/1/رقم 190)، وأحمد في مسنده (229/5/رقم 3123)وأبو العباس السراج في حديثه"تخريج الشحامي"(182/3/رقم 2389)، وأبو عوانة في مسنده (227/1/رقم 757)، وابن حبان في صحيحه (434/3/رقم 1159)، وأبو نعيم في مستخرجه (395/1/رقم 790)، والبيهقي في شعب الإيمان (16/8/رقم 5437) من طرق عن الليثِ بن سعد عن عُقيل به.
وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (29/1/رقم 47) من طريق سلامةَ بن روح، عن عُقيل به.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (274/1/رقم 358)، وأبو عوانة في مسنده (227/1/رقم758)وابن حبان في صحيحه (433/3/رقم1158)، وأبو الشيخ الأصبهاني في أخلاق النبيصلى الـلـهعليه وسلم (296/3/رقم647)، وأبو نعيم في مستخرجه (395/1/رقم791)، والبيهقي في السنن الكبرى (247/1/رقم743).

(4) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (176/1/رقم683)، وابن خزيمة في صحيحه (29/1/رقم 47)، والطوسي في مختصر الأحكام (282/1/رقم72)، وابن خزيمة في صحيحه (29/1/رقم 47).

(5) أخرجه مسلم في صحيحه (274/1/رقم 358)، وأحمد في مسنده (472/5/رقم 3538)، وأبو نعيم في مستخرجه (395/1/رقم791).

6- عبدُ اللـه بنُ زيادِ بنِ سَمعانَ المَدَنِيُّ[1].

7- عبدُ الرَّحمَنِ بن عبد العَزِيز الأَنصاري المَدَنِيُّ[2].

8- مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللـه ابنُ أَخِي الزُّهرِيِّ المَدَنِيُّ[3].

9- صالحُ بن كَيسانَ المَدنِيُّ[4].

ورواه زَمعَةُ بنُ صَالحٍ اليمَانِيُّ الجُندِيُّ، عن الزُّهرِيِّ، عن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ[5].

قال المزيُّ - بعد أن أوردَ روايةَ زمعةُ بنُ صَالحٍ - : **(رواه غيرُ وأحد عن الزُّهريِّ، عن عبيدِ اللـه بنِ عبدِ اللـه بنِ عتبةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ وهو المحفوظُ)[6].**

قلت: أراد المزيُّ بالمحفوظ - هنا - الحديثَ المقبول، بل إنَّ هذا الإسناد من اصحِّ الأسانيد[7]، أمَّا حديث زَمعَةَ بنِ صَالحٍ فهو ضعيف؛ لأنَّ جمهورَ أهلِ الحديث على تضعيف زَمعَةَ بنِ صَالحٍ [8]، وحديثه هذا قال فيه البزَّارُ: **(وَأحسبُ أَنَّ زَمعَةَ وهمَ فِي حَدِيثِهِ)[9].**

وقال الدارقطنيُّ: **(يرويه زمعةُ بنُ صالح، عن الزُّهريِّ، عن أنسٍ، ووهمَ، والصوابُ: عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عُبَيدِ اللـه، عنِ ابنِ عباس)[10].**

---

(1) أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (395/1/رقم791).
(2) أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 89/رقم91).
(3) أخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (ص: 89/رقم91).
(4) علقه البخاري في صحيحه (52/1)، ووصله السراج في مسنده"تغليق التعليق"(140/2)
(5) أخرجه ابن ماجه في سننه (167/1/رقم 501)، والبزار في مسنده"البحر الزخّار"(40/13/رقم 6351)، وابن الأعرابي في معجمه (248/1/رقم 460).
(6) تحفة الأشراف (378/1).
(7) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (243/1).
(8) انظر: تهذيب التهذيب (338/3).وانظر: مصباح الزجاجة (387/1).
(9) المسند"البحر الزخّار"("(40/13).
(10) العلل (180/12).

المثال الثاني:

ما رواه قتادةُ، عن أَنسٍ، عن أَبِي موسى الأَشعريِّ، قال: قال رسولُ الـلـه صلى **الـلـه عليـه وسـلم : (مثلُ المُؤمن الّذي يَقرأُ القرآنَ، مثلُ الأُترُجَّةِ، ريحُها طيِّبٌ وطعمهَا طيِّبٌ، ومثلُ المُؤمنِ الذي لَا يقرأُ القُرآنَ مثلُ التَّمرة، لا ريحَ لها وطَعمُها حُلوٌ، ومثلُ المُنَافقِ الذِي يقرأُ القُرآنَ، مثلُ الرَّيحانةِ، ريحُهَا طيِّبٌ وطعمُهَا مرٌّ، ومثلُ المُنَافقِ الذي لَا يقرأُ القُرآنَ، كمثل الحنظلةِ، ليسَ لَها ريحٌ وطعمُها مرٌّ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن قتادةَ، منهم:

1- هَمَّامُ بن يَحيَى البصرِيُّ[1] 2-أبو عوانةَ الوضَّاحُ بن عبدِ الـلـه [2].

3- شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ العتكِيُّ[3]. 4- سعِيدُ بنُ أَبِي عَرُوبةَ البصرِيُّ [4].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (190/6/رقم 5020)، (162/9/رقم 7560)، ومسلم في صحيحه (549/1/رقم 797)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (398/1/رقم 496)، وابن أبي شيبة في مصنفه (143/6/رقم30172)، وأحمد في مسنده (391/32/رقم 19614)، وعبد بن حميد في مسنده"المنتخب" (198/1/رقم565)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (447/4/رقم 2500)، والبزار في مسنده"البحر الزخار"(14/8/رقم 2985)، والفريأبي في صفة النفاق (80/1/رقم 38)، والرُّوياني في مسنده (297/1/رقم 439)، وأبو عوانة في مسنده (453/2/رقم 3798)، وابن حبان في صحيحه (47/3/رقم 770)، والرامهرمزي في أمثال الحديث (84/1)، وأبو الشيخ في أمثال الحديث (370/1)، وأبو نعيم في المستخرج (388/2/رقم 1812)، وفي حلية الأولياء (59/9- 60)، وابن بشران في أماليه (184/1/رقم 425)، والبيهقي شعب الإيمان (361/3/رقم 1821) من طرق عن همَّام عن قتادةَ به.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (77/7/رقم5427)، ومسلم في صحيحه (549/1/رقم 797)، والترمذي في جامعه (150/5/رقم 2865)، والنسائي في السنن الكبرى (284/7/رقم 8028)، والدارمي في سننه (2117/4/رقم3406)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (447/4/رقم 2501)، والفريأبي في صفة النفاق (79/1/رقم 37)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (207/13/رقم 7237)، وأبو عوانة في مستخرجه (453/2/رقم 3799)، وتمام في فوائده (35/1/رقم62)، وأبو نعيم في المستخرج (387/2/رقم 1811)، وابن عساكر في تاريخ دمشق(262/34- 263) من طُرق عن أبي عوانةَ عن قتادةَ به.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (197/6/رقم5059)، ومسلم في صحيحه (549/1/رقم 797)، وأبو داود في سننه (259/4/رقم 4830)، والنسائي في الكبرى (248/7/رقم 8027)، وابن ماجه في سننه (77/1/رقم 214)، وأحمد في مسنده (434/32/رقم 19664)، والفريأبي في صفة النفاق(80/1/رقم39)، والرُّوياني في مسنده (297/1/رقم 438)، وأبو عوانة في مسنده (453/2/رقم 3796- 3797)، وأبو نعيم في مستخرجه (388/2/رقم 1813) من طُرق عن شعبةَ عن قتادةَ به.

(4) أخرجه النسائي في الصغرى (124/8/رقم 5038)، وأحمد في مسنده (319/32/رقم 19549)، وابن حبان في صحيحه (48/3/رقم 771).

5- سعِيدُ بنُ بَشِيرٍ الأَزديُّ البصرِيُّ [1]. 6- شيبانُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ التَّميمِيُّ [2].

7- مَعمَرُ بنُ رَاشِد الأَزديُّ البصرِيُّ[3].

ورواه مسلمُ بنُ إبراهيمَ، عن أَبانَ بنَ يزيدَ العطَّارُ البصريُّ، عن قتادةَ، عن أَنَس، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم[4].

وتابعه الصَّعِقُ بن حَزْن البَصرِيُّ[5].

قال المزي: **(رواه غيرُ وأحد عن قتادةَ، عن أنسٍ، عن أبي موسى وهو المحفوظُ)[6].**

قلت: أراد المزيُّ بالمحفوظِ هنا الحديثَ المقبول، وأمَّا حديثُ مسلمِ بـن إبـراهيمَ - وان كـان ثقـة مأمون[7] - و الصَّعِق بن حَزن[8] - وان كان صدوقاً - فمردود حيثُ خالفا باقي أصحابِ قتادةَ.واللـه أعلم.

المبحث الثالث:لفظ"الصحيح"ومدلوله عند الإمام المزي.

اسـتخدمَ المـزيُّ مصـطلح"**الصـحيح**"في مـواطنَ كثـيرة مـن كتبـه، ووجـدتُ أن الحـافظَ المـزيَّ أرادَ "بالصحيح"أحد معنيين، **وهو في كلا المعنيين فما يقابله معلولٌ مردودٌ:**

المعنى الأول: أن يراد به الراجح عند الاختلاف بغض النظر عن كون الحديث مقبولاً أم مردوداً.

وقد استعملَ الحافظُ المزيُّ مصطلح"الصحيح"قاصداً به هذا المعنى في حديثٍ وأحد .

المعنى الثاني: أن يُراد بالصحيح الحديث المقبول[9].

---

(1) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (21/4/رقم2621).
(2) أخرجه الرُّوياني في مسنده (297/1/رقم440).
(3) الجامع (435/11/رقم20933).
(4) أخرجه أبو داود في سننه (259/4/رقم4829)، والقضاعي في مسند الشهاب (289/2/رقم1381).
(5) أخرجه النسائي في الكبرى (253/6/رقم6700).
(6) تحفة الأشراف (298/1).وانظر كذلك: (339/1).
(7) تقريب التهذيب (ص: 937).
(8) تقريب التهذيب (ص: 453).
(9) انظر: تحفة الأشراف (144/1)، (84/6)، (371/8)، (428/9).

المعنى الأول: أن يراد به الراجح عند الاختلاف بغض النظر عن كون الحديث مقبولاً أم مردوداً.

مثاله:

ما رواه يزيدُ بنُ أَبِي حبيبٍ، عن عَبدِ اللـه بنِ الحكمِ البلوِيِّ، عن عليِّ بنِ رباحٍ اللَّخمِيِّ، عن عُقبـةَ بنِ عامرٍ الجُهنيِّ، أَنَّهُ قَدِمَ على عُمرَ بنِ الخطَّابِ، من مِصرَ فقالَ: **(مُنـذُ كَـم لَـم تَنـزِعْ خُفَّيـكَ؟) قـال: مـنَ الجُمُعةِ إِلى الجُمُعةِ، قالَ: (أَصَبتَ السُّنَّةَ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الخبرَ عن يزيدَ بنِ أَبِي حبيبٍ، منهم:

1- اللَّيثُ بنُ سَعدِ الفَهْميُّ المِصرِيَّ [(1)].

2- عَمْرُو بنُ الحَارِثِ المِصْرِيُّ [(2)].

3- عَبدُ اللـه بنُ لهيعةَ المِصْرِيُّ [(3)].

4- مُفَضَّلُ بنُ فَضَالَةَ المِصْرِيُّ [(4)].

وتابعهم حيوَةُ بنُ شُريحِ المِصريُّ - في رواية عَبدِ اللـه بنِ وَهْبٍ المِصرِيُّ عنه [(5)].

ورواه أبو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ عن حيوَةَ بنَ شُريحٍ عَن يزيدَ بْنِ أَبِي حبيبٍ، عنِ الحكمِ بنِ عَبدِ اللـه البلوِيِّ، عَن عَلِيِّ بنِ رباحٍ اللَّخمِيِّ به.

وممَّن رواه عنه بهذا الإسناد كلٌّ من:

1- أحمد بنُ يُوسُفَ السُّلَميُّ النَّيسأبوريُّ [(6)].

2- أحمد بنُ منصُورِ البغداديُّ الرَّمادِيُّ [(7)].

3- عَبَّاسُ بنُ مُحَمَّدِ الدُّورِيُّ [(8)].

---

(1) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار(88/1/رقم 499)، والطبراني في المعجم الكبير (268/17/رقم 738)، والدارقطني في سننه (360/1/رقم 756)، والبيهقي في السنن الكبرى (421/1/رقم 1333)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (136/2)من طرق عن اللَّيثِ بنِ سَعدٍ عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ به.

(2) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (88/1/رقم 499)، والدارقطني في سننه (360/1/رقم 756)، والبيهقي في السنن الكبرى (421/1/رقم 1333)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (136/2) من طرق عن عَمْرٍو بن الحَارِثِ عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ به.

(3) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (88/1/رقم 499)، والدارقطني في سننه (360/1/رقم 756)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (136/2)

(4) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (88/1/رقم 498)، الدارقطني في سننه (360/1/رقم 756)، والحاكم في المستدرك (276/1/رقم 645)، والبيهقي في السنن الكبرى (421/1/رقم 1334)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (137/2) من طُرق عن مُفَضَّلِ بنِ فَضَالَةَ عن يزيدِ بنِ أبي حبيبٍ به.

(5) أخرجه الدارقطني في سننه (366/1/رقم 766)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (137/2).

(6) أخرجه ابن ماجه (185/1/رقم 558).

(7) أخرجه بن عساكر في تاريخ دمشق(138/2).

(8) أخرجه بن عساكر في تاريخ دمشق (138/2).

ورواه مُحَمَّدُ بنِ حمْد بنِ الجُنَيدِ، عن أَبِي عَاصِمٍ، عنْ حيوَةَ بنِ شُريحٍ، عَنْ يزيدَ بنِ أَبِي حبِيبٍ، عنِ عَبدِ اللـه بن فلان البَلوِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بنِ رباحٍ اللَّخمِيِّ به[1].

قال المزيُّ - بعد أن ذكر روايةَ أحمد بنُ يُوسُفَ السُّلَميَّ عن أَبِي عَاصِمٍ - **(تابعه أحمد بنُ منصور الرماديُّ وعباسُّ بنُ محمَّد الدوريُّ، عن أبي عاصم.وقال محمَّدُ بنُ أحمد بن الجنيد، عن أبي عاصم، عن حيوةَ بن شُريح، عن يزيدَ بن أبي حبيب، عن عبد اللـه بن فلان البلوي.ورواهُ عمروُ بن الحارثِ والليثُ بنُ سعد وابنُ لهيعةَ والمفضلُ بن فضالة، عن يزيدَ بنِ أبي حبيب، عن عبدِ اللـه بن الحكم البلويِّ، وهو الصحيح)**[2].**يريدُ الحافظُ المزيُّ أنَّ الصحيحَ هو"عبد اللـه بن الحكم البلوي"وليس "الحكم بن عبد اللـه البلوي".**

قلت: وهذا الذي قاله المزي وافقه عليه الذهبي[3]**، وابن حجر**[4]**.**

ورجَّح أبو بكرِ بن زياد النَّيسأبوريُّ أنّ أبا عاصم قد اضطربَ فيه فقال - - عقيب حديث عباس الدوري - : (**هكذا قال عبَّاسُ: الحكم بن عبد اللـه"، وأحسِب هذا من أبي عاصم أراه كان يضطربُ في اسمه، وأهلُ مصرَ أعلم به، قالوا: عبد اللـه بن الحكم)**[5]**.**

المعنى الثاني: أن يُراد بالصحيح الحديث المقبول.

المثال الأول:

---

(1) أخرجه بن عساكر في تاريخ دمشق (137/2- 138).
(2) تحفة الأشراف (90/8).
(3) ميزان الاعتدال (576/1).
(4) تقريب التهذيب (ص: 263).
(5) تهذيب الكمال (108/7).

ما رواه إبراهيمُ بنِ عُقبةَ، عَن كُريبٍ، مولَى ابنِ عبَّاسٍ، قالَ: سمعتُ أُسامةَ بنَ زيـدٍ، يقُـولُ: أَفـاضَ رسولُ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم** من عرفاتٍ، فلمَّا انتهى إِلَى الشِّعبِ نـزلَ فبـالَ - ولمْ يقُـل أُسـامَةُ: أَراقَ الماءَ - قالَ: فدعَا بماءٍ فتوضَّأَ وُضُوءًا ليس بالبالِغِ "، قالَ فقُلتُ: يا رسُولَ الـلـه الصَّلاة، قَالَ: **(الصَّلَاةُ أَمَامَـكَ)** قَالَ: ثُمَّ سارَ حتَّى بلغَ جمعًا، فصلَّى المغربَ وَالْعِشَاءَ.

هكذا رواه عامةُ أصحابِ إبراهيمَ بن عقبةَ، منهم:

1- سُفيانُ بنُ سعيدِ الثَّورِيُّ [1]. 2- حمَّادُ بنُ زيدِ البصرِيُّ [2].

3- أبو خَيثمةَ زُهيرُ بنُ مُعاويةَ الكُوفيُّ [3]. 4- عبدُ الـلـه بنُ المُباركِ المروزيُّ [4].

5- وُهيبُ بنُ خالدِ البصرِيُّ [5]. 6- مُحمَّدُ بنُ إِسحاقَ المدنيُّ [6].

7- مَعمرُ بنُ راشدٍ الأَزديُّ البصريُّ [7]. 8- الحارِثُ بنُ عُمَيرٍ البصريُّ [8].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (323/2/رقم 1921)، والنسائي في الصغرى (259/5/رقم 3025)، والكبرى (163/4/رقم 4006)، وابن ماجه في سننه (480/4/رقم3019)، وأحمد في مسنده (152/36/رقم 21831)و(152/36/رقم 21832)، والبزار في مسنده"البحر الزخَّار"(45/7/رقم2592)، وابن خُزيمةَ في صحيحه (268/4/رقم 2850)، وأبو عوانةَ في المستخرج (375/2/رقم3482)، والبغوي في مسند أسامة (ص: 112/رقم42)، وأبو نعيم في الحلية (105/7- 106)، والمستخرج (368/3/رقم2963)، والبيهقي في السنن الكبرى (194/5/رقم9488) من طرق عن سفيانَ الثوريِّ به.

(2) أخرجه النسائي في السنن الصغرى (259/5/رقم 3024) والكبرى (164/4/رقم 4007)، والبغوي في مسند أسامة (ص: 110/رقم 40)و(ص: 111/رقم 41)، والطحاوي في أحكام القران (155/2/رقم1434)، وأبو نعيم في المستخرج (368/3/رقم 2963) من طرق عن حمَّاد بن زيد به.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه (935/2/رقم 128)، وأبو داود في سننه (323/2/رقم 1921)، وأحمد في مسنده (68/36/رقم 21742)، والدرامي في سننه (1196/2/رقم 1923)، وأبو عوانة في المستخرج (374/2/رقم3480)، والبغوي في مسند أسامة (ص: 89/رقم26) من طرق عن زهير أبو خيثمة به.

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (357/8/رقم 14232)- ومن طريقه أخرجه مسلم في صحيحه (935/2/رقم 278)، والبغوي في مسند أسامة (ص: 114/رقم 43)، وأبو نعيم في المستخرج (368/3/رقم 2963).
وأخرجه مسلم (935/2/رقم 278) من طريق أبي كريب عن عبد الـلـه بن المبارك به.
وأخرجه النسائي في الصغرى (260/5- 261/رقم3031) من طريق حبان بن موسى عن عبد الـلـه بن المبارك به.

(5) أخرجه أبو عوانة في المسند (376/2/رقم 3486).

(6) أخرجه أحمد في المسند (94/36/رقم21671)- ومن طريقه أخرجه أبو داود في السنن (324/2/رقم1924).

(7) أخرجه أحمد في المسند (153/36/رقم 21832).

(8) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (176/1/رقم451) .

9- إبراهيمُ بنُ طَهمانَ الخُراسانيُّ[1].

ورواه إسماعيلُ بنُ جَعفرِ الأَنصاريُّ، عن مُحمَّد بن أَبي حرملةَ، عن كُريبٍ، عن أُسامة[2].

وخالفهم سفيانُ بنُ عيينة، فرواه عن إبراهيمَ بنِ عُقبةَ ومُحمَّد بن أَبي حرملةَ، عن كُريب، عن ابنِ عباسٍ، عن أُسامة بنِ زيدٍ[3].

قال المزيُّ: **(والصحيحُ عن أُسامةَ)[4].أي إنَّ الحديثَ صحيحٌ بالإسنادِ الذي رواه عامّةُ أصحابِ إبراهيمَ بن عقبةَ عن كُريبٍ عن أُسامةَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بدون ذكرٍ لابن عباس.**

وأمَّا ما رواه سفيانُ بن عُيينةَ بإدخالِ ابنِ عباسٍ بين كُريب وبين أُسامةَ بن زيد فانه قد تتابعَ الأئمةُ على توهميه وأنَّهُ قد تفردَ به.

قال ابنُ معين: **(أخطأ فيه ابنُ عُيينةَ إنَّما هو عن كُريبٍ سمعهُ من أسامةَ نفسه)**[5].

وقال أبو بكر بنُ أبي شيبةَ: **(وهم سفيانُ في هذا الحديثَ)**[6].

وقال أحمد: **(خالفَ سفيانُ في هذا الحديث النَّاسَ)**[7].

---

(1) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (194/5/رقم9487).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (163/2/رقم 1669)، ومسلم في صحيحه (931/2/ رقم1280)، وأبو يعلى في مسنده (89/12/رقم 6722)، وأبو عوانة في المستخرج (374/2/رقم 3481)، وأبو نعيم في المستخرج (363/3/رقم 2948)، والبيهقي في السنن الكبرى (194/5/رقم 9487) من طرق عن إسماعيل بن جعفر به.

(3) أخرجه النسائي في الصغرى (292/1/رقم 609)، والحميديُ في المسند (471/1/رقم 558)، والأزرقي في إخبار مكة (809/2/رقم1015)، والفاكهي في أخبار مكة (44/5/رقم 2809)وابن خُزيمة في صحيحه (268/4/رقم2851)، والبغوي في مسند أسامة (ص: 109/ رقم39)، (ص: 115/رقم44) من طرق عن سفيان بن عيينة به.
وأخرجه من طريقِ إبراهيمَ بن عقبة وحده: النسائيُ في الكبرى (227/2/رقم 1592)، وأحمد في المسند (79/36/رقم 21749)، وابن خُزيمةَ في صحيحه (266/4/رقم 2847)، والبغوي في مسند أسامة (ص: 109/رقم 38)، (ص: 115/رقم45)، وابن منده في"معرفة أسامي أرداف النبي "صلى اللهعليه وسلم(ص: 47) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

(4) تحفة الأشراف (48/1).

(5) تاريخ ابن معين"رواية الدوري"(141/3).

(6) مسند أسامة (ص: 93).

(7) المصدر السابق.

وقال ابن خُزيمةَ: (**لا أعلمُ أحداً أدخلَ ابن عبَّاس بين كُريب وبين أُسامةَ في هذا الإسنادِ إلَّا ابنُ عُيينةَ)**[1].

وقال ابنُ منيع: **(لم يذكر أحد منهم بين كُريبٍ، وأُسامةَ، ابنَ عبَّاس غيرُ ابن عيينة)**[2].

وضعَّفَ ابنُ عبدِ البر روايةَ سفيانَ[3].

قلت: وممَّا يدلُ على تفردِ سفيانَ ووهمِهِ أنَّ الحديثَ رواه كذلك موسى بن عُقبةَ [4]، ومحمَّدُ بن عُقبة[5]، عن كُريب ولم يذكرا ابنَ عبَّاسٍ في الإسنادِ.

والذي يظهرُ - واللـه اعلم - أنَّ سببَ وهم سفيانَ بنَ عُيينةَ بهذا الإسنادِ انَّه ظنَّ أنَّ أحد الرجلين إبراهيم بن عقبةَ أو محمَّد بن أبي حرملةَ رواهُ عن كُريب عن ابنِ عبَّاسٍ عن أُسامةَ، فاشتبه عليه فاختصرهُ فرواهُ سالكاً للجادة عن كُريبٍ عن ابنِ عبَّاس.

يدلُ على هذا أنَّهُ مرةً قال: **(لم يختلف إبراهيمُ بنُ عقبةَ ومحمَّدُ في شيء من هذا الحديث إلَّا أن ذا قال كُريب عن أُسامةَ وقال هذا: كُريب عن ابنِ عبَّاسٍ عن أُسامةَ)**[6].

ومرةً عكس الأمر فقال - بعد أن ذكرَ روايةَ إبراهيمَ بن عقبةَ عن كُريب عن ابنِ عباسٍ - **(وسمعتُ من أبي حرملةَ يحدثهُ عن كُريب عن أُسامة وكان أثبت له من إبراهيمَ بنِ عقبةَ)**[7].

---

(1) صحيح ابن خُزيمة (266/4).
(2) مسند أسامة (ص: 93). وابن منيع هو أبو القاسم البُغوي نُسب إلى جده لأمِّه.انظر: تاريخ بغداد (325/11).
(3) التمهيد (157/13).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه (40/1/ رقم 139)، (163/2/رقم 1667)، ومسلم في صحيحه (934/2/رقم 1280)، وأبو داود في سننه (342/2/رقم 1925)، والنسائي في السنن الكبرى (166/4/رقم 4015)، وأحمد في مسنده (142/36/رقم 21814)، والأزرقي في تاريخ مكة (809/2/رقم 1016)، وأبو عوانة في مستخرجه (376/2/رقم 3486)، وابن حبان في صحيحه (466/4/رقم 1594) من طُرق عن موسى بن عُقبةَ به.
(5) أخرجه مسلم في الصحيح (935/2/ رقم1280)، وأبو نُعيم في المستخرج (368/3/رقم 2965).
(6) مسند الحُميدي (472/1).
(7) معرفة أسامي أرداف النبي **صلى اللـهعليه وسلم** (ص: 47).

المثال الثاني:

ما رواه عبدُ الملكِ بنِ عُميرٍ، عَن مُحمَّدِ بنِ المُنتشرِ، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَن أَبِي هُريرةَ **رضي الـلـه عنه**قالَ رسولُ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم: (أَفضلُ الصِّيامِ، بعدَ رمضانَ، شَهرُ الـلـه المُحرَّمُ، وَأَفضلُ الصَّلَاةِ، بعدَ الفريضةِ، صلاةُ اللَّيلِ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن عبدِ الملكِ بنِ عُمير، منهم:

1- جرِيرُ بنُ عَبدِ الحميدِ الضَّبِّيُّ الكُوفيُّ[1].

2- زائدةُ بنُ قُدامةَ الثَّقفيُّ الكُوفيُّ[2].

3- أبو عوانةَ الوضَّاحُ بنُ عبدِ الـلـه الواسطِيُّ[3].

4- شيبانُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ التَّميمِيُّ البصرِيُّ[4].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (821/2/رقم 1163)، والنسائي في السنن الكبرى (253/3/رقم 2917)، وإسحاق بن راهوية في مسنده (298/1/ر قم 276)، وأبو يعلى في مسنده (282/11/رقم 6395)، وابن خزيمة في صحيحه (282/3/رقم 2076)، والطوسي في مختصر الأحكام (389/3/ 685، 686)، والحاكم في مستدركه (442/1/رقم 1156)، وأبو نُعيم في مستخرجه (243/3/رقم 2650)، والبيهقي في السنن الكبرى (480/4/رقم 8423) من طُرق عن جريرِ عن عبدِ الملكِ به.

(2) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (253/3/رقم 2918)، وابن ماجه في سننه (554/1/رقم 1742)، وابن أبي شيبة في مصنفه (189/6/رقم 9317)، وأحمد في مسنده (396/13/رقم 8026)، والطوسي في مختصر الأحكام (393/2/رقم 285)، وأبو عوانة في مسنده (225/2/رقم 2935)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (292/3/رقم 1255)، وابن حبان في صحيحه (302/6/رقم 2563)، وأبو نُعيم في مستخرجه (243/3/رقم 2651)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/3/رقم 4661) من طُرق عن زائدةَ عن عبدِ الملك به.

(3) أخرجه أحمد في مسنده (200/14/رقم 8507)، والدارمي في مسنده (1102/2/رقم 1798)، والبزار في مسنده"البحر الزّخار"(301/16/رقم 9515)، وأبو عوانة في مسنده (480/4/رقم 8422)، وابن المنذر في الأوسط (136/5/رقم 2542)، وأبو نُعيم في مستخرجه (242/3/رقم 2649) من طرق عن أبي عوانة عن عبد الملك به.

(4) أخرجه أبو يعلى في مسنده (280/11/رقم 6392).

وخالفَ عُبيدُ اللـه بنُ عَمرو الرَّقِّيُّ، فرواهُ عن عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ، عن جُندُبِ بنِ عَبدِ اللـه بنِ سُفْيَانَ البَجَلِيُّ، عن رَسُولِ اللـه صلى اللـه عليه وسلم[1].

قال المزيُّ - بعد ذكره لحديث عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ، عن جُندُبٍ - : (**الصحيحُ حديثه عن محمَّدِ بن منتشر، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرحمنِ الحِمْيَرِيِّ، عن أبي هُريرةَ)**[2].

أي إنَّ الحديثَ صحيحٌ بالإسنادِ الذي رواه الأكثرُ عن عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ، عَن مُحمَّدِ بنِ المُنتشرِ، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عَن أَبِي هُريرةَ.

قلت: وهذا الذي قاله المزيُّ سبقه به أبو زُرعةَ الرازي، قال ابنُ أبي حاتم: **(قالَ أبو زُرعةَ: هكذَا رواه عُبيد اللـه بن عمرو؛ ورواه زائدةُ، وَأبو عوانةَ، وجريرٌ، عَن عَبدِ الملكِ بنِ عُمير، عَن مُحمَّدِ بنِ المُنتشر، عَن حُميد بن عبد الرحمنِ الحِميَرِيِّ، عن أَبِي هُريرةَ، عن النبيِّ صلى اللـه عليه وسلم؛ وهُو الصَّحيحُ)**[3].

وكذلك أبو حاتم الرازي، حيث قال: (**أخطأَ فيه عُبَيد اللـه، الصَّوابُ: ما رواهُ زائدةُ وغيرُه، عن عبد الملك بنِ عُمير، عَن مُحمَّدِ بنِ المُنتشِر، عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرحمنِ)**[4].

وقال البزَّارُ: (رواه عبيدُ اللـه بن عمرو عن عبد الملك بن عُمير، عن جُندُبٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم فلم يحفظ عبيد اللـه بن عمرو، والحديث لزائدةَ ولأبي عوانةَ)[5].

وقال الدارقطنيُّ: **(يرويه عبيدُ اللـه بن عمرو الرقيُّ، عن عبدِ الملك، عن جُندب، ووهم فيه، والمحفوظ: عن عبد الملك بن عُمير، عن مُحمَّدِ بْنِ المُنتشِرِ، عن حُميدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أَبِي هُريرَةَ)**[6].

---

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (252/3/رقم 2916)، والرُوياني في مسنده (146/2/رقم 970)، والطبراني في المعجم الكبير (169/2/رقم 1695)، وفي المعجم الأوسط (281/6/رقم 6417)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/3/رقم4662)، (481/4/رقم 8424)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (231/2- 232)من طرق عن عبيد اللـهبن عمرو عن عبد الملك به.

(2) تحفة الأشراف (445/2).

(3) العلل لابن أبي حاتم (150/3- 151).

(4) العلل لابن أبي حاتم (129/3- 130).

(5) المسند"البحر الزخار"(301/16).

(6) العلل (479/13).

المبحث الرابع: لفظ"الصواب"و"أشبه بالصواب"و"أولى بالصواب" وما في معناها، ومدلوله عند الإمام المزي.

استخدم المزيُّ هذه المصطلحات في مواطنَ كثيرة من كتابه، والـذي وجدتُـهُ أنَّ الحـافظَ المـزيَّ أراد بها أحد معنيين، **وهو في كلا المعنيين فما يقابله معلولٌ مردودٌ:**

المعنـى الأول: أن يـراد بهـا الـراجح عنـد الاخـتلاف بغـض النظـر عـن كـون الحـديث مقبـولاً أم مردوداً[1].

المعنى الثاني: أن يُراد بها الحديث المقبول[2].

(1) انظر: تحفة الأشراف: (86/1)، (19/2)، (9/3)، (152/3)، (71/4)، (81/4)، (273/5)، (325/5)، (113/6)،(377/8)،(121/9)،(178/9)،(220/9)، (116/10)، (319/10)، (463/11).

(2) انظر: تحفة الأشراف: (31/1)، (72/1)، (235/4)، (416/4)، (381/5)، (133/7) (83/8)، (245/8)، (146/9)، (79/13).

المعنى الأول: أن يراد به الراجح عند الاختلاف بغض النظر عن كون الحديث مقبولاً أم مردوداً.

المثال الأول:

ما رواه أبو عوانةَ، عن أَبِي بِشْر، عن هَانئ بن عبد الـلـه بن الشِّخِّير، عن أَبيه، قال: (**كنـتُ مسـافرا فأَتيتُ النَّبِيَّ صلى الـلـه عليه وسلم وهو يأكُل وأَنا صائمٌ، فقال: (هَلُمَّ) قلتُ: إِنِّي صائمٌ، قَالَ: (أَتدري مـا وضَعَ الـلـه عن المُسَافر؟) قلتُ: وما وضع عن المُسَافر، قال: (الصَّومَ وشَطْر الصَّلَاة)**.

هذا الحديثُ رواه أبو عوانةَ واختُلف عليه، فرواه سَهلُ بن بكَّارٍ، عن أبي عوانةَ، عن أَبِي بِشْر، عـن هَانئ بن عبدِ الـلـه بن الشِّخِّير، عن أَبيه.رواه عن سَهلِ بن بكَّارٍ، كلٌ من:

1- أبو زرعة عُبيدُ اللـه بن عبد الكرِيمِ الرَّازيُّ [1].

2- أحمد بنُ دَاودَ بن مُوسى المَكِّيُّ [2].

ورواه قُتيبةُ بنُ سَعيد الثَّقفِي عن أَبِي عَوانة، عن أَبِي بِشر، عن هَانِئِ بن عبد اللـه بن الشِّخِّيرِ، عن رجُل من بَلحَريش، عن أَبِيهِ [3].

وتابعه أبو داود سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ - من رواية عبدُ الرَّحمن بن محمَّد بن سلَّام الطَّرَسُوسِي - [4].

وبسبب هذا الاختلاف في سند الحديث؛ تباينت أقوالُ العلماءِ في إثبات رواية هَانئ بن عبد اللـه بن الشِّخِّير عن أبيه، وعن رجلٍ من بني الحَريشِ.

فأثبت أبو حاتم روايتَه عن أبيه، وعن رجلٍ من بني الحَريش[5].بينما لم يذكر البخاريُّ، وابنُ حِبَّانَ إلا روايته عن رجل من بَني الحَريش[6].

---

(1) أخرجه النسائي في الصغرى (182/4/رقم 2281)، والكبرى (153/3/رقم 2602)، وذكره ابن عبد البر في التمهيد (313/16).

(2) أخرجه الضياء في المختارة (477/9/رقم460).

(3) أخرجه النسائي في الصغرى (181/4/رقم 2279)، والكبرى (152/3/رقم 2600).

(4) أخرجه النسائي في الصغرى (181/4/رقم 2280)، والكبرى (153/3/رقم 2601).

(5) انظر: الجرح والتعديل (101/9).

(6) انظر: التاريخ الكبير (231/8)، الثقات (582/7).

قال المزيُّ: **(والحديثُ حديث أبي زرعةَ، والصوابُ حذف "عن" من حديث قُتيبة والطَّرَسُوسِي.... ولعله عن هانئ - رجل من بني الحَريش - وعن مزيدة فيه)**[1].

وقال في"تهذيب الكمال": **(عن أَبِيهِ وهم، والصَّواب: عن هَانِئِ بن عبد الله رَجل من بَلْحَرِيشٍ، عَن أبيه)**[2].

فتعقّبه مغلطايُّ بأنَّ البخاريَّ، وابنَ حِبَّانَ، وابنَ أبي حاتم، وابنَ أبي خيثمةَ، ويعقوبَ بن سفيانَ، ذكروا روايته عن رجلٍ من بلحريش[3].

قلت: والذي يظهر لي - والله اعلم - أنَّ ما ذهب إليه الحافظُ المزيُّ أولى من تعقّب العلامةِ مغلطايٍّ وذلك لما يلي:

أولاً: أن بَكَّار بن قُتيبةَ، وإبراهِيمَ بن مرزوق، روياه عن أبي دَاوُدَ فقالا في حديثهما: عن هَانِئِ بنِ عبدِ الله بنِ الشِّخِّيرِ، عن رجل من بَلْحَرِيشٍ قال: كنا نسافر فأتينا رسول الله صلى **الله عليه وسلم** .....الحديث[4]، وعبد الله بن الشخير والد هانئ هو من بني الحريش، فيُحمل عليه.

ثانياً: أن قولَ المزيِّ لم يخرجْ عن قولِ البخاريِّ، وابنِ حِبَّانَ؛ فإنّهما أثبتا أنَّ هانئ روى عن رجلٍ من بني حريش، وعبد الله بن الشخير والد هانئ هو من بني حريش.

ثلاثاً: أن القصة متحدة لاتحاد مخرجها، والأصل عدم التعدد.مما يدلُ على أنّها وقعت لشخصٍ واحد من بني الحريش، فبعضُ الرواةِ أهمله فقال"**رجل من بني حريش**"، وبعضهم قال: "**عبد الله بن الشخير**".

وهذا الذي ذهب إليه الحافظُ المزيُّ، نقلهُ عنه الحافظُ ابنُ كثير مستدلاً به [5]، ولم يتعقبهُ الحافظُ ابنُ حجر في التهذيب [6].

المثال الثاني:

ما رواه أبو بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، عن صالحِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، مَوْلَى عَمرِو بنِ حُريثٍ قالَ: سمعتُ أَبا هُريرةَ، يَقولُ: ذُكِرتِ الأَعاجمُ عندَ النَّبِيِّ **صلى الله عليه وسلم** فَقَالَ النَّبِيُّ **صلى الله عليه وسلم: (لأَنا بهمْ أَو ببعضهمْ أَوثقُ منِّي بكُمْ أَو ببعضكُمْ).**

هكذا روى عامّةُ أصحابِ أبي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ هذا الحديثَ عنه، وهم:

---

(1) تحفة الأشراف (361/4).

(2) (141/30).

(3) انظر: إكمال تهذيب الكمال (123/12).

قلت: ولم أجد كلام ابن أبي خيثمة، ويعقوب بن سفيان في كتأبيهما.

(4) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (3/11/رقم 4266)، وشرح معاني الآثار (423/1/ 2472).

(5) جامع المسانيد (330/5).

(6) تهذيب التهذيب (21/11).

1- يحيى بنُ آدمَ الأُمويُّ الكُوفيُّ[1].

2- عبدُ الـلـه بنُ رجاءَ الغُدانِيُّ البصرِيُّ[2].

3- أبو داوُد سُليمانُ بنُ داوُدَ الطَّيالسيُّ[3].

4- الخليلُ بن عَمْرو الثقفي[4].

5- الحسنُ بنُ عرفَةَ العَبديُّ البغدادِيُّ[5].

6- إسماعيلُ بنُ توبة الثقفي[6].

ورواه يحيَى بنُ أَبِي بُكيرٍ، عن أَبِي بَكرِ بنِ عيَّاشٍ، عن صالحِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عنْ أَبيهِ، عنْ أَبِي هُريـرةَ[7].

قال المزيُّ: (**وقال يحيَى بنُ أَبِي بُكيرٍ، عن أبي بكر بنِ عيَّاشٍ، عن صالحِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عنْ أَبِي هُريرةَ -وهو أولى بالصوابِ**)[8].

قلت: هذا الإسناد الذي قال عنه المزي: أولى بالصواب هو إسنادٌ ضعيف لأنَّ صالح بن أبي صالح ضعفهُ يحيى بنُ معين[9]، وقال النَّسائي: مجهول[10]، وقال الذهبيُ: واه[11]، وقال ابنُ حجر: ضعيف[12].

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه"الجامع"(725/5/رقم3932).
(2) أخرجه أبو نُعيم في أخبار أصبهان (29/1)، والجورقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (324/2).
(3) أخرجه أبو داود الطيالسي (233/4/رقم2615).
(4) أخرجه أبو نُعيم في أخبار أصبهان (29/1).
(5) أخرجه الدارقطني في تعليقاته على المجروحين لابن حبان(130/1).
(6) أخرجه أبو نُعيم في أخبار أصبهان (29/1)
(7) أخرجه أبو نُعيم في أخبار أصبهان (29/1)، والعقيلي في الضعفاء (204/2).
(8) تحفة الأشراف (114/10).
(9) تاريخ ابن معين "رواية عثمان الدارمي" (ص: 134).
(10) تهذيب الكمال (59/13).
(11) الكاشف (496/1).
(12) تقريب التهذيب (ص: 446).

المثال الثالث:

ما رواه خالدُ بن مَخْلد، عن سَعِيدَ بنِ زِياد المُكتِب، عن سُليمانَ بن يسار، عن مُسلِم بن السَّائِبِ بن خبَّاب، قَالُوا: يا رسُولَ الله، كيف نستَغفر؟قَالَ: قُولُوا: **(اللهمَّ اغفرْ لنا، وارحمنَا، وتُبْ علينا، إنَّك أَنتَ التَّوَّاب الرَّحِيمُ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن خالدِ بن مخْلدٍ، منهم:

1- مُعاويةُ بن صالح الأَشعري الدِّمشقِي[1].

2- أحمد بن عُثمانَ بن حكيم الكُوفيّ[2].

3- علي بن مسلم[3].

4- هارونُ بن سُفيانَ البَغدادِي، ويعرف بالدِّيكَ[4].

ورواه مُحَمَّد بن مُعاوية بن عبد الرَّحمن، عن إبراهيمَ بنِ عبد الرَّحمن بن مهدي، عن خَالد بن مَخْلَد، عن سعيد بن زِيَاد المُكتب، عن سُلَيمَان بن يسَار، عن مُسلم بن السَّائِب، عَن خباب بن الأَرَت[5].

قال المزيُّ: (مُسلم بن السَّائِب،عن خبَّاب، وصوابه: مُسلم بن السَّائِب بن خبَّاب – مرسلٌ)[6].

وقال أيضاً - بعد أن ذكر روايةَ مُعاويةَ بن صالح وأحمد بن عُثمانَ - **(وهذا هو الصواب)[7].**

قلت: وهذا الذي رجَّحه الحافظُ المزي تبعه عليه ابنُ كثير[8]، والعيني[9].

---

(1) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 333/رقم 462)، وفي السنن الكبرى (173/9/رقم10223).
(2) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 333/رقم 463)، وفي السنن الكبرى (173/9/رقم10224).
(3) أخرجه البغوي في معجم الصحابة (313/5/رقم2139).
(4) أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه (73/1).
(5) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 332/رقم 461)، وفي السنن الكبرى (173/9/رقم10222)، ومن طريقه أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (328/1/رقم 371).
(6) تحفة الأشراف (118/3)، وانظر: تهذيب الكمال (518/27).
(7) تحفة الأشراف (118/3) .
(8) جامع المسانيد (620/2).
(9) مغاني الأخيار (63/3).

بينما لم يرتضِ الحافظُ ابنُ حجر تخطِأت الرواية الأخرى فقال: **(قد قال البغوي في "الصحابة": مسلم بن السائب بن خبَّاب، قيل إنَّه روى عن أبيه السائب، عن النَّبيصلى الـلـه عليه وسلم . قلتُ - يعني الحافظ ابن حجر - : فعلى هذا فالخطأُ في روايةِ النَّسائيِّ الأولى إنَّما هو ممَّن قال: ابن الأرت، لا ممَّن قال: عن خبَّاب، لاحتمالِ أن يكون أراد ابن خبَّاب وهو السائب، فيكون من أرسلهُ فقال: عن مسلم بن السائب بن خبَّاب؛ ومن وصلهُ قال: عن مسلمِ بنِ السائب، عن أبيه؛ و خبَّابٌ في الحالين هو"صاحب المقصورة"، لا"ابن الأرت)**[1].

المعنى الثاني: أن يُراد بها الحديث المقبول.

المثال الأول:

ما رواه اللَّيثُ بنُ سعدٍ، عَن مُحمَّدِ بنِ قَيسٍ، عَن أَبِي صِرْمَةَ، عَن أَبِي أَيُّوب **رضي الـلـه عنه**، أَنَّهُ قـال حينَ حضَرَتهُ الوفاةُ: كُنتُ كَتمتُ عنكُم شَيئًا سَمعتُهُ مِن رسولِ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم** ، سَمعتُ رَسولَ الـلـه **صلى الـلـه عليه وسلم**، يقولُ: **(لَوْلَا أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ لَخَلَقَ الـلـه خَلْقًا يُذْنِبُونَ يَغْفِرُ لَهُمْ).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عنِ الليثِ، منهم:

1- قُتيبةُ بنُ سَعيدِ الثَّقفيُّ[2].

2- إسحاق بن عيسى البغداديُّ[3].

3- يحيَى بنُ إسحاقَ السَّيلَحينِيُّ [4].

4- مُعلَّى بنُ منصُورٍ الرَّازيُّ[5].

---

(1) النكت الظِراف (119/3).وانظر: معجم الصحابة للبغوي (313/5).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (2105/4/رقم 2748)، والترمذي في سننه"الجامع"(548/5/رقم 3539)، والشاشي في مسنده (101/3/رقم 1159)، والبيهقي في البعث والنشور (ص: 80/رقم 50).

(3) أخرجه أحمد في مسنده (497/38/رقم 23515).

(4) أخرجه ابن أبي شيبةَ في مسنده (31/1/رقم 8)، وعبدُ بن حميدٍ في مسنده "المنتخب"(208/1/رقم 230).

(5) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (180/13/رقم 35342).

5- يحيَى بنُ عبدِ اللـه المِصرِيُّ [1].

6- عيسَى بنُ حَمَّادٍ التُّجِيْبِيُّ المصرِيُّ[2].

وخالف عبدُ اللـه بنُ صالحٍ، فرواهُ عن اللَّيثِ، عن مُحمَّدِ بنِ قَيسٍ، عن مُحمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرظِيِّ، عَن أَبِي صِرْمَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي اللـه عنه[3].

قال المزيُّ - بعد ذكره لرواية عبدِ اللـه بنِ صالح - (**وهو أشبهُ بالصوابِ ممن أسقط منه محمَّد بن كعب**)[4].

قلت: إنَّما رجَّحَ الحافظُ المزيُّ رواية عبدِ اللـه بنِ صالحٍ - وهو صدوق كثير الغلط[5] - على روايةِ الجماعةِ وذلك لأنَّ مُحمَّدِ بنِ قَيسٍ لمْ يُدرك الصحابةَ، قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: (**ثقة، من السادسة، وحديثه عن الصحابةِ مرسل**)[6].

وأبو صِرْمَةَ صحابي[7]، ومع هذا فالحديثُ صحيح فقد رواه إبراهيمُ بنُ عُبيدِ بنِ رِفاعةَ، عَن مُحمَّدِ بنِ كَعبٍ القُرظِيِّ، عَن أَبِي صِرْمَةَ، عَن أَبِي أَيُّوبَ الأَنصَارِيِّ[8].

المثال الثاني:

ما رواه سعيدُ المقبُرِيِّ، عَن أَبِيهِ، عَن أَبِي هُريرةَ، عن النَّبِيِّ **صلى اللـه عليه وسلم** قالَ: (**إِنَّ اللـه يُحبُّ العُطاسَ ويَكرهُ التَّثاؤُب، فإذا عطسَ أحدكُم وحمِدَ اللـه، كانَ حقًّا على كُلِّ مُسلمٍ سمعَهُ أَنْ يقُولَ لَهُ: يرحمُكَ اللـه، وَأَمَّا التَّثاؤُبُ: فَإِنَّمَا هُو من الشَّيطانِ، فإِذَا تثاءَبَ أحدكُمْ فليرُدَّهُ مَا استطاعَ، فإِنَّ أحدكُمْ إِذا تثاءَبَ ضَحِكَ مِنهُ الشَّيْطَانُ**).

---

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (309/9/رقم 6698).
(2) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (109/55).
(3) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (156/4/رقم 3991).
(4) تحفة الأشراف (107/3).
(5) تقريب التهذيب (ص: 515).
(6) تقريب التهذيب (ص: 890).
(7) انظر: تهذيب الكمال(426/33)، والإصابة في تمييز الصحابة (118/9).
(8) أخرجه مسلم في صحيحه (2105/4/رقم 2748).

هكذا روى مُحمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي ذِئْبٍ هذا الحديثَ عن سَعِيد المَقبُرِيِّ فقال: عنْ أَبيهِ، عنْ أَبي هُريرةَ[1].

ورواه مُحمَّدُ بنُ عَجْلَانَ، عن سَعيد المقبُرِيِّ عَن أَبِي هُريرةَ[2].

قال المزيُّ - معلقاً - (**رواه غيرُ وأحد، عن ابنِ أَبِي ذِئْبٍ، عن سعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَن أَبِي هُريرةَ - وهو الصواب**)[3].

قلت: نصَّ الحُفّاظُ على أنَّ ابنَ عجلانَ لَمْ يضبطْ أحاديثَ المَقبُرِيِّ فصيَّرها عن أبي هريرة.

قال يحيى بنِ سعِيدٍ: (**قالَ مُحمَّدُ بنُ عجلَانَ: أَحاديثُ سعِيدٍ المقبُرِيِّ روى بعضهَا سعيدٌ عَن أَبِي هُريرَةَ، ورُوِيَ بعضُهَا عَن سعيدٍ عَن رجلٍ عَن أَبِي هُريرةَ فَاختلطَتْ عليَّ فَجعلتُهَا عَن سعيدٍ عَن أَبِي هُريرةَ**)[4].

وقال الإمام أحمد: (**كان ثقة، إلا أنه اختلط عليه حديث المقبُرِيِّ، كان عن رجل، جعل يصيره عن أبي هريرة**)[5].

إلا انَّه يظهر لي - واللـه اعلم - أنَّ روايةَ مُحمَّدِ بنِ عجلانَ لهذا الحديثِ عن سعيدٍ المقبُرِيِّ صحيحه، وليس من المستبعد أن يكون سَعيدٍ المَقبُرِيِّ رواه على الوجهين، وذلك لما يلي:

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (50/8/رقم6226)، (49/8/رقم6223)، وأبو دود في سننه (180/5/رقم5028)، والترمذي في سننه"الجامع"(87/5/رقم2747)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 235/رقم214)، (ص: 236/رقم215)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (77/4/رقم2434)، وأحمد في مسنده (325/15/رقم9530)، والبزار في مسنده"البحر الزخَّار"(127/15/رقم8431)، والحاكم في المستدرك (397/4/رقم7767)، (398/4/رقم7768)، والبيهقي في شعب الإيمان (485/11/رقم8879)، (510/11/رقم8921) من طُرق عن ابن أبي ذِئْبٍ عن سَعِيد المَقْبُرِيِّ به

(2) أخرجه الترمذي في سننه"الجامع" (86/5/رقم 2746)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (237/1/رقم 217)، وعبد الرزاق في المصنف (269/2/رقم 3322)، والحُميدي في مسنده (291/2/رقم 1195)، وأحمد في مسنده (41/13/رقم 7599)، (413/16/رقم 10707)، والبزار في مسنده"البحر الزخّار"(162/15/رقم 8508)، وابن خُزيمة في صحيحه (61/2/رقم921)، والطُّوسي في مختصر الأحكام (287/2/رقم 211)، وابن حبان في صحيحه (122/6/رقم 2358)، وابن السُّنِّي في عمل اليوم والليلة (ص: 234/رقم 266)، والدارقطني في العلل(368/10)، وأبو طاهر المُخَلِّص في المُخَلِّصيَّاتُ (22/2/رقم 925)، والحاكم في المستدرك (397/4/رقم 7764) من طرق عن مُحمَّدِ بنِ عَجْلَانَ، عن سَعيدٍ المقبُرِيِّ به.

(3) تحفة الأشراف (494/9).

(4) سنن الترمذي (87/5).

(5) شرح علل الترمذي (410/1).

أولاً: أن مُحمَّدُ بنُ عَجلَانَ لم ينفرد بذلك، بل تابعهُ كلٌ من:

1- عبدُ الرَّحمنِ بنُ إسحاقَ العامرِيُّ المدَنِيُّ [1].

2- أبو معْشرٍ نَجيحُ بنُ عَبدِ الرَّحمنِ السِّندِيُّ[2].

3- الحارِثُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ بنِ أَبِي ذبَّابٍ الدَّوسيُّ المدنِيُّ [3].

4- عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزِيزِ بنُ جُريجٍ المكِّيُّ[4].

ثانيا: أنَّ جماعةً من أصحابِ ابن أَبِي ذِئْبٍ رووه عنه كما رواه مُحمَّدُ بنُ عجلَانَ، منهم:

1- القاسِمُ بنُ يزِيدَ الجرمِيُّ المَوصِلِيُّ[5].

2- يزِيدُ بنُ هارُونَ بنِ زَاذِي السُّلميُّ الواسطِيُّ[6].

3- أَسدُ بنُ مُوسَى الأُموِيُّ المِصرِيُّ [7].

ولهذا فقد حسَّن الترمذي حديث مُحمَّدِ بنِ عَجلانَ [8]، وقال الحاكم: (**صحيح الإسناد ولم يخرجاه)**[9].

وقال ابن العربي: (حسنهُ أبو عيسى ولم يصححهُ، وقد صحَّحَ مثله ممَّا فيه ابن عجلَانَ وهو صحيحٌ)[10].

---

(1) أخرجه أبو يعلى في مسنده (504/11/رقم 6626)، وابن خزيمة في صحيحه (61/2/رقم 922)، وابن المنذر في الأوسط (452/3/رقم 1623).
(2) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (428/2/رقم 8076) موقوفا.
(3) أخرجه النسائيُّ عمل اليوم والليلة (ص: 237/رقم 218).
(4) ذكره الدارقطني في العلل (367/10).
(5) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (236/1/رقم216).
(6) أخرجه علي بن الجعد في مسنده (1015/2/رقم 2941).
(7) أخرجه البغوي في شرح السنة (306/12/رقم 3340)
(8) سنن الترمذي (86/5).
(9) المستدرك (397/4).
(10) عارضة الاحوذي (196/10).

الفصل الثالث

قرائنُ الترجيحِ والتعليلِ عند الإمام المزيِّ

📖المبحث الأول: قرائن الترجيح عند الإمام المزي.

❁ المطلب الأول: الترجيح بكثرةِ العددِ.

❁ المطلب الثاني: الترجيح بالحفظ والإتقان.

❁ المطلب الثالث: ترجيح رواية الأحفظِ لحديثِ الشيخِ.

📖المبحث الثاني: قرائنُ التعليلِ عند الإمام المزي.

❁ المطلب الأول: التعليلُ بالتفردِ.

❁ المطلب الثاني: زيادة اسم راوٍ في السند بين الراويين اللذين كان يُظن الاتصال بينهما يظهر أنّ الرواية الناقصة مُعَلَّة بالإسناد الآتي بالزيادة مع التصريح بالتحديث، أو نحوه.

❁ المطلب الثالث: مخالفةُ الروايةِ للوقائعِ التاريخيةِ الثابتة تُشعرُ بغلطِ راويها.

❁ المطلب الرابع: تصريحُ الراوي بأنَّ ليس فيه سنة يدلُ على ضعفِ الحديث الذي روي من طريقهِ.

❁ المطلب الخامس: التعليل بسلوك الجادة.

الفصل الثالث

قرائنُ الترجيحِ والتعليلِ عند الإمام المزيِّ

إنَّ من المهمِ بمكان معرفة القرائنِ التي تُرجح بها رواية على رواية أخرى، قال الحافظُ ابن حجـر: (**والذي يجري على قواعدِ المحدثين أنَّهم لا يحكمون عليه بحكمٍ مستقل من القبولِ والردِ، بل يرجّحون بالقرائنِ**)[1].

وهذه القرائنُ لا يمكنُ حصرها، بل لكلِ حديثِ نقدٌ خاص، قال الحافظُ ابنُ رجب: (**وربما يستنكرون - يعني الحفاظ المتقدمين - بعضَ تفرداتِ الثقاتِ الكبار أيضاً، ولهم في كلِ حديثٍ نقدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطهُ**)[2].

وقال الحافظ ابن حجر: (**ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص لا يخفى على الممارسِ الفطن الذي أكثر من جمعِ الطُرق**)[3].

---

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح (626/2).
(2) شرح علل الترمذي (582/2).
(3) النكت على كتاب ابن الصلاح (708/2).

وهذه القرائن إمَّا إنَّ تقوي رواية على رواية أخرى، قال الحافظُ ابنٌ رجب: (**إنَّ معرفةَ مراتبِ الثقاتِ وترجيحِ بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث**)[1].

وإمَّا أن تُضعفَ الرواية، قال ابنُ الصلاح: (**ويستعانُ على إدراكها - يعني العلة - بتفردِ الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائنَ تنضم إلى ذلك تنبَّه العارفَ بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم وغير ذلك**)[2].

ولهذا تكون القرائن وفقاً لهذا التقسيم على نوعين:

أولاً: قرائنُ تُرجِّحُ الرواية.

ثانياً: قرائنُ تُعِلُّ الرواية.

المبحث الأول

قرائن الترجيح عند الإمام المزي

المطلب الأول: الترجيح بكثرةِ العددِ.

إنَّ من أشهرِ القرائنِ عند المحدثين في الترجيحِ عندَ الاختلافِ هو الترجيحُ بالكثرةِ، وهذا محلُ اتفاق عند أهل الحديث؛ وذلك لأن العدد الكثير أبعد عن الغلط والسهو[3]، قال الشافعيُّ: (**العددُ الكثير أولى بالحفظِ من الوأحد**)[4].

وهذا المُرجِّحُ هو أولُ المُرجحاتِ التي ذكرها الحازميُّ، فقال: (**الوجه الأول: فمما يرجح به أحد الحديثين على الآخر كثرة العدد في أحد الجانبين، وهي مؤثرة في باب الرواية؛ لأنها تقرب مما يوجب العلم، وهو التواتر**)[5].

---

(1) شرح علل الترمذي (663/2).
(2) علوم الحديث (ص: 90).
(3) انظر: نظم الفوائد للعلائي (ص: 201).
(4) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (627/2).
(5) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي (ص: 9).

وقال العلائيُّ: (**وعند الاختلاف فيما هو مقتضٍ لصحة الحديث أو لتعليله، يرجع إلى قول الأكثر عدداً؛ لبعدهم عن الغلط والسهو**)[1].

وقد استعمل الحافظ المزيُّ هذه القرينة في مواطن كثيرة من كتابه[2].وسأذكرُ مثالين لأحاديث وقع فيها الاختلاف بين الرواة، ورجَّح الحافظُ المزيُّ فيها روايةَ الأكثرِ.

المثالُ الأول:

ما رواه المثنَّى بْنُ سعيدِ الضُّبَعِيّ، عن قَتادةَ، عن بُشَيرِ بنِ كَعبِ العَدويّ، عن أَبي هُريرةَ ، عن النَّبي **صلى الله عليه وسلم** قال(: **إذا تدارأتُم في طريقٍ فاجعلُوهُ سبعةَ أَذرُع**).

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن المثنَّى بْن سعيد، منهم:

1- يَحيَى بنُ سَعِيدِ القَطَّانُ [3].

2- مُسلِمُ بنُ إِبراهيمَ البصرِيُّ [4].

3- أبو داوُدَ سُليمانُ بنُ داوُدَ الطَّيالسِي [5].

وتابعهم أبو بَكرٍ بنُ أَبِي شيبَةَ فرواه عن وَكِيعِ بنِ الجرَّاحِ به[6].

وخالف أبو كُريبٍ، فرواه عن وَكِيْعٍ، عن المثنَّى بْنِ سعيد الضُّبَعِيّ، عن قَتادةَ، عن بَشِير ابن نَهيك، عن أَبي هُريرَةَ[7].

---

(1) نظم الفوائد (ص: 201).

(2) انظر تحفة الأشراف: (298/1)، (377/1)، (98/3)، (303/4)، (84/6)، (257/7)، (23/9)، (494/9)، (54/11).

(3) أخرجه الترمذي في الجامع (628/3/رقم1356)، وأحمد في المسند (332/15/رقم9537)و(127/16/رقم10135)، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (276/1)، والبزار في مسنده "البحر الزخار" (295/16/رقم9503)، وأبو عوانة في مسنده (419/3/رقم5547)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (227/3/رقم1192) من طُرق عن يحيى بن سعيد به.

(4) أخرجه أبو داود في سننه (33/4/رقم 3633)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (226/3/رقم1191)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (30/9/رقم12250) من طُرق عن مسلم بن إبراهيم به.

(5) المسند (285/4/رقم 2678).

(6) المصنف (620/11/رقم23489) ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في سننه (26/4/رقم2338).

(7) أخرجه الترمذي في الجامع (629/3/رقم 1355).

قال المزيُّ - معلقا على رواية أبي كُريبٍ - : (**رواه غير وأحد عن المثنَّى بْنِ سعيد، عـن قَتـادةَ، عـن بُشَيرِ بنِ كَعبٍ، عن أَبي هُريرةَ.وكذلك رواه أبو بَكرٍ بنُ أَبِي شيبةَ، عن وَكِيعٍ، وهو المحفوظُ**)[1].

قلت: ومما يؤكِّد ماقرَّره المزيُّ أنَّ جماعةً رووا الحديثَ عن وكِيعِ بنِ الجَرَّاحِ، عن المثنَّى ابنِ سعيدٍ، كما رواه أبو بَكرٍ بنُ أَبِي شيبةَ عن وكِيعٍ، منهم:

1- أحمد بنُ حَنبَلٍ الشَّيبَانِيُّ [2].

2- محمود بن آدم المَرْوزِيُّ [3].

3- مُحمَّدٍ بنُ سُليمانَ اليشكُريُّ البغدادِيُّ [4].

وقولُ الحافظِ المزيِّ"**وهو المحفوظ**"يرادُ به أحد أمرين:

الأول: أنَّ المحفوظ"**بُشير بن كعب**"واخطأ الراوي فقال: "**بَشير بن نَهيك**".

الثاني: أنَّ من قال: (**بَشير بن نَهيك**) أخطأ؛ لأن قتادةَ لم يسمعْ من بَشير بن نَهيك، وبَشيرُ ابن نَهيـك لم يسمع من أَبي هُرَيرَةَ.

فقد نقلَ الترمذيُّ عن البخاريِّ قوله: (**قتادةُ لا أرى له سماعا من بَشير بن نَهيك،وبَشير بـن نَهيـك لا أرى له سماعاً من أبي هريرة**)[5].

---

(1) تحفة الأشراف (306/9).
(2) المسند (68/16/رقم10012).
(3) أخرجه ابن الجارود في المنتقى (254/1/رقم1018).
(4) معجم ابن الأعرابي (278/1/ رقم519).
(5) علل الترمذي الكبير (ص: 207).
قلت: هكذا نقل الترمذي عن الإمام البخاري، بينما أثبت البخاري سماع بَشير بن نَهيك من أبي هريرة في التاريخ الكبير (105/2)، وكذلك أثبت السماع مسلمٌ بن الحجاج في الكُنى والأسماء (424/1)، واحتجا في كتأبيهما بروايته عن أبي هريرة، ويمكنُ الجمع بين القولين بأن يُقال:
أولا: يحمل ما نقله الترمذيُّ عن البخاريِّ؛بأنَّ البخاري إنما نفى سماعه لهذا الحديث خاصة وليس لمطلق السماع، ولهذا ذكر أبُو طالب القاضي- الذي رتب علل الترمذي الكبير على نسقِ كتاب الجامع - قولَ البخاريِّ الذي نقلهُ الترمذيُّ - تحت باب (ما جاء في الطريق إذا اختلف فيه كم يجعل).
ثانيا: أو يجمع بين القولين بما جاء عن بَشير بن نَهيك قال أتيت أبا هريرة بكتاب وقلت له هذا حديث أرويه عنك؟ قال نعم والإجازة أحد أنواع التحمل فاحتج به الشيخان لذلك، وما ذكره الترمذي ليس فيه إلا نفي السماع فلا تناقض.جامع التحصيل للعلائي (ص: 150).

ولهذا السبب قال الترمذيُّ: **(وهذا أصح - يعني رواية يَحيَى بنُ سَعِيدِ عن المثنَّى بْنِ سعيد - من حديثِ وكيعٍ)**[1].

والذي يظهرُ من كلام الحافظِ المزيِّ - حين ذكر روايةَ أبي بكرٍ بن شيبةَ عن وكيعٍ - أن المُخطئ في هذا الحديث هو أبو كُريب، وهذا ما جزمَ به الشيخُ شعيب[2]، واستظهرهُ الشيخُ أبو إسحاق الحويني[3].

بينما يظهر من قول الترمذي: **(وروى بعضهم هذا، عن قتادةَ، عن بَشيرٍ بن نَهيك، عن أبي هريرة وهو غير محفوظ)**[4]، أن المُخطئ هو **وَكِيْعُ بنُ الجَرَّاحِ** [5].

قلت: القطعُ بنسبةِ الوهمِ في ذلك إلى أبي كُريبٍ لا يستقيم، فقد تابعهُ كلٌّ من:

1- مُحمَّدُ بنُ عَبدِ الـلـه المُخَرِّمِيُّ [6] - وهو ثقةٌ حافظٌ[7] -

2- القَاسِمُ بنُ يزِيدَ المُقرىء[8].

فعلى هذا يبقى احتمالُ أن يكونَ الوهمُ من وكيعِ بن الجرَّاح أو ممن هو دونه، خاصةً أنّ تشابه اسميَّ الرجلين وكلاهُما من البصرةِ يوقع في الوهمِ.والـلـه اعلم.

المثال الثاني:

ما رواه حُصَينٌ، عَنِ الشَّعبِيِّ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ: **(لَا رُقيَةَ إِلَّا مِن عَينٍ، أَو حُمَةٍ)**

---

(1) جامع الترمذي (629/3).
(2) انظر: جامع الترمذي (187/3).
(3) انظر: غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود (269/3).
(4) جامع الترمذي (629/3).
(5) انظر: تعليق الشيخ محمد عوامة على مصنف ابن أبي شيبة (620/11).
(6) أخرجه الطوسي في مختصر الأحكام (76/6/رقم 1260).
(7) تقريب التهذيب (ص: 863- 864).
(8) أخرجه الطوسي في مختصر الأحكام (76/6/رقم 1260).

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعبِيِّ، منهم من رفعهُ، ومنهم من أوقفهُ، وهم:

1- مُحَمَّدُ بنُ فُضَيلِ الكُوفِيُّ [1].

2- مالِكُ بنُ مِغْوَلِ الكُوفِيُّ [2].

3- سُفيَانُ بنُ عُيينةَ الهِلاَلِيُّ الكُوفِيُّ [3].

4- عَبدُ الـلـه بنُ إدرِيسَ الكُوفِيُّ [4].

5- إسمَاعِيلُ بنُ زَكرِيَّا الكُوفِيُّ [5].

ورواه جماعةٌ عن حُصَينٍ، عَنِ الشَّعبِيِّ، عن بُريدةَ - منهم من رفعهُ، ومنهم من أوقفهُ - وهم:

1- هُشَيمُ بنُ بَشِيرِ الواسطِيُّ [6].

2- أبو جَعفرٍ عِيسَى بنُ مَاهانَ الرَّازِيُّ [7].

3- شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ العتكِيُّ [8].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (126/7/رقم5705) موقوفاً، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (235/18/رقم587) مرفوعاً.

(2) أخرجه أبو داود في سننه (138/4/رقم3884)، وأحمد في مسنده (139/33/رقم 19908)، (157/33/رقم 19930)، (212/33/رقم20010)، والبزار في مسنده (68/9/رقم3597)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص345/رقم1068) والطبراني في المعجم الكبير (235/18/رقم588)، والبيهقي في السنن الكبرى (585/9/رقم 19589)، وابن عبد البر في التمهيد (158/23) من طُرق عن مالكِ بنِ مغول به مرفوعاً.

(3) أخرجه الترمذي في جامعه (2057/394/4)، والحميدي في مسنده (83/2/رقم858) مرفوعاً.

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (235/18/رقم587) مرفوعاً.

(5) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (585/9/رقم 19589) مرفوعاً.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه (199/1/ 373)، وأحمد في مسنده (261/4/ رقم 2448)، وابن أبي الدنيا في التوكل (ص: 65/رقم 39)، وابن حبان في صحيحه (339/14/رقم6430)، وابن منده في الإيمان (898/2/رقم 982)، وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم (284/1/رقم 526)، والبيهقي في شعب الإيمان (1122/391/2)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (541/1/رقم 585) من طُرق عن هُشيم به موقوفاً.

(7) أخرجه ابن ماجه في سننه (163/5/رقم 3531)، وابن عبد البر في التمهيد (157/23) مرفوعاً.

(8) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (574/9/رقم 19545)، وابن خُزيمة في صحيحه كما في"إتحاف المهرة" (563/2/رقم 2263)،
ومحمد بن عاصم في جزئه (ص: 123) من طريق روح بن عبادةَ عن شعبة به موقوفاً.
وعلقه الترمذي في الجامع (394/4)، وأبو حاتم في العلل (330/6)، والدارقطني في العلل (110/12)، ووصله أبو القاسم الحرفي في مجموعه (156/1/رقم13) من طريق عثمان بن محمد، عن محمد بن يونس القرشي، عن عثمان بن عمر بن فارس، عن شعبة به مرفوعاً.
قال ابن حجر: (ووصلها- يعني رواية الترمذي المعلقة- ابنا أبي شيبة) فتح الباري (156/10).

قال المزيُّ: **(تابعهما شُعبَةُ - يعني هُشَيمُ ، وأبا جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ - عن حُصَين، ورواه غيرُ وأحد، عن حُصَينِ، عَنِ الشَّعبِيِّ، عَن عِمرَانَ بنِ حُصَيْنٍ -وهو المحفوظ)**[1].

قلت: هذا الحديث قد اختُلفَ فيه على الشَّعبِيِّ اختلافاً كثيراً، ولكثرةِ هذا الاختلاف تنوعت أنظارُ العلماءِ ومسالكهم في الحكمِ عليه:

فحكمَ عليه الدارقطنيُّ بالاضطراب[2]، وقال ابن العربي: **(حديث معلول)**[3].

وأعلَّ مُغلطاي[4]، وابنُ الملقن[5] حديث عمران بالوقفِ، والانقطاعِ بين الشعبي، وعمرانَ.

وأعلهُ البُخاريُّ بالانقطاع[6].

وأما أبو حاتم فيفهم من قوله - بعد أن ذكر مرفوعَ انسٍ، وعمرانَ، وبُريدةَ - (شعبة أحفظهم)[7] انَّه يرجحُ روايةَ بُريدةَ المرفوعة.

وقال ابن حجر: **(المحفوظ رواية حصين مع الاختلاف عليه في رفعه ووقفه وهل هو عن عمران أو بُريدة والتحقيق أنه عنده عن عمران وعن بُريدة جميعاً)**[8].وقدم الشيخُ شعيبُ مرفوعَ حديثِ عمرانَ على موقوفه[9].

---

(1) تحفة الأشراف (77/2).
(2) انظر: العلل (110/12).
(3) عارضة الأحوذي (210/8).ورده المناويُّ، فقال: (قال الهيثمي رجال أحمد ثقات فقول ابن العربي حديث معلول غير مقبول).فيض القدير (426/6).
(4) نقله العيني في «عمدة القاري» (244/21) بقوله: (وفي التلويح: في هذا علتان.(الأولى) انقطاع ما بين عامر الشعبي وعمران، قال البخاري في بعض نسخ كتابه: استفدنا من هذا أن حديث عمران مرسل، وحديث ابن عباس مسند.الثانية: هو مع إرساله موقوف، والوقف علة عند جماعة من العلماء).
قلت: والتلويح هو شرح مغلطاي على صحيح البخاري، وهناك أكثر من موضع في "عمدة القاري" تُبيَّن أن "التلويح" هو شرح مغلطاي على صحيح البخاري.انظر: عمدة القاري (4/4)، (284/10)، (49/11)، (117/19)، (279/23).
(5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (397/27).
(6) انظر: التوضيح لابن الملقن (397/27)، وعمدة القاري (244/21)، فتح الباري (156/10).
(7) العلل لابن أبي حاتم (331/6).
(8) فتح الباري (156/10).
(9) انظر: مسند الإمام أحمد (140/33).

قلت: الذي يظهر لي - واللـه اعلم - أن قولَ الحافظِ ابنِ حجرٍ أشبه بالصوابِ، وذلك لما يلي:

أولا: أن رواة حـديث **حُصَـينٍ، عَـنِ الشَّـعبِيِّ**، عـن بُريـدة، فـيهم هُشَـيمُ بـنُ بَشِـيْرٍ، وشـعبة وهـم واسطيون.

قال العِجْلي - في حصين - : **(كوفي ثقة ثبتٌ في الحديثِ، سكنَ المبـارك بـآخرة، والواسـطيون أروى الناس عنه)**[1].

وخاصةً هُشيم فإنَّه من أثبت النَّاس في حُصين، قال أحمد بن حنبل: **(ليس أحـد أصـح حـديثا عـن حصين من هشيم)**[2].

وقال يحيى بنُ سعيد القطَّان، وعبدُ الرحمنِ بـن مهـدي: **(هُشـيم في حصـين أثبـت مـن سـفيانَ، وشعبةَ)**[3].

وقد صرَّح هُشيم فيه بالتحديثِ عنْ حصينٍ، ومع هذا فقد ذكرَ الإمام أحمد أنَّه لا يكادُ يُدلِّسُ عن حُصينٍ[4].

ثانياً: أن شعبةَ كما رواه عن حُصَينٍ، عَنِ الشَّعبِيِّ، عن بُريدةَ، فإنَّه رواه عن حُصـينٍ، عـنِ الشَّـعبِيِّ ، عن عمرانَ بن حُصين مرفوعاً[5]، وهذا يقوي بأنَّ حصيناً حفِظ الحديثَ من الطريقين، وشعبةُ ممّن روى عن حصينٍ قبل الاختلاطِ.

---

(1) معرفة الثقات (305/1).
(2) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل (323/1).
(3) تهذيب الكمال (281/30).
(4) شرح علل الترمذي (857/2).
(5) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (121/2/رقم1449) من طريق محمد بن بن عبد اللـه بن عبيد عن عثمان بن عمر به.
وأخرجه المحاملي في أماليه (رواية ابن يحيى البيع) (ص: 352/رقم 388) من طريق محمد بن الوليد عن عثمان بن عمر به.
وذكره الدارقطني في العلل (110/12).قال الطبراني: (لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا عثمان).قلت: عثمان بن عمر ثقة.انظر التقريب (ص: 667).

ثالثا: أن الحديثَ رواه أيضا عن حُصينٍ، عَنِ الشَّعبِيِّ، مرفوعاً: عَبَّادُ بنُ العَوَّامِ الوَاسِطِيُّ[1].

رابعاً: على فرض أن الحديثَ مُضطرب، أو أنَّ حديثَ عمرانَ مُعلَّ بالإرسالِ، أو أنَّ حديث بُريدةَ معلَّ بمخالفةِ الأكثرِ، فلا يلحقُ البُخاري ومسلم شيء؛ لأنَّه إنَّما أخرجا الحديثَ لأجلِ روايةِ ابن عبَّاس التي ليس فيها اختلافٌ، وروايةُ حُصينٍ، عَنِ الشَّعبِيِّ جاءت عرضاً [2].

قال ابنُ حجر: **(ووقع لبعضِ الرواةِ عن البُّخاري قال: حديث الشعبي مرسل، والمسند حديث ابن عباس، فأشار بذلك إلى أنَّه أورد حديثَ الشّعبيِّ استطراداً ولم يقصد إلى تصحيحه، ولعلَّ هذا هو السر في حذف الحُميدي له من"الجمع بين الصحيحين"فإنِّه لم يذكره أصلاً.ثم وجدت في نسخة الصغاني"قال أبو عبد الله هو المصنف: إنما أردنا من هذا حديث ابن عباس، والشعبي عن عمران مرسل"وهذا يؤيد ما ذكرته)**[3].

---

(1) أخرجه الرُّوياني في المسند (88/1)، وجميع رواته ثقات إلا يحيى بن إسماعيل الواسطي الراوي عن عباد قال عنه الحافظ (مقبول).تقريب التهذيب (ص: 1049).
قلت: وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد (157/23)، والاستذكار (20/27) من طريق أبي عوانة عن شعبة ، إلا أن فيه"الحسين بن جعفر الزيات"و "العباس بن طالوت" لم أجد لهما ترجمة.

(2) انظر: تعليق محقق علل ابن أبي حاتم (332/6).وحديثُ ابن عباسٍ: هو ما رواه سعيدُ بنُ جُبيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابن عبَّاسٍ قَالَ: قال رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: عُرِضَت عليَّ الأُمَمُ، فَجعلَ النَّبيُّ وَالنَّبِيَّان يمُرُّونَ معهُمُ الرَّهطُ، والنَّبيُّ ليس معهُ أَحدٌ، حتَّى رُفعَ لِي سوادٌ عظيمٌ.....الحديث.

(3) فتح الباري (156/10).

المطلب الثاني: الترجيح بالحفظ والإتقان.

تفاوتُ الرواةِ في الحفظِ والضبطِ أمرٌ معلومٌ، ولاشكَ انَّهُ عند الاختلافِ بينهما يُرجَّح قولَ الحافظِ على من ليس مثلهُ في الحفظِ، وهذا هو المرجحُ الثاني الذي ذكره الحازميَّ في كتابه[1]،

قال الشافعي: (**وأهل الحديث متباينون: فمنهم المعروف بعلم الحديث، بطلبه وسماعه من الأب والعم وذوي الرحم والصديق، وطول مجالسة أهل التنازع فيه، ومن كان هكذا كان مقدما في الحفظ، إن خالفه من يقصر عنه كان أولى أن يقبل حديثه ممن خالفه من أهل التقصير عنه**)[2].

مثاله:

ما رواه سُفيَانُ الثوري، عن عَلقَمَة بنِ مَرْثَدٍ عن رَزِينِ بْنِ سُليمانَ الْأَحْمَرِيِّ، عَنْ ابنِ عُمرَ، قَالَ: **سُئِلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امرأَتهُ ثلَاثًا فَيتزوَّجُهَا الرَّجُلُ، فَيُغلِقُ البَابَ وَيُرخِي السِّترَ، ثُمَّ يُطلِّقُها قَبلَ أَن يَدخُلَ بِها؟ قَالَ: (لَا تَحِلُّ لِلْأَوَّلِ حَتَّى يُجَامِعَهَا الْآخَرُ)** [3].

(1) الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازميِّ (ص: 10).

(2) الرسالة (ص: 382- 383)

(3) أخرجه النسائي في سننه (149/6/رقم3415)، وعبد الرزاق في المصنف (348/6/رقم11135)، وابن أبي شيبة في المصنف (416/11/رقم17215)، وأحمد في المسند (4776/393/8، 4777)(210/9/رقم5278/5277)، والطبري في التفسير (596/4/رقم4903، 4904)، والبيهقي في السنن الكبرى (614/7/رقم15198)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (117/2) من طُرقٍ عن سُفيانَ عن عَلقمة بنِ مَرثد به.
قلت: اختلف أصحابُ سفيانَ في اسمِ شيخ عَلْقمة بن مَرثد فقيل: (سليمان بن رزين)، وقيل: (رزين الأحمري).انظر: التاريخ الكبير للبخاري (13/4)، العلل للدارقطني (180/13)، موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (117/2-119).

وتابعه كل من:

1- غَيلانُ بنُ جَامِعٍ الكُوفِيُّ [1].

2- قَيْسُ بنُ الرَّبِيْعِ الأَسَدِيُّ [2].

ورواه شُعبةُ بنُ الحَجَّاجِ عَن علقَمةَ بْنِ مَرثَدٍ، عَنْ سَالِمِ بنِ رَزينٍ، عَن سَالمِ بنِ عَبدِ اللــه، عَن سَعيدِ بنِ المُسيِّبِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ[3].

فذهب الحافظُ ابنُ عساكر إلى أن روايـة سُـفيانَ الثـوري وهـمٌ، فتعقبـه المـزيُّ فقـال: **(زعـم أبـو القاسم أنَّ هـذه الروايـة وهـمٌ، ولـيس كـذلك، فـإن جماعـة رووه عـن سـفيانَ هكـذا، وهـو أحفـظُ مـن شعبةَ.وتابعهُ غَيلانُ بنُ جَامِعٍ، عن عَلْقمة بن مَرثد)**[4].

قلت: تواردت كلماتُ الأئمةِ على ترجيحِ روايةِ الثُّوريِّ على روايةِ شُعبةَ، وإعلال روايةِ شُعبةَ، مـنهم: الإمام أحمد[5]، وأبو زُرعـةَ [6]، وأبـو حـاتِم[7]، والنَّسـائيُّ[8]، والطـبرانيُّ[9]، والـدارقطنيُّ[10]، والبيهقـيُّ[11]، وابـنُ حجرٍ[12].

---

(1) أخرجه الضياء في المختارة (177/13/رقم282)، وذكره الدارقطني في العلل (180/13).
(2) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (614/7).
(3) أخرجه النسائي في سننه (148/6/رقم3414)، وابن ماجه في سننه (366/3/رقم1933)، وأحمد في المسند (406/9/رقم5571)، والطبري في التفسير (596/4)، والطبراني في المعجم الكبير (271/12/رقم13086)، وأبو طاهرٍ المُخَلِّص في المُخَلِّصيَّاتِ (423/3/رقم2830) والبيهقي في السنن الكبرى (615/7/رقم15199) من طرق شُعبةَ بنِ الحَجَّاجِ عَن علقَمةَ بْنِ مَرثَدٍ به.
(4) تحفة الأشراف (344/5).
(5) انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق (120/2).
(6) انظر: علل الترمذي الكبير (ص: 160)، العلل لابن أبي حاتم (104/4).
(7) انظر: العلل لابن أبي حاتم (103/4).
(8) انظر: السنن (149/6).
(9) انظر: المعجم الكبير (271/12)
(10) العلل للدارقطني (180/13)،
(11) انظر: السنن الكبرى (615/7).
(12) انظر: فتح الباري (467/9).

ومما يدلُ على أنَّ حديثَ سفيانَ أولى بالصوابِ من حديثِ شُعبةَ أمورٌ وهي:

أولاً: ما قاله المزيُّ وهو أنَّ الثوريَّ أحفظُ من شعبةَ، قال البيهقي: **(لا أعلم خلافاً بين أهل العلم بالحديث أن سفيان وشعبة إذا اختلفا فالقول قول سفيان)**[1].

ثانياً: أنَّ غَيلان بنَ جَامِعٍ، وقَيسَ بنَ الرَّبِيعِ تابعا سفيانَ، بينما تفردَّ شُعبةُ بهذا الإسنادِ.

ثالثاً: أن سعيدَ بنَ المسيب أفتى بخلافِ هذا الحديثَ فقد جاء عنه أنَّه قال: **(أمَّا النَّاس فيقولون حتى يجامعها، وأما أنا فإني أقول: إذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد بذلك إحلالا لها، فلا بأس أن يتزوجها الأول)**[2].

فهذا يدل على أن زيادة سعيد بن المسيب في إسنادِ الحديثِ وهم لأنَّه لو رواهُ عن ابنِ عُمرَ لما خالفه[3].

وكذلك لو أنَّ الحديث كان عند سعيد بن المسيب عن ابنِ عُمرّ مرفوعاً ما نسبهُ إلى مقالةِ النّاسِ الذين خالفهم[4].

رابعاً: أنّ إدخالَ سعيد بن المسيب بين سالم وابنِ عُمرَ غريبٌ، ولهذا قال الإمام أحمد: **(سالم، ورجل بينه وبين ابن عمر ؟!كالمنكر لذلك)**[5].

---

(1) مختصر الخلافيات (64/2)، وانظر: تهذيب التهذيب (111/4- 115) ففيه أقوال أهل العلم في تقديم سفيانَ على شعبةَ.

(2) أخرجه سعيد بن منصور في السنن (75/2)، وقال الحافظ ابن حجر: (وهكذا أخرجه بن أبي شيبة).فتح الباري (467/9).

(3) أشار إلى هذه العلة الإمام أحمد، والبخاري.انظر: علل الترمذي الكبير (ص: 160)، موضح أوهام الجمع والتفريق (140/2).

(4) فتح الباري (467/9).

(5) موضح أوهام الجمع والتفريق (140/2).

المطلب الثالث:ترجيح رواية الأحفظِ لحديثِ الشيخِ.

قسَّمَ الأئمةُ تلاميذَ الأئمةِ المشهورين إلى طبقاتٍ، ليتمَ ترجيح روايةِ الأثبت في الشيخ عند الاختلاف، وهذا التفاوت بين التلاميذ إما لقوة الحفظ أو الكتابة، أو طول الملازمة وقِدمِها، أو قرابة الرَّاوي، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة[1].

قال الحازميُّ ممثلاً بأصحاب الزُّهريِّ: **(أصحابُ الزهريِّ مثلاً على خمسِ طبقاتٍ، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها:**

فالطبقة الأولى: جماعة من الرواة العدول، جمعوا بين الحفظ والإتقان وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر وهذه هي الغاية في الصحة.

والطبقة الثانية: جماعة من الرواة العدول، لم يلازموا الزهري إلا مدة يسيرة، فلم يمارسوا حديثه، وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى.

(1) انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح لعادل الزرقي (ص: 70).

والطبقة الثالثة: جماعة من الرواة لازموا الزهري، ملازمة طويلة كرجال الطبقة الأولى، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح، فهم بين القبول والرد.

والطبقة الرابعة: قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في عدم السلامة من غوائل الجرح، غير أنهم لم يلازموا الزهري طويلا، فلم يمارسوا حديثه.

والطبقة الخامسة: نفر من الضعفاء والمجهولين، لا يجوز لمن يخرج الحديث على الأبواب، أن يخرجوا حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود والنسائي، والترمذي فأما عند الشيخين "البخاري ومسلم"، فلا)[1].

المثال الأول:

ما رواه سَالِمُ بنُ عبدِ اللـه بنَ عُمرَ، عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ **صلى اللـه عليه وسلم** قال: **(بينَمَا رَجُلٌ يجُرُّ إزارهُ منَ الخُيلاَءِ، خُسِفَ بهِ، فهُوَ يتَجَلجلُ فِي الأَرضِ إِلَى يَومِ القيامَةِ).**

هكذا روى ابنُ شِهابٍ الزُّهرِيُّ الحديثَ عن سَالِمِ بنِ عبدِ اللـه [2].

وخالفه جَرِيرُ بنُ زَيدٍ الأَزدِيُّ، فرواهُ عن سَالِمٍ عن أَبي هُريرَةَ عن رسولِ اللـه [3]صلى اللـه عليه وسلم.

---

(1) شروط الأئمة الخمسة (ص: 57- 58).بتصرف واختصار.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (177/4/رقم 3485)، والنسائي في سننه (206/8/رقم 5326)، وأبو عوانة في مسنده (245/5/رقم 8571)، وأبو إسحاق الحربي في غريب الحديث (112/1)، وأحمد في مسنده (244/9/رقم 5340)، وابن أبي الدنيا من طريق يونس بن يزيد عن الزهري به.
وأخرجه البخاري في صحيحه(141/7/رقم 5790) من طريق عبدِ الرَّحمنِ بنِ خالدٍ، عَنِ ابن شهابٍ.
وعلقه البخاري في صحيحه (141/7)ووصله الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (55/5) من طريق شعيب عن الزهري موقوفا على ابن عمر.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (141/7/رقم 5790)، وأبو عوانة في مسنده (242/5/رقم 8559)، والنسائي في السنن الكبرى (427/8)، والطبراني في المعجم الأوسط (357/7/رقم 7720)، وأحمد في مسنده (28/15/رقم 9065)، من طُرق عن جريرِ بن حازمٍ عن جريرِ بن زيدٍ به.

قال المزيُّ - معلقاً على روايةِ جرير - **(رواه الزُّهريُّ وغيرُهُ، عن سَالِمِ بنِ عبدِ اللـه، عن أبيه عن النَّبيِّ صلى اللـه عليه وسلم، وهو المحفوظُ)**[1].

سببُ ترجيحِ الحافظِ المزيِّ لحديث الزُّهريِّ على حديث جَرِيرِ بنِ زَيدٍ؛ أنَّ الزُّهريَّ مُتقنٌ وعارفٌ بحديثِ سالمٍ، وهو أحفظُ وأعرفُ لحديثِ سالمٍ من جَرِيرٍ[2].

قلت: هذا الإعلالُ من الحافظِ المزيِّ لحديثِ جَرِيرِ بنِ زَيدٍ، فيه نظر، وذلك لما يلي:

أولا: أنَّ البخاريَّ صحّحَ الطريقين حيثُ أخرجهما في صحيحه، وتصحيحُ البخاريِّ مقدمٌ على تعليلِ غيره [3].

ثانيا: إنَّ ممَّا يقوي تصحيحَ البخاريِّ للطريقين أنَّه وردَ في حديثِ جَرِيرِ بنِ زَيدٍ قصةً؛ حيث قال جرير: **كُنتُ معَ سالِمِ بنِ عَبدِ اللـه بنِ عُمرَ عَلَى بابِ دارِهِ، فقالَ: سَمعتُ أَبَا هُريرةَ، سمعَ النَّبِيَّصلى اللـه عليه وسلم .....الحديث.والخبرُ إذا كانت تنسب إليه قصة دل على انه حفظه**[4].

قال الحافظ ابن حجر: (**أن البخاري رجَحَ عندهُ عند سالم على الوجهين: عن أبيه، وعن أبي هريرةَ.فالقرينةُ المرجحةُ لروايته عن أبيه، أن الزهري أحفظ واعرف لحديث سالم من جرير بن زيد، والقرينة المرجحة لرواية جرير بن زيد القصة التي وقعت في روايته وخلت عنها رواية الزهري)**[5].

المثال الثاني:

ما رواه سعيدُ المقبُريُّ، عَن شرِيكِ بنِ عَبدِ اللـه بن أَبي نمرٍ، أَنَّهُ سمِعَ أَنسَ بن مالكٍ، يقولُ: بينمَا نَحنُ جُلوسٌ مع النَّبِيِّ **صلى اللـه عليه وسلم** في المسجدِ، دخلَ رجلٌ على جملٍ، فأَناخهُ فِي المسجدِ ثُمَّ عقلهُ، ثُمَّ قال لهُم: أَيُّكم مُحمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صلى اللـه عليه وسلم مُتَّكِئٌ بينَ ظهرانيهمْ، فقُلنَا: هذا الرَّجلُ الأَبيضُ المُتَّكِئُ. فقالَ لهُ الرَّجُلُ: يا ابنَ عبدِ المُطَّلِبِ فقالَ لهُ النَّبِيُّ **صلى اللـه عليه وسلم: (قَد أَجبتُكَ).** فقالَ الرَّجلُ للنَّبِيِّ **صلى اللـه عليه وسلم**: إِنِّي سائِلُكَ فَمُشدِّدٌ عليكَ فِي المسأَلَةِ، فلاَ تَجد عليَّ في نفسكَ؟ فقالَ: (سَل عمَّا بدا لَكَ) فقالَ:

---

(1) تحفة الأشراف (456/9- 457).
(2) النكت الظراف (456/9).وانظر: فتح الباري (261/10).
(3) انظر: فتح الباري"المقدمة" (1/ص: 347).
(4) النكت الظراف (456/9).
(5) النكت الظراف (456/9).

أَسأَلُكَ بربِّكَ وربِّ من قبلكَ، اللـه أَرسلكَ إِلى النَّاس كُلِّهم؟ فقالَ: **(اللـهمَّ نعمْ)**.قالَ: أَنشُدُكَ بِاللـه، اللـه أَمركَ أَن نُصلِّيَ الصَّلواتِ الخمسَ فِي اليوم واللَّيلة؟ قال: «**اللـهمَّ نعمْ**».قالَ: أَنشُدُك باللـه، اللـه أَمـركَ أَن نصُومَ هذَا الشَّهر من السَّنةِ؟ قالَ: **(اللـهمَّ نعمْ)**.قالَ: أَنشُدُكَ بِاللـه، اللـه أَمركَ أَن تأخُذ هذهِ الصَّدقةَ مِن أَغنيائنَا فتقسمها على فُقرائنَا؟فقالَ النَّبيُّ **صلى اللـه عليه وسلم: (اللـهمَّ نَعَـمْ)**.فقـالَ الرَّجُـلُ: آمنـتُ بِمـا جِئتَ به، وأَنا رسُولُ من ورائِي مِن قَومي، وأَنا ضِمامُ بنُ ثَعلبةَ أَخُو بنِي سعدِ بنِ بكرٍ.

هكذا روى الليثُ بنُ سعد هذا الحديثَ عن سعيدٍ المقبُريِّ[1].

وخالفه عُبَيدِ اللـه بنِ عُمَرَ، فرواه عن سعيدٍ المقبُريِّ عن أبي هريرةَ[2].

وتابعه الضَّحَّاكِ بنِ عُثمانَ[3].

قال المزيُّ: **(المحفوظ حديث سعيد المقبُريِّ، عَن شرِيكِ بن أَبي نمرٍ، عن أَنسَ)[4].**

قال الحافظُ - بعد أن ذكرَ الخلافِ - : **(ولم يقدح هذا الاختلاف فيه عند البخاري لأن الليث أثبتهم في سعيد المقبُريِّ مع احتمالِ أن يكون لسعيد فيه شيخان لكن تترجح رواية الليث بأن المقبُريِّ عن أبي هريرةَ جادة مألوفة فلا يعدل عنها إلى غيرها إلا من كان ضابطا متثبتا)[5].**

ولم ينفرد المزيُّ بترجيح حديث الليث، بل سبقه إليه أبو حاتم[6]، والدارقطنيُّ[7].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (23/1/رقم63)، وأبو داود في سننه (23/1/رقم 486)، والنسائي في سننه (122/4/رقم 2092)، وابن ماجه في سننه (518/2/رقم 1402)، والشافعي في مسنده"ترتيب سنجر" (131/2/رقم 674)، وأحمد في مسنده (138/20/رقم 12719)، وابن زنجويه في الأموال (520/2/رقم 831)، والبزار في مسنده"البحر الزخَّار"(327/12/رقم 6192)، وابن خزيمة في صحيحه (63/4/رقم 2358)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (189/15/رقم 5938)، وابن حبان في صحيحه (367/1/رقم 154)، واللالكائي شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (221/2/رقم 327)، وأبو نُعيم في معرفةِ الصحابةِ (1543/3/رقم 3910)، والبيهقي في السنن الكبرى (13/7/رقم 13137) من طُرق عن الليثِ بنِ سعدٍ عن سعيدِ المقبُريِّ به.

(2) أخرجه النسائي في سننه (124/4/رقم2094)، والبغويُّ في معجمِ الصحابةِ (401/3/رقم1336)، وأبو داود الطيالسيُّ في مسنده (90/4/رقم2449).

(3) ذكره ابن أبي حاتم في العلل (408/2)، وابن منده في الإيمان (272/1).

(4) تحفة الأشراف (480/9).

(5) فتح الباري (150/1).

(6) علل ابن أبي حاتم (409/2).

(7) العلل (150/8).

المبحث الثاني

قرائنُ التعليلِ عند الإمام المزي

المطلب الأول: التعليلُ بالتفردِ.

من القرائنِ التي يستعملُها الأئمةُ في تعليلِ الأحاديثِ هو التفرد - سوء كان هذا التفرد مع المخالفة أو مع عدمها - قال الإمام مسلم: **(والجهة الأخرى أن يروي نفر من حفاظ الناس حدثنا عن مثل الزهري أو غيره من الأئمة بإسنادٍ وأحد ومتنٍ وأحد مجتمعون على روايته في**

الإسناد والمتن لا يختلفون فيه في معنى فيرويه آخر سواهم عمن حدث عنه النفر الذين وصفناهم بعينه فيخالفهم في الإسناد أو يقلب المتن فيجعله بخلاف ما حكى من وصفنا من الحفاظ فيعلم حينئذ أن الصحيح من الروايتين ما حدث الجماعة من الحفاظ دون الواحد المنفرد)[1].

وقال ابنُ رجب: (**إن انفراد الواحد من بين الجماعة بشيء لا يمكن في مثله أن ينفرد بعلمه عنهم، يتوقف في قوله، حتى يتابعه عليه غيره.وهذا أصل جهابذة الحفاظ: أن القول قول الجماعة دون المنفرد عنهم بزيادة ونحوها)**[2].

والتفردُ إمَّا أن يكون تفرد ثقة أو غيره، وقد استعمل الحافظ المزيُّ هذه القرينةَ في مواطن من كتابهِ[3].

وسأذكر مثالين لأحاديث أعلَّها المزيُّ بالتفردِ، مقتصراً على الأحاديثِ التي أعلَّها المزيُّ مع أنَّ المتفردَ بها ثقةٌ؛ وذلك لأنَّ الأصلَ في تفرد الثقات القبول إلا ما أُستنكر.

قال الحافظُ ابنُ رجب: (**وربما يستنكرون - يعني الحفاظ المتقدمين - بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه)**[4].

المثال الأول:

ما رواه عبدُ الله بنُ وَقدان السَّعدِيِّ، قال: وفدتُ إِلَى رَسُولِ الله **صلى الله عليه وسلم** فِي وَفدٍ كُلُّنَا يطلبُ حاجةً فكنتُ آخرهم دُخولًا على رَسُولِ الله صلى **الله عليه وسلم** قلتُ: يَا رَسولَ الله، إِنِّي تركتُ مَنْ خلفي وهمْ يزعمونَ أَنَّ الهِجرةَ قد انقطعتْ، قال(**: لن تنقطعَ الهِجرةُ ما قُوتِلَ الكُفَّارُ).**

(1) التمييز (ص: 170).
(2) فتح الباري (423/9- 424).
(3) انظر تحفة الأشراف: (98/3)، (372/10)، (414/12)، (462/12).
(4) شرح علل الترمذي (582/2).

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن عبدِ الـلـه بن وَقدان **السَّعدِيِّ، منهم:**

1- عائِذُ الـلـه بن عبدِ الـلـه أبو إدريسَ الخَولاَنِيُّ [1].

2- مالكُ بن يَخَامِرَ السَّكْسَكِي الحِمْصيُّ [2].

وتابعهم عَبدُ الـلـه بن مُحَيريز - من رواية عطاءِ الخُراسانيِّ عنه - [3].

---

(1) أخرجه النسائي في الصغرى (146/7/رقم 4172) وفي الكبرى (65/8/رقم 8645)، والبخاري في التاريخ الكبير(28/5)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (118/2/رقم 825)، والبغوي في معجم الصحابة (546/3/رقم 1541)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (43/7/رقم 2632)، وابن قانع في معجم الصحابة (75/2)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1672/3/رقم 4185)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (301/31- 302) من طرق عن الوليد بن مسلم، عن عبد الـلـه بن العلاء، عن بسر بن عبيد الـلـه، عن أبي إدريس الخولاني ، عن عبد الـلـه بن السعدي.
وأخرجه النسائي في الصغرى (147/7/رقم4173) وفي الكبرى (179/7/رقم7748)، (66/8/رقم8656)، والبخاري في التاريخ الكبير(28/5)، وابن أبي عاصم (118/2/رقم821)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (43/7/رقم2631)، والطبراني في المعجم الأوسط (28/1/رقم68)، وفي مسند الشاميين (446/1/رقم787)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1672/3/رقم4186)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (302/31- 303) من طرق عن عبد الـلـه بن العلاء، عن بسر بن عبيد الـلـه، عن أبي إدريس الخولاني، عن حسَّان بن عبد الـلـه الضَّمري، عن عبد الـلـه بن السعدي.

(2) أخرجه أحمد في مسنده (206/3/رقم 1671)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (يراجع)، وابن أبي عاصم (120/2/رقم824)، والطبراني في مسند الشاميين (435/2/رقم1649)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1943/4/رقم4895)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (306/31) من طريق ضَمضم بن زُرعة، عن شُريح ابن عُبيد، عن مالك بن يخامر به.

(3) أخرجه أحمد في مسنده (10/37/رقم 22324)، والبخاري في التاريخ الكبير(27/5)، والحارث في مسنده" بُغية الباحث عن زوائد مُسند الحارث" (695/2/رقم680)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (119/2/رقم 822، 823)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده"إتحاف الخيرة"(74/5/رقم 4258)، والبغوي في معجم الصحابة (545/3/رقم 1540)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (43/7/رقم 2633)، وابن قانع في معجم الصحابة (75/2)، والطبراني في مسند الشاميين (342/3/رقم 2435)، والحاكم في المستدرك"إتحاف الخيرة"(74/5/رقم4258)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (1672/3/رقم4183، 4184)، وفي حلية الأولياء (206/5)، والبيهقي في السنن الكبرى (30/9/رقم 17779)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (57/2)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (305/31) من طرق عن عطاء الخراساني، عن عبد الـلـه بن مُحَيريز به .

وهكذا رواه الوليدُ بن مُسلم، عن عبد اللـه بن العلَاءِ بن زَبرٍ، عن بُسْر بن عُبَيد اللـه، عن عَبدِ اللـه بن مُحَيريز[1].

ورواه أبو المُغيرةِ عبدُ القُدُّوسِ بن الحجَّاج الحِمْصي، عن الوَلِيد بن سُلَيمَانَ بن أَبِي السَّائِبِ، عن بُسْر بن عُبَيد اللـه، عن عَبدِ اللـه بن مُحَيريز، عن عبدِ اللـه بن وَقْدَان السَّعدِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن حَبِيب المِصرِي[2].

وتابعه نُعَيمُ بن حَمَّاد الخُزَاعِي، عن الوليدُ بنُ مُسلم، عن الوَلِيدُ بنُ سُليمان بن أَبِي السَّائِبِ[3].

قال أبو الحسن ابن **جَوْصَا: (سمعت مُحمَّد بن عوف يقول: لم يقل في هذا الحديث أحد عن مُحمَّد بن حبيب غير أبي المغيرة، ولم يصنع شيئا، شُبِّه عليه، وسمعت أبا زرعة ومحموداً، ينكران ذكر"مُحمَّد بن حبيب" في هذا الحديث، وقال محمود: لعله اسم رجل سمع في كتاب أبي المغيرة فشُبِّه عليه)[4].**

فتعقبهما الحافظُ المزيُّ فقال: **(هكذا قالا - ونسبة الوهم في ذلك إلى أبي المغيرة لا يستقيم مع متابعة نُعيم بنُ حمَّاد له كما تقدم، وإنَّما نسبة ذلك إلى الوَلِيدِ بن سُلَيمَان بن أَبِي السَّائِبِ أولى)[5].**

قلت: ومما يؤيدُ ما ذهب إليه الحافظُ المزيُّ؛ أنَّ البزَّار روى الحديثَ من طريقِ أَبي المُغيرةَ، عن الوَلِيد بن سُليمانَ، عن بُسر بن عُبَيد اللـه، عن أَبي إدريسَ الخَولاَنِي، عن عبدِ اللـه بن وَقدَان السَّعدِيِّ، عن مُحَمَّدِ بن حَبِيب المِصرِي[6].

---

(1) علقه البخاري في التاريخ الكبير (28/5)، ووصله ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (118/2/رقم820)، وابن حبان في صحيحه (207/11/رقم4866)وابن عساكر في تاريخ دمشق (300/31، 301) من طُرق عن الوليدِ بن مسلمٍ به.

(2) علقه البخاري في التاريخ الكبير (28/5)، ووصله النسائي في الكبرى (67/8/رقم 8657)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (114/3/رقم 1436)، والبغوي في معجم الصحابة(518/4)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(185/1/رقم 678)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (304/31)، من طرق عن أبي المغيرة، عن الوليد بن سليمان به.

(3) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (304/31)، وذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة (185/1).

(4) تاريخ ابن عساكر (304/31)، تحفة الأشراف (403/6).وابن جَوصَا: هو أَبُو الحسَنِ أحمد بنُ عُمير بنِ يُوسفَ بنِ مُوسى بن جَوصَا، مَولَى بنِيَّ هاشمٍ، الدِّمشقيُّ، الإمامُ، الحافظُ الأَوحَدُ، مُحدِّثُ الشَّامِ.توفي سنة: (320هـ).انظر: سير أعلام النبلاء (15/15).

(5) تحفة الأشراف (403/6).

(6) المسند" كشف الأستار"(304/2/رقم 1748).وانظر عمدة القاري (81/14).

فذكر في هذا الإسناد"**أَبا إِدريسَ الخَولاَنِي**"بدل"**عَبدِ الـلـه بن مُحَيريز**" فهذا الاخـتلاف في الإسـناد - وكلاهما من طريق الوَلِيد بن سُلَيمَان - يدل على أن الوَلِيد بن سُلَيمَان لم يحفظـه كـما ينبغـي؛ وأنّ تعليـق الوهم به لتفرده أولى من تعليقه بأَبي المُغيرةِ.والـلـه اعلم.

وهذا الذي ذهب إليه المزيُّ سبقه إليه البغويُّ فقال: **(ولا أعلم أحداً ذكرَ في إسنادِ هـذا الحـديثَ محمَّد بن الحبيب غير الوَلِيد بن سُليمان بن أَبِي السَّائِبِ)**[1]، وكذلك الحافظ ابن عساكر[2].

المثال الثاني:

ما رواه سُفيانُ الثَّوريُّ، عن عَلقمةَ بنِ مَرثَدٍ، عن أَبِي عَبدِ الرَّحمنِ السُّلَمِيِّ، عن عُـثمانَ، عـن النَّبِـي **صلى الـلـه عليه وسلم** أنه قال: **(خيرُكُم من تعلَّمَ القُرآن وعلَّمهُ).**

هكذا روى عَامَّةُ أصحاب سُفيانَ هذا الحديث عنه[3]، منهم:

1- أبو نُعيمٍ الفضلُ بنُ دُكينٍ الكُوفِيُّ[4]. 2- بِشرُ بنُ السَّريِّ الأَفوهُ البصرِيُّ[5].

3- وكيعُ بنُ الجرَّاحِ الرُّؤَاسيُّ الكُوفِيُّ[6]. 4- عبدُ الرَّحمنِ بنُ مهدِيٍّ البصرِيُّ[7].

5- عبدُ الـلـه بنُ المُبارِكِ المَروزِيُّ[8]. 6- مُؤَمَّلُ بنُ إِسماعيلَ العدويُّ[9].

---

(1) معجم الصحابة (518/4).ووقع في المطبوع من المعجم:محمد بن الوليد بدل محمد بن الحبيب وهوخطأ.
(2) تاريخ دمشق (303/31).
(3) حلية الأولياء (193/4).
(4) أخرجه البخاري في صحيحه (192/6/رقم5028)، وأبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3771)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (113/13/ رقم5122)، والبيهقي في السنن الصغير (333/1/رقم941)، وفي شعب الإيمان (330/3/رقم1783)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (295/47) من طرق عن أبي نعيم عن سفيان به.
(5) أخرجه الترمذي في جامعه (2908/174/5).وقال: هذا حديث حسن صحيح.
(6) رواه في الزهد (ص: 839/رقم521)، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في سننه (205/1/رقم212)، وأحمد في المسند (466/1/رقم405)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (163/34) من طرق عن وكيع عن سفيان به.
(7) أخرجه أبو عبيد في فضائل القران (ص: 44)، وأحمد في مسنده (466/1/ رقم405).
(8) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (267/7/رقم7984).
(9) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (114/13/رقم5123).

7- عبدُ الـلـه بنُ وهبٍ المِصريُّ [1]. 8- مُحمَّدُ بنُ يُوسفَ الفريابيُّ [2].

9- عبدُ الرَّزَّاق بنُ هَمَامٍ الصَّنعانِيُّ [3]. 10- سُفيانُ بنُ عُيينةَ الهلاليُّ الكُوفِيُّ [4].

11- مُحمَّدُ بنُ كثيرٍ العبدِيُّ البصرِيُّ [5]. 12- أبو حُذيفةَ مُوسى بنُ مسعُودٍ [6].

13- قبيصَةُ بنُ عُقبةَ السُّوَائِيُّ الكُوفِيُّ [7]. 14- عُبيدُ الـلـه بنُ مُوسى باذامَ الكُوفِيُّ [8].

15- عبد الحميدِ أبو يحيَى الحِمَّانِيُّ [9]. 16- مُوسى بنُ أعين الجزريُّ الحرَّانيُّ [10].

17- يحيَى بنُ اليمانِ العجلِيُّ الكُوفِيُّ [11].

ورواه شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ، عن علقمةَ بن مرثدٍ، عن سعد بن عُبيدةَ، عن أَبِي عبدِ الرَّحمنِ السُّـلمِيِّ، عن عُثمانَ بن عَفَّانَ.رواه عنه بهذا الإسناد عَامَّة أصحابه من غير خلافٍ عليه في ذلك[12]، منهم:

1- حجَّاجُ بنُ مِنْهَالٍ البصرِيُّ [13]. 2- حفصُ بنُ عُمرَ الحوْضيُّ [14].

---

(1) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (113/13/رقم5121).
(2) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (113/13/رقم5124)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (295/47).
(3) رواه في المصنف (367/3/رقم5995)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (330/3/رقم1783).
(4) أخرجه أحمد في مسنده (466/1/رقم405).
(5) أخرجه ابن الضُّرَيْس في فضائل القران (ص: 77/رقم135).
(6) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3771).
(7) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3771).
(8) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (295/47).
(9) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (295/47).
(10) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (162/34).
(11) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (163/34).
(12) تحفة الأشراف (258/7)، تفسير ابن كثير (96/1).
(13) أخرجه البخاري في صحيحه (192/6/رقم5027)، وأبو عبيد في فضائل القران (ص: 43)، أحمد في المسند (471/1/رقم 412)، والدارمي في سننه"المسند"(2102/4/رقم 3381)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (590/2)، وأبو عوانة في مسنده (445/2/رقم3765)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (193/4)، والبيهقي في السنن الكبرى (28/2/رقم 2272) من طرق عن حجَّاج عن شعبةَ به.
(14) أخرجه أبو داود في سننه (99/2/رقم1425)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (590/2)، وابن الضُّرَيْس في فضائل القران (ص: 77/رقم133)، وأبو عوانة في مسنده (445/2/رقم3765)، والبيهقي في السنن الكبرى (28/2/رقم 2272) من طرق عن حفص عن شعبة به.

3- أبو داوُدَ سُليمانُ بنُ داوُدَ الطَّيالِسِيُّ[1]. 4- غُنْدَرٌ مُحَمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ الهُذَلِيُّ[2].

5- بَهْزُ بنُ أَسدٍ البصريُّ[3]. 6- خالدُ بنُ الحارثِ الهُجَيميُّ[4].

7- أبو الوليدِ هشامُ بنُ عبدِ الملكِ الطَّيالسيُّ[5]. 8- آدمُ بنُ أَبِي إِياسٍ الخُراسانِيُّ[6].

9- عبدُ اللـه بنُ رجاءَ الغُدانيُّ[7]. 10- مُسلِمُ بنُ إِبراهيمَ الأَزديُّ[8].

11- شَبَابَةُ بنُ سَوَّارٍ الفَزَارِيُّ[9]. 12- عليُّ بن الجعدِ البغداديُّ[10].

13- سُليمانُ بنُ حربِ البصريُّ[11]. 14- عَمرُو بنُ مَرزوقٍ الباهليُّ البصريُّ[12].

---

(1) أخرجه أَبُو داوُد الطَّيالسيُّ في مسنده (73/1/رقم 73) ومن طريقه أخرجه الترمذي في السنن (173/5/رقم2907).
(2) أخرجه أحمد في مسنده (471/1/ رقم 412).
(3) أخرجه أحمد في مسنده (471/1/ رقم 412).
(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (266/7/رقم7982).
(5) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (590/2)، وابن الضُّرَيْس في فضائل القران (ص: 76/رقم132)، وأبو عوانة في مسنده (445/2/رقم 3766)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (112/13/رقم5117)، والبيهقي في السنن الكبرى (28/2/رقم 2272) من طرق عن أبي الوليدِ الطَّيالسيِّ عن شعبة به.
(6) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (590/2)، وابن قانع في معجم الصحابة (255/2).
(7) أخرجه ابن حبان في صحيحه (324/1/رقم118).
(8) أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (590/2)، وأبو عوانة في مسنده (445/2/رقم3766)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق يعقوب بن سفيان (28/2/رقم 2272).
(9) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى(292/8)، وابن أبي شيبة في المصنف (502/10/رقم30694)، والبيهقي في شعب الإيمان (331/3/رقم1785)، من طرق عن شَبابة عن شعبة به.
(10) رواه في المسند (385/1/رقم489)، ومن طريقه أخرجه الآجُرِّيُّ في أخلاق أهل القرآن (ص: 6/رقم15)، والبغوي في شرح السنة (427/4/رقم 1172).
(11) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (193/4)، والبيهقي في شعب الإيمان (501/3/رقم207).
(12) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (501/3/رقم207).

15- عبدُ الـلـه بنُ يزيدَ المُقرئُ [1]. 16- أبو عَامِرٍ عَبدُ المَلِكِ بنُ عَمْرٍو [2].

17- أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مخلدٍ [3]. 18- بِشرُ بن عُمر الزَّهرانيُّ البصريُّ [4].

19- وهبُ بن جرِيرِ البصريُّ [5]. 20- عبد الرَّحمن بن زِياد الرَّصاصِيّ [6].

21- مُعاذُ بنُ مُعاذِ التَّميميُّ البَصريُّ [7]. 22- يعلَى بن عبّاد الكِلابيّ [8].

23- داود بن المُحَبَّر البصرِيُّ [9]. 24- يحيَى بنُ آدمَ الأُمويُّ الكُوفِيُّ [10].

25- عفَّانُ بنُ مُسلمٍ البصريُّ [11]. 26- أبو عتّاب سهل بن حمّاد [12].

27- يعقوبُ بنُ إِسحاقَ الحَضرمِيُّ [13]. 28- أبو النَّضرِ هَاشِمُ بنُ القَاسِمِ [14].

---

(1) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (112/13/رقم5119).
(2) أخرجه الفريأبي في فضائل القران (ص: 121/رقم 12)، الطحاوي في شرح مشكل الآثار (112/13/رقم5117).
(3) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (112/13/رقم5118).
(4) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم 3767)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (112/13/رقم5118).
(5) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3768)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (111/13/رقم5116).
(6) أخرجه سعيد بن منصور"التفسير"(104/1/رقم 21)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (112/13/رقم5120).
(7) أخرجه الفريأبي في فضائل القران (ص: 120/رقم 11).
(8) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (193/4).
(9) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (193/4).
(10) أخرجه البيهقي في السنن الصغير (335/1/رقم 942).
(11) أخرجه أبو عوانة في مسنده (445/2/رقم3766).
(12) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3767).
(13) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3769).
(14) أخرجه أبو عوانة في مسنده (446/2/رقم3770).

29- عَمْرُو بنُ عَاصِمٍ الكِلاَبِيُّ البصرِيُّ [1].

ورواه يحيى بنُ سعيد القطَّان، عن سفيانَ وشعبةَ، عن عَلقَمة بنِ مَرثَد، عن سَعد بن عُبيدةَ، عن أبي عبدِ الرحمن السُّلَمي، عن عثمانَ.رواه عنه بهذا الإسناد:

1- بُندَارٌ مُحَمَّدُ بنُ بشَّارِ البصريُّ [2]. 2- أحمد بنُ حنبلٍ الشَّيبانيُّ [3].

3- أبو قُدامةَ عُبيدُ اللـه بنُ سعيدٍ [4]. 4- أبو سعيدٍ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحمَّدِ [5].

5- مُحمَّدُ بنُ المُثنَّى البصريُّ [6]. 6- عمرُو بنُ عليٍّ الفلاَّسُ البصرِيُّ [7].

7- مُسدَّدُ بنُ مُسرهدِ البصريُّ [8]. أبو خَيثمةَ زُهَيرُ بنُ حربِ النَّسائِيُّ [9].

قال المزيُّ - بعد ذكره لرواية يحيى بن سعيد - : **(ولم يتابعهُ أحد على هذا القول فيما نعلم،ولعله حمل أحد الحديثين على الآخر - واللـه أعلم، والمحفوظ رواية الجماعة، عن سفيان)** [10].

---

(1) أخرجه أبو عوانة في مسنده (445/2/رقم3766).
(2) أخرجه الترمذي في السنن(174/5)، وابن ماجه في السنن(204/1/رقم211).
(3) أخرجه أحمد في المسند (530/1/رقم500).
(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (266/7/رقم7983)، والمروزي في قيام الليل" مختصر قيام الليل"(ص: 173)
(5) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (964/3/رقم 2048)، وأخرجه من طريقه القضاعي في مسند الشهاب (226/2/رقم1240) والبيهقي في شعب الإيمان (500/3/رقم 2016).
(6) أخرجه البزار في مسنده"البحر الزخار"(52/2/رقم 396)، والفريأبي في فضائل القران (ص: 122/رقم 13).
(7) أخرجه البزار في مسنده"البحر الزخار"(52/2/رقم 396)، والفريأبي في فضائل القران (ص: 122/ رقم 13)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (114/13).
(8) أخرجه ابن الضُّرَيْس في فضائل القران (ص: 78/رقم140).
(9) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (494/5/رقم2350).
(10) تحفة الأشراف (258/7).

قلت: أي أنّ يحيى بن سعيد القطَّان تفرد عن بقية أصحاب سفيان، فجمع بين رواية شيخيه - شعبة، وسفيان - فحمل حديث شعبة على حديث الثوري، فأدخلَ سَعدَ بن عُبيدة بين عَلقَمة وأبي عبد الرحمن السُّلَمي، والمحفوظ حديثهم.

وهذا الذي قاله المزي تواردت أقوال الأئمة عليه، فممن أعلهُ: علي بن المدينيَّ حيث حكم على يحيى القطان فيه بالوهم[1].

وقال بُندار: (**وأصحاب سفيان لا يذكرون فيه عن سفيان عن سعد بن عبيدة، وهو أصح**)[2].

وممن أشار إلى أن يحيى حملَ حديثَ شعبةَ على حديثِ الثوريِ: ابنُ عدي[3]، والدارقطنيُّ[4]، والبيهقيُّ[5].

وكذلك الحافظُ ابنُ حجرٍ حيث وهّمَ يحيى القطَّان، فقال: زاد يحيى بين عَلقَمة وأبي عبد الرحمن: سعدَ بن عبيدة، ووهمَ في ذلك على سفيان[6]، والصواب عن الثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة بإثباته[7].

المثال الثالث:

ما رواه شُعبَةُ، عن أَبِي التَّيَّاحِ، قَالَ: سَمِعتُ أَنسَ بنَ مالِكٍ **رضي الله عنه** يقول: (**إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَيُخالِطُنَا، حتَّى يقُولَ لِأَخٍ لِي صغِيرٍ: "يا أَبَا عُميرٍ، ما فعلَ النُّغَيرُ")**.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن شعبةَ، منهم:

1- آدَمُ بنُ أَبِي إِيَاسٍ الخُرَاسانِيُّ العَسقلَانِيُّ[8]. 2- عَبدُ الله بنُ إِدرِيسَ الكُوفِيُّ[9].

---

(1) فتح الباري (75/9).

(2) سنن الترمذي (174/5).وبُندار: هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر.قال الذهبي: (الإمام، الحافظ، راوية الإسلام، أبو بكر العبدي، البصري بنُدار، لقِّب بذلك، لأنه كان بنُدار الحديث في عصره ببلده، والبُندار: الحافظ).انظر: سير أعلام النبلاء (144/12)، تقريب التهذيب (ص: 828).

(3) الكامل في الضعفاء (452/4).

(4) فتح الباري (75/9).

(5) شعب الإيمان (500/3).

(6) إطراف المُسند المعتلي (308/4).

(7) فتح الباري (75/9).

(8) أخرجه البخاري في صحيحه (30/8/رقم6129)، وفي الأدب المفرد (ص: 77/رقم 269)، والبيهقي في السنن الكبرى (332/5/رقم9991)، والبَغوي في شرح السنة من طريق البخاري (346/12/رقم 3377).

(9) أخرجه الترمذي في الجامع (357/4/رقم1989).

3- غُندَرٌ مُحمَّدُ بنُ جَعفَرٍ الهُذلِيُّ البصرِيُّ [1]. 4- وكِيعُ بنُ الجرَّاحِ الرُّؤَّاسِيُّ [2].

5- يزِيدُ بنُ زُرَيعٍ البصريُّ [3]. 6- أبو الولِيدِ الطَّيالسيُّ [4].

7- أبو دَاوُدَ الطَّيَالِسِي[5]. 8- عَبد الرَّحمَن بن زِياد الرَّصاصِيُّ [6].

9- أبو النَّضرِ هاشِمُ بنُ القاسِمِ [7]. 10- بشرُ بنُ عُمرَ الزَّهرانِيُّ [8].

11- وهبُ بنُ جرِيرِ البصرِيُّ [9]. 12- بَهزُ بنُ أَسدٍ البصرِيُّ [10].

13- عِيسَى بنُ يُونُسَ الكُوفِيُّ [11]. 14- عاصِمُ بنُ عليٍّ الواسِطِيُّ [12].

15- سُلَيمَانُ بنُ حَربِ البصرِيُّ [13].

---

(1) أخرجه أحمد في مسنده (160/20/رقم12753)، والطوسي في "مختصر الأحكام" (471/6/رقم1578).

(2) أخرجه الترمذي في الجامع (154/2/رقم333)، وابن ماجه في سننه (289/5/رقم 3720)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 287/رقم335)والسنن الكبرى (133/9/رقم10094)، وأحمد في المسند (233/19/رقم12199)، وابن حبان في صحيحه (82/6/رقم 2308)، وابن الجعد في مسنده (621/1/رقم1454).

(3) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 286/رقم334)، وفي السنن الكبرى(132/9/رقم10093).

(4) أخرجه ابن حبان في صحيحه (251/6/رقم2506)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (ص: 361/رقم409)، وابن السعد في الطبقات(330/5).

(5) أخرجه في المسند (561/3/رقم2202).

(6) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (194/4/رقم 6328).

(7) أخرجه أبو عوانة في مسنده (407/1/رقم1501).

(8) أخرجه أبو عوانة في مسنده (407/1/رقم1501).

(9) أخرجه أبو عوانة في مسنده(407/1/رقم1501).

(10) أخرجه ابن الجعد في مسنده (622/1/رقم1455).

(11) أخرجه أبو بكر الشافعي في"الغِيلانيّات" (603/1/رقم794).

(12) أخرجه أبو بكر الشافعي في"الغِيلانيّات" (602/1/رقم789).

(13) أخرجه أبو بكر الدّينوري في المجالسة وجواهر العلم (410/6/رقم2836).

ورواه سَعيدُ بنُ عَامرٍ البصرِيُّ، عن شُعبَةَ، عن قتادةَ، عن انسٍ[1].

ورواه الحسنُ بن خُمير، عن الجَرَّاحِ بنِ مَلِيْحٍ، عن شُعبَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ قَيسٍ الأَسَدِيِّ، عن حُميدٍ، عن انسٍ[2].

قال المزيُّ: **(رواه سَعيدُ بنُ عَامرٍ، عن شُعبَةَ، عن قتادة، عن أنس، ورواه غيرُ وأحد عن شُعبَةَ، عن أبي التيَّاح عن أنس، وهو المحفوظ)**[3].

وقال أيضاً: **(رواه الحسن بن خُمير، عن الجرَّاح بن مليح البَهرانيِّ، عن شُعبةَ، عن محمدِ بنِ قيسٍ الأسدي، عن حُميدٍ عن أنس، ورواه غيرُ وأحد عن شُعبةَ عن أبي التيَّاح عن أنسٍ، وهو المحفوظ)**[4].

قلت: كذلك حكم الدارقطنيُّ على روايةِ سعيد بالوهمِ، وصوّبَ روايةَ الجماعةِ [5].

وقال العراقيُّ: **(وهو - يعني حديث الجماعة - المحفوظ)**[6].

وقال ابنُ حجر: **(والمشهور الأول - يعني رواية الجماعة)**[7].

إلا أنّ الحافظين العراقيَّ وابنَ حجرٍ لم يمنعا أن يكونَ لشعبةَ فيه ثلاثة شيوخ، فحدَّث به مرةً عن هذا، ومرةً عن هذا، ومرةً عن هذا[8].

---

(1) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة كما في"تحفة الأشراف" (336/1/ رقم1293) وفي السنن الكبرى (133/9/رقم10096)، والبزار في مسنده (425/13/ رقم 7163) من طريق محمد بن عمر بن علي بن مقدام **وأخرجه** عبد الـلـه بن الإمام أحمد في زوائده على المسند (384/21/رقم13954) ، والبزار في مسنده (425/13/رقم7162)، وابن عبد البر في الاستذكار (18/26/رقم38538) من طريق محمد بن بشار- كلاهما عن سعيد بن عامر.قال البزار: (وهذا الحديث لا نعلم أحدا رواه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس إلا سعيد بن عامر).

(2) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 286/رقم 333)، وفي السنن الكبرى (132/9/رقم10092)، والدارقطني في المؤتَلِف والمختَلِف (674/2)، وأبو نُعيم في حلية الأولياء (162/7/) من طُرق عن عمرانَ بن بكار عن الحسن بن خُمير به.

(3) تحفة الأشراف (205/1- 206).

(4) تحفة الأشراف (336/1).

(5) انظر: العلل (45/12).

(6) الأربعون العشارَّية (ص: 143).

(7) فتح الباري (583/10).

(8) الأربعون العشارَّية (ص: 143)، فتح الباري (583/10).

قلت: والذي يظهر لي - واللـه اعلم - أَنَّهُ لم يصح من الطرقِ الثلاثةِ إلا طريـقِ الجماعـةِ وذلـك لمـا يلي:

أولاً: أنَّ في روايةِ الجماعةِ من هو أثبت أصحابِ شعبةَ:

1- غُندَرٌ مُحمَّدُ بنُ جَعفَرٍ، قال عبدُ اللـه بن المبارك: **(إذا اختلف النَّاسُ في حـديث شـعبةَ فكتـاب غُنـدر حكم فيما بينهم)**[1].

2- أبو الوليد الطَّيَالِسِي، قال يحيى بن معين: **(لم أر في أصحابِ شعبةَ أحسن حديثاً من أبي الوليد)**[2].

3- أبو داود الطَّيَالِسِي، قال أبو مسعود بن الفرات: **(ما رأيت أحداً أكبر في شعبةِ من أبي داود)**[3].

ثانياً: أنَّ سعيد بن عامر وإن كان الأكثر على توثيقه[4]، إلَّا أنَّ البخاريَّ قال فيه: **(كثير الغلط)**[5].

وقال أبو حاتم: **(هو صدوق، وكان رجلاً صالحاً، وكان في حديثه بعض الغلط)**[6].

فكيف وقد خالفَ الأكثرَ والأوثق، قال المُعَلِّمي اليماني: **(وإنَّما حده - يعني سعيد بن عـامر - أنَّـه إذا خالفَ من هو أثبت منه ترجَّحَ قول الأثبت)**[7].

ثالثاً: أمَّا الحسنُ بن خُمير، ذكرهُ ابنُ حبـان في الثقـات، وقـال: **(ربَّمـا أخطـأ)**[8]، وقـالُ ابـن حجـر: **(صدوق يهم)**[9].

---

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (271/1).
(2) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال"رواية ابن طهْمَان"(ص: 120).
(3) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني (49/2)، تاريخ بغداد (37/10).وابن الفرات هو أحمد بن الفرات بن خالد أبو مسعود الرازي، الشيخ، الإمام، الحافظ الكبير، الحجة، محدث أصبهان، توفي سنة (258هـ).سير أعلام النبلاء (480/12).
(4) انظر: تهذيب التهذيب (50/4).
(5) علل الترمذي الكبير(ص: 104).
(6) الجرح والتعديل (49/4).
(7) التنكيل (257/1).
(8) الثقات (172/8).
(9) تقريب التهذيب (ص: 237).

وشيخه الجرَّاح بن مليح، قال الذهبيُّ: **(صدوق وثقه ولينه بعضهم)**[1]، وقال ابنُ حجر: **(صدوق يهم)**[2].

فتفرد الحسن عن شيخه الجرَّاح - وهذا حالهما - وهما ليس في محلِ يحتمل تفردهما - عن مثل شعبة بن الحجَّاج - وهو واسعُ الروايةِ كثيرُ الأصحابِ - دون بقية أصحابه من الحفاظ الثقات الأثبات يدل على ضعف ما تفردا به[3]**.والله اعلم.**

المطلبُ الثاني:زيادة اسم راوٍ في السند بين الراويين اللذين كان يُظن الاتصال بينهما يظهر أنّ الرواية الناقصة مُعَلَّة بالإسناد الآتي بالزيادة مع التصريح بالتحديث، أو نحوه.

مثاله:

ما رواه سُفيَانُ بنُ سَعيدِ الثَّورِيُّ، عن مَنصُورِ بنِ المُعتَمِرِ ، عن رِبعِيِّ بنِ حِرَاشٍ ، عن أَبي ذَرٍّ **رضي الله عنهم**، عن رسول الله **صلى الله عليه وسلم** انّه قال: **(يُحِبُّ اللهُ ثَلَاثةً ويبغضُ ثلاثةً، يبغضُ المُختالَ المُقلَّ، والبخيلَ المُستَكثِرَ، والشَّيخَ الزَّانِي).**

هكذا روى سُفيَانُ الثَّورِيُّ هذا الحديثَ عن مَنصُورِ بنِ المُعتَمِرِ [4].

وتابعه عُمرُ بنُ عَبد الرَّحمن أبو حفص الأبّار[5].

ورواه جماعةٌ عن مَنصُورِ بنِ المُعتَمِرِ، قَالَ: سَمِعَتُ رِبْعِيَّ بنِ حِرَاشٍ، يُحَدِّثُ عَنْ زَيدِ بنِ ظَبيَانَ، عن أَبي ذَرٍّ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، منهم:

---

(1) ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق (ص: 57).

(2) تقريب التهذيب (ص: 196).وانظر: تهذيب التهذيب (66/2- 68).

(3) تابع الجرَّاح بن مليح في روايته عن شعبةَ إبراهيمُ بن ذي حماية إلا أن الراوي عنه عتبة بن السكن ، قال الدارقطني: (متروك الحديث)، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يُخطىء ويخالف، وقال البيهقي: متهم بالوضع.انظر: الثقات (508/8)، السنن الكبرى (397/7)، سنن الدارقطني (153/3).

(4) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (403/6/رقم7098)، وأحمد في مسنده (286/35/رقم21356)، والخرائطي في اعتلال القلوب (89/1/رقم166)، وفي مساوئ الأخلاق (ص: 171/رقم 367) من طُرق عن سفيانَ الثوريّ به.

(5) أخرجه البزّار في مسنده "البحرُ الزخّار"(423/9/رقم4029).

1- شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ العتكيُّ[1].

2- جرِيرُ بنُ عبدِ الحميدِ الضَّبِّيُّ الكوفِيُّ[2].

3- شيبانُ بن عبدِ الرَّحمنِ التَّميميُّ البصريُّ[3].

قال المزيُّ - مبوباً على رواية سُفيانَ، عن مَنصُورٍ - : (**رِبعِيُّ بنِ حِرَاشٍ الغطفانِيُّ الكُوفِيُّ ، عن أَبي ذَرٍّ -وقيل: لم يسمع منه)**[4].

وجزمَ في تهذيب الكمال بأنّ رِبعِياً لم يسمع من أَبي ذَرٍّ فقال - في ترجمة رِبعِيِّ بنِ حِرَاشٍ - : **(روى عَن أَبي ذَرٍّ الغِفَارِيُّ، والصحيحُ أنَّ بينهما زَيد بن ظَبيان)**[5].

قلت: ومما يؤيد ما قاله المزي أمور وهي:

أولا: أنَّ جماعةً من أصحابِ سُفيَانَ الثَّورِيّ رووه عنه كروايةِ الجماعةِ، منهم:

1- عُبَيدُ اللـه بنُ عُبيدِ الرَّحمنِ الأَشجعِيُّ[6].

2- أبو عَامِرٍ عَبدُ الملكِ بنُ عَمرٍو القَيسيُّ - في روايته الأخرى - [7].

ورواه مُؤَمَّلُ بنُ إسمَاعِيلَ البَصرِيُّ، عن سُفيَانَ الثَّورِيّ، عن مَنصُورٍ، عن رِبعِيٍّ، عن رجل، عن أَبي ذَرٍّ [8].

---

(1) أخرجه الترمذي في سننه "الجامع" (698/4/رقم2568)، والنسائي في الصغرى (84/5/رقم2570)، وفي الكبرى(403/6/رقم7099)، وابن أبي شيبة في مصنفه (289/5/رقم 19664)، وأحمد في المسند (285/35/رقم21355)، وابن أبي عاصم في الجهاد (360/1/رقم 129)، والبزار في مسنده"البحرُ الزخّار"(421/9/رقم 4027) وابن خزيمة في صحيحه (104/4/رقم2456)، (150/4/رقم 2564)، وابن حبان في صحيحه"الإحسان"(136/8/رقم3349)، (91/11/رقم 4771)، والحاكم في المستدرك (575/1/رقم1520)، (136/2/رقم2588)من طُرق عن شعبةَ به.

(2) أخرجه المروزي في قيام الليل"مختصر قيام الليل للمقريزي"(ص: 193)، وابن حبان في صحيحه"الإحسان"(138/8/رقم3350).

(3) أخرجه البَزّار في مسنده"البحر الزخّار"(422/9/رقم4028)، وأشار إليه الترمذي في سننه (698/4).

(4) تحفة الأشراف (160/9).

(5) انظر: تهذيب الكمال (55/9).

(6) ذكره الدارقطني في العلل (241/6).

(7) ذكرهما الدارقطني في العلل (241/6).

(8) أخرجه أحمد في المسند (287/35/رقم21357).

ثانياً: أنَّ روايةَ الثَّورِيِّ بإسقاط زَيد بن ظَبيان جاءت معنعنة، حيث قال ربعيٌّ: (عن أبي ذر)، بينما في رواية شعبة صرَّح رِبعِيُّ بنِ حِرَاشٍ بالتحديثِ عن زَيد بن ظَبيان، حيث قال مَنصُورٌ: **(سَمعتُ رِبعِيَّ بنِ حِرَاشٍ، يُحدِّثُ عَن زَيدِ بنِ ظَبيَانَ).**

قال السخاويُّ - مُعِلاً رواية سُفيَانَ الثَّورِيّ - **(لأنَّ زيادة اسم راوٍ في السند بين الراويين اللذين كان يُظن الاتصال بينهما مُظهِرةٌ للإرسال الخفيَّ في الرواية التي لم يذكر فيها إن كان حذف الاسم الزائد وقع بصيغة "عن"، و"قال"، ونحوهما، مما ليس صريحا في الاتصال في السند الذي بدونه ورد الاسم الزائد، فإنَّه حينئذ تكون الرواية الناقصة مُعَلَّة بالإسنادِ الآتي بالزيادةِ مع التصريحِ بالتحديث، أو نحوه**[(1)].

ثالثا: أنّ اقتصارَ ابن خُزيمة، وابن حبَّان، والحاكم، والضياء في (المختارة) على إيراده في (صحاحهم)بإثبات الواسطة قد يشهد بأن رِبعِيَّ لم يسمع من أَبي ذَرٍّ [(2)].

فهذه الأسبابُ مجتمعة تقوي ما ذهبَ إليه الحافظُ المزيُّ من نفيه لسماعِ رِبعِيٍّ بنِ حِرَاشٍ، عن أَبي ذَرٍّ، وهذا الذي ذهبَ إليه المزيُّ سبقه إليه الدارقطنيُّ إلى ذلك فقال: **(وربعيٌّ لم يسمعْ من أبي ذر شيئاً)**[(3)]، وكذلك ابنُ عساكر في الأطراف[(4)].

المطلب الثالث: مخالفةُ الروايةِ للوقائعِ التاريخيةِ الثابتة تُشعرُ بغلطِ راويها.

المثال الاول:

ما رواه ابنُ جُريجٍ، عن عكرمةَ بن خالدٍ، أَنَّ أُسيدَ بن ظُهير الأَنصارِيَّ، ثُمَّ أحد بني حارِثةَ أَخبرهُ أَنَّهُ كانَ عاملًا على اليمامةِ، وأَنَّ مروانَ كتبَ إِليهِ، أَنَّ مُعاويةَ كتبَ إِليه: أَنَّ أَيَّمَا رجلٍ سُرِقَ منهُ سَرِقةٌ، فهوَ أَحقُّ بها حيثُ وجدها، ثُمَّ كتبَ بذلكَ مروانُ إِليَّ، فكتبتُ إِلى مروانَ: **(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلمقضى بِأَنَّهُ إِذا كانَ الَّذِي ابتاعها من الذِي سرقهَا غيرُ مُتَّهم، يُخيَّرُ سيِّدُها، فإِن شاءَ أَخذَ الَّذِي سُرِقَ منهُ بثَمنهَا، وإِن شاء اتَّبعَ سارقَهُ، ثُمَّ قَضى بذلكَ أبو بكرٍ وعُمرُ**

---

(1) انظر: فتح المغيث للسخاوي (479/3- 480).

(2) انظر: فتح المغيث (481/3).ولم أجد الحديث في المطبوع من كتاب(المختارة)للضياء المقدسي، فلعله في الجزء المفقود أو الذي لايزال مخطوطاً.

(3) العلل (239/6).وقال أيضاً: (والصواب حديث زيد بن ظبيان)(242/6).

(4) تهذيب التهذيب (237/3).وتوقف الحافظ ابن حجر في الجزم بعدم سماع ربعي من أبي ذر فقال: (وإذا ثبت سماعه من عمر فلا يمتنع سماعه من أبي ذر).
قلت: ولعل مما يحتج للحافظ ابن حجر أن ربعي من كبار التابعين، بل هو مخضرم، وأدرك أبا ذر جزماً، لأنه سمع من عمر المتوفى قبل أبي ذر بتسعِ سنين، حيث انّه قدم الشامَ وشهد خطبة عمر بالجأبية، وخطبة عمر بالجأبية لما كان متوجهاً إلى فتح بيت المقدس، وأبو ذر كان ممن شهد فتح بيت المقدس مع عمر.فهذه الاحتمالات تقوي- ما ذهب إليه الحافظ- من سماع ربعي من أبي ذر، ولكن مع كل هذه احتمالات، فلا يرد به جزم الدارقطني، وابن عساكر.انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (37/18)، سير أعلام النبلاء (47/2)، تهذيب التهذيب (237/3)، تقريب التهذيب (ص: 318)، فتح المغيث (481/3).

وَعُثمانُ)، فبعثَ مروَانُ بكتابِي إِلَى مُعاوِيةَ، وكتبَ مُعاوِيةُ إِلى مروانَ: إِنَّكَ لستَ أَنتَ وَلَا أُسيدٌ تقضيانِ عليَّ، ولكنِّي أَقضي فيما وُلِّيتُ عليكُمَا، فأَنفِذْ لمَا أَمرتُكَ به، فبعثَ مروانُ بكتابِ مُعاوِيةَ، فقُلتُ: لَا أَقضِي به ما وُلِّيتُ بِما قالَ مُعاوِيةُ.

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عن ابنِ جُرَيجٍ، منهم:

1- عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ همَّامٍ الصَّنعانيُّ[1].

2- رَوحُ بنُ عُبادةَ البصريُّ[2]

2- سُفيانُ بنُ حبيبٍ البزَّازُ البصريُّ[3].

ورواه آخرون عن ابنِ جُرَيجٍ عن عكرمةَ بن خالدٍ، أَنَّ أُسيدَ بن حُضَيْرٍ الأَنصارِيَّ، منهم:

1- حمَّادُ بنُ مَسعدةَ البصريُّ[4].

2- هوذةُ بنُ خليفةَ البصرِيُّ[5].

---

(1) رواه في المصنف (201/10/رقم 18829) ومن طريقه أخرجه النسائي في السنن الصغرى (313/7/رقم 4680)والكبرى(85/6/رقم 6232)، وأحمد في المسند (509/29/رقم 17987)، وإسحاق بن راهوية في المسند كما في"إتحاف المهرة" (370/1/رقم265).
وأخرجه ابن نُعيم في"معرفة الصحابة"(263/1/رقم891) من طريق إسحاق بن راهوية.
وأخرجه الضياء في المختارة (284/4) من طريق النسائي.
قلت: تحرَّف في مطبوع سنن النسائي الصغرى إلى "أُسيد بن حُضير"ولكنه في السنن الكبرى (85/6)، وتحفة الأشراف (75/1) أُسيد بن ظهير"، وكذلك رواه الضياء المقدسي في "المختارة" من طريق النسائي.نبه على هذا الخطأ الألباني في السلسلة الصحيحة (165/2)، ومحقق المسند (510/29).

(2) هكذا قال المزيُّ في تحفة الأشراف (72/1) بأنَّ روح بن عبادة قال في روايته عن ابن جُريج: (أُسيد بن ظهير)، وكذا قال أبو نُعيم في معرفة الصحابة (263/1)، والضياء المقدسي في"المختارة"(265/4).
إلا أنَّ ابن كثير قال في جامع المسانيد (291/1) - متعقبا شيخه المزي- : (وفي المسند كما رأيت على خلافه) أي عن "أُسيد بن حُضير"، وكذلك وقع في طبعة أحمد شاكر للمسند (28/14)، وقال محقق مسند أحمد"طبعة الشيخ شعيب"(508/29): (وقد ذكر المزي في "التحفة" : أن رواية روح بن عبادة جاءت على الصواب: أسيد بن ظهير، والذي في نسخنا: ابن حُضير).

(3) أخرجه ابن قانع في"معجم الصحابة"(41/1).

(4) أخرجه أبو داود في المراسيل (ص: 174/رقم192)، والنسائي في السنن (312/7/رقم4679) والكبرى (85/6/رقم6231) من طريق هارون بن عبد الـلـه عن حماد بن مسعدة به.
وأخرجه كذلك أبو نُعيم في"معرفة الصحابة"(264/1) من طريق أبي مسعود عن حماد بن مسعدة به إلا انه لم ينسب أسيدا.

(5) أخرجه أحمد في مسنده (510/29/رقم 17988)، والطبراني في المعجم الكبير (205/1/رقم 555)، والحاكم في المستدرك (44/2/رقم 2310)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (263/1)، والضياء في المختارة (263/4/رقم 1461) من طُرق عن هوذةَ بنِ خليفةَ عن ابن جُريج به.

3- حَجَّاجُ بنُ مُحَمَّدٍ المصِّيصيُّ[1].

4- خالدُ بنُ الحارثِ الهُجَيمِيُّ البصرِيُّ[2].

قال الإمام أحمد: (**هوَ في كتابهِ، يعنِي ابنَ جُريجٍ: أُسَيدُ بنُ ظُهيرٍ، ولكِن كذَا حدَّثَهم بِالبصرةِ**) [3].

قال المزيُّ: (**وقول أحمد بن حنبل هو الصواب، لأنَّ أُسيد بن حُضير مات في زمنِ عُمرَ وصلى عليه، ومن مات في زمنِ عمرَ لا يدركه أيامَ معاويةَ؛ ولأُسيد بن ظُهير أيضاً صحبة**)[4].

وبيان ما قاله الحافظ المزي أن أُسيد بن حُضير توفي في خلافة عمر بِلا خلافٍ في ذلك، نص على وفاته خليفةُ بن خيَّاط[5]، والبخاريُّ[6]، والبغويُّ[7]، وابنُ حبّان[8]، وأبو نُعيم[9]، وابنُ عبد البر[10]، وابنُ حجرٍ[11].

ومما يؤكد هذا الخطأ؛ انَّه جاء في بعض طرق الحديث" **عن أُسيد بن حُضير الأنصاريِّ ثم أحد بني حارثة**" وأُسيدُ بنُ حُضير هو من بني عبد الأشهلِ من الأوسِ، والذي من بني حارثة وهو من الخزرج هو أُسيد بن ظهير[12].

وهذا التعليل بالتاريخ سبقه إليه ابنُ عساكر[13]، والضياءُ المقدسي[14]، وتبعهُ الذهبيُّ[15]، وابنُ حجرٍ[16].

المثال الثاني.

---

(1) أخرجه الحاكم في المستدرك (44/2/رقم2310).
(2) أخرجه المحاملي في الأمالي"رواية ابن يحيى البيع "(ص: 59/رقم1).
(3) المراسيل لأبي داود (ص: 174).
(4) تحفة الأشراف(72/1).وانظر: تحفة الأشراف(75/1).
(5) الطبقات: (ص: 140).
(6) التاريخ الكبير (47/2).
(7) معجم الصحابة (111/1).
(8) مشاهير الأمصار (33/1).
(9) معرفة الصحابة (258/1).
(10) الاستيعاب (94/1).
(11) تقريب التهذيب (ص: 148).
(12) تاريخ دمشق (97/7).وتبع ابن عساكر على ذلك محقق مسند الإمام أحمد إلا أنه لم يُشر إلى ابن عساكر.انظر: المسند"طبعة الشيخ شعيب" (507/29).
(13) تاريخ دمشق (97/7).
(14) المختارة (265/4).
(15) تلخيص المستدرك (26/2)
(16) إتحاف المهرة (370/1).

ما رواه إسماعِيلُ بنُ أَبِي خالِدٍ، عن قيسِ بنِ أَبِي حازِمٍ قال: قال عُمرَ بْنِ الخَطَّابِ: قال رَسُولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم** لعبدِ اللـه بنِ رَواحةَ: **(لَوْ حرَّكتَ بِنا الرِّكابَ)**.فقالَ: قد ترَكتُ قولِي، فقالَ لهُ عُمرُ: اسمعْ وأَطعْ، قالَ:

اللـهمَّ لولا أَنتَ ما اهتدينَا ولا تصدَّقنا ولا صلَّينا

فَأَنزلَن سكينةً علَينا وثبِّتِ الأَقدامَ إِنْ لاقينَا

فقالَ رَسُولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم: (اللـهمَّ ارْحَمْهُ)** فَقَالَ عُمَرُ: **(وَجَبَتْ).**

هكذا رواه عَبْدُ اللـه بنُ إِدرِيسَ الأَودِيِّ، عَن إِسماعِيلَ بنِ أَبِي خالِدٍ[1].

ورواه عُمرُ بنُ عليٍّ المُقدَّمِيِّ عن إِسماعِيلَ بنِ أَبِي خالِدٍ، عنْ قيسِ بْنِ أَبِي حازِمٍ، عن عبدِ اللـه بنِ رواحةَ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم [2].

قال المزي: **(هو خطأ)**[3]، وقال أيضاً: **(قيس لم يدرك ابن رَوَاحة وقد رواه عبد اللـه بن إدريس، عن إسماعيل، عن قيس، عن عمر أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال لابن رَوَاحة - وهو أشبه)**[4].

أي إنَّ جعل الحديث من روايةِ قيس عن عبد اللـه رواحة خطأ، فقيس لم يدرك عبد اللـه بن رَوَاحة، والأشبه بالصواب رواية عبد اللـه بن إدريس.

وهذا الذي ذهب إليه الحافظُ المزيُّ سبقه إليه الحافظ ابن عساكر حيث قال: **(قيس لم يدرك ابن رواحة والثاني أشبه - يعني حديث ابن إدريس)**[5].وتبعه الشيخُ الألبانيُّ حيث ضعَّفَ رواية المُقَدَّمي وصحح رواية ابن إدريس[6].

---

(1) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (349/7/رقم8193)، وفي فضائل الصحابة له (ص: 44/رقم146)، وأبو طاهر في المُخَلِّصيَّات (243/2/رقم1461)، وابن عساكر في"تاريخ دمشق"(104/28)، والضياء المقدسي في "المختارة"(381/1/رقم264) من طريق مُحمَّدِ بنِ يحيى عن مُحَمَّدِ بنِ مُوسَى بنِ أَعْيَنَ عن عبد اللـه بنِ إدرِيسَ به.

(2) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (349/7/رقم8194)، وعمل اليوم والليلة له (ص: 360/رقم532)، وابن قانع في معجم الصحابة (128/2)، والبيهقي في السنن الكبرى (384/10/رقم21035) من طرق عن أحمد بنِ أبي عُبيدِ اللـهالبصرِيِّ عن عُمرَ بنِ عليٍّ المُقدَّميِّ به.

(3) تحفة الأشراف (99/8).

(4) تحفة الأشراف (319/4).

(5) البدر المنير (637/9).

(6) سلسلة الأحاديث الصحيحة (836/7).

بينما ذهب الإمام الدارقطنيُّ إلى أنَّ الأشبه بالصوابِ أنَّ الحديث عن إسماعيلَ، عـن قـيس، عـن رسول الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم مرسلاً كما رواه عن إسماعِيلَ بنِ أَبِي خالِدٍ جماعةٌ، منهم [1]:

1- عبدُ الرَّحيمِ بنُ سُليمانَ الرَّازيُّ [2].

2- وكِيعُ بنُ الجرَّاحِ الرُّؤاسِيُّ [3].

3- عبدُ الـلـه بنُ نُميرٍ الهمدانيُّ [4].

4- يعلَى بنُ عُبيدِ الطَّنافسيُّ [5].

5- محمَّدُ بنُ عُبيدِ الطَّنافِسِيُّ [6]

6- شيبَانُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ البصرِيُّ [7].

قلت: ولعل قول الدارقطنيِّ - والـلـه اعلم - اقربُ إلى الصوابِ، وذلك لأنَّ عبد الـلـه بن إدريـس تفرد فرواه عن إسماعيلَ، عن قيس، عن عمر[8].وتفرد المُقَدَّمي فرواه عن إسماعيل عن قيس عن عبد الـلـه بن رواحة[9].

(1) العلل (200/2).
(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (246/17/رقم32993).
(3) أخرجه ابن سعد في الطبقات (488/3).
(4) أخرجه ابن سعد في الطبقات (488/3).
(5) أخرجه وابن سعد في الطبقات (488/3).
(6) أخرجه وابن سعد في الطبقات (488/3).
(7) أخرجه أبو بكر الشافعي في"الغِيلانيات"(626/1/رقم833).
(8) انظر: أطراف الغرائب والأفراد (64/1).
(9) انظر: أطراف الغرائب والأفراد (71/2).

المطلب الرابع:تصريحُ الراوي بقوله ليس فيه سنة يدلُ على ضعفِ الحديث الذي روي من طريقهِ

مثاله

ما رواه مُظاهرُ بنُ أَسلمَ المَخزُوميُّ، عن القاسِمِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن عَائِشَةَ عن النَّبيّ **صلى الـلــه عليـه وسلم** قال: **(طلاقُ الأَمةِ تَطلِيقتان، وقُرؤُهَا حيْضتان).**

هكذا روى جماعةٌ هذا الحديثَ عنِ مُظاهرِ بنِ أَسلمَ، منهم:

1- عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزِيزِ بنُ جُريجٍ المكِّيُّ[1].

2- أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ البصرِيُّ[2].

3- سُليمانُ بنُ مُوسى الزُّهرِيُّ الكُوفِيُّ[3].

3- صُغْدِيُّ بنُ سِنَانٍ البصرِيُّ[4].

---

(1) أخرجه أبو دواد في سننه (443/2/رقم 2189)، والترمذي في سننه"الجامع" (479/3/رقم 1182)، وابن ماجه في سننه (468/3/رقم 2080)، والدارمي في سننه (1473/3/رقم 2340)، والبخاري في التاريخ الأوسط (558/3/رقم 846)، والدارقطني في سننه (71/5/ 4003)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (64/3/رقم 4504)، وأحكام القران (380/2/رقم 1933)، والحاكم في المستدرك (245/2/رقم 2881)، والبيهقي في الكبرى (606/7/رقم 15170) من طُرق عن أبي عاصمٍ الضَّحَّاكِ بنِ مَخلَدٍ عن ابن جُريج عن مُظاهرَ به.

(2) أخرجه أبو دواد في سننه (443/2/رقم 2189)، والترمذي في سننه" الجامع" (479/3/رقم 1182)، وابن ماجه في سننه (468/3/رقم 2080)، والدارمي في سننه (1473/3/رقم 2340)، والدارقطني في سننه (71/5/ 4003)، والحاكم في المستدرك (245/2/رقم 2881)، والبيهقي في السنن الكبرى (606/7/رقم15170).

(3) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (26/7/رقم 6749)، والبيهقي في السنن الكبرى (699/7/رقم15456). وابن عساكر في تاريخ دمشق (25/51).

(4) أخرجه الدارقطني في سننه (71/5/رقم4002) ومن طريقه أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (606/7/رقم15169).

هذا الحديث تتابعتْ كلماتُ الأئمةِ على تضعيفه، قال أبو داودَ: **(هو حديث مجهول)**[1].

وقال الترمذيُّ: **(حديث غريب، لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث مظاهر بن أسلم، ومظاهر لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث)**[2].وضعفه كذلك البيهقيُّ[3]، وابنُ عبدِ البَرِّ[4].

بل قال أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ: **(ليس بالبصرة حديث أنكر من حديث مظاهر هذا)**[5].

وسببُ تضعيفهم لهذا الحديثَ هو مُظاهرُ بنُ أَسلمَ ؛ فقد ضعّفهُ جمعٌ من الأئمةِ منهم: أبو عاصمٍ الضَّحَّاكُ بنُ مَخلَدٍ [6].

وقال يحيى بن معين: **(شيخ له ليس بشيء)**[7]، وقال أبو حاتم: **(منكر الحديث ضعيف الحديث مع أنه رجل لا يعرف)** [8].

وقال النَّسائيُّ: ضعيف[9].وقال العُقيلي: **(منكر الحديث)**[10].

وضعَّفهُ الدارقطنيُّ[11].

وقد أيَّدَ الحافظُ المزيُّ هؤُلَاء الأئمة في تضعيف الحديث، فقال: **(روى أسامة بن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه كان جالسا عند أبيه فأرسل الأمير فأخبره أنه سأل القاسم بن محمد**

---

(1) السنن (444/2/رقم 2189).
(2) الجامع (480/3).
(3) السنن الصغير (130/3).
(4) الإستذكار (99/18).
(5) سنن الدارقطني (72/5).
(6) التاريخ الأوسط (128/2).
(7) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين (ص: 297).
(8) الجرح والتعديل (439/8).
(9) تهذيب الكمال (97/28).
(10) الضعفاء (141/2).
(11) العلل (124/15).

وسالم بن عبد الله عن ذلك، فقالا هذا، وقالا له: قل له: إن هذا ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكن عمل به المسلمون، فدلَّ ذلك على أن الحديث المرفوع غير محفوظ)[1].

وقد سبق المزيُّ في هذا التعليل بهذه العلة الإمام البخاريُّ[2]، وأبو بكرِ النيَّسأبوريُّ[3]، والدارقطنيُّ[4]، وابنُ عساكرٍ[5].

قلت: انفردَ الحاكمُ بتصحيحِ الحديثِ فقال: **(مظاهر بن أسلم شيخ من أهل البصرة، لم يذكره أحد من متقدمي مشايخنا بجرح، فإذا الحديث صحيح، ولم يخرجاه)**[6]، وتفرَّدَ ابنُ حِبَّانَ فذكرهُ في الثقات[7].فتعقبهم ابنُ عبدِ الهادي، فقال - متعقبا الحاكم - : قد أخطأ في تصحيحه[8].وقال: **(وذكره ابن حِبان في "الثقات" فلم يصب)**[9].

المطلب الخامس:التعليل بسلوك الجادة

من المعلوم أن بعض الأسانيد تتسابق إليها الألسنةُ، ويكثر تداولها بين المحدثين، وذلك لشهرةِ أسانيدِها، بسببِ كثرةِ روايةِ الراوي، وكَثرَةِ الرُّواةِ عنه[10].

فإذا روى المحدثُ حديثاً من غير شيخه المكثر عنه، ثم رواه عنه راوٍ عن ذلك الشيخ كان في ذلك قرينة على خطأ هذا الراوي - خاصةً إنَّ كان من غيرِ المتقنين، قال الحافظُ ابنُ رجب: **(فإن كان المنفردُ عن الحفاظِ، مع سوء حفظه قد سلك الطريقَ المشهور، والحفاظُ يخالفونه، فإنَّه لا يكادُ يرتابُ في وهمه وخطئه، لأن الطريقَ المشهور تسبقُ إليه الألسنةُ والأوهامُ كثيراً.فيسلكُهُ من لا يحفظ)**[11].

المثال الأول.

ما رواه أبو سَلمةَ، عَن جابرٍ **رضي الله عنه** قَالَ: **(قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالعُمرى، أَنَّها لِمن وُهبَت لَهُ).**

هكذا روى أبو سَلَمَةَ الحديثَ عن جابرٍ، رواه عنهُ كلٌ من:

---

(1) تحفة الأشراف (285/12).والخبر أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (559/3) من طريق أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه به.
وأخرجه الدارقطني في السنن (72/5/رقم 4006) من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم به.
(2) التاريخ الأوسط (129/2).
(3) سنن الدارقطني (72/5).
(4) علل الدارقطني (124/15).
(5) انظر: زاد المعاد (253/5).
(6) المستدرك (245/2).
(7) الثقات (528/7).
(8) تنقيح التحقيق (429/4).
(9) المصدر السابق.
(10) انظر: مقدمة علل ابن أبي حاتم (118/1)، قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ (291/1).
(11) شرح علل الترمذي (841/2).

1- مُحمَّدُ بنُ مُسلِمِ الزُّهرِيِّ [1].

2- يحيَى بنُ أَبِي كثيرٍ الطَّائِيُّ اليمامِيُّ [2].

وخالفهما مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ علقمَةَ اللَّيثِيُّ، فرواه عن أَبِي سلمةَ، عَن أَبِي هُريرةَ [3].

قال المزيُّ: (**المحفوظُ حديث أَبِي سَلَمَةَ، عن جابِرٍ كذلك رواه الزُّهرِيُّ، ويحيَى بنُ أَبِي كثيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ)[4].**

وهذا الذي قالهُ المزيُّ سبقهُ إليه أبو حاتم، حيث قال: **(يروي هذا الحديث يحيَى بنُ أَبِي كثيرٍ، عَن أَبِي سَلَمَةَ ، عَن جابِرٍ، عن النَّبي صلى اللـه عليه وسلم وهو أشبه)[5].**

وقال الدارقطني: (والصَّحِيحُ عنِ الزُّهريِّ، عَن أَبِي سلَمَةَ، عَن جابِرٍ)[6].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (1245/3/رقم 1625)، وأبو داود في سننه (524/3/رقم 3553)، والترمذي في سننه"الجامع"(624/3/رقم 1350)، والنسائي في سننه (274/6/رقم 3740)، وابن ماجه في سننه (52/4/رقم 2380)، ومالك في الموطأ (302/2/رقم2200)، والشافعي في مسنده"ترتيب سنجر" (6/3/رقم 1064)، وعبد الرزاق في المصنف (192/9/رقم 16897)، وأحمد في مسنده (156/23/رقم 14871)، وأبو يعلى في مسنده (72/4/رقم 2093)، وابن الجارود في المنتقى (ص: 247/رقم 987)، وأبو عوانة في مسنده (464/3/رقم 5705)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (73/14/رقم 5462)، وابن حبان في صحيحه (538/11/رقم 5137)، والبيهقي في السنن الكبرى (284/6/رقم 11960)، والبغوي في شرح السنة (291/8/رقم 2196) من طُرق عن الزُّهرِيِّ عن أبي سَلمةَ به.
قال ابن الأثير: (يقال: أعمرته الدار عمرى: أي جعلتها له يسكنها مدة عمره،فإذا مات عادت إلي،وكذا كانوا يفعلون في الجاهلية، فأبطل ذلك وأعلمهم أن من أعمر شيئا أو أرقبه في حياته فهو لورثته من بعده) النهاية في غريب الحديث (298/3).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (165/3/رقم 2625)، ومسلم في صحيحه (1246/3/رقم 1625)، وأبو داود في سننه(523/3/رقم 3550)، والنسائي في سننه (277/6/رقم 3751)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (265/3/رقم 1792)، وأحمد في مسنده (392/23/رقم 15231)، وأبو عوانة في مسنده (466/3/رقم 5714)، والطحاوي في شح مشكل الآثار (68/14/رقم 5456)، وابن حبان في صحيحه (532/11/رقم 5130)، والبيهقي في السنن الكبرى (286/6/رقم 11970)، والضياء في المختارة (259/8/رقم315) من طرق عن يحيَى بنُ أبي كثيرٍ عن أبي سَلمةَ به.

(3) أخرجه النسائي في سننه (277/6/رقم 3752، 3753)، وابن ماجه في سننه (796/2/رقم 2379) وابن أبي شيبة في المصنف (138/7/رقم 23062)، وأحمد في مسنده (315/14/ر قم 8686)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (80/14/رقم 5470)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (439/2)من طرق عن مُحَمَّدِ بنِ عَمْرِو عن أبي سَلمةَ به.

(4) تحفة الأشراف (13/11).

(5) علل ابن أبي حاتم (627/6).

(6) علل الدارقطني (285/9).

قلت: حكمَ الأئمةُ على حديث مُحَمَّد بالخطأ وذلك لأنَّه سلكَ الجادة في حديثه، وهو يفعل ذلك إذا لم يتقن حديث أبي سَلَمَةَ فيصيرهُ عن أَبِي سَلَمَةَ، عَن أَبِي هُريرةَ[1]، قال يحيى بنُ معين: **(لم يزل الناسُ يتَّقون حديثَ مُحَمَّد بن عَمرو قيل له: وما علَّةُ ذلك؟ قَالَ: كان مُحَمَّد بن عَمْرو يحدثُ مرة عَن أَبِي سَلَمَةَ بالشيء رأيه، ثم يحدِّث به مرة أخرى عن أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُريرةَ)**[2].

المثال الثاني.

ما رواه الأَعمشُ، عن أَبي صالحٍ، عن أَبِي سعيدٍ، قالَ: قالَ رَسُولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم: (لَا تسُبُّوا أَصحابِي، فو الَّذي نَفسي بِيدهِ لَو أَنفقَ أحدكُم مثلَ أحد ذهبًا ما بلغَ مُدَّ أحدهِم وَلَا نصيفَهُ).**

هكذا روى سُليمَانُ بنُ مِهرانَ الأَعمشُ هذا الحديثَ عن أَبي صالحٍ [3].

وخالف عاصِمُ بنُ بهدلَة أَبِي النَّجُودِ، فرواهُ عن أَبي صالحٍ، عن أَبِي هُريرةَ [4].

قال المزيُّ - بعد ذكرِهِ لطرفِ حديثِ عاصِمِ بنِ أَبِي النَّجُودِ - : (**روى عن أَبي صالحٍ ، عن أَبِي سعيدٍ الخُدرِيِّ وهو الصحيح)**[5].

وهذا الذي قالهُ المزيُّ سبقهُ به عليُّ بنُ المَدِينِيُّ، وعلَّلَ ذلك، فقال: **(والأَعمشُ أثبت فِي أَبِي صالِحٍ من غيره)**[6].

---

(1) انظر: قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ لنادر السنوسي (356/1).

(2) التاريخ الكبير لابن خيثمة (322/2).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (8/5/رقم 3673)، ومسلم في صحيحه (4/ 1967/رقم 2540)، وأبو داود في سننه(32/5/رقم 4658)، والترمذي في سننه"الجامع"(695/5/رقم 3861)، والنسائي في السنن الكبرى (372/7/رقم 8250)، وابن ماجه في سننه (167/1/رقم 161)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (637/3/رقم 2297)، وابن الجعد في مسنده (447/1/رقم 760)، وابن أبي شيبه في مصنفه (297/17/رقم 33071)، وأحمد في مسنده (80/18/رقم 11516)، وعبد بن حميد في مسنده"المنتخب"(92/2/رقم 916)، وابن أبي عاصم في السنة (478/2/رقم 988)، وأبو يعلى في مسنده (396/2/رقم 1171)، وابن حبان في صحيحه (455/15/رقم 6994)، وتمام في فوائده (366/1/رقم 932)، والبيهقي في السنن الكبرى (352/10/رقم 20907) من طُرق عن الأَعمشِ عن أبي صالحٍ به.

(4) أخرجه النسائي في الكبرى (372/7/رقم 8251)، ومحمد بن عاصم الثقفي في جزئه (ص: 86/رقم12)، والبزار في مسنده"كشف الأستار"(290/3/رقم 2768)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (1321/7/رقم 2345) من طرق عن حُسينِ بن عليٍّ الجُعفيِّ عن زائدةَ بنِ قُدامةَ عن عاصِمٍ به.
وأخرجه تمام في فوائده (95/2/رقم 1232) من طريق مُحَمَّدِ بنِ كثيرٍ عن زائدةَ بنِ قُدامةَ عن عاصِمٍ به.

(5) تحفة الأشراف (428/9).

(6) العلل (ص: 80).

فعلَّق الحافظُ ابنُ حجرٍ على كلامِ عليِّ بن المَدِينِيِّ : **(فعُرِفَ من كلامهِ أنَّ من قال فيه عن أبي صالح عن أبي هريرة فقد شذ وكأنَّ سبب ذلك شهرة أبي صالحٍ بالروايةِ عن أبي هريرةَ فيسبق إليه الوهمُ ممّن ليس بحافظ وأمّا الحُفاظُ فيميزون ذلك)**[1].

قلت: وممّا يؤيدُ ما قاله المزيُّ أنَّ الأَعمشَ أثبت من عاصِم بن أَبِي النَّجُودِ، قال عبد اللـه بن الإمام أحمد: **(سألته - يعني أباه - عن عاصم بن بهدلة.فقال: ثقةٌ، رجل صالح، خير، ثقة، والأعمش أحفظ منه)**[2].

بل تكَّلمَ جمعٌ من الأئمةِ في حفظِ عاصِم بن أَبِي النَّجُودِ [3]، ولخّصَ الحافظُ ابنُ حجرِ أقوالهم، فقال: **(صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون)**[4].

(1) فتح الباري (36/7).
(2) العلل ومعرفة الرجال"رواية عبد اللـه بن الإمام أحمد"(420/1).
(3) انظر: تهذيب التهذيب (38/5).
(4) تقريب التهذيب (ص: 471).

الفصل الرابع

اعتماد أئمة الحديث على تعليلات الإمام المزي

- أولاً: اعتماد الحافظ ابن عبد الهادي على تعليلات الحافظ المزي.
- ثانياً: اعتماد الحافظ الذهبي على تعليلات الحافظ المزي.
- ثالثاً: اعتماد الحافظ العلائي على تعليلات الحافظ المزي.
- رابعاً: اعتماد الحافظ ابن كثير على تعليلات الحافظ المزي.
- خامساً: اعتماد الحافظ ابن الملقن على تعليلات الحافظ المزي.
- سادساً: اعتماد الحافظ ابن حجر العسقلاني على تعليلات الحافظ المزي.
- سابعاً: اعتماد الحافظ الهيثمي على تعليلات الحافظ المزي.
- ثامناً: اعتماد الحافظ العيني على تعليلات الحافظ المزي.

الفصل الرابع

اعتماد أئمة الحديث على تعليلات الإمام المزي

تمهيد.

جرت سنةُ العلماءِ أن يستفيدَ بعضُهم من بعضٍ كما قال سراج الدين البُلقيني: **(وما زال المصنفون يغترفون من كلام من تقدمهم، ثم مرة ينسبونه ومرة يسكتون)**[1].

وهذا ما وقع لمصنفاتِ الحافظِ المزيِّ؛ حيث اعتمدَ كثيرٌ من أهلِ العلمِ على مصنفاته وأقواله؛ سواء كانت تلك الأقوال في علمِ الرجال، أو في الحكمِ على الأحاديثِ قبولاً ورداً، واستشهدوا بأقوالهِ في كتبهم؛ بل إنك لا تجد كتاباً - في الغالب - من الكتب التي تكلمت على نقد الأحاديث إلا وتجد فيها تعليلات الحافظِ المزيِّ، وكثيراً ممَّن اعتمدَ على أقواله واستشهد بها هم رؤوس النَّاسِ في هذا الفن،سواء كانوا من أقرانه أو ممن جاء بعده، وهذا يدل على مكانةِ الحافظِ المزيِّ في علم الحديث.

فممن اعتمد على تعليلات الحافظ المزي واستشهد بها في كتبه:

أولاً: الحافظُ ابنُ عبدِ الهادي[2].

انتفع الحافظ ابن عبد الهادي كثيرا في علم الحديث من الإمام المزيِّ؛ كما صرَّحّ هو بذلك فقال: **(وهو شيخي الذي انتفعت به كثيرا في هذا العلم)**[3].

وعباراتُ ابنِ عبدِ الهادي في الثناء على شيخه، وعلى كتابيه كثيرة ومنها قولهُ: **(شيخنا الإمام، الحافظ، الحُجَّة، الناقد الأوحد البارع، محدث الشام)**[4].

وقال أيضاً: **(شيخنا الإمام الحافظ ذو التحرير والإتقان)**[5].

وقال في الثناء على كتابيه - التهذيب والتحفة - : **(وأوضح في هذين الكتابين مشكلات لم يسبق إليها)**، ولشدةِ اهتمامه بهذين الكتابين كتب حواشٍ عليهما [1].

---

(1) محاسن الاصطلاح (ص: 214).

(2) هو مُحمَّد بْن أحمد بْن عَبْد الهادي المقدسي، الجَمَاعيليّ الأصل، المُقرئ الفقيه، المحدث، الحافظ ، الناقد، النحوي، المتفنن، شمس الدين، أَبو عبد الله .توفي سنة (744هـ).انظر: المعجم المختص للذهبي (ص/215- 216)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (115/5- 123).

(3) طبقات علماء الحديث (276/4).وانظر: ذيل طبقات الحنابلة (116/5).

(4) طبقات علماء الحديث (275/4).

(5) تنقيح التحقيق (47/3).قال محقق الكتاب: (وفي النسخة المختصرة من التنقيح المطبوعة: شيخنا الإمام الحافظ دارقطني الزمان، أبو زرعة الوقت، شيخ الحفاظ، ذو التحرير والإتقان).

ولهذا نجدُ أنَّ الحافظَ ابنِ عبدِ الهادي قد اعتمدَ على شيخه في مواضع من كتبه، سواء كان ذلك في تراجم الرجال[2]، أو في تعليله للأحاديث [3].

ومن أمثلة اعتماده على تعليلات الإمام المـزي: قولـه - في الحـديث الـذي رواه ابـن وهـب ، عـن عمرو بن الحارث، عن قتادةَ بن دِعامةَ؛ أنّ سعيدَ بن جُبير حدَّثهُ؛ أنَّ عبد اللـه بن عباس مر به رجلٌ يُهِـلُّ، يقول: لبيك بحجة عن شُـبْرُمَة.فقـال: ومـا شُـبْرُمَة ؟ قـال: أوصى أن يُحَـجَّ عنـه.قـال: أحججـت أنـت؟ قـال: لا.قال((**: فابدأ أنت فاحجج عن نفسك، ثم احجج عن شُبْرُمَة)**[4].

قال ابن عبد الهادي: (**رواه عمرو بن الحارث المصريُّ عن قتادة، وقـال في روايتـه: عـن قتـادة أنَّ سعيد بن** جُبير **حدَّثه وذلك معدودٌ في أوهامه، فإنَّ قتادة لم يلق سعيد بن جُبير، فيما قاله يحيى بن معـين وغيره)** [5].وهذا التعليل أخذهُ الحافظُ ابنُ عبدِ الهادي من الإمام المزيِّ فهذه نصُّ عبارةِ الإمام المـزيِّ بحرفـه في تحفة الأشراف[6].

ثانيا: الحافظ الذهبي[7].

للحافظ المزيِّ مكانةً رفيعة عند الإمام الذهبيِّ؛ يُعرف ذلك بكـثرة ثنائـه عليـه، فقـد وصـفه بـأعلى الأوصاف، ومدحهُ بأجملِ العبارات، فقال: **(الإمام العالم الحبر الحافظ الأوحد محدث الشام)**[8]،

وقال: **(ما رأيت مثله)**[9]، بل اعتبرهُ رأسَ المحدثين في زمانه[10]، وأثنى عليـه في علـم الرجـال فقـال: **(وإليه المُنتهى في معرفةِ الرِّجال وطبقَاتهم)**[11].

---

(1) انظر: مقدمة التنقيح (ص: 118).
(2) انظر: تنقيح التحقيق (466/2)، (98/3)، (259/4)، تعليقه على العلل لابن أبي حاتم (ص: 55).
(3) انظر: تنقيح التحقيق (112/1)، (101/2، 162، 459، 469).
(4) تقدم تخريجه ودراسته (ص: 76)
(5) تنقيح التحقيق (397/3).
(6) انظر: تحفة الأشراف (429/4- 430).وقد تقدمت دراسة هذا الحديث.انظر: (ص: 76).
(7) هو محمَّد بنُ أحمد بن عُثمانَ بنِ قايماز، الذهبي، التُّركمانيُّ، شمس الدين، أبو عبد اللـه ، الإمام، الحافظ، توفي سنة (748هـ).انظر: أعيان العصر (288/4)، وطبقات الشافعية الكبرى (100/9).
(8) تذكرة الحفاظ (1498/4).
(9) تاريخ الإسلام (474/14)، المعجم المختص(ص: 299).
(10) سير أعلام النبلاء (250/7).
(11) المعجم المختص (ص: 299).

وذكره في أولِ الطبقة الثانية والعشرين من كتابه"ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"[1]، ولهذا فقد استشهد بأقواله في عشرات المواضع من كتبه، سواء كان ذلك في معرفة أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم وضبطها[2]، أو في معرفة المهمل منهم [3]، أو في معرفة شيوخ الراوي وتلاميذه[4]، أو في معرفة عدالة الرواة [5]، ووفياتهم[6].

وكذلك أثنى عليه في معرفةِ صحيحِ الحديث من معلوله فقال: **(خاتمةُ الحفاظ وناقد الأَسانيد والألفاظ)**[7]، وقد استشهدَ بكلامه في نقد الأحاديث[8].

ومن أمثلةِ اعتمادِ الحافظِ الذهبيِّ على تعليلاتِ الإمام المزيِّ: قوله في سماع خالد بن دُرَيْكرضي الله عنهم من عائشةرضي الله عنه : **(لم يسمع منها، قاله عبد الحق الحافظ، وشيخنا المزي)**[9].

قلت: كلام الحافظ المزي هذا قاله عند ذكره لطرفِ حديثٍ رواه الوليدُ بنُ مسلم، عن سعيدِ ابن بشير، عن قتادةَ عن خالد، عن عائشة **رضي الله عنه**، أَنَّ أَسماءَ بنتَ أَبي بكر، دخلتْ عَلَى رسُولِ الله **صلى الله عليه وسلم** وعليهَا ثِيابٌ رقاقٌ، فأَعرضَ عنها رَسولُ الله **صلى الله عليه وسلم**، وقالَ: **(يَا أَسماءُ، إِنَّ المَرأَةَ إِذَا بلغتِ المحيضَ لم تَصلحْ أَن يرى منها إِلَّا هذَا وهذا)** وأَشارَ إِلَى وجههِ وكفَّيه[10].

---

(1) (ص: 226).

(2) انظر: سير أعلام النبلاء (169/4)، (45/5)، (486/8)، (369/9)، (537/10)، (156/11)، (397/13)، ميزان الاعتدال (292/2)، (301/1)، (355/3).(428/2)، (455/3).

(3) انظر: سير أعلام النبلاء (409/10).

(4) انظر: سير أعلام النبلاء (434/4)، (226/7)، (66/13)، وميزان الاعتدال (371/2)، (373/4).

(5) انظر: ميزان الاعتدال (461/2)، (310/3).

(6) انظر: سير أعلام النبلاء (645/10)، الكاشف (237/2)، تاريخ الإسلام (197/5).

(7) المعجم المختص (ص: 299).

(8) سير أعلام النبلاء (299/12).

(9) ميزان الاعتدال (630/1) وكلام المزي في تحفة الأشراف (392/11)

(10) أخرجه أبو داود في سننه (231/4/رقم4104)، والطبراني في مسند الشاميين (64/4/رقم2739)، والبيهقي في السنن الكبرى (319/2/رقم3218)، (138/7/رقم13496)، وشعب الإيمان (219/10/رقم7409) من طرق عن الوليد بن مسلم به.

ولم ينفرد عبدُ الحقِ الاشبيليُّ والمزيُّ بهذا فقد قالهُ جمعٌ من الأئمةِ، منهم: أبـو داود[1]والبيهقـيُ[2] ، وكذلك رجَّحَ أبو حاتِم أَنَّهُ عن قتادةَ عن خالدِ بن دُريْك أَنَّ عائشةَ مُرسلٌ[3].والـلـه اعلم.

ثالثاً: الحافظُ العَلائيُّ[4].

تقدم أنَّ الحافظَ العلائيَّ هو أحد تلاميذِ الحافظِ المزيِّ، ولهذا نجدُ أنَّ لشـيخه أثـراً واضـحاً عليـه في مؤلفاته، خاصةً في كتابه **"جامع التحصيل"**فقد استشهدَ بأقواله في مواضع كثيرة من كتابه[5].

وكان يلقبه "الحافظ"[6]، بل إنَّه في كتابه**"المسلسلات"** ذكر الحديثَ المسلسل بالحفاظ

وفي إسناده الحافظِ المزيِّ[7]، ولما ماتَ الحافظُ المزيُّ ألّفَ العلائيُّ كتاب**"سلوان التعزي عن الحـافظ المزي"**[8].

وهذا كله يدل على مكانةِ الحافظِ المزيِّ عند الحافظِ العلائيِّ، فليس من المسـتغربِ إذن أن يعتمـدَ العلائيُّ على تعليلاتِ الحافظِ المزيِّ في كتبه، وبعض هذه التعليلات التي اعتمدها قد أخذها من كتابه تحفة الأشراف [9].

ومن أمثلتها:

---

(1) السنن (231/4).
(2) السنن الكبرى (320/2).
(3) العلل لابن أبي حاتم (335/4).
(4) هو خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي، الشافعي، صلاح الدين، أبو سعيد، الإمام، العلامة ، الحافظ، توفي سنة (761هـ).انظر: معجم الشيوخ للذهبي (178/1)، وأعيان العصر للصفدي (328/2).
(5) انظر: جامع التحصيل(ص: 140، 167، 168، 170، 175، 190، 195، 211، 231، 240، 249، 250، 263، 267، 274، 297).
(6) جامع التحصيل (ص: 319).
(7) المسلسلات (ص: 186).
(8) ذكره ابن ناصر الدمشقي في الرد الوافر (ص: 128)، وابن حجر في الدرر الكامنة (461/4).
(9) انظر: التنبيهات المجملة (ص: 52)، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح (ص: 40).

قوله - في الحديث الذي رواه حُصينٌ، عن شقيقٍ، عن مسروقٍ، قال: سأَلتُ أُمَّ رُومَانَ، وهي أُمُّ عائشةَ، عمَّا قيلَ فيها ما قيلَ..... الحديث [1] - : **(وقد ذكر شيخُنا المزيُّ في الأطرافِ، أنَّ بعض الرواة، رواهُ عن مسروقٍ، عن عبدِ الله بن مسعودٍ، عن أم رُومان.قال: "وهو أشبه بالصواب)**[2].

قلت: دعوى أنَّ الحديثَ مرسلٌ قال به كذلك: ابنُ السكن[3]، وابنُ عبد البر[4]، والقاضي عياض[5]، والسُهيليُّ[6]، وابنُ سيد النَّاس[7]، والذهبيُّ في مختصراته[8]، وآخرون[9]؛ وسبق المزيَّ في أنَّ رواية مسروقٍ، عن عبدِ الله بن مسعود، عن أمِّ رومان أشبهُ بالصوابِ عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ[10].

وحجتهم في ذلك ما رواه حَمَّادُ بنُ سلمةَ عن عليِّ بنِ زيد، عن القاسمِ بنِ مُحمَّدٍ قَالَ: لمَّا دُلِّيَتْ أُمُّ رومان في قبرها قال رسول الله **صلى الله عليه وسلم: (مَنْ سرَّهُ أَن ينظُرَ إِلَى امرأَةٍ من الحُورِ العينِ فلينظُر إِلَى أُمِّ رُومَانَ)**[11].

بينما نصر ابنُ القيمِ، والحافظُ ابنُ حجر إخراجَ البخاريُّ لهذا الحديث وردا القولَ بأنَّه مرسلٌ، ويمكن تلخيص ردودهما بما يأتي:

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (150/4/رقم3388)و(120/5/رقم4143)و(105/6/رقم4751)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (242/3/رقم1770)، وأحمد في مسنده (629/44/رقم27070، 27071)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (33/6/رقم3215، 3316)، وابن حبان في صحيحه (22/16/رقم7103)، والطبراني في المعجم الكبير (122/23/رقم161)و(83/25/رقم212)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة(3489/6) من طُرق عن حُصين به.

(2) التنبيهات المجملة (ص: 55- 58) وكلام المزي في تحفة الأشراف (79/13).وانظر: تهذيب الكمال: (360/35)، وجامع التحصيل (ص: 377).قلت: وهذه الرواية التي ذكرها المزيُّ لم أجدها بعد البحث الكثير.

(3) الإصابة في تمييز الصحابة (394/8).

(4) الاستيعاب (1937/4).

(5) مشارق الأنوار (185/1).وانظر: فتح الباري (438/7).

(6) الروض الأنف (440/6).

(7) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير (138/2).

(8) انظر: الكاشف (524/2)، فتح الباري (438/7).

(9) انظر: فتح الباري (438/7).

(10) تحفة التحصيل (ص: 300).

(11) أخرجه ابن سعد في الطبقات (262/10)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3498/6).

1- أنَّ حديثَ موتِ أمِّ رومان في حياة رسول اللــه **صلى اللــه عليه وسلم**، ونزولـه في قبرهـا لا يصحُ، وفيه علتان:

الأولى: روايةُ عليِّ بنِ زيدِ بنِ جدعان له، وهو ضعيف الحديث لا يحتجُ بحديثه[1].

الثانية: أنَّه رواه عن القاسمِ بن محمَّد عن النبي **صلى اللـه عليـه وسـلم**، والقاسـمُ لم يـدرك زمـنَ رسولَ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم**[2]، ولهذا فقد ضعفهُ البخاري[3].

قلت: وسُئلَ عنهُ الدارقطنيُّ فقال: **(رواه سفيان بن وكيع، عن ابن أبي عدي، عَنْ حَمَّادِ بنِ سلمةَ، عَن عليِّ بنِ زيد، عن القاسم، عن عائشة.وغيره يرويه، عن حَمَّادِ بن سلمةَ، عن عليِّ بن زيد، عـن القاسـم مرسلا، وهو المحفوظ)**[4].

2- أنَّ حديثَ مسروق أصحُ إسناداً وأبينَ اتصالاً، وهو متفقٌ على ثقته، وعليُ بـنُ زيـدٍ متفـقٌ عـلى سوء حفظه؛ فكيف يقدم حديث عليٍ على حديثٍ إسنادهُ كالشمسِ يرويه البخاريُّ في صحيحه، ويقول فيـه مسروق: سألتُ أمَّ رومان فحدثتني[5].

3- أن أبا نُعيم رد دعوى أنَّ أمَّ رُومان توفيت في زمن النبي **صلى اللـه عليه وسـلم**، فقـال: **(قيـلَ إنَّها توفِّيَت فِي عهدِ النَّبِيِّ صلى اللـه عليه وسلم، وهوَ وهمٌ)**[6]، وقد جزمَ إبراهيمُ الحربيُّ بأنَّ مسروقاً سمِع من أمِّ رومان وله خمس عشرةَ سنة [7].

4- أنَّ ممَّا يدلُ على ضعف روايةِ عليٍ بنِ زيد بنِ جدعان ما ثبتَ في الصحيحَ من روايةِ أبي عثمانَ النهديُّ عن عبدِ الرحمنِ بن أبي بكر الصديق **رضي اللـه عنه** أنَّ أصحابَ الصفة كانوا ناساً فقراء فذكر الحديث في قصة أضيافِ أبي بكر وفيه، قال

---

(1) انظر ترجمته في: تهذيب التهذيب (322/7)
(2) انظر: زاد المعاد (267/3)، فتح الباري (438/7).
(3) التاريخ الأوسط (63/1)،
(4) العلل (232/14).
(5) انظر: زاد المعاد (267/3)، وفتح الباري (438/7)، والإصابة في تمييز الصحابة (365/14).
(6) معرفة الصحابة (3498/6).
(7) فتح الباري (438/7).

عبدُ الرحمن: إنَّما هو أنا وأمي وامرأتي وخادم بيتنا..... الحديث[1]، وأم عبد الرحمن هي أم رومان لأنَّهُ شقيق عائشةَ وعبد الرحمن إنَّما أسلمَ بعد سنة ست وقد ذكر الزبير بن بكار من طريق ابن عُيينةَ عن عليٍّ بن زيدٍ أنَّ إسلامَ عبد الرحمن كان قبل الفتح وكان الفتح في رمضان سنة ثمان[2].

5- أمَّا ما قالهُ المزيُّ بأنَّ الأشبهَ بالصوابِ: عن مسروقٍ عن ابنِ مسعود عن أمِّ رُومان فهي روايةٌ شاذة وهي من المزيدِ في متصلِ الأسانيدِ[3].والله أعلم.

رابعاً: الحافظُ ابن كثير[4].

اعتمدَ الحافظُ ابنُ كثير - مع إمامته في علمِ الحديث - على تعليلاتِ الإمام المزيِّ في مواضعَ كثيرةٍ من كتبه، وبعض هذه التعليلات التي اعتمدها أخذها من كتابه تحفة الأشراف[1]، بل كان - أحياناً - يسأله لمعرفة صحة الحديث من ضعفه[2].

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (124/1/رقم 602)، ومسلم في صحيحه (1627/3/رقم 2057).
(2) فتح الباري (438/7).
(3) انظر: فتح الباري (438/7).
(4) هو إِسمَاعِيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير الْقَيْسِي البُصْرَويُّ، الدمشقي، الشافعي، عماد الدّين، الإمام، العالم، الحافظ، توفي سنة (774 هـ).انظر: البداية والنهاية له (40/18)، وتذكرة الحفاظ (1508/4)، والدرر الكامنة (373/1-374).

وأثنى عليه في معرفةِ الخفيِّ من المراسيلِ، فقال: **(قد كان شيخُنا الحافظُ المزيُّ إماماً في ذلك، وعجباً من العجب)**[3].

وكذلك أثنى عليه في معرفةِ ضبطِ ألفاظِ الحديث متناً وإسناداً والاحتراز من التصحيف فيها، فقال: **(وقد كان شيخُنا الحافظُ الكبيرُ الجهبذ أبو الحجَّاجِ المزيُّ، تغمده الله برحمته، من أبعدِ النَّاسِ عن هذا المقام، ومن أحسنِ النَّاسِ أداءً للإسنادِ والمتنِ، بل لم يكن على وجه الأرض - فيما نعلم - مثله في هذا الشأن أيضاً.وكان إذا تغرب عليه أحد بروايةِ شيء مما يذكره بعض الشُّراحِ على خلافِ المشهور عنده، يقول: هذا من التصحيفِ الذي لم يقفْ صاحبه إلا على مجردِ الصُّحف والأخذ منها)**[4].

ومن أمثلةِ اعتمادِ الحافظِ ابنِ كثير على تعليلاتِ الإمام المزيِّ: قوله - في الحديث الذي أخرجهُ النَّسائيُّ، عن مُحمَّدِ بنِ معمرٍ، عن أَبي داوُد، عن عبدِ العزيزِ بن أَبِي سلمَةَ، وإِبرَاهِيم بن سَعدٍ، عن الزُّهريِّ، عن سهلِ بنِ سعدٍ، عن عاصم بنِ عديٍّ، قالَ: جاءنِي عُويمِرٌ - رَجُلٌ من بَنِي العجلَانِ- فَقَالَ: أَي عاصمُ، أَرأَيتُم رَجلًا رأَى مع امرأَتهِ رَجلًا أَيَقتلُهُ؟ فذكر الحديث؛ قصة المتلاعنين[5] - **(قال شيخُنا المِزيُّ في الأطراف: والمحفوظُ في هذا حديثِ سهلِ بن سعد عن النَّبي صلى الله عليه وسلم)**[6].

قلتُ: حديثُ سهل بن سعد، عن النَّبيِّ"**صلى الله عليه وسلم**، رواه جماعةٌ عن الزُّهريِّ، عن سهل، منهم:

1- مالكُ بنُ أَنسِ الأَصبحيُّ[7]. 2- عبدُ الملكِ بن عَبدِ العزيزِ بن جُريجٍ المَكيُّ[1].

---

(1) انظر: تفسير القران العظيم (240/3)، البداية والنهاية (586/7)، (65/19، 152)، جامع المسانيد (439/1)، (188/3، 205)، (91/4)، (330/5، 165، 653)، (516/7، 500)، (483/8)، (13/10).

(2) انظر: تفسير القران العظيم (378/11)، البداية والنهاية (272/9)، تحفة الطالب (ص: 170، 174، 286).

(3) اختصار علوم الحديث (ص: 124).

(4) اختصار علوم الحديث (120- 122).

(5) السنن الصغرى(170/6/رقم3466)، والكبرى (279/5/رقم5632).

(6) جامع المسانيد (471/4)، وكلام المزي في تحفة الأشراف (227/4)

(7) رواه في الموطأ"رواية يحيى الليثي"(76/2/رقم1642)، ومن طريقه أخرجه البخاري في صحيحه (42/7/رقم5259)و(53/7/رقم 5308)، ومسلم في صحيحه (1129/2/رقم1492)، وأبو داود في سننه (471/2/رقم2245)، والنسائي في الصغرى (143/6/رقم3402)، والكبرى (252/5/رقم5565)، والشافعي في مسنده "ترتيب سنجر"(138/3/رقم1329)، والدارمي في مسنده"السنن" (1430/3/رقم2275)، وأبو عوانة في مسنده (156/3/رقم4548)، والطحاوي في أحكام القران (410/2/رقم 1967)، وابن حبان في صحيحه (115/10/رقم4284)، والطبراني في المعجم الكبير (113/6/رقم5675، 5676)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (138/11/رقم 15064) من طرق عن مالك به.

3- عبدُ الرَّحمَنِ بنُ عَمرِو الأَوزَاعِيُّ[2]. 4- سُفيانُ بنُ عُيينَةَ الكُوفيُّ[3].

5- فُليحُ بنُ سُلَيمانَ الخُزاعِيُّ المدنِيُّ[4]. 6- مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بن أَبِي ذئبٍ المَدَنِيُّ[5].

7- عُقيلُ بنُ خالدٍ الأَيلِيُّ[6]. 8- عياض بن عبد اللـه القُرشيُّ الفِهريُّ[7].

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (54/7/رقم 5309)، ومسلم في صحيحه (1130/2/رقم1492)، والشافعي في مسنده " ترتيب سنجر"(140/3/رقم1333)، وعبد الرزاق في مصنفه (115/7/رقم 12446)، والطبري في تفسيره (114/19)، وأبو عوانة في مسنده (199/3/رقم4675)، والطبراني في المعجم الكبير (112/6/رقم 5674)، والدارقطني في سننه (412/4/رقم3702)، والبيهقي في السنن الكبرى (652/7/رقم 15305)، وفي معرفة السنن والآثار (140/11/رقم15068) من طرق عن ابن جريج به.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه (99/6/رقم4745)، وأبو داود في سننه (474/2/رقم2249)، والدارمي في مسنده"السنن" (1431/3/رقم2276)، وابن الجارود في المنتقى (ص: 189/رقم756)، وأبو عوانة في مسنده (200/3/رقم4677)، وابن حبان في صحيحه (117/10/رقم4285)، والبيهقي في الكبرى (656/7/رقم15318)، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (ص: 306) من طريق محمد بن يوسف الفريأبي، عن الأَوزَاعِيِّ به.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه (174/8/رقم6854)، وأبو داود في سننه (475/2/رقم2251)، والشافعي في مسنده"ترتيب سنجر"(144/3/رقم1340)، وسعيد بن منصور في سننه (404/1/رقم1555)، وابن أبي شيبه في مسنده (81/1/رقم86)، وأحمد في مسنده (462/37/رقم22803)، والروياني في مسنده (219/2/رقم1077)، وأبو عوانة في مسنده (201/3/رقم4681، 4682)، والبغوي في معجم الصحابة (88/3/رقم 991)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (155/4/رقم 6145)، والطبراني في المعجم الكبير (118/6/رقم5687)، والبيهقي في السنن والآثار (151/11/رقم 15095)، وابن عبد البر في التمهيد (16/15) من طرق عن سفيان بن عيينة به.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه (100/6/رقم4746)، وأبو داود في سننه (475/2/رقم2252)، والطبراني في المعجم الكبير (116/6/رقم5683)، والبيهقي في السنن الكبرى (422/6/رقم12489) من طريق أبي الربيع سليمان بن داود، عن فُليحُ به.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه (98/9/رقم7304)، والشافعي في مسنده"ترتيب سنجر"(140/3/رقم1331)، والروياني في مسنده (220/2/رقم1078)، وأبو عوانة في مسنده (132/3/رقم4468)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (143/13/رقم5150، 5151)، والبيهقي في السنن والآثار(139/11/رقم15066) من طرق عن ابن أبي ذئب به.

(6) أخرجه أحمد في مسنده (501/37/رقم22853)، والروياني في مسنده (223/2/رقم1081)، وأبو عوانة في مسنده (201/3/رقم4678، 4679)، والطبراني في المعجم الكبير (115/6/رقم5679).

(7) أخرجه أبو داود في سننه (474/2/رقم2250)، والروياني في مسنده (223/2/رقم1082)، وأبو عوانة في مسنده (199/3/رقم4676)، والطبراني في المعجم الكبير (117/6/رقم5684)، والدارقطني في سننه (415/4/رقم3704)، والبيهقي في الكبرى(673/7/رقم 15356) من طريق عبد اللـه بنِ وهبٍ،عن عِيَاضِ به.

9- إبراهيمُ بنُ سعدِ الزُّهريُّ[1]. 10- يُونسُ بنُ يزيدَ الأَيليُّ[2].

11- مُحمَّدُ بنُ إسحاقَ المَدَنِيُّ[3]. 12- مُحَمَّدُ بنُ الوليد الزُّبيدِيُّ[4].

13- إبراهِيم بن إسماعِيل بن مجمع المدنِيُّ[5].

قلت: الثابتُ عن عبدِ العزِيزِ بنِ أَبِي سَلَمةَ أنَّهُ رواه عنِ ابنِ شِهَابٍ، عن سهلِ بنِ سَعدٍ السَّاعديِّ، عن عاصمِ بنِ عَدِيٍّ[6]، وهو في ذلك قد خالفَ بقية أصحابِ الزُّهريِّ.

وقد سُئلَ أبو حاتِم عن حديثه فقال: **(لا أعلمُ أحدا يَصِلُه غيرَ عبد العزيز.قِيلَ لَهُ: هُوَ محفوظٌ؟قَالَ أبي: الناسُ يقولون: أنَّ عاصمَ، وهو أشبهُ)**[7].

(1) أخرجه أبو داود في سننه (273/2/رقم2248)، وابن ماجه في سننه (459/3/رقم2066)، والشافعي في مسنده"ترتيب سنجر" (139/3/رقم1330)، وأحمد في مسنده (485/37/رقم22830)، والروياني في مسنده (223/2/رقم1080)، والطبراني في المعجم الكبير(116/6/رقم 5682)، والبيهقي في السنن الكبير (654/7/رقم15312)، من طرق عن إبراهيم بن سعد به.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه (1130/2/رقم1492)، وأبو داود في سننه(274/2/رقم2247)، والروياني في مسنده (221/2/رقم1079)، وأبو عوانة في مسنده (201/3/رقم4680)، من طريق عبد اللـه بنِ وَهبٍ، عن يونس به.

(3) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار(304/13/رقم 5288)، والطبراني في المعجم الكبير (118/6/رقم 5689)، وابن عبد البر في الاستيعاب (664/2/رقم1089) من طرق عن محمَّد بن إسحاقَ به.

(4) أخرجه الدارقطني في سننه (415/4/رقم 3705)، والبيهقي في السنن الكبرى (657/7/رقم 15319) من طريق الاوزاعيِّ، عن الزبيدي به.

(5) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (117/6/رقم 5686).

(6) أخرجه أحمد في مسنده (503/37/رقم 22856)، وابن الجعد في مسنده (1027/2/رقم2977)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (155/4/رقم 6147) من طرق عن عبد العزيز به.

(7) العلل (213/4).

خامساً: الحافظ ابن الملقن [1].

لقَّبَ ابنُ الملقن المزيَّ بالحافظ في مواضع كثيرة من كتبه[2]، واعتمد على أحكامه على الأحاديث في مواضع من كتبه [3].

ومن أمثلةِ اعتماد ابن الملقن على تعليلاتِ الإمام المزيِّ: **قوله** في حديثٍ رواه نافعُ بنُ يزيدَ، عن حَيوةَ بنِ شُريحٍ، أَنَّ أَبا سعيدٍ الحِمْيرِيَّ، حدَّثهُ عن مُعاذ بن جبلٍ، قَالَ: قَالَ رسولُ اللـه **صلى اللـه عليه وسلم**: (اتَّقُوا المَلاعنَ الثَّلاثةَ:البَرازَ فِي المواردِ، وقارعةِ الطَّريق، والظِّلِّ).

فيه نظر لأنَّ أبا سعيد هذا لم يدركْ معاذًا كما قالهُ المزيُّ وغيرُهُ وهو في نفسه مجهول كما قال ابن القطان)[4].

قلتُ: نصَّ كثيرٌ من أهلِ العلمِ على الانقطاعِ بين أبي سعيد ومعاذ، منهم: أبـو داود[5]، ومُغلطـايُّ[6]، والبوصيريُّ[7].وابنُ حجر[8].

---

(1) هو عمر بن علي بن أحمد بن محمّد بن عبد اللـه الأنصاري الأندلسي ثم المصري، سراج الدين، المعروف بابن الملقن، الإمام، الفقيه، الحافظ،.توفي سنة (804هـ).انظر إنباء الغُمر بأنباء العمر لابن حجر (216/2)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 542).

(2) انظر: البدر المنير (354/1)، (382/1)، (72/2)، (284/2)، (68/3)، (382/3)، (410/4)، (612/4)، (459/9)، تحفة المحتاج (252/2)، (548/2).

(3) انظر: البدر المنير (536/1)، (158/2)، (498/4)، وتذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج (ص: 32)، (ص: 88).

(4) خلاصة البدر المُنير (44/1) وكلام المزي في تحفة الأشراف (419/8) والحديث أخرجه أبو داود (7/1/رقم26)، وابن ماجه في سننه (119/1/رقم328)، والطبراني في المعجم الكبير (123/20/رقم247)، والحاكم في المستدرك (259/1/رقم596)، والبيهقي في السنن الكبرى (158/1/رقم469) من طرق عن نافع بن يزيد به.

(5) انظر: تهذيب التهذيب (110/12).

(6) شرح سنن ابن ماجه (126/1).

(7) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (48/1).

(8) التلخيص الحبير (184/1).

سادساً: الحافظ ابن حجر العسقلاني[1].

اعتمدَ الحافظُ ابنُ حجرٍ - وهو إمامُ الحُفاظِ في زمانه [2] - على أقوالِ الحافظِ المـزيِّ سـواء كانـت تلك الأقوال في علم الرجال كاعتماده على أقواله في معرفة المهملِ من الرواة [3]، أو في ضبطِ أسماءِ الـرواةِ [4]، أو في معرفةِ شيوخِ الراوي[5]، وكذلك اعتمدَ على أقواله في أحكامِ الأحاديثِ صحةً وتعليلاً [6].

ولقَّبهُ في مواضعِ كثيرة من كتبه بالحافظ [7]، بل قال عنه حافظُ الوقتِ [8].

وأثنى عـلى كتابـه"تهـذيب الكـمال" فقـال: **(وفـق بـين اسـم الكتـاب ومسـماه،وألـف بـين لفظـه ومعناه)**[9].

وكذلك أثنى على"تحفة الأشراف" فقال: **(وقد كثُرَ النفع به)**[10].

ومن أمثلةِ اعتمادِ الحافظِ ابنِ حجر على تعليلاتِ الإمام المزيِّ: **قوله** في حديث رواه عبدُ الحَمِيدِ بنِ حَبِيبٍ، عن الأَوزاعِيِّ، عن يَحيى بنِ أَبِي كَثيرٍ، عن محمَّدِ بنِ إِبراهيمَ قال: حدَّثني عيسى بنُ طلحةَ، عن حُمرانَ، مولى عُثمانَ بنِ عفَّانَ، قالَ: رأَيتُ عُثمانَ بنَ عفَّانَ قاعدًا

---

(1) هو أحمد بن عليّ بن مُحمَّد بن مُحمَّد بن عليّ بن مَحمود بن أحمد ، الكنانِي، العسقَلَانِي، المصرِيّ، الشَّافِعِي، شهَاب الدّين، أَبو الفضل، ويعرف بابن حجر، شيخ الإِسلَام، حافظ الدُّنيَا، قاضِي القُضاة.توفي سنة (852هـ).انظر: الضوء اللامع للسخاوي (36/2)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 552).

(2) حسن المحاضرة للسيوطي (363/1).

(3) انظر مثلاً: تغليق التعليق (233/3)، (118/4)، وفتح الباري (536/2).

(4) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (914/3).

(5) إطراف المُسْنِد (553/1).

(6) إتحاف المهرة (535)، وتلخيص الحبير (319/1)، وتعجيل المنفعة (748/1)، ونظم اللآلي بالمائة العوالي (ص: 117)، ولسان الميزان (156/2) (30/5)، (381/7)، وتهذيب التهذيب (385/1).

(7) انظر مثلاً: الدرر الكامنة (164/1)، (532/1)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (297/1)، (939/3)، وفتح الباري (413/1)، وأنباء الغمر (159/1).

(8) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (4/ 1359).

(9) تهذيب التهذيب (3/1).

(10) إتحاف المهرة (158/1).

فِي المَقاعدِ، فدعا بِوَضُوءٍ فتوضَّأَ، ثُمَّ قالَ: رأَيتُ رسُولَ اللـه صلى **اللـه عليه وسلم** فِي مقعدي هـذا، توضَّـأَ مثلَ وُضُوئِي هذا، ثُمَّ قال: **(مَنْ توضَّأَ مثلَ وُضُوئِي هذا، غُفر لهُ ما تقدَّم مِن ذنبهِ)** وقالَ: رسولُ اللـه صلى **اللـه عليه وسلم : (ولا تَغْتَرُّوا)**[1].

ورواه الوَليدُ بنُ مُسلِمٍ عن الأَوزاعِيِّ، عن يَحيى بنِ أَبِي كَثيرٍ، عن محمَّدِ بن إبـراهيمَ، عـن أبي وائـل شقيقِ بنِ سَلمةَ، عن حُمران، عن عثمان[2].

قال المزيُّ: في الأطرافِ رواية الوليدِ أصوب[3].

قلت: تابع أَيُّوبُ بنُ سُويدٍ عبدَ الحمِيدِ بنِ حَبِيبٍ في روايته عن الأَوزاعِيِّ [4].

وتابع الوَليدَ بنُ مُسلِمٍ جماعةٌ، منهم:

1- أبو المُغيرةِ عبدُ القُدُّوسِ بن الحجَّاجِ الخَولانيُّ[5].
2- يحيَى بنُ عبدِ اللـه بنِ الضَّحَّاكِ البابلُتِّيُّ[6].
3- عمرُو بنُ أَبِي سلمةَ التِّنِّيْسِيُّ [7].

فصوَّبَ مغلطايٌّ سماعَ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ من عيسى بنِ طلحةَ ومن شقيقِ بنِ سَلَمة، وذكر احتمالاً آخر وهو أنَّ الصواب"**شقيق**"وليس"**عيسى**"ولكن الراوي ذكر شقيق فوهِم إلى عيسى[8].

بينما رجَّحَ الحافظُ المزيُّ روايةَ الوليدِ وذلك لأنَّ شقيقاً لا يُعلم ممَّن حدَّثَ عنه محمَّد بن إبـراهيمَ ولا ممَّن لقيهُ.

---

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه (257/1/رقم 285).
(2) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (144/1/رقم175)، وابن ماجه في سننه (257/1/رقم285)، وابن حبان في صحيحه (75/2/رقم360)، وابن خيثمة في التاريخ الكبير (187/3/رقم4416) من طُرق عن الوليدِ بنِ مُسلِمٍ عن الأَوزاعِيِّ به.
(3) فتح الباري لابن حجر (250/11) وكلام المزي في تحفة الأشراف (250/7)ولفظ المزي: (حديث هشام بن عمار أشبه بالصواب) .
(4) ذكره الدارقطني في العلل (25/3).
(5) أخرجه أحمد في مسنده (517/1/رقم478).
(6) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (313/6/رقم2506)
(7) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (246/4/رقم2467).
(8) انظر: شرح ابن ماجه (48/1).

قال الطحاويُّ: (**لأنَّ الأوزاعيَّ ذكر في إسناده شقيق بن سلمة، وشقيقٌ لا نعلمهُ ممَّن حدَّثَ عنه محمَّدُ بنُ إبراهيمَ ولا ممَّن لقيهُ)**[1].

وقد أشارَ الحافظُ ابنُ حجر إلى ذلك حيثُ قال: (**عيسى بن طلحة من رهط محمد بن إبراهيم ومن بلده، بينما شقيق ليس من رهطه وليس من بلده)**[2].

وكأنَّ هذا الذي قصدهُ أبو حاتِم بقوله - عند تعليله لهذا الحديث - : (**وليس لأبي وائل معنى)**[3].

والواهم في هذا الحديثِ هو الوليدُ بنُ مسلم على ما ذهبَ إليه أبو حاتم حيث قال: (**هذا الغلطُ منَ الوليدِ فيما أَرى)** [4]، بينما يُفهم من كلامِ الطحاويِّ أنَّه الأوزاعيُّ.

قلت: أمَّا قولُ أبي حاتم ففيه نظر لأنَّ الوليدَ بن مسلم لم يتفرد به، بل تابعهُ أبو المغيرةَ، وعمروُ بن أبي سَلَمَة، ويحيى بنُ عبدِ اللـه الضحاكِ البابلتيُّ.

ولعلَّ تعليقَ الخطأ بالأوزاعيِّ - وإن كان إماماً واسع الرواية - أولى؛ لأنَّ الأوزاعيَّ لم يكن يحفظ حديث يحيى جيداً[5]، وهو في هذا الحديث قد اضطربَ فمرةً رواهُ عن يحيى، عن محمَّدِ بن إبراهيمَ، عن شقيقِ بن سَلمَة، ومرةً عن يحيى، عن محمَّد بن إبراهيمَ، عن عيسى بنِ طلحةَ، ومرةً عن يحيى، عن محمَّدِ بن إبراهيمَ، عن حُمرانَ[6].واللـه أعلم.

---

(1) شرح مشكل الآثار (315/6).
(2) فتح الباري لابن حجر (250/11) بتصرف يسير.وانظر تراجمهم في تهذيب الكمال: (548/12)(615/22) (301/24).
(3) العلل لابن أبي حاتم (370/2).
(4) العلل لابن أبي حاتم (370/2- 371).
(5) أنظر: العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد "رواية المروذي"(ص: 151)، شرح علل الترمذي لابن رجب (677/2، 799).
(6) أخرجه القاسم بن سلام في "الطهور"(ص: 93).

سابعاً: الحافظُ الهيثمي[1]:

لقَّبَ الحافظُ الهيثمي الحافظَ المزي بألقابٍ تدلُ على منزلةِ الحافظ المزي عنده فلقبه بـ"شيخ الإسلام"[2]و"شيخ الحفاظ"[3]، واعتمدَ على أقواله في مواضعَ كثيرة، سواء كانت تلك الأقوال في علم الرجال والجرح والتعديل[4]، أو في أحكام الأحاديث صحةً وتعليلاً[5].

ومن أمثلةِ اعتمادِ الحافظِ الهيثميِّ على تعليلاتِ الإمام المزيِّ: **قوله** في حديث: (ما من عَبدٍ مُسلمٍ يقولُ حين يُصبحُ وحينَ يُمسي ثلاثَ مرَّاتٍ: رضيتُ باللـه ربًّا، وبالإسلَامِ دِينًا، وبمُحمَّد **صلى اللـه عليه وسلم** نبيًّا، إلَّا كان حقًّا على اللـه أَن يُرضيهُ يوم القيامةِ).

رواهُ أحمد، وسمَّى خادمَ النَّبيِّ **صلى اللـه عليه وسلم** سابِقًا.ورواهُ الطَّبرانيُّ بنحوهِ، إلَّا أَنَّهُ قال: عن أَبِي سَلَّامٍ خادمِ النَّبيِّ **صلى اللـه عليه وسلم وقالَ المزِّيُّ: إنَّ الأَوَّلَ هوَ الصَّحيحُ)**[6].

قلت: هذا الحديث رواه أبو عَقِيلٍ هَاشم بن بِلَال، وأُختلفَ عليه فيه.فرواهُ عنه جماعةٌ، عَن سابقِ بنِ ناجيةَ، عن أَبِي سَلَّامٍ، عن خادمَ النَّبيَّ **صلى اللـه عليه وسلم**، وممّن رواهُ عنه بهذا الإسنادِ:

---

(1) هو نور الدّين، أَبُو الحسن، عَليّ بن أبي بكر بن سُلَيْمَان بن عمر بن صَالح الهيثمي، الحافظ.توفي سنة (852 هـ).انظر: إنباء الغمر لابن حجر العسقلاني (309/2)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 545).

(2) مجمع الزوائد (161/10).

(3) مجمع الزوائد (124/8).

(4) انظر: مجمع الزوائد (217/1)، (229/1)، (83/2)، (342/2)، (549/3)، (550/5)، (124/8)، (290/8).

(5) انظر: مجمع الزوائد (330/3)، (65/4)، (293/4).

(6) مجمع الزوائد (157/10) وكلام المزي في تحفة الأشراف (220/9).

1-شُعبةُ بنُ الحجَّاجِ العتكِيُّ[1].

2- هُشيمُ بنُ بَشيرِ الواسطيُّ [2].

3- روْحُ بنُ القاسمِ التَّميمِيُّ البصريُّ [3].

وتابعهم مِسْعرُ بنُ كِدَامٍ - في رواية وكيعٍ عنه - [4].

ورواه مُحَمَّدُ بنُ بِشر العبديُّ عن مِسعَرِ بنِ كِدَامٍ، عنْ أَبِي عَقِيلٍ، عَن سابقِ بنِ ناجيةَ، عن أَبِي سَلَّامٍ خَادِمِ النَّبِيِّ [5].

وتابعه نَصرُ بن مُزَاحِمِ المِنْقَريّ الكوفِيّ[6].

فصوبَ الحافظُ المزيُّ الطريقَ الأول، فقال: **(رواه شُعبةُ وهُشيمُ، عنْ أَبِي عَقِيلٍ، عَن سابقِ، عن أَبِي سَلَّامٍ، عن خادمِ النَّبِيِّ صلى الـلـه عليه وسلم، وهو الصواب)**[7].

وهذا الذي قاله المزيُّ وافقه عليه العلائيُّ، فقال: **(ووقع فيها الوهم من مسعر بقول عن أبي سلام خادم النبي صلى الـلـه عليه وسلم عنه)**[8]، وكذلك الحافظ ابن حجر[9].

---

(1) أخرجه أبو داود في سننه (197/5/رقم 5072)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 135/رقم 4)، وفي السنن الكبرى (6/9/رقم 9747) وأحمد في مسنده (302/31/رقم 18967)(304/31/رقم 18969)، (195/38/رقم 23111)، (196/38/رقم 23112)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (286/5/رقم 2812)، والطبراني في الدعاء (ص: 115/رقم302)، وابن منده في معرفة الصحابة (903/2)، والبغوي في شرح السنة (111/5/رقم 1324) من طُرقٍ عن شعبةَ عن أبي عَقيلٍ به.

(2) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة (ص: 379/رقم565)، وفي السنن الكبرى (209/9/رقم10324).

(3) أخرجه ابن عدي في الكامل (47/5).

(4) أخرجه أحمد في مسنده (303/31/رقم18968).قال ابن عبدِ البَّر: (ورواه وكيع عن مسعر فأخطأ في إسناده).الاستيعاب (1681/4).

(5) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف (146/15/رقم29892)، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه في سننه (385/5/رقم3870)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (348/1/رقم471)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (ص: 283/رقم867)، والطبراني في المعجم الكبير (367/22/رقم921)، وفي الدعاء (ص: 930/رقم301)، وابن عبد البر في الاستيعاب (1681/4) من طُرق عن ابن أبي شيبة عن مُحمَّدِ بنِ بِشْرِ عن مِسْعَرِ بنُ كِدَامٍ به.
وأخرجه ابن عبد البر في معرفة الصحابة (2917/5/رقم6834) من طريق أحمد بن محمد عن مُحمَّدُ بنُ بِشْرِ عن مِسْعَرِ بنُ كِدَامٍ به.

(6) رواه ابن مردَوَيه في أماليه"ثلاث مجالس من أمالي ابن مرَدَويه"(ص: 216/رقم43).

(7) تحفة الأشراف (220/9).

(8) جامع التحصيل (ص: 311).

(9) الإصابة في تمييز الصحابة (158/7).

ثامناً: العيني[1].

أطلق العينيُّ لقبَ الحافظِ على المزيِّ في عشراتِ المواضع من كتبه[2] ، واعتمدَ على أقواله في علم الرجال[3]، وكذلك في معرفةِ أحكامِ الأحاديثِ قبولاً ورداً [4].

ومن أمثلةِ اعتمادِ العينيِّ على تعليلاتِ الإمام المزيِّ: **قوله** في حديث رواه الزُّهريُّ، عن عطاءِ بنِ يزيدَ الليثِيِّ، عن أَبِي أَيوبَ **رضي الله عنه**، عن النَّبِيِّ **صلى الله عليه وسلم** قال: (لا يَحِلُّ لمُسلم أَن يهجُرَ أَخاهُ فوق ثَلاَثٍ، يلتقيَان: فيصُدُّ هذا ويصُدُّ هذا، وخَيرُهُما الذي يبدأُ بالسَّلام).

(1) هو مَحمود بن أحمد بن مُوسى بن أحمد بن حُسين بن ، الْبَدْر، أَبُو مُحمَّد،القاهري، الحنفِيّ، العيني، قاضي القضاة، مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين.توفي سنة (855هـ).انظر: الضوء اللامع (131/10)، والأعلام للزركلي (163/7).

(2) انظر مثلا: عمدة القاري (193/3)، (160/4)، (77/7)، (164/8)، (6/9)، 209/10)، (55/11)، (143/12)، وشرح سنن أبي داود (421/1)، ومغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار (188/1).

(3) انظر: عمدة القاري (63/6)، (55/11)، (58/11)، ومغاني الأخبار (122/3)، (390/3).

(4) انظر: عمدة القاري (143/12)، (301/22)، ومغاني الأخبار (188/1).

قال الحافظ المزي: هكذا رواهُ غير واحد عن الزُّهريّ وهو المَحفوظ، وروَاهُ عُقيل عَن الزُّهرِيّ عـن عطاء بن يزِيد عن أُبي بن كَعْب..... أمَّا روايَةُ عُقيل فلم يُتابِعه عليها أحـد ولعلَّـه كَـانَ فِي كتابـه عَـن أبي وسقط مِنهُ أَيُّوب فظنهُ أُبي بن كَعب[1].

(1) عمدة القاري (143/22).وقد تقدمت دراسة هذا الحديث.انظر: (ص: 65).

الخاتمة

بعد هذا التطوَّاف مع تعليلاتِ الحافظ المزيِّ في كتابه القيم (تحفة الأشراف)، أقول: أشكرُهُ سبحانه، حامداً له إذ يسَّر لي إتمامَ هذا البحث - وهو جهد المقل، وبضاعة العاجز - وها أنا بعد إتمامه فمن الواجب عليَّ أن أثبت ما توصلتُ إليه من النتائجِ، مع بعضِ التوصياتِ.

وأهمُ النتائجِ التي توصلتُ إليها هي:

أولاً: إنَّ علمَ العللِ علمٌ دقيقٌ، ولا يخوض غمارهُ إلَّا من كان بمنزلةِ الحافظِ المزيِّ أو يقارب أو يزيد.

ثانياً: إنَّ الحافظَ المزيَّ إمامٌ من أئمةِ هذا الفنِ، فهو واسعُ الاطلاعِ، دقيقُ النظرِ، بعيدُ الغورِ في علم الحديثِ عامَّة، وفي علم العلل خاصّة، وكما تُعرف منزلة الحافظِ المزيَّ من ثناءِ العلماءِ عليه،كذلك تُعرف من علومه النظرية والتطبيقية، وتعليلاته من علومه التطبيقية.

ثالثاً: إنَّ كتابَ (تحفة الأشراف) وإنْ كان هو أفضل كتبِ أطرافِ الكُتبِ الستة، فإنَّهُ قد احتوى على تعليلاتٍ تزيدُ فضلَهُ إلى الفضلِ السابقِ.

رابعاً: إنَّ مذهب الإمام المزيِّ في زيادة الثقةِ هو مذهبُ أئمةِ الحديثِ فلا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً بل بحسب القرائن.

خامساً: إنَّ الترجيح بالأكثر، والأحفظ، هي قرينة من القرائن التي استعملها الحافظُ المزيُّ في الترجيح، وهي عنده قرينة أغلبية.

سادساً: إنَّ تفردات الثقاتِ - كما هو عليه إجماع أهل العلم - الأصل فيه القبول، إلا إذا ظهرت قرينة تمنع من قبوله وهذا ما طبقه الحافظُ المزيُّ عملياً.

سابعاً: إنَّ مصطلح المحفوظ، والصحيح، والصواب، وما شابهها من المصطلحات التي استخدمها الحافظُ المزيُّ قاصداً بها الترجيح وتعليل ما قابلها، وهي: إما إنَّ يراد بها الراجح من الخلاف، أو يراد بها المقبول.

ثامناً: إنَّ كثيرا من أهل العلم ممن عاصره أو ممن جاء بعده قد اعتمدوا على تعليلاته، وذلك لما احتوت عليه من سعة الاطلاع، وبعد النظر.والله تعالى أعلم.

التوصيات:

أولاً: كتاب "تحفة الأشراف"على الرغمِ من أنَّه حُققَ ممّن هم أهلٌ لذلك، إلاَّ أنَّي أرى قصورا في تخريجِ بعضِ الأحاديثِ التي ذكرها الحافظُ المزيُّ في زياداته.

ثانياً: أتمنى أن يُكملَ أحد طلبةِ العلمِ ما بدأت به؛ وذلك بأن يحررَ لنا منهجَ الإمام المزيِّ في تهذيب الكمال؛ حتى يكون لنا مع هذا البحث تصوراً كاملاً لمنهجِ الإمام المزيِّ في التعليلِ.

وأخيرا هذا جهد المُقل فما كان فيه من حقٍ وصوابٍ فهو من الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمنِّي ومن الشيطانِ، وأستغفرُ الله الكريمَ وأتوبُ إليه.

الفهارس العلمية

وتتضمن:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.

أولا: فهرس الآيات

الآية	السورة
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ ﴾	البقرة238
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـه حَقَّ تُقَاتِهِ ﴾	آل عمران 102
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ﴾	النساء 1
﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾	الحجر: 9 .
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللـه وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾	الأحزاب 70
﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾	الأحزاب 71

ثانياَ: فهرس الأحاديث

المتن	الصحابي
أَتدري ما وضعَ الـلـه عن المسافر	عبد الـلـه بن الشِّخِّير
اتَّقُوا المَلاعنَ الثَّلاثةَ	مُعاذ بن جبلٍ
إذا تدارأتُم في طريقٍ	أبو هُريرةَ
أَرأَيتُم رجلًا رأَى مع امرأَتهِ رجلًا	عاصم بنِ عديٍّ
ارفعُوا أَيديَكُم	جابرُ بن عبدِ الـلـه
أَصبتَ السُّنَّةَ	عُمرَ بنِ الخطَّاب
أَفضلُ الصِّيامِ بعدَ رمضانَ	أبو هُريرةَ
الـلـهمَّ اغفر لنا وارحمنا	مُسلم بن السَّائِبِ
الـلـهمَّ إِنِّي أَعوذُ بكَ من شرِّ مَا عملتُ	عائشةَ
أَليس يشهدُ أَن لا إِلهَ إِلَّا الـلـه	أَوسُ بنُ أبي أوس الثَّقفي
أَما والـلـه إِن كُنتُ لَأَعرفُها لَكُم	الطُّفيلِ بنِ سَخبرةَ
أَنَّ أصحابَ الصفة كانوا ناساً فقراء	عبدِ الرحمنِ بن أبي بكر الصديق
أَنَّ رهطاً من قريش	الزِّبرقانُ بن عمرو بن أميةَ
إِنْ كنتُ لَأَرَى رسولَ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم	عائشةَ
إِنَّ الـلـه يُحبُّ العُطاسَ	أبو هُريرةَ
إِنَّ لَهُ دَسَمًا	ابنِ عَبَّاسٍ

المتن	الصحابي
إِنَّما أَنا لكُم مثلُ الوالدِ لولدهِ	أبو هُريرةَ
إِنَّ منَ الشِّعرِ حكمةً	أُبيَّ بنَ كعبٍ
أَنَّ النَّبِيَّ **صلى الـلـه عليه وسلم** قضى بِأَنَّهُ	أَسيدَ بن ظَهير
إِنَّهُ حدثَ بعدكَ أَمرٌ	قتادةَ بنِ النُّعمانِ
أَنَّهُ رَأَى النَّبي **صلى الـلـه عليه وسلم**	وائلِ بنِ حُجرٍ
بينما رجُلٌ يجُرُّ إِزارهُ	عبدُ الـلـه بن عُمرَ
الثّلثُ والثُّلث كبير	سعدُ بنُ أَبِي وقَّاصٍ
الحياءُ وَالعِيُّ شُعبتانِ من الإِيمانِ	أبو أمامة
خُذُوا عنِّي، خُذُوا عنِّي	عُبادةُ بن الصَّامت
خيرُكُم من تعلَّمَ القُرآن وعلَّمهُ	عُثمانُ بن عفان
الذَّهَبُ الكِفَّةُ بِالكِفَّةِ	عُبادةُ بنِ الصَّامت
رَأَيتُ رسُولَ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم بمِنًى يخطُبُ	عامرُ بن عمرو
عمَّا قيلَ فيها ما قيلَ	أُمُّ رُومَانَ
صلَّى بنا رسولُ الـلـه صلى الـلـه عليه وسلم	عبدُ الـلـه بنِ السَّائِبِ
الصَّلاةُ أَمامكَ	أُسامةُ بنَ زيدٍ

المتن	الصحابي
طَلِّقْ أَيَّتهُمَا شِئتَ	فيروز
عُرِضَت عليَّ الأُممُ	ابنُ عبَّاسٍ
عَنِ الغُلَامِ شَاتَانِ	أُمُّ كُرزٍ
قَد أَجبتُكَ	أَنسُ بن مالكٍ
قَضَى النَّبِيُّ **صلى الـلـه عليه وسلم** بِالعُمرى	جابِرُ بن عبد الـلـه
كُنتُ أُقرِئُ رِجالًا منَ المُهاجرينَ.	ابن عبَّاسٍ
لأَنا بهمْ أَو ببعضهمْ أَوثقُ منِّي بكُمْ	أبو هُريرةَ
لَا تَحِلُّ لِلْأَوَّلِ حَتَّى يُجَامِعَهَا الْآخَرُ	ابنُ عُمرَ
لَا جَلَبَ، وَلَا جَنَبَ	عِمرَانُ بنِ حُصينٍ
لَا تسُبُّوا أَصحابِي	أبو سعيدٍ الخدري
لَا رُقيَةَ إِلَّا مِن عَينٍ، أَو حُمَةٍ	عِمرَانَ بنِ حُصَينٍ
لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ	رافع بن خَدِيج
لَا يتوَارَثُ أَهلُ مِلَّتَينِ	أُسامةَ بن زيد
لا يَحِلُّ لمُسلم أَن يهجُرَ أَخاهُ	أبو أَيوبَ

لن تنقطعَ الهِجرةُ	عبد الـلـه بن وَقدان السَّعدِيِّ
لَو حرَّكتَ بِنا الرِّكابَ	عُمر بنِ الخَطَّابِ
لَوْلَا أَنَّكُمْ تُذْنِبُونَ	أبو أَيُّوب
لو يعلمُ المارُّ بين يدي المصلي	أبو جُهَيمٍ
ما من عَبدٍ مُسلمٍ	أبو سلام
المتن	**الصحابي**
مثلُ المُؤمن الّذي يَقرأُ القرآنَ	أبو موسى الأَشعريِّ
مشَطناها ثلاثةَ قُرُونٍ	أُمُّ عطيَّةَ
مَنْ توضَّأَ مثلَ وُضُوئِي هذا	عُثمانَ بنِ عفَّانَ
منْ سرَّهُ أَن ينظُرَ إِلَى امرأَةٍ	القاسم بن محمد
منْ شُبرُمةُ	ابن عبَّاس
النَّدَمُ تَوبةٌ	عبدِ الـلـه بنِ مسعُودٍ
هذَا من أَهلِ النَّار	أبو هريرةَ
يا أَبَا عُميرٍ، ما فعلَ النُّغَيرُ	أَنسَ بنَ مالِكٍ
يَا أَسماءُ، إِنَّ المَرأَةَ اذا بلغت المحيض	عائشة
يُحِبُّ الـلـه ثلَاثةً ويبغضُ ثلاثةً	أبو ذَرٍّ

ثالثا: فهرس الأعلام المترجم لهم.

اسم العلم
أحمد بن سلامة الخياط
أحمد بن عليّ العسقَلَانِي
أحمد بن الفرات الرازي
أحمد بن هارون البَرَدِيجي
إِسمَاعِيل بن عمر بن كثير
خليل بن كيكلدي العلائي
زكريا بن محمد القزويني
سعيد بن محمد السَّرقُسطِي
عبد العزيز بن عبد المنعم عز الدين الحرَّاني
عبد الـلـه بن محمد النيسابوري
علي بن أحمد بن سيده
عَليّ بن أبي بكر الهيثمي
عمر بن علي بن الملقن
القاسم بن أبي بكر الإِربِلي
القاسم بن علي بن محمَّد الحريريّ
القاسِمُ بنُ مالِكٍ المُزَنِيُّ
مُحمَّد بْن أحمد بْن عَبْد الهادي
محمَّد بنُ أحمد بن عثمان الذهبي
محمد بن بشار بندار

اسم العلم
محمد بن جابر الوادي آشي
محمد بن ابي الحسين الشهيد
محمد بن عمر بن القوطية
محمود بن أحمد العيني
مروان بن معاوية الفزاري
ناصر بن عبد السيد المُطرزي
يحيى بن سعيد الأموي
يعلى بن عبيد الطنافسي

المصادر والمراجع

❁ القرآن الكريم

1 - الأبناسي: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (المتوفى: 802هـ)، الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح، تحقيق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

2 - ابن الأثير،عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الوأحد الجزري (المتوفى: 630هـ)، أُسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: محمَّد علي معوض، عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

3 - الأثيوبي، محمَّد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولوي، شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى "إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر"، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

4 - الآجُرِّيُّ: أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: 360هـ)، أخلاق أهل القرآن، تحقيق: محمد عمرو عبد اللطيف، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، 1424هـ - 2003 م.

5 - الآجُرِّيُّ: الثمانون (مطبوع ضمن مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: أضواء السلف، الطبعة الأولى، 142هـ - 2004 م.

6 - أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د.زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994م.

7 - أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني - الرياض، الطبعة الثانية، 1422هـ - 2001 م.

8 - أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال"رواية المروذي"، تحقيق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.

9 - أحمد بن محمد بن حنبل، مسائل الإمام أحمد بن حنبل "رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ"، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الاسلامي.

10 - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة،الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995 م.

11 - أحمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون ، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

12 - الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي (المتوفى: 250هـ)، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تحقيق: د.عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.

13 - ابن أبي أسامة، أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: 282هـ)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: 807 هـ)، تحقيق: د.حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.

14 - إسحاق بن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن محمد الحنظلي المروزي (المتوفى : 238 هـ)، مسند إسحاق بن راهويه، تحقيق: عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1991م.

15 - إسماعيل باشا البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، هِدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية: وكالة المعارف الجليلة - استانبول، سنة 1955 م ، أعادت طبعه: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

16 - الأسنوي، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي (المتوفى 772 هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

17 - ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: 340هـ)، معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997 م.

18 - الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الأشقودري (المتوفى: 1420هـ)، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.

19 - الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1995م.

20 - الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000م.

21 - الألباني، صحيح وضعيف أبي داود، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.

22 - البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (المتوفى: 256هـ)، الأدب المفرد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة، 1375 هـ

23 - البخاري، التاريخ الأوسط (مطبوع باسم التاريخ الصغير)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1397 هـ - 1977م.

24 - البخاري، التاريخ الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

25 - البخاري، رفع اليدين في الصلاة، تحقيق: بديع الدين الراشدي، الناشر: دار ابن الحزم - بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1996م.

26 - البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه "صحيح البخاري"، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ

27 - البرقاني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: 425هـ)، سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، جمعه وحققه: محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق لحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006م.

28 - البزَّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلَّاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزَّار (المتوفى: 292هـ)، مسند البزَّار المنشور باسم "البحرُ الزخَّار"، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، صبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1988م.

29 - بشار عواد معروف وشعيب الارنؤوط، تحرير تقريب التهذيب لابن حجر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.

30 - ابن بشران، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي (المتوفى: 430هـ)، أمالي ابن بشران، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997م.

31 - ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود الخزرجي (المتوفى: 578هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.

32 - ابن بطوطة، محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم اللواتي الطنجي، أبو عبد الله، ابن بطوطة (المتوفى: 779هـ)، رحلة ابن بطوطة"تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، تحقيق: عبد الهادي التازي، الناشر: أكاديمية المملكة المغربية - الرباط، 1417 هـ - 1997م.

33 - البغوي، محيي
السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: 516هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.

34 - البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الرابعة، 1409هـ

35 - البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سأبور بن شاهنشاه (المتوفى: 317هـ)، مسند الحب بن الحب أسامة بن زيد، تحقيق: حسن أمين بن المندوه، الناشر: دار الضياء - الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1989م.

36 - البغوي، معجم الصحابة، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

37 - البقاعي، إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن أبي بكر الشافعي (المتوفى: 885هـ)، النكت الوفية بما في شرح الألفية، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1428 هـ - 2007 م.

38 - أبو بكر الشافعي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: 354هـ)، الفوائد (الغيلانيات)، تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، الناشر: دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.

39 - أبو بكر بن الطيب كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.

40 - البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (المتوفى: 487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـ

41 - البلقيني، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني العسقلاني الأصل البلقيني المصري الشافعيّ، أبو حفص (المتوفى: 805هـ)، محاسن الاصطلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) الناشر: دار المعارف.

42 - البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان الكناني الشافعي (المتوفى: 840هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.

43 - البوصيري، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، تحقيق: د.عوض بن أحمد الشهري، الناشر: عمادة البحث العلمي الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1425 هـ - 2004م.

44 - البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، الأسماء والصفات، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1993م.

45 - البيهقي، البعث والنشور، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

46 - البيهقي، الدعوات الكبير، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، 2009 م.

47 - البيهقي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م .

48 - البيهقي، السنن الصغير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.

49 - البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، 1424 هـ - 2003 م.

50 - البيهقي، شعب الإيمان، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2003 م.

51 - البيهقي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية - باكستان، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.

52 - التبريزي، محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي (المتوفى: 741هـ)، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1985م.

53 - الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي"الجامع"، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ - 1975م.

54 - الترمذي، سنن الترمذي" الجامع"، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1998م.

55 - الترمذي: سنن الترمذي" الجامع الكبير"، تحقيق: شعيب الارنؤوط، عبد اللطيف حرز الله الناشر: دار الرسالة العالمية - دمشق، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009 م.

56 - الترمذي: علل الترمذي الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ،أبو المعاطي النوري،محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى 140هـ - 1989م.

57 - ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف بن تغري بردي بن عبد الله أبو المحاسن الاتابكي (المتوفى: 874هـ)، الدليل الشافي على المنهل الصافي، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1998م.

58 - ابن تغري بردي، المنهل الصافي والمستوفي الوافي، تحقيق: د.محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1984م.

59 - ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992م.

60 - تمام الرازي، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي (المتوفى: 414هـ)، الفوائد، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1412 هـ

61 - الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق: د.مفيد محمد قمحية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.

62 - ابن الجارود، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسأبوري المجاور بمكة (المتوفى: 307هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1408هـ - 1988م.

63 - ابن الجعد، علي بن الجَعْد بن عبيد الجَوْهَري البغدادي (المتوفى: 230هـ)، مسند ابن الجعد، تحقيق: عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، دار النشر: مكتبة الفلاح - الكويت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

64 - ابن جماعة الكناني، بدر الدين أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي (المتوفى: 733هـ)، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: د.محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1406هـ

65 - الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، 1990م.

66 - الجوهرِيُّ: أبو القاسِمِ عَبدُ الرَّحمنِ بـنُ عبـدِ اللـه بـنِ مُحمَّـدٍ الغـافقيُّ، الجـوهرِيُّ المـالكي (المتـوفى: 381هـ)، مسند الموطأ، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي أبو سريح، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.

67 - ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بـن إدريـس بـن المنـذر التميمـي، الحـنظلي، الـرازي (المتوفى: 327هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.

68 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: طبعـة مجلـس دائـرة المعـارف العثمانيـة - الهنـد، دار إحيـاء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1271 هـ - 1952م.

69 - ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: فريق مـن البـاحثين، النـاشر: مطـابع الحميـضي، الطبعـة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.

70- ابن أبي حاتم، المراسيل، تحقيق: شكر الـلـه نعمة الـلـه قوجاني، النـاشر: مؤسسـة الرسـالة - بـيروت، الطبعة الثانية، 1418هـ - 1998م .

71 - الحازمي: أبو بكر محمد بن مـوسى بـن عـثمان الحـازمي الهمـداني، زيـن الـدين (المتـوفى : 584هـ)، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار، النـاشر: دائـرة المعـارف العثمانيـة - حيـدر آبـاد ، الطبعـة الثانية، 1359 هـ

72 - الحازمي: شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1984م.

73 - الحاكم، أبو عبد الـلـه الحاكم محمد بن عبد الـلـه بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضـبي الطهماني النيسـأبوري (المتـوفى: 405هـ)، المسـتدرك عـلى الصـحيحين، تحقيـق: مقبـل بـن هـادي الوادعي: الناشر: دار الحرمين - القاهرة ، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1987م.

74 - الحاكم، المستدرك على الصـحيحين، تحقيـق: يوسـف عبـد الـرحمن المرعشـلي، النـاشر: دار المعرفـة - بيروت.

75 - الحاكم، معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، شرح وتعليق: أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الثانية، 1431هـ - 2010م.

76 - ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، الثقات، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، 1393 هـ - 1973م.

77 - ابن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1414 هـ - 1993م.

78 - ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق: مرزوق على إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995م.

79 - ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ)، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994م.

80 - ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.

81 - ابن حجر العسقلاني، أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق زهير ناصر الناصر، الناشر: دار ابن كثير - بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م .

82 - ابن حجر العسقلاني، إنباء الغُمر بأنباء العُمر، تحقيق: د.حسين حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة، 1415هـ - 1994م.

83 - ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، 1416ه - 1996م.

84 - ابن حجر العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: د.أحمد بن علي المباركي، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م.

85 - ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

86 - ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثانية، 1423هـ

87 - ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة - مصر، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

88 - ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، الطبعة الأولى، 1325هـ

90 - ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، دار الجيل - بيروت، 1414هـ - 1993م.

91 - ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379هـ

92 - ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 2002 م.

93 - ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير - الرياض، الطبعة الثانية، 1429هـ - 2008م.

94 - ابن حجر العسقلاني، النكت الظراف على الأطراف"مطبوع بهامش تحفة الأشراف"، صححه وعلق عليه: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م.

95 - ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد - القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

96 - الحربي: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (المتوفى: 285 هـ)، غريب الحديث، تحقيق: د.سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

97 - الحُرْفي، عبد الرحمن بن عبيد الله بن عبد الله ابن محمد، أبو القاسم الحربي الحُرْفي (المتوفى: 423هـ) ، مجموع أبي القاسم الحرفي، تحقيق: أبو عبد الله حمزة الجزائري، الناشر: الدار الأثرية، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007 م.

98 - الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (المتوفى: 516هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، الناشر: دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996م.

99 - ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، حجة الوداع، تحقيق: أبو صهيب الكرمي، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، 1998م.

100 - ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ)، المحلى، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة النهضة، 1347هـ.

101 - ابن حُميد، أبو محمد عبد الحميد بن نصر الكَسّي (المتوفى: 249هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي، الناشر: دار بلنسية، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.

102 - الحميدي: أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: 219هـ)، مسند الحميدي، تحقيق: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، الناشر: دار السقا - دمشق، الطبعة الأولى، 1996م.

103 - الحَمِيدي: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الحَمِيدي أبو عبد الله بن أبي نصر (المتوفى: 488هـ)، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، الناشر: الدار المصرية للتأليف والنشر- القاهرة.

104 - الحويني، أبو إسحاق الحويني الأثري، غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.

105 - الخرائطي،أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (المتوفى: 327هـ)، اعتلال القلوب، تحقيق: حمدي الدمرداش، الناشر: نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، الطبعة الثانية، 1420 هـ ـ2000م.

106 - الخرائطي، مساوئ الأخلاق ومذمومها، تحقيق: مصطفى بن أبو النصر الشلبي، الناشر: مكتبة السوادي - جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993 م.

107 - الخرائطي: مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، الناشر: دار الآفاق العربية - القاهرة، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

108 - ابن خزيمة: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسأبوري (المتوفى: 311هـ)، صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د.محمَّد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، 1400 هـ - 1980م.

109 - ابن خزيمة، فوائد الفوائد، تحقيق: طلعت بن فؤاد الحلواني، الناشر: دار ماجد عسيري، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

110 - الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388هـ)، معالم السنن، محمد راغب الطباخ، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى، 1351هـ - 1932م.

111 - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002 م.

112 - الخطيب البغدادي، تلخيص المتشابه في الرسم، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق، الطبعة الأولى، 1985م.

113 - الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د.محمود الطحان الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، 1403هـ - 1983م.

114 - الخطيب البغدادي ، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

115 - الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.

116 - الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.

117 - الخطيب البغدادي، موضح أوهام الجمع والتفريق، تصحيح وتعليق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، الناشر: دار الفكر الإسلامي، الطبعة الثانية، 1405هـ - 1985م.

118 - ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

119 - الخليلي، أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (المتوفى: 446هـ)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق: د.محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ - 1989م.

120 - ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ)، التاريخ الكبير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004م.

121 - الدارقطني: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار الدارقطني(المتوفى: 385هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق: جماعة من الباحثين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

122 - الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

123 - الدارقطني، المؤتَلِف والمختَلِف، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

124 - الدارمي: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (المتوفى: 255هـ)، مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 2000م.

125 - أبو داود السجستاني: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو السجستاني (المتوفى: 275هـ)، السنن، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، عادل السيد، الناشر: ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

126 - أبو داود السجستاني: المراسيل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998م.

127 - أبو داود السجستاني، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

128 - ابن أبي الدنيا: أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: 281هـ)، التوكل على الله، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.

129 - ابن أبي الدنيا: العيال، تحقيق: د.نجم عبد الرحمن خلف، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

130 - الدينوري، أبو بكر أحمد بن مروان المالكي (المتوفى : 333هـ)، المجالسة وجواهر العلم، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

131 - الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، الإعلام بوفيات الأعلام، تحقيق: مصطفى بن علي عوض، ربيع أبو بكر عبد الباقي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1993م.

132 - الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيّات المشاهير والأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003 م.

133 - الذهبي، تذكرة الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

134 - الذهبي، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: غنيم عباس غنيم وأيمن سلامة، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004 م.

135 - الذهبي، دول الإسلام، تحقيق حسن إسماعيل، محمود الارناؤوط، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.

136 - الذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادیني، الناشر: مكتبة المنار- الزرقاء، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.

137 - الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن «أربع رسائل في علوم الحديث») ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة الخامسة، 1410هـ - 1990م.

138 - الذهبي، سير إعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الطبعة الحادية عشر، 1422 هـ - 2001 م.

139 - الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م.

140 - الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة.

141 - الذهبي، معجم الشيوخ ، تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق - الطائف الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

142 - الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين، تحقيق: د.محمد الحبيب الهيلة، الناشر: مكتبة الصديق - الطائف ، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.

143 - الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى، 1382 هـ - 1963م.

144 - ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، البغدادي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، 1425هـ - 2005م.

145 - ابن رجب، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض،الطبعة الثانية، 1421هـ - 2001م.

146 - ابن رجب، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: مجموعة باحثين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.

147 - الرُّوياني: أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: 307هـ)، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

148 - الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى : 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فريج، مطبعة الكويت، 1385هـ - 1965م.

149 - أبو زرعة العراقي: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين (المتوفى: 826هـ)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، تحقيق:

عبد الله نوارة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.

150 - الزرقي: عادل بن عبد الشكور بن عباس الزرقي، قواعد العلل وقرائن الترجيح، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1425هـ

151 - الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الشافعي (المتوفى: 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د.زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

152 - الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (المتوفى: 1396هـ)، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة، 1980م.

153 - ابن زنجويه: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (المتوفى: 251هـ)، الأموال، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986 م.

154 - الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: 762هـ)، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

155 - السبكي، تاج الدين بن نصر بن عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (المتوفى: 771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية.

156 - السبكي، معجم الشيوخ، تحقيق: الدكتور بشار عواد، رائد يوسف العنبكي، مصطفى إسماعيل الأعظمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2004 هـ

157 - السخاوي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: 902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، دراسة وتحقيق: د.عبد الكريم بن عبد الله الخضير، د.محمد بن عبد الله فهي آل فهيد، الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ .

158 - السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

159 - السَّرَّاج: أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الخراساني النيسأبوري المعروف بالسَّرَّاج (المتوفى: 313هـ)، حديث السراج، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م.

160 - السَّرَّاج، مسند السراج، تحقيق: الأستاذ إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية - فيصل آباد ، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.

161 - السرقسطي سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان (المتوفى بعد 400 هـ)، الأفعال، تحقيق: د.حسين محمَّد محمَّد شرف، د.محمد مهدي علام، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، 1413هـ - 1992م.

162 - ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (المتوفى: 230 هـ)، الطبقات الكبير، تحقيق: علي محمَّد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001م.

163 - سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: 227هـ)، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1982م.

164 - سعيد بن منصور، التفسير من سنن سعيد بن منصور، دراسة وتحقيق: د.سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

165 - السلامي، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (المتوفى: 774هـ)، الوفيات، تحقيق: صالح مهدي عباس،د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1402هـ - 1982م.

166 - السلمي، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسأبوري، أبو عبد الرحمن السلمي(المتوفى: 412هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين، الطبعة الأولى، 1427 هـ.

167 - السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ) ، أدب الإملاء والاستملاء الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1401هـ - 1981م.

168 - السمعاني، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ومجموعة باحثيين، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1400هـ - 1980م.

169 - السنوسي، نادر بن السنوسي العمراني، قرائن الترجيح في المحفوظ والشاذ وفي زيادة الثقة عند الحافظ ابن حجر في كتابه "فتح الباري"، مكتبة ابن رشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

170 - السهمي: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للإمام أبي الحسن الدارقطني، حمزة بن يوسف السهمي (المتوفى: 428 هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984م.

171 - السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن الخطيب (المتوفى: 581 هـ) ، الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية ، الطبعة الأولى، 1387هـ - 1967م.

172 - ابن السُّنِّي، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الـلـه بن إبراهيم بن بُـدَيْح، الدِّيْنَوَريُّ، المعروف بـ"ابن السُّنِّي"(المتوفى: 364هـ)، عمل اليوم والليلة، بعناية: بشير محمد عيـون الناشر: مكتبة دار البيان، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.

173 - ابن سيد الناس، أبو الفتح محمد بن محمد اليعمري (المتوفى : 734هـ)، عيون الأثر في فنون المغـازي والشمائل والسير، تحقيق: د.محمد العيد الخطراوي، محي الدين متو، دار التراث - المدينة المنورة.

174 - ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (المتوفى : 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيـق: د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

175 - السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (المتوفى: 911هـ)، ألفية السيوطي في علـم الحديث، صححه وشرحه: الأستاذ أحمد محمد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية.

176 - السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضـل إبـراهيم، المكتبـة العصريـة - بيروت.

177 - السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمـد الفاريـابي، مؤسسـة الريـان - بيروت، لطبعة الثانية، 1430هـ - 2009م.

178 - السيوطي، طبقات الحفاظ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى،1403هـ

179 - الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (المتوفى: 335هـ)، المسند ، المحقق: د.محفوظ الرحمن زين الـلـه، الناشر: مكتبة العلـوم والحكـم - المدينـة المنـورة، الطبعـة الأولى، 1410 هـ

180 - الشافعي، أبو عبد الـلـه محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بـن عبـد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، الرسالة، تحقيـق: أحمـد شـاكر، النـاشر: دار الكتـاب العلمية - بيروت.

181 - الشافعي: مسند الإمام الشافعي"ترتيب سنجر"تحقيق: ماهر ياسين فحل، الناشر: شركة غـراس للـنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004 م.

182 - ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي ، المعروف بابن شاهين (المتوفى: 385 هـ)، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق:

عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986م.

183 - ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

184 - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليمني (المتوفى: 1250هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: محمد حسن الحلاق، دار ابن كثير - بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.

185 - الشوكاني، الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي الحلاق، مكتبة الجيل الجديد - صنعاء.

186 - ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: 235هـ)، مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، أحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

187 - ابن أبي شيبة، المصنف، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.

188 - أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369هـ)، أخلاق النبي وآدابه، دراسة وتحقيق: د.صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.

189 - أبو الشيخ الأصبهاني، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1412 هـ - 1992م.

190 - صاعد الاندلسي، صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن بن صاعد، الأندلسي التغلبي، أبو القاسم (المتوفى 462 هـ)، طبقات الأمم، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثولية - بيروت، 1912هـ

191 - الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (المتوفى: 764هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

192 - الصفدي، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

193 - ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين الشهرزوري (المتوفى: 643هـ)، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر - دمشق ، 1406هـ - 1986م.

194 - الصنعاني، الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي الصنعاني (المتوفى: 1276هـ)، فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، تحقيق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، 1427 هـ

195 - ابن الضريس: أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الضريس البجلي الرازي (المتوفى: 294هـ)، فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة، تحقيق: غزوة بدير، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1987م.

196 - ضياء الدين المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الوأحد (المتوفى: 643هـ)، الأحاديث المختارة، دراسة وتحقيق: د.عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الرابعة، 1421 هـ - 2001 م.

197 - طاهر الجزائري: طاهر بن صالح بن أحمد بن موهب السمعوني الجزائري (المتوفى: 1338هـ)، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

198 - طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى المشهور بطاش كبرى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م.

199 - الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، الدعاء، تحقيق: محمد بن حسين البخاري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ -1987م.

200 - الطبراني، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1409 هـ – 1989.

201 - الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، 1415هـ - 1995م.

202 - الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1404هـ .

203 - الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، راجع أحاديثه أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة الثانية.

204 - الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، أحكام القران الكريم، تحقيق: د.سعد الدين أرنال، الناشر: مركز البحوث الاسلامية - استانبول، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

205 - الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1494م.

206 - الطحاوي، شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق ، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994م.

207 - طوالبة، محمد عبد الرحمن طوالبة، الحافظ المزي والتخريج في كتابه تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، الناشر: دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998م.

208 - الطُّوسِيُّ، أبو عَلِيٍّ الحسنُ بنُ عَلِيِّ بنِ نَصْرٍ الطُّوْسِيُّ (المتوفى: 312هـ)، مختصر الأحكام" مستخرج الطوسي على جامع الترمذي"، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1415هـ

209 - ابن طولون، محمد بن علي بن أحمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقيّ الصالحي الحنفي، شمس الدين(953 هـ)، القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الثانية.

210 - الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (المتوفى: 204هـ)، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999م.

211 - ابن أبي عاصم،أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ)، الآحاد والمثاني، تحقيق: د.باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991م.

212 - ابن أبي عاصم،السنة، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980م.

213 - ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، الاستذكار، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة - بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.

214 - ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م .

215 - ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، 1387 هـ - 1967م.

216 - عبد الحق الاشبيلي، أبو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي (المتوفى: 581هـ)، الأحكام الشرعية الكبرى، تحقيق: حسين بن عكاشة، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

217 - عبد الحق الاشبيلي، الأحكام الوسطى، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد - الرياض، 1416 هـ - 1995م.

218 - عبد الحي الكتاني: محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي(المتوفى: 1382هـ)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1982م.

219 - عبد الرزاق الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (المتوفى: 211هـ)، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، الطبعة الأولى، 1392 هـ - 1972م.

220 - العجلي: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي (المتوفى: 261هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

221 - ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

222 - العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: 806 هـ)، الأربعون العشارية السامية مما وقع لشيخنا من

الأخبار العالية، تحقيق: بدر عبد الله البدر، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.

223 - العراقي، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.

224 - العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب، وأكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ، أبو زرعة، ولي الدين (المتوفى: 826هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت .

225 - ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: 543هـ)، عارضة الأحوذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

226 - ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، 1415 هـ - 1991م.

227 - ابن عساكر، معجم الشيوخ، تحقيق: وفاء تقي الدين، الناشر: دار البشائر - دمشق، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

228 - العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: 1329هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، الطبعة الثانية، 1388 هـ - 1968م.

229 - العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.

230 - العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: 761هـ)، بُغيةِ المُلْتَمِس فِي سُباعيَّات حدِثِ الإمام مالكِ بنِ أَنس، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985م.

231 - العلائي: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1986م.

232 - العلائي: المسلسلات، تحقيق: أحمد أيوب محمد الفياض، الناشر: الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003 م.

233 - العلائي، نظم الفوائد لما تضمنه حديث ذي ليدين من الفوائد، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1416هـ.

234 - العلائي، النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، تحقيق: الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

235 - ابن العماد، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 1089هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الارناؤوط، الناشر: دار ابن كثير - دمشق ، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986م.

236 - أبو عوانةَ الإسفراييني، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسأبوري الإسفراييني (المتوفى: 316هـ)، مسند أبي عوانة، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

237 - العوني: حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1996م.

238 - القاضي عياض: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: 544هـ)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، الناشر: دار النشر: المكتبة العتيقة - دار التراث.

239 - العيني: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العيني (المتوفى: 855هـ)، شرح سنن أبي داود، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999م.

240 - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار الفكر - بيروت.

241 - العيني، مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 2006 م.

242 - ابن الغِطْريف: أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم بن السري بن الغِطْريف بن الجهم العَبْدي الغِطْريفي الجرجاني (المتوفى: 377هـ)، جزء ابن غطريف الجرجاني،

تحقيق: د.عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.
243 - الفاسي، محمد بن أحمد الحسني المكي (المتوفى: 832هـ) ، ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد ، تحقيق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، معهد البحوث العلمية بجامعة القرى، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م .

244 - الفاكهي: عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي (المتوفى: 353هـ)، فوائد أبي محمد الفاكهي، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.

245 - الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق المكي (المتوفى: 272 هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، تحقيق: د.عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر- بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1994م.

246 - أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (المتوفى: 732هـ) ، المختصر في أخبار البشر، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية الطبعة الأولى.

247 - ابن فرحون المالكي، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: 799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق: الدكتور مأمون بن محيي الدين الجنّان، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ - 1996م.

248 - ابن الفرضي، عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف ابن الفرضي (المتوفى: 403هـ)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: إبراهيم الابياري، الناشر: دار الكتاب المصري - القاهرة ، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.

249 - الفريابِي: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفاض الفريابِي (المتوفى: 301هـ)، فضائل القرآن، تحقيق: يوسف عثمان فضل الله جبريل، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.

250 - الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان (المتوفى: 277هـ)، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د.أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1410هـ

251 - الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى: 817هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005م.

252 - القاسم بن سلاّم، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (المتوفى: 224هـ)، الطهور، تحقيق: مشهور حسن محمود سلمان، الناشر: مكتبة الصحابة - جدة، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.

253 - القاسم بن سلاّم، فضائل القرآن، تحقيق: مروان العطية، محسن خرابة، وفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م.

254 - القاسم بن سلاّم، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، تحقيق: محمد بن صالح المديفر، الناشر: مكتبه الرشد - الرياض، الطبعة الثانية، 1418هـ - 1997م.

255 - ابن قاضي شهبة، ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (المتوفى: 851هـ)، تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق: عدنان درويش، الناشر: المعهد الفرنسي للدراسات العربية - دمشق، 1994م.

256 - ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، اعتنى بتصحيحه: الدكتور عبد العليم خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.

257 - ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: 351هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418هـ

258 - ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، تأويل مختلف الحديث، الناشر: المكتب الاسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1999م.

259 - القزويني، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (المتوفى: 682هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، الناشر: دار صادر- بيروت.

260 - القسطلاني، شهاب الدين أحمد بن محمد (المتوفى: 923هـ)، إرشاد الساري إلى شرح صحيح البخاري، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر، الطبعة السابعة، 1322هـ

261 - القضاعي: أبو عبد الـلـه محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمـون القضـاعي المصري (المتـوفى: 454هـ)، مسند الشـهاب، تحقيـق: حمـدي بـن عبـد المجيـد السـلفي، النـاشر: مؤسسـة الرسـالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

262 - ابن القطان الفاسي، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسـن ابـن القطـان (المتوفى : 628هـ)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، النـاشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

263 - ابن القوطية، محمد بن عمر بن عبد العزيـز أبـو بكـر ابـن القُوطِيّـة القُرْطُبـي (المتـوفى: 367 هــ)، الأفعال، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1993م.

264 - ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقـدسي الشـيباني (المتـوفى: 507هــ)، أطراف الغرائب والأفراد على كتاب الأفراد للدارقطني، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.

265 - ابن القيم الجوزيـة، شـمس الـدين أبي عبـد الـلــه محمـد بـن أبي بكـر الزرعـي الدمشـقي (المتـوفى: 751هـ)، زاد المعاد في هـدي خـير العبـاد، تحقيـق: شـعيب الارنـؤوط - عبـد القـادر الارنـؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة السابعة والعشرون، 1415هــ - 1994م.

266 - الكتاني، أبو عبد الـلـه محمد بـن أبي الفـيض جعفـر بـن إدريـس الحسـني الإدريسي الشـهير الكتـاني (المتوفى: 1345هـ)، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، تحقيـق: محمـد المنـتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الخامسة، 1414هـ - 1993م.

267 - الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شـاكر بـن هـارون بـن شـاكر الملقـب بصـلاح الدين (المتوفى: 764هـ)، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.

268 - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري الدمشقي (المتـوفى: 774هــ)، البدايـة والنهاية، تحقيق: عبد الـلـه بن عبد المحسن التركي، النـاشر: دار هجـر، الطبعـة الأولى، 1417هـــ - 1997م.

269 - ابن كثير، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: عبد الغني بن حميد الكبيسي، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406هـ

270 - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: مؤسسة قرطبة الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000 م.

271 - ابن كثير، جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر بيروت، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1998م.

272 - كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (المتوفى: 1408هـ)، معجم المؤلفين، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1993م.

273 - اللالكائي: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، 1416هـ - 1995م.

274 - اللخمي، أحمد بن فرح اللخمي الاشبيلي الشافعي (المتوفى699 هـ)، مختصر خلافيات البيهقي، تحقيق: الدكتور ذياب عبد الكريم ذياب عقل، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.

275 - ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: الدكتور: بشار عواد معروف، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى 1418 هـ - 1998م.

276 - مالك بن أنس، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، المؤطا" رواية يحيى الليثي"، تحقيق: د.بشار عواد، الناشر: دار الغرب - بيروت، الطبعة الثانية، 1417 هـ - 1997م .

277 - ابن المبارك: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المَرْوزي (المتوفى: 181هـ)، الزهد والرقائق لابن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

278 - المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (المتوفى:330هـ)، أمالي المحاملي "رواية ابن يحيى البيع"، تحقيق: د.إبراهيم إبراهيم القيسي، الناشر: المكتبة الإسلامية - عمان، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1991م.

279 - محمد بن عاصم الثقفي: محمد بن عاصم بن عبد اللـه الأصبهاني، أبو جعفر الثقفي مولاهم (المتوفى: 262هـ)، جزء محمد بن عاصم الثقفي الأصبهاني، تحقيق: مفيد خالد عيد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ

280 - أبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي (المتوفى: 393هـ) ، المخَلِّصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008 م.

281 - ابن المديني، علي بن عبد اللـه بن جعفر السعدي (المتوفى: 234هـ)، العلل ، تحقيق: محمد مصطفى الاعظمي ، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.

282 - ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردوية بن فورك بن موسى بن جعفر الأصبهاني (المتوفى: 410هـ)، ثلاثة مجالس، تحقيق: الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي ، الناشر: دار علوم الحديث - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.

283 - المَرْوَزِي، أبو عبد اللـه محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294هـ)، تعظيم قدر الصلاة، تحقيق: د.عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1406هـ

284 - المَرْوَزِي، السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ

285 - المُزَكِّي، أبو إسحاقَ إبراهيمُ بنُ محمَّد بنِ يحيى بنِ سختوَيه النَّيسأبورِيُّ المُزَكِّي (المتوفى: 362هـ)،المزكيات، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004 م.

286 - المزني، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني (المتوفى: 264هـ)، السنن المأثورة للشافعي، تحقيق: د.عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986م.

287 - المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن (المتوفى: 742هـ)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - تونس، الطبعة الأولى، 1999م.

288 - المزي، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1386هـ - 1966م.

289 - المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية 1403هـ -1983م.

290 - المزي، المنتقى من الفوائد الحسان في الحديث، قام بتحقيقه وتخريجه: سامي بن أنور خليل جاهين، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

291 - مسلم بن الحجاج: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسأبوري (المتوفى: 261هـ)، صحيح مسلم بن الحجاج ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الحديث - القاهرة.الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.

292 - مسلم بن الحجاج: الكنى والأسماء، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.

293 - المُطَرِّزِىّ، ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (المتوفى: 610هـ) ، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، عبد المجيد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد - حلب، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.

294 - المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، (المتوفى 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق: محمد بن ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الرابعة، 1431هـ - 2010 م.

295 - مغلطاي، أبو عبد الـلـه، علاء الدين بن قليج بن عبد الـلـه البكجري المصري الحكري الحنفي (المتوفى: 762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001 م.

296 - مغلطاي، شرح سنن ابن ماجه" الإعلام بسنته عليه السلام"، تحقيق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.

297 - ابن مفلح، عبد الـلـه بن محمد المقدسي (المتوفى: 763هـ)، الآداب الشرعية، تحقيق شعيب الارنؤوط ،عمر القيام، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1419هـ - 1999 هـ

298 - المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي العبيدي (المتوفى: 845هـ)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1997م.

299 - المقريزي، أبو عبد الـلـه محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: 294هـ)، مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقريزي، الناشر: حديث أكادمي - باكستان، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988 م.

300 - ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804 هـ)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق: عبد الـلـه بن سعاف اللحياني، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406هـ

301 - ابن الملقن، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

302 - ابن الملقن، خلاصة البدر المُنير، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.

303 - ابن الملقن: المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - الإحساء، الطبعة الأولى، 1413هـ

304 - المليباري، حمزة بن عبد الـلـه المليباري، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الاولى، 1416 هـ - 1996م.

305 - المناوي: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، 1391هـ - 1972م.

306 - ابن منده، أبو عبد الـلـه محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي (المتوفى: 395هـ)، الإيمان، تحقيق: علي بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1431 هـ - 2010م .

307 - ابن منده: معرفة الصحابة ، تحقيق: الأستاذ الدكتور عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005 م.

308 - ابن منده: يحيى بن عبد الوهاب بن محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي الأصبهاني، أبو زكريا (المتوفى: 511هـ)، معرفة أسامي أرداف النبي **صلى الـلـه عليه وسلم**، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: المدينة للتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ

309 - ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسأبوري (المتوفى: 319هـ)، الإقناع، تحقيق:الدكتور عبد الـلـه بن عبد العزيز الجبرين، الناشر: ابن رشد - الرياض، الطبعة الثانية، 1414هـ ـ

310 - ابن المنذر، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، تحقيق ياسر بن كمال، الناشر: دار الفلاح، الطبعة الثانية، 1412 هـ - 2010م .

311 - ابن المنذر، تفسير القرآن، تحقيق: سعد بن محمد السعد، الناشر: دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002 م.

312 - المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الـلـه، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: 656هـ)، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، اعتنى به: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1424 هـ .

313 - موسى بن عقبة، موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش الأسدي بالولاء، أبو محمد، مولى آل الزبير (المتوفى: 141هـ)، أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة، انتخاب: يوسف بن مُحَمَّد بن عمر بن قاضي شهبة (المتوفى: 789 هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: مؤسسة الريان - الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.

314 - ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الـلـه أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، الرد الوافر، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1393 هـ

315 - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (المتوفى: 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

316 - النسائي، السنن الصغرى" المجتبى من السنن"، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986م.

317 - النسائي: عمل اليوم والليلة، تحقيق: د.فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ، 1406 هـ

318 - النسائي، فضائل الصحابة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ

319 - أبو نعيم الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الـلـه بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1988م.

320 - أبو نعيم الأصبهاني، المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

321 - أبو نعيم الأصبهاني، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر- الرياض، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

322 - نُعيم بن حماد، أبو عبد الـلـه نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (المتوفى: 228هـ)، الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.

323 - النعيمي، عبد القادر بن محمد الدمشقي (المتوفى: 978 هـ)، الدارس في تاريخ المدارس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م .

324 - النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

325 - النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ)، المجموع شرح المهذب، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد - جدة .

326 - النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392 هـ

327 - ابن عبد الهادي: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى : 744هـ)، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الـلـه وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007 م.

328 - ابن عبد الهادي، طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، 1417هـ - 1996م.

329 - الهروي: أبو إسماعيل عبد الـلـه بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: 481هـ)، ذم الكلام وأهله، تحقيق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

330 - الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر (المتوفى: 807 هـ)، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، تحقيق: د.حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992م.

331 - الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979 م.

332 - الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، 1414 هـ - 1994 م.

333 - الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي النيسأبوري الشافعي (المتوفى: 468هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: مجموعة باحثين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994م.

334 - الوادي آشي، شمس الدين محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي أبو عبد الـلـه الوادي آشي الأندلسي (المتوفى: 749هـ)، برنامج الوادي آشي، تحقيق: محمَّد الحبيب الهيلة، الناشر: مركز البحث العلمي - مكة المكرمة.

335 - ابن الوردي، زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، ابن الوردي المعري الكندي (المتوفى: 749هـ)، تاريخ ابن الوردي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.

336 - وكيع بن الجراح، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (المتوفى: 197هـ)، الزهد، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.

337 - ابن وهب المصري، أبو محمد عبد الـلـه بن وهب بن مسلم المصري القرشي (المتوفى: 197هـ)، الجامع، تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، الدكتور علي عبد الباسط مزيد، الناشر: دار الوفاء، الطبعة الأولى، 1425 هـ - 2005 م.

338 - ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبد الـلـه ياقوت بن عبد الـلـه الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، معجم الأدباء "إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1993 م.

339 - ياقوت الحموي، معجم البلدان، الناشر: دار صادر- بيروت، 1397 هـ - 1977م.

340 - يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.

341 - يحيى بن معين: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

342 - ابن معين، يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: د.أحمد محمد نور سيف، الطبعة الأولى، 1399 هـ - 1979 م.

343 - أبو يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: 307هـ)، مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الثانية، 1410 هـ - 1990م.